اليسار والخيار الإشتراكي

قراءة في تجارب الماضي، وفي احتمالات الحاضر

داوود تلحمي

مواطـــن، المؤسســة الفلســطينية لدراســة الديمقراطية
رام الله – فلسطين
٢٠٠٨

The Left and the Socialist Alternative
A Reading in Past Experiences and Present Potentialies

Daoud Talhami

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2008

ISBN: 978-9950-312-41-8

This book is published as part of an agreement of cooperation
with the Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٢-٩٧٠+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٢-٩٧٠+
البريد الالكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠٠٨

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن – النرويج

صورة الغلاف: امرأة من بوليفيا من سكان البلاد الأصليين تحمل شعاراً مؤيداً للرئيس اليساري ايفو مورالس

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديـــا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويـات

تقديم	٧
الفصل الأول: اليسار: نشأة التعبير، وتغيّرات مضامينه	٩
اليسار الجذري... واليسار الإصلاحي	١٥
تلاوين في أحزاب التيار الإجتماعي (أو الإشتراكي) الديمقراطي	١٨
سمات خاصة للتيارات اليسارية في "العالم الثالث"	٢٥
الفصل الثاني: التجربة السوفييتية: خلفيات الإنهيار، وما بعده!	٢٧
عودة الى المربع الأول؟	٣١
خطأ في النظرية أم في التطبيق؟... سؤال خاطئ!	٣٣
فشل ثورات أوروبا الصناعية فَرَض... التحول الإشتراكي في بلد واحد	٣٦
النقاشات في قيادة الحزب الشيوعي، في حياة لينين، وبعده	٣٩
إنجازات إقتصادية وعلمية، وصراعات داخلية... ومناخات حرب جديدة في أوروبا	٤٢
هتلر يراهن على ضعف الإتحاد السوفييتي، وحربه تُحسم في ستالينغراد	٤٥
إنجازات إقتصادية وعلمية كبيرة بعد الحرب، بالرغم من الخسائر الهائلة	٤٨
"الحرب الباردة" لا تمنع الحروب والمواجهات الساخنة في أنحاء العالم!	٥٠
التصعيد الأميركي الإستراتيجي ضد الإتحاد السوفييتي واليسار العالمي	٥٦
الحرب في أفغانستان... استنزاف إقتصادي ومعنوي	٥٨
وحرب أخرى على النظام الساندينى في نيكاراغوا	٦٣
وحروب ضد حركات التحرر في إفريقيا	٦٧
ومساعٍ متواصلة لزعزعة أنظمة أوروبا الشرقية	٦٩
إرتياب وعداء متواصلان من قبل الإدارات الأميركية	٧١
الولايات المتحدة تدخل على خط الخلاف الصيني– السوفييتي	٧٣
هل كان الإنهيار حتمياً؟	٧٧
روزا لوكسمبورغ تنتقد تغييب الحريات والإنتخابات العامة	٨٥
محاولات للإصلاح الإقتصادي لم ترَ النور، أو تعثرت؟	٨٩
ما بعد الإنهيار... إنجراف كاسح نحو اليمين في البداية، ولكن المناخ تغيّر	٩٢

صراع القوى الكبرى على مصادر النفط والغاز في آسيا الوسطى ١٠١
أية آفاق لتطور الأوضاع السياسية في الجمهوريات السوفييتية سابقاً؟ ١١٠
وفي الخلاصة ١١٢

الفصل الثالث: أميركا اللاتينية: يسار ناهض وجريء يقتحم القرن الجديد ١١٩
أميركا اللاتينية لم تعد "الحديقة الخلفية" لواشنطن ١٢١
خلفيات نجاحات اليسار ١٢٦
مفاعيل عصر العولمة وتمدُّد مجال المصالح الإقتصادية الأميركية ١٢٨
مبدأ مونرو...هل أصبح من الماضي؟ ١٣٣
تاريخ طويل من الكفاح التحرري والثورات في القارة ١٣٤
إحدى ساحات الإختبار الأولى للعولمة الرأسمالية في "العالم الثالث"! ١٣٦
نهوض سكان البلاد الأصليين – "الهنود الحمر" ١٤١
الظل العالي للنظام اليساري في كوبا ١٤٣
انتخاب تشافيس في أواخر ١٩٩٨... حدث مفصليّ ١٤٦
مناهضة صندوق النقد الدولي... وتشكيل بنك للجنوب بديلٍ عن البنك الدولي ١٥٠
تجربة أميركية لاتينية متميّزة في التعاطي مع المسألة الدينية ١٥٣
هل تشقّ أميركا اللاتينية أفقاً جديداً للتحول الإشتراكي؟ ١٥٦

الفصل الرابع: اليسار في القارة الأوروبية: تحوّلات الواقع والجوار ١٦١
إيطاليا: الإستقلالية لا تُعفي من التأثر بانهيار التجربة السوفييتية ١٦٤
برامج سرّية لحلف شمال الأطلسي ١٦٧
اليسار الإيطالي بعد الإنهيارات ١٧٠
تحولات اليسار في فرنسا ١٧٢
أحزاب يسارية أخرى... من إسبانيا والبرتغال، الى اليونان وألمانيا ١٧٩
تمثيل اليسار بين التيارات السياسية في البرلمان الأوروبي ١٨٦
حزب اليسار الأوروبي ١٩٠
يسار الوسط... تداول السلطة مع اليمين، وأحياناً التقاطع معه ١٩٣
اليمين يقضم ويهجم، في مرحلة العولمة الرأسمالية... ١٩٦

الفصل الخامس: صعود الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية ٢٠١
الولادة الصاخبة في سياتل ٢٠٣
ميلاد المنبر الإجتماعي العالمي عام ٢٠٠١، ثم المنابر الإقليمية ٢٠٥
العولمة البديلة... وحركة الحركات ٢٠٩
نموذج حركة "أتّاك" لمناهضي العولمة ٢١٠
هل تشهد العولمة الرأسمالية تراجعاً في وتيرتها؟ ٢١٣

الفصل السادس: تجارب يسارية أخرى في آسيا وإفريقيا ٢١٩
مساران متميزان للصين وفييتنام في التطور الإقتصادي ٢٢٤
اليسار في الهند ٢٢٧
ظاهرة اليسار الماوي في نيبال ٢٣٧
اليسار في اليابان ٢٣٨
اليسار في إفريقيا السوداء ٢٤١

الفصل السابع: والآن: أيــة آفــاق؟ ٢٥١
أي يسار في العالم الجديد؟ ٢٥٨

المصادر والمراجع ٢٦٣

تقديم

هذا الكتاب يسعى، بالدرجة الرئيسية، الى استعادة تجارب التحوّل الإشتراكي الماضية، والتجربة السوفييتية خاصةً، كما يحاول الخروج باستخلاصات بشأن عوامل انهيار هذه التجربة، وبتقديرات لما يمكن أن يحمله المستقبل بالنسبة للهدف الذي انطلقت هذه التجربة الطويلة تحت عنوانه. وفي الوقت ذاته، يتناول الكتاب تجارب التحول الإشتراكي الأخرى المستمرة حتى الآن، ويحاول رصد أوضاع اليسار، بتلاوينه ومدارسه المختلفة، في عالمنا الراهن، عالم أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأواخر العقد الثاني بعد انهيار تجارب أوروبا الشرقية للتحول الإشتراكي والتجربة السوفييتية.

وهو يعير اهتماماً خاصاً لتجارب اليسار الجديدة التي برزت منذ أواخر القرن المنصرم ومطالع القرن الجديد في أميركا اللاتينية، والتي اتخذ عدد منها طابعاً جذرياً وتجديدياً مثيراً للإهتمام. كما يتناول أوضاع اليسار في مناطق أخرى من العالم، سواء في بعض بلدان آسيا وإفريقيا، أو في القارة الأوروبية.

ولا يسعى هذا الكتاب الى دراسة شاملة ومعمّقة لوضع اليسار في العالم، على أساس منهجي وتوثيقي، بقدر ما يسعى الى توفير مفاتيح وإضاءات لفهم مسارات الماضي وخصائص وسمات اليسار المعاصر في مناطق مختلفة من العالم، بعد زهاء العقدين على انهيارات ١٩٨٩-١٩٩١. وهي الإنهيارات التي أحدثت، في حينه، الكثير من الإحباط والإنتكاس في أوساط واسعة من أنصار اليسار الجذري، في "عالمنا الثالث" بدرجة رئيسية، ولكن أيضاً في قارة ذات دور تاريخي في بلورة الفكر اليساري المعاصر، كالقارة الأوروبية، كما سنرى في الفصل الخاص بتطور أوضاع اليسار الجذري في هذه القارة.

ومن هذه الزاوية، فالكتاب يستهدف، عبر كل هذه المراجعات والتغطيات، إظهار استمرارية حضور الفكر والتطلعات اليسارية في أنحاء العالم بعد كل هذه

التطورات العاصفة في أواخر القرن المنصرم. ولا يلجأ الكتاب الى أسلوب التنظير، وإطلاق التعميمات والأحكام المطلقة، بل ينطلق من معطيات الواقع ليلقي الضوء على خلفيات وأسباب التطورات الكبيرة التي حصلت في العقد الأخير من القرن العشرين في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي السابق، وليقدم مداخل لفهم ما جرى، ولقراءة الواقع الراهن لقوى اليسار في العالم، ولرؤية الإحتمالات التي يحملها هذا الواقع للمستقبل القريب.

والكتاب موجه، بشكل خاص، الى تلك الأجيال التي لم تعش مراحل الصعود الوطني العربي والعالمي في الخمسينيات والستينيات، ومراحل المد اليساري العالمي التي تواصلت حتى أواخر السبعينيات. وذلك من أجل أن تتعرف هذه الأجيال بشكل أفضل على مسار هذه الحركة التاريخية الكبرى، التي انطلقت في العالم كله من أفكار اليسار وطموحات الساعين الى تحقيق مجتمعات أكثر عدالةً وإنصافاً وأكثر إنسانيةً، أُطلق عليها وصف الإشتراكية، بحيث تجري رؤية الصورة الراهنة بمنظار أكثر شموليةً وتكاملاً من المنظار السوداوي الذي جرى تعميمه بعد الإنهيارات، منظار التسليم بدوام الأفكار والقِيَم اليمينية، أفكار "نهاية التاريخ" وأبدية النظام الرأسمالي الليبرالي، بأشكاله المتزايدة العدوانية والجشع، الى ما لا نهاية.

وكل هذه الأفكار اليمينية هي، بالطبع، أفكار قاصرة، ولا علاقة لها بالواقع الفعلي، المتحرك دائماً، حيث التاريخ لا يتوقف ولا ينتهي، وحيث صراع الجديد الأفضل مع القديم الأسوأ سيبقى، كما كان دائماً، عبر التاريخ، حاضراً في عالمنا الحالي أيضاً.

ولا بد هنا من تسجيل كل التقدير والإجلال للأجيال الجديدة التي اختارت بأن تكون وفية لمبادئ وقِيَم اليسار، في زمن لم تعد هذه المبادئ والقِيَم بمستوى التقدير والرواج اللذين كانا لها في المراحل السابقة.

مع الأمل بأن يكون تلمُّس وقائع الماضي وقراءة أوضاع الحاضر في أنحاء عالمنا المعاصر مفيداً لها في سعيها الدؤوب لإعادة الإعتبار لفكر وطموحات كبيرة، لا يمكن أن تنتهي وتزول في قلوب وعقول ملايين البشر، الذين حلموا، وما زالوا يحلمون، بعالم آخر غير هذا العالم الظالم الذي نعيش فيه، بعالم أكثر عدلاً وإنصافاً واحتراماً لحقوق وحرية الشعوب، ولكرامة كل إنسان فيه.

المؤلف

أوائل صيف ٢٠٠٧

الفصل الأول

اليسار: نشأة التعبير، وتغيّرات مضامينه

الفصل الأول

اليسار: نشأة التعبير، وتغيّرات مضامينه

ماذا يعني مفهوم اليسار اليوم، بعد مضي زهاء العقدين على انهيارات تجارب التحول الإشتراكي في أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية، وتفكك الإتحاد السوفييتي وانهيار تجربته التاريخية، الأولى والأهم من بين كل هذه التجارب؟

وهل ما زال الحديث عن الإشتراكية، مجتمع العدالة والإنصاف، والتطلع الى تحقيقها أمراً واقعياً بعد هذه التطورات العاصفة التي غيّرت خارطة العالم وتوازناته السياسية ومعطياته الجيو- استراتيجية بشكل درامي؟ وهل هي، فعلاً، نهاية التاريخ، كما كتب أحد علماء الإقتصاد والسياسة الأميركيين، فرانسيس فوكوياما، الذي اعتبر، في كتاب حمل عنوان "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" وصدر في العام ١٩٩٢، أن هذه التطورات العاصفة تعني عملياً ثبوت التفوق الأبدي للنظام السياسي- الإقتصادي السائد في الدول الغربية، النظام الديمقراطي الليبرالي، كما تبلور في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة خلال القرنين الماضيين، وفي العقود الأخيرة خاصة؟

على هذه الأسئلة، يحاول أن يجيب هذا الكتاب من خلال استعراض تطورات العقود الأخيرة على صعيد حضور اليسار ودوره في مناطق العالم المختلفة، والخلفيات التاريخية لهذه التطورات، ومن خلال قراءة تاريخ وتطورات التجربة السوفييتية، بإنجازاتها وإخفاقاتها وعوامل فشلها، والإستخلاصات التي يمكن أن يخرج بها اليساريون من هذا الفشل.

مفهوم اليسار

وقبل كل شيء، لا بد من تحديد المعنى الذي يمكن أن نعطيه لكلمة اليسار، والمضمون الذي اتخذته هذه الكلمة، أو هذا التعبير، بمعناه السياسي، منذ بدء تداوله في أواخر

القرن الثامن عشر، والتطورات التي لحقت بهذا المضمون منذ ذلك الحين وحتى أيامنا.

فكلمة "اليسار" ليست توصيفاً سياسياً محدداً، واضحاً، ودقيقاً، وإنما هي تصنيف عام وتقريبي. وهو يساعد على التوصيف السياسي في الإطار العام، ولكنه لا يحسم بشكل كامل ومحدد الهوية السياسية والتوجهات الإقتصادية والإجتماعية للنظام أو التنظيم أو الشخص المقصود بالوصف.

فمعنى الكلمة، التي ظهرت في التداول في السنوات الأولى للثورة الفرنسية، أواخر القرن الثامن عشر، تغيّر وتطوّر خلال القرنين ونيف منذ ذلك التاريخ. (أُنظر، على سبيل المثال، The Free Dictionary Online, Historical Origin of the Terms of the 'Left' and 'Right' in Politics).

ففي البداية، في الجمعية الوطنية التي تشكّلت بعد انطلاق الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩، وخاصة في العام ١٧٩١، في إطار الجمعية الوطنية التشريعية، كان المتعارف عليه أن يجلس أنصار الإبقاء على النظام الملكي السابق وعلى مكانة النبلاء ورجال الدين (الإكليروس) فيه الى يمين رئاسة الجمعية، فيما التيارات الأكثر جذرية، وتحديداً أنصار إلغاء الملكية وإقامة نظام جمهوري، الى يساره. وفي السنوات القليلة اللاحقة، تطوّرت المواقف والتصنيفات، وأصبح بعض الذين كانوا يصنّفون من اليسار في بدايات الثورة مصنّفين في اليمين في السنوات اللاحقة، مع تجذّر الثورة الفرنسية خلال الأعوام ١٧٩١-١٧٩٤. والعام ١٧٩٤ هو العام الذي تم فيه إعدام أحد أبرز الرموز الجذرية في قيادة الثورة، ماكسيمليان دو روبيسبيير. وكان ممثلو التيارات الأكثر جذرية في مطالبها الإصلاحية، مثل التيار المعروف آنذاك باسم اليعاقبة، والذي كان دو روبيسبيير أحد أبرز رموزه، يجلسون الى اليسار من رئاسة الجمعية (البرلمان).

وبقي المفهوم يتغير والإجتهادات بشأن استعماله تختلف عبر السنوات والحقب التاريخية اللاحقة الى يومنا. لكن، لتسهيل الأمور، لنأخذ المفهوم المستخدم حالياً، ومنذ عقود، في بلد منشأ هذا التعبير.

ففي الجمعية الوطنية الفرنسية الحالية (مجلس النواب)، يجلس في أقصى اليسار، عادةً، ممثلو الشيوعيين وسائر الماركسيين وأصحاب النظريات الثورية الشبيهة الآخرين عامةً. والى جانبهم، في اليسار، ولكن أقرب الى الوسط، ممثلو الحزب الإشتراكي وسائر الأحزاب القريبة منه من أنصار التيار الإشتراكي الديمقراطي بتلاوينه المختلفة. وفي أقصى يمين القاعة، يجلس، إذا ما تم انتخابهم،

ممثلو الأحزاب القومية المتطرفة والعنصرية، التي كانت مناصرة، مثلاً لاستمرار السيطرة الإستعمارية الفرنسية على الجزائر في أواسط القرن العشرين، من نمط الحزب الذي يقوده جان ماري لوبن، ويحمل اسم "الجبهة القومية"، منذ تأسيسه عام ١٩٧٢.

وجدير بالذكر أن لوبن تقدم بترشيح نفسه عدة مرات منذ العام ١٩٧٤ في الإنتخابات الرئاسية، وحصل في تلك الحملة الأولى على أقل من ١ بالمئة من الأصوات في الدورة الأولى، لكن تياره تعزّز في الثمانينيات ابان ولاية فرانسوا ميتيران (الحزب الإشتراكي)، الذي انتُخب رئيساً في العام ١٩٨١. الى أن حقق لوبن مفاجأة كبرى في انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٢، فجاء في الدورة الأولى للإنتخابات في المرتبة الثانية بعد مرشح الديغوليين، جاك شيراك، حاصلاً على نسبة من الأصوات تقترب من ١٧ بالمئة ومتفوقاً على مرشح الحزب الإشتراكي آنذاك، رئيس الحكومة السابق ليونيل جوسبان. وفي حينه، تكتلت كل التيارات السياسية الأخرى في الدورة الثانية لهزيمته، فانتصر شيراك فيها بنسبة كاسحة.

وطوال هذه العقود الثلاثة ونيّف منذ تأسيس الحزب اليميني المتطرف، لم يكن هناك حضور لهذا الحزب في الجمعية الوطنية الفرنسية إلا خلال فترة وجيزة في عهد ميتيران، عندما جرى تعديل النظام الإنتخابي وتطبيق التمثيل النسبي المناطقي في الإنتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٨٦. وفيها حصل حزب لوبن على ٩،٧ بالمئة من الأصوات و٣٥ مقعداً في الجمعية الوطنية. لكن هذه الإنتخابات ذاتها جاءت بأغلبية نيابية من يمين الوسط بقيادة الديغولي جاك شيراك، الذي تم تكليفه بتشكيل الحكومة من قبل رئيس الدولة فرانسوا ميتيران، الذي ينتمي الى تيار آخر، كما ذكرنا، يسار الوسط، وهي أول تجربة من نوعها في الجمهورية الفرنسية الخامسة، وأُطلق عليها اسم "التعايش".

ولكن تجربة التعايش هذه لم تستمر سوى عامين، كان خلالهما زعيم يمين الوسط شيراك قد نجح في البرلمان في إلغاء النظام الإنتخابي القائم على التمثيل النسبي وإعادة النظام السابق القائم على أساس الدائرة الواحدة والدورتين الإنتخابيتين. وعندما أُعيد انتخاب ميتيران رئيساً في العام ١٩٨٨، قام بحلّ الجمعية الوطنية، فأُجريت انتخابات عامة على أساس النظام الإنتخابي المعتمد منذ العام ١٩٥٨، فتم استبعاد اليمين المتطرف من أي تمثيل نيابي، بالرغم من كونه قد حصل على النسبة ذاتها التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨٦، أي ٩،٧ بالمئة.

* * *

وفي اليمين والوسط في قاعة المجلس النيابي، يجلس عادةً ممثلو الأحزاب التقليدية، المحافظة أو الليبرالية المؤيدة للنظام الرأسمالي، أو القومية الجمهورية، كالتيار الديغولي، وتيار الوسط، والأحزاب والتيارات القريبة من الإتجاهات الليبرالية والديمقراطية المسيحية القديمة.

* * *

والديغولية هي نسبة الى الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول، الذي أصبح، بعد هزيمة فرنسا في مواجهة الجيش النازي الألماني في حزيران/يونيو عام ١٩٤٠، زعيماً للمقاومة ضد الإحتلال إنطلاقاً من لندن، حيث لجأ، بعد مشاركته في بعض المعارك الدفاعية في فرنسا كعقيد (كولونيل) في الجيش، ثم كجنرال، وهي الرتبة التي كان يُعرف بها منذ ذلك الحين.

وبعد تحرير فرنسا من الإحتلال النازي الألماني، ترأس ديغول حكومتها المؤقتة بين العامين ١٩٤٤-١٩٤٦، ثم استقال، ولم يعُد الى السلطة إلا في العام ١٩٥٨، بعد أن تفاقمت الحرب الإستعمارية الفرنسية في مواجهة حربِ التحرير التي قادتها جبهة التحرير الوطني الجزائرية. فتم تعيين ديغول رئيساً للحكومة وفق نظام الجمهورية الرابعة، التي أُنشأت في العام ١٩٤٦. وقام ديغول بعد ذلك بالإعداد لدستور جديد، جرى الإستفتاء عليه، ثم أُعلن بعد إقراره عن قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، وانتُخب ديغول في أواخر العام ذاته، ١٩٥٨، أول رئيس لها، وبقي رئيساً حتى العام ١٩٦٩. وبقي الحزب الذي أسسه، وعُرف بأسماء عدة، مركزياً ومؤثراً في الحياة السياسية الفرنسية منذ ذلك الحين. مع العلم بأن بعض الرؤساء اللاحقين له لم يكونوا من هذا الحزب، من فاليري جيسكار ديستان، الليبرالي المتحالف مع الديغوليين (١٩٧٤-١٩٨١)، الى فرانسوا ميتيران، من الحزب الإشتراكي (١٩٨١-١٩٩٥).

وبالرغم من بعض النزعات القومية الإستقلالية النسبية لدى ديغول، خاصة تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي وصلت الى حد سحب فرنسا من الإطار العسكري لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٤، والإنفتاح على الصين الشعبية في العام ١٩٦٥، فيما كانت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تقاطعها ولا تعترف بتمثيلها للشعب الصيني في تلك الحقبة... وبالرغم من دوره المهم في التسليم باستقلال الجزائر في العام ١٩٦٢ وبإنهاء السيطرة الفرنسية المباشرة على غالبية مستعمراتها، خاصة الإفريقية، في مطلع الستينيات... وبالرغم من قيامه بإنهاء العلاقة الخاصة التي كانت قائمة بين فرنسا وإسرائيل خلال الخمسينيات

وحتى أواسط الستينيات، وانفتاحه على العالم العربي كخطوة تغيير استراتيجية في السياسة الخارجية الفرنسية آنذاك، وخاصة بعد الحرب الإسرائيلية على الدول العربية المحيطة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهي مواقف يُفترض أن تكون أقرب الى مواقف اليسار على الصعيد الخارجي، فإن تياره وحزبه بقيا مصنفين، على أساس مواقفهما في مجالات السياسة الداخلية والموقف من النظام الإقتصادي القائم، في خانة اليمين أو يمين الوسط في فرنسا.

اليسار الجذري... واليسار الإصلاحي

وأصبح اليسار الفرنسي، والأوروبي عامةً، في أواسط القرن التاسع عشر، يتشكل من تيارات سياسية واقتصادية متنوعة تأثرت بمناخات الثورة الفرنسية بتنوع مشاربها، والثورات اللاحقة التي حدثت في بلدان أوروبية أخرى في ذلك القرن. وهو ما اتضح من المدارس المختلفة التي كانت سائدة في إطار الإنتفاضات العمالية التي شهدتها عدة مدن فرنسية في العام ١٨٧١، وخاصة العاصمة باريس، حيث استولى العمال هناك على السلطة لعدة أسابيع في حركة عُرفت باسم "كومونة باريس".

لكن الغلبة في صفوف اليسار الأوروبي أصبحت، في أواخر القرن، للمدرسة الفكرية التي أسسها في أواسط القرن المفكران اليساريان الألمانيان كارل ماركس وفريدريش إنغلز، وعُرفت لاحقاً باسم الماركسية. وقد شهدت تلك الفترة، كما والسنوات الأولى للقرن العشرين، معركة أيديولوجية وسياسية حادة نشأت، في عدة بلدان من القارة الأوروبية، بين اليسار الذي بات يميل الى اعتماد الطريق البرلماني بالأساس كوسيلة لتغيير أو تحسين الوضع الإجتماعي والسياسي، والذي عُرف باسم التيار الإصلاحي، واليسار الأكثر جذرية الساعي الى تغيير عميق، ثوري، يتجاوز النظام الرأسمالي باتجاه التحوّل نحو نظام إقتصادي-إجتماعي آخر، الإشتراكية ونظامها القائم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

وعشية الحرب العالمية الأولى، التي اندلعت في أواسط العام ١٩١٤، وقعت خلافات حادة في أوساط قوى اليسار الإشتراكي في أوروبا وفي ما بينها. ومعظم هذه القوى، كما ذكرنا، كان متبنياً للماركسية. فعشية الحرب الكبرى، كما كانت تُسمّى الى أن أصبحت هناك حرب عالمية أخرى في الثلاثينيات، برز اتجاهان رئيسيان في الأممية العمالية (الأممية الثانية)، التي كانت قد تأسست في العام ١٨٨٩ وشارك في تأسيسها فريدريش إنغلز (كارل ماركس توفي عام ١٨٨٣،

بعد أن كان، مع إنغلز، من مؤسسي الأممية الأولى عام ١٨٦٤، والتي كانت تعرف باسم الرابطة العالمية للشغيلة): اتجاه داعم في برلمانات الدول المتحاربة لموقف القيادات اليمينية الحاكمة في كل منها من الحرب، حيث قام نواب هذا الاتجاه بالتصويت لصالح اعتماد موازنات الحرب، واتجاه آخر معارض لهذه الحكومات ومناهض للحرب، التي اعتبرها "حرب ضوار" بين دول كلها إمبريالية، وكلها تحاول عبر الحرب إعادة رسم خارطة أوروبا وإعادة اقتسام مستعمراتها في أنحاء العالم.

وكان الروسي فلاديمير إيليتش أوليانوف (المشهور باسمه الحركي، لينين) أحد أبرز رموز التيار الأخير. وزاد بروزه بعد انتصار الثورة التي قادها في روسيا القيصرية في أواخر العام ١٩١٧، وقام بعد نجاحها بإخراج روسيا من الحرب. ومن بين المعارضين الآخرين لهذه الحرب في الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية، وهو الإسم الذي كانت تحمله معظم الأحزاب الملتزمة بالماركسية آنذاك، زعيمة الجناح اليساري الجذري في الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني (ذات الأصل البولوني) روزا لوكسمبورغ، التي انتهت، مع رفيقها في قيادة هذا الجناح كارل ليبكنيشت، بالسقوط ضحية قمع الأوساط المناهضة لهذا اليسار الجذري في ألمانيا في مطلع العام ١٩١٩، إثر محاولات لم تنجح لتنظيم ثورة عمالية في هذا البلد، الذي خرج من الحرب العالمية الأولى مهزوماً ومأزوماً، إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

وفي العام ١٩١٩، وبعد حملات وصراعات أيديولوجية قوية قادها لينين، خاصة، ضد هذا اليسار "الشوفيني والمساوم" في أوروبا، حصل الطلاق النهائي في إطار ما كان يُعرف قبل الحرب باسم الأممية العمالية، أو الأممية الثانية. حيث قام القادة الثوريون المنتصرون في روسيا (الإتحاد السوفييتي تأسس في نهاية العام ١٩٢٢ وأُقر دستوره الفيدرالي في مطلع العام ١٩٢٤) بتأسيس أممية جديدة للحركة العمالية اليسارية العالمية، مركزها في موسكو، حملت إسم الأممية الشيوعية (كومينتيرن، وهي تسمية ناتجة عن دمج المقطعين الأولين للكلمتين في اللغة الروسية)، وعُرفت أيضاً باسم الأممية الثالثة، تمييزاً لها عن تلك التي تأسست في العام ١٩٨٩ وانتهت الى الإنقسام، والتي بقيت معروفة باسم الأممية الثانية، ولاحقاً أُطلق عليها اسم "الأممية الإشتراكية".

هذه الأحزاب اليسارية التي اتخذت منحى إصلاحياً وبرلمانياً، وغالباً ما احتفظت لنفسها بلقب "الإشتراكية الديمقراطية"، الذي كان سائداً، كما ذكرنا، في الأممية

الثانية، فقد استمرت في الحضور السياسي في بلدان أوروبا وبلدان أخرى في أنحاء العالم الى يومنا. مع ان نفوذها في المرحلة بين الحربين العالميتين، التي شهدت صعود الفاشية والنازية في أوروبا، كان محدوداً نسبياً. وهي اتسعت في نفوذها وتأثيرها بعد الحرب العالمية الثانية. وتجاوزت طابعها الأوروبي بالأساس، مع حضور لها في بعض الدول التي استوطنت فيها مجموعات أوروبية، مثل أستراليا ونيوزيلاندا وجنوب إفريقيا وبعض دول أميركا اللاتينية، ثم في عدد من بلدان العالم التي كانت مستعمرة في آسيا وإفريقيا، حيث انضم بعض الأحزاب في هذه البلدان الى "الأممية الإشتراكية"، أو، بترجمة أقرب الى واقع هذا التجمع الفعلي وطابعه التنظيمي، "الدولية الإشتراكية"، التي أسستها بعض الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية في مدينة فرانكفورت الألمانية عام ١٩٥١.

وقد تخلّت غالبية هذه الأحزاب رسمياً، منذ عدة عقود، عن تبنيها للماركسية، التي ورثها معظمها من الأممية الثانية في أواخر القرن التاسع عشر. فالحزب الإجتماعي الديمقراطي الألماني (ويُترجم اسمه أحياناً بصيغة الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني، مع أن الصيغة التي أوردناها أقرب الى الترجمة الحرفية الحالية للإسم)، وهو أقدم حزب في ألمانيا حيث يعتبر أنه تأسس في العام ١٨٦٣، هذا الحزب تخلى رسمياً عن تبنيه للماركسية في المؤتمر الذي عقده في مدينة باد غودسبرغ عام ١٩٥٩.

وحتى الحزب الشيوعي الإيطالي العريق، الذي تأسس في العام ١٩٢١ كوريث لغالبية الحزب الإشتراكي الإيطالي الأقدم، الذي تأسس في العام ١٨٩٢، فقد كان له دور بارز في الحركة الشيوعية العالمية واليسار الدولي، حيث كان من بين أبرز مؤسسيه القائد والمفكّر اليساري المميّز أنطونيو غرامشي، فقد انتقلت أغلبية منه في العام ١٩٩١ رسمياً الى مواقع الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية، بعد قرار حل الحزب الشيوعي وتأسيس الحزب الديمقراطي لليسار، الذي أصبح لاحقاً يعرف باسم "ديمقراطيي اليسار". وهو حزب شارك في حكومات إئتلاف يسار الوسط التي تشكلت بعد العام ١٩٩٦. فيما بقيت أقلية من الحزب الشيوعي الإيطالي السابق معارضة لحل الحزب، ومتمسكة بالإستناد الفكري الى الماركسية. فأقامت، مع قوى وجماعات يسارية جذرية أخرى، الحزب الشيوعي – إعادة التأسيس، ويُكتب اسمه أحياناً بصيغة حزب إعادة التأسيس الشيوعي. وكلا التيارين المنبثقين عن الحزب الشيوعي الإيطالي القديم شاركا في إئتلاف يسار الوسط الذي تشكّل في إيطاليا عشية انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والذي ترأسه الأستاذ الجامعي ومفوض الإتحاد الأوروبي السابق رومانو برودي، وبعد النجاح في الإنتخابات، شاركا

في الصيغة الحكومية التي انبثقت عنها. وتولى أحد رموز "ديموقراطيي اليسار" القيادية رئاسة الجمهورية، وهو جورجيو نابوليتانو، بينما تولى المسؤول الأول لحزب إعادة التأسيس الشيوعي بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٦، النقابي العمالي العريق فاوستو بيرتينوتّي، رئاسة مجلس النواب.

وهكذا، نلاحظ أن كلا التيارين الرئيسيين في اليسار الأوروبي المعاصر، التيار الماركسي (الشيوعي) والتيار الإشتراكي الديمقراطي، أو الإجتماعي الديمقراطي، الذي تخلى معظمه عن تبني الماركسية كفكر موجِّه له، استمرّا في الحضور والنشاط السياسي طوال العقود التسعة الأخيرة منذ الثورة البلشفية. مع ان التيار الأول تراجع نفوذه الإنتخابي بشكل ملحوظ في أوروبا الغربية خلال العقدين الأخيرين، على خلفية انعكاس إنهيارات التجارب الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية منذ العام ١٩٨٩، والتيار الثاني تنوّعت في صفوفه المدارس والتأثيرات، واقترب بعضه من مواقف أحزاب اليمين والوسط من حيث البرامج والسياسات، خاصة في المجال الإقتصادي.

تلاوين في أحزاب التيار الإجتماعي (أو الإشتراكي) الديمقراطي

وفي واقع الحال، فإن التيار الإشتراكي الديمقراطي، أو الإجتماعي الديمقراطي، الذي يُصنَّف عادةً في خانة يسار الوسط أو اليسار الأقرب الى الوسط، وفق التصنيفات المألوفة المشار إليها أعلاه، أصبح جزءً أصيلاً ورئيسياً من الخارطة السياسية في معظم البلدان الأوروبية والبلدان التي استوطنها أوروبيون، مثل كندا وأستراليا ونيوزيلاندا، وبعض بلدان العالم الأخرى، مع تمايزات في بلدان "العالم الثالث" لها علاقة بمستوى التطور الإقتصادي – الإجتماعي في هذه البلدان والخلفيات الثقافية– التاريخية.

ففي العديد من هذه البلدان المتطورة إقتصادياً، هناك ثنائية شبه ثابتة بين حزبين رئيسيين في البلد، أحدهما يميل الى يمين الوسط والثاني يميل الى يسار الوسط، كما هو الحال، مثلاً، في بريطانيا، بين حزبي المحافظين والعمال، وفي ألمانيا بين الإتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب الإجتماعي الديمقراطي، وفي فرنسا بين الحزب الديغولي والحزب الإشتراكي، وفي اليونان بين حزب الديمقراطية الجديدة وحركة عموم اليونان الإشتراكية. مع ان الخارطة الأوروبية هي أحياناً أعقد من ذلك، حيث هناك قوى ذات شأن الى جانب الحزبين الرئيسيين، وأحياناً يحتاج إليها أحد الحزبين لتشكيل إئتلاف أغلبي.

وفي بعض الحالات، مثل فنلندا، هناك ثلاثة أحزاب رئيسية. وفي بلد مثل إيطاليا، كانت الثنائية طوال أربعة عقود ونيّف هي بين حزب الديمقراطية المسيحية والحزب الشيوعي الإيطالي، ولكن مع استبعاد مشاركة الحزب الشيوعي في السلطة أو تداولها، الى أن تحولت غالبية الحزب الشيوعي في مطلع التسعينيات الى مواقع الإشتراكية الديمقراطية وتبخّر حزب الديمقراطية المسيحية، فحل مكانهما، من جهة اليسار، ديمقراطيو اليسار، التيار الأغلبي في الحزب الشيوعي السابق، ومن جهة اليمين، حزب "إيطاليا، الى الأمام" الذي أسسه صاحب الإمبراطورية الإعلامية سيلفيو بيرلوسكوني، وإن كان كل حزب من هذين الحزبين بحاجة الى إئتلاف واسع حوله لتأمين الأغلبية البرلمانية.

* * *

ولا بد هنا من التوقف سريعاً عند النموذج الأميركي الخاص والمختلف عن النماذج الأوروبية. مع ان بعض المناخات السياسية في أوروبا أخذت تدفع الأمور باتجاه الإقتراب من النموذج الأميركي لحزبين رئيسيين، بتمايزات محدودة بين برامجهما، كما هو الحال، الى حد ما، في بلد مثل بريطانيا، خاصة بعد تجربة توني بلير على رأس حزب العمال وحكوماته بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧.

فهناك في الولايات المتحدة، كما نعرف، حزبان يتداولان السلطة منذ عقود طويلة، وعملياً منذ أواسط القرن التاسع عشر وفترة الحرب الأهلية الأميركية (١٨٦٠– ١٨٦٤). ولم ينجح أي حزب ثالث في منافستهما بشكل جدي، منذ ذلك الحين. وهوية الحزبين، والديمقراطي أقدم قليلاً من الجمهوري، تغيّرت كثيراً منذ ذلك الحين. فالحزب الجمهوري، مثلاً، كان المُطالب بإنهاء نظام العبودية في أواسط القرن التاسع عشر. وصاحب القرار بهذا الصدد هو الرئيس الشهير أبراهام لينكولن، وهو جمهوري. لكن الأمور اختلفت في القرن العشرين، خاصة مع رئاسة فرانكلين روزفيلت (١٩٣٣–١٩٤٥)، الذي طبّق على الصعيد الإجتماعي– الإقتصادي، بعد الأزمة الإقتصادية العالمية الطاحنة بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٣، سياسة مستوحاة من وصفات الإقتصادي البريطاني جون مينارد كينز. وهذه السياسات تُعتبر، بمعايير اليوم، أميَل الى المدرسة الإجتماعية الديمقراطية الأوروبية في ذلك الحين.

ولكن، كقاعدة عامة، يصعب تصنيف الحزبين الأميركيين حالياً على أساس يمين ويسار، وفق النموذج الأوروبي. بل كلا الحزبين يقوم على أساس تمثيل مصالح قطاعات رئيسية في إدارة الإقتصاد الأميركي. ويلقى الحزبان أحياناً دعماً مالياً من

نفس المؤسسات الإقتصادية، وفق حاجات السياسة الأميركية ووضع الإقتصاد في البلد. مع الأخذ بعين الإعتبار ان السنوات الأخيرة شهدت اندفاع الحزب الأول، الجمهوري، الى مواقف أكثر يمينية، كما تجلّت في ظل إدارة جورج بوش الإبن، مما جعل الحزب الثاني، الديمقراطي، يبدو، أحياناً، أقرب الى مواقف يُمكن أن توصف باليسارية. خاصة وأن الحزب الديمقراطي يعتمد بشكل أكبر من الجمهوري على دعم الفئات الوسطى والنقابات وبعض الأقليات المغبونة، كغالبية السود أو الأفارقة الأميركيين، كما يُسمّون، وغالبية ذوي الأُصول الأميركية اللاتينية. والحزب الديمقراطي أقل تشدداً وتزمتاً من الحزب الجمهوري في القضايا الإجتماعية، مما يجعل غالبية الإميركيين اليهود، الميالين الى الليبرالية في هذا المجال، يميلون غالباً للتصويت لصالح الحزب الديمقراطي. وهي مفارقة انعكست، لفترة طويلة، في كون الحزب الديمقراطي يبدو أكثر تأييداً لإسرائيل من الحزب الجمهوري. ولكن هذه المفارقة لم تعد قائمة، بعد أن برز ثقل أنصار إسرائيل من "المسيحيين الصهاينة" في الحزب الجمهوري، وبعد أن أظهرت إدارة جورج بوش الإبن إنحيازاً صارخاً لصالح اليمين الإسرائيلي المتطرف.

وفي كل الأحوال، هناك طابع متميز عن الأحزاب الأوروبية لدى هذين الحزبين، حيث هما أقرب الى الماكينات الإنتخابية منهما الى الأحزاب ذات الخصائص والسمات الواضحة نسبياً، المعهودة في عدد من بلدان أوروبا. فيمكن، مثلاً، أن نجد في الحزب الديمقراطي يساريين متقدمين سياسياً، مثل المرشّح في الإنتخابات التمهيدية للرئاسة في العام ٢٠٠٤، دينيس كوسينيتش. لكن مثل هذا التيار يجري تهميشه عادةً لصالح التيار المركزي الأكثر يمينية في الحزب.

* * *

وأصبح أمراً مألوفاً أن يتداول التيار الإشتراكي الديمقراطي أو الإجتماعي الديمقراطي السلطة بانتظام، في العديد من بلدان العالم المتطورة اقتصادياً، مع الأحزاب اليمينية المحافظة أو الليبرالية وذات التوجه الرأسمالي الواضح، لينفّذ هذا اليسار، أو يسار الوسط، عندما يأتي الى الحكم، سياسات إصلاحية جزئية تستهدف الحدّ من الإحتقانات الإجتماعية الناجمة عن سياسات اليمين، وامتصاص النقمة المتفاقمة لدى القطاعات المتضررة منها، وخاصة العمال والموظفين والجيش المتسع من العاطلين عن العمل. بينما يلجأ اليمينيون، أثناء حكمهم، الى التركيز على إنعاش النشاط الإقتصادي الرأسمالي من خلال تخفيف الأعباء الضريبية على المشاريع الرأسمالية وتوفير شتى التسهيلات لها لزيادة أرباحها وتعزيز دورها

في تسيير الإقتصاد الوطني، ولو عن طريق الإنتقاص من المكاسب والضمانات الإجتماعية المكتسبة سابقاً للفئات الشعبية.

وباتت هذه المعادلة أوضح في مرحلة العولمة وانتهاج سياسات "الليبرالية الجديدة" منذ أواخر السبعينيات الماضية، وخاصة بعد وصول البريطانية مارغريت ثاتشر الى رئاسة الحكومة في بريطانيا عام ١٩٧٩ والأميركي رونالد ريغن الى رئاسة الولايات المتحدة مطلع العام ١٩٨١، ليعمِّقا إنعطافاً كبيراً، كان قد بدأ بوتيرة هادئة قبلهما، في السياسات الإقتصادية للدول الرأسمالية الغنية، ولاحقاً في أنحاء العالم، لصالح أصحاب الشركات الكبرى، وعلى حساب تأثير وقوة النقابات العمالية والقوى اليسارية والفئات الشعبية عامة، كما على حساب شعوب ما اصطلح على تسميته بـ"العالم الثالث"، ومنه منطقتنا العربية طبعاً.

وبطبيعة الحال، فإن التيار اليساري الإصلاحي، أو يسار الوسط، لم يتأثر سلباً، من حيث الحضور السياسي لقوى هذا التيار في بلدانها، بالتحولات التي جرت في أوروبا الشرقية وبانهيار الإتحاد السوفييتي وحلفائه. نظراً لكون أصحاب هذا التيار اختاروا منذ عدة عقود أن يبقوا مشروعهم الإصلاحي في إطار النظام الرأسمالي السائد وآلياته، ولا يسعون الى تجاوزه، ولأن هذا التيار، بالأساس، كان قد افترق منذ بدايات القرن الماضي عن التيار الذي كان يمثّله الإتحاد السوفييتي منذ ثورة أُكتوبر ١٩١٧.

علماً بأن هناك تمايزات بين مكونات هذا التيار وفروقات بين حزب وآخر وبلد وآخر، من زاوية التعاطي مع الضمانات الإجتماعية مثلاً، خاصة بعد الهجمة التي تعرضت لها هذه الضمانات في عصر الليبرالية الجديدة ومحاولات أنصارها لإعادة النظر في هذه الضمانات الإجتماعية لتقليص نفقات الإقتصاد الوطني عليها، ولتحقيق ما يُسمّى بالتنافسية في عصر احتدام الصراع على الأسواق وعلى مستويات الربح.

فبعض هذا التيار الإشتراكي الديمقراطي قام، في بلد كفرنسا، مثلاً، في الخمسينيات الماضية، بدور أقلّ جرأة من بعض أطراف اليمين في البلد في التعاطي مع حركات التحرر الوطني. فغطّى ممثلو هذا التيار، مثلاً، على الحرب القمعية الدموية التي واجه بها الجيش الإستعماري الفرنسي الثورة التحررية التي انطلقت في أواخر العام ١٩٥٤ في الجزائر، وكل ممارسات التنكيل والقتل والتعذيب البشعة التي مورست، آنذاك، بما في ذلك خلال ما عُرف باسم "معركة مدينة الجزائر" عام ١٩٥٧.

كما قامت الحكومة الفرنسية الإشتراكية الديمقراطية التي كان يرأسها زعيم هذا التيار في فرنسا، آنذاك، غي موليه، في العام ١٩٥٦، الى جانب مواصلة وتصعيد حربها في الجزائر، بتحريض بريطانيا، التي كانت حكومتها من حزب المحافظين اليميني، لكنها كانت أكثر تردداً من فرنسا في القيام بالحملة العدوانية العسكرية، على مصر الناصرية بعد تأميمها لشركة قناة السويس في صيف ذلك العام، وهي الشركة التي كانت قبل ذلك تحت سيطرة فرنسية– بريطانية مشتركة. كما قام هذا التيار اليساري الفرنسي في تلك الحقبة بتقديم الدعم العسكري غير المحدود لإسرائيل، فأسهم بشكل رئيسي في تسليحها بكل أنواع الأسلحة، كما نسّق معها وأشركها في الحرب العدوانية على مصر في أواخر العام ١٩٥٦. كما ساعدها على بناء مفاعلها النووي الأول وإنتاج القنابل النووية.

وكان غي موليه، في تلك الفترة، يتزعم الحزب الذي كان يحمل إسماً، هو تركة من الماضي، وهو "الفرع الفرنسي للأُممية العمالية"، وهو الإسم الذي لم يختفِ إلا بعد قيام "الحزب الإشتراكي" في العام ١٩٦٩. وهذا الحزب الجديد ورث الحزب القديم، المتراجع إنتخابياً آنذاك، ومجموعة أخرى من الأحزاب والقوى والنوادي والشخصيات ذات الإتجاهات القريبة. وبعد عامين من هذا التأسيس، انتخب مؤتمر هذا الحزب الجديد، الذي التأم في بلدة إيبينيه عام ١٩٧١، فرانسوا ميتيران، الذي كان وزيراً في الخمسينيات في حكومة موليه، زعيماً (سكرتيراً أول) للحزب الجديد. وهي المحطة الهامة التي سمحت لاحقاً، وعبر تحالفات غير ثابتة مع الحزب الشيوعي، الذي كان قوياً آنذاك، بوصول ميتيران الى سدة رئاسة الجمهورية، بعد ذلك بعشر سنوات، في العام ١٩٨١، ليكون أول رئيس جمهورية من هذا التيار في الجمهورية الفرنسية الخامسة، التي أسّسها شارل ديغول عام ١٩٥٨، كما ذكرنا.

ولا يمكن إنكار وجود تيارات وأفراد داخل مثل هذه الأحزاب الإجتماعية الديمقراطية عارضوا سياسات قياداتهم الإستعمارية والعدوانية. وما زال الوضع هكذا في العديد من الأحزاب الإشتراكية أو الإجتماعية الديمقراطية، حيث هناك غالباً عناصر وأشخاص أكثر جذرية داخل كل حزب. وهو الحال، مثلاً، في حزب العمال البريطاني (واسمه بالإنكليزية ينبغي أن يترجم بصيغة حزب العمل، أو حزب الشغل، لكن التسمية الدارجة بقيت هكذا في اللغة العربية). حيث واجهت بعض سياسات حكومة توني بلير الداخلية والخارجية معارضة واسعة من تيارات وشخصيات داخل حزبه، وخاصة تجاه قراره المشاركة مع الولايات المتحدة في الحرب لاحتلال العراق، والتي بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٣، ولسياساته

الإقتصادية التي لم تختلف في بعض جوانبها عن سياسات "الليبرالية الجديدة" التي افتتحتها رئيسة الحكومة المحافظة مارغريت ثاتشر منذ أن وصلت الى سدة الحكم في العام ١٩٧٩. وهكذا، نجد أن بعض أحزاب تيار يسار الوسط هذا لجأ الى تبني بعض وصفات العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، مثل الخصخصة وقضم الضمانات الإجتماعية للعمال والموظفين والمتقاعدين، بحجة الحفاظ على التنافسية وعصرنة الإقتصاد ليواجه التحديات التي تفرضها الدول الرأسمالية التي تقدمت في تطبيقات الليبرالية الجديدة.

ومن جهة أخرى، هناك أحزاب إشتراكية ديمقراطية تتسم بسمات أكثر تقدماً على الصعيد الإجتماعي، كبعض أحزاب البلدان الإسكندنافية في شمال غرب أوروبا. فخلال الحرب الأميركية على فييتنام في الستينيات وأوائل السبعينيات الماضية، كانت حكومة السويد الإجتماعية الديمقراطية، بزعامة أولوف بالمه، مثلاً، معارضةً للحرب الأميركية على فييتنام. وفتحت أبواب اللجوء لأراضيها للمجنّدين الأميركيين الهاربين من الخدمة العسكرية من منطلق مناهضة الحرب. كما قدمت حكومة السويد مساعدات إنسانية وإنشائية لشعب فييتنام في ذلك الحين. وقد سمعنا، خلال زيارة قمنا بها لفييتنام في أواخر السبعينيات الماضية، من المسؤولين الفييتناميين إشادة بهذه المساعدات. وشاهدنا، بالفعل، بعض الإنشاءات والمباني التي أقامتها حكومة السويد في العاصمة هانوي. كما قدّمت حكومة أولوف بالمه الدعم للمؤتمر الوطني الإفريقي، المناضل آنذاك ضد نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. وأقام بالمه كذلك علاقات متقدمة مع منظمة التحرير الفلسطينية والتقى رئيسها الراحل ياسر عرفات، كما التقى الرئيس الكوبي فيديل كاسترو، في وقت كانت درجة العداء الأميركية لكوبا عالية جداً.

ومعروف أن بالمه، الذي كان رئيساً لحكومة السويد بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٦ ثم مرة ثانية بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٦، اغتيل من قبل مجهول في أحد شوارع العاصمة ستوكهولم وهو عائد ليلاً مع زوجته من صالة سينما، بدون حراسة، وذلك يوم ١٩٨٦/٢/٢٨. وما زال لغز اغتياله غامضاً حتى الآن.

ومن المفارقة أن شخصية سياسية سويدية بارزة أخرى اغتيلت في ظروف غريبة أيضاً، وهي وزيرة الخارجية بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٣، أنّا ليندت، وهي من نفس الحزب الإجتماعي الديمقراطي. وقد اغتيلت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ وهي داخل أحد مراكز البيع التجاري في العاصمة السويدية ستوكهولم. وقد اشتهرت ليندت كذلك بمواقفها النقدية الحادة للحرب الأميركية على العراق وللسياسة الخارجية

الأميركية في عهد الرئيس بوش الإبن عموماً، كما ومواقفها المنتقدة لسياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني أيضاً.

وقد تعاقب على الحكم في السويد منذ العام ١٩٧٦ إئتلافات يقودها الحزب الإجتماعي الديمقراطي (البعض يترجم الإسم بالإشتراكي الديمقراطي، ولكن الصيغة التي اعتمدناها أقرب الى التسمية الحرفية)، وأخرى من اليمين والوسط. والإئتلافات الأخيرة شكّلت الحكومة في السنوات ١٩٧٦-١٩٨٢ و١٩٩١-١٩٩٤ وبعد انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقامت هذه الحكومات بإدخال بعض التعديلات على نظام الضمانات الإجتماعية الواسعة التي أقامها حزب بالمه في السويد، وهي ضمانات تُعتبر بين الأكثر تطوراً في الدول الغربية. كما قامت حكومات تحالف اليمين والوسط ببعض إجراءات الخصخصة للقطاع العام. لكن نظام الضمانات الإجتماعية بقي الى حد كبير قائماً، خاصة وأن الحزب الإجتماعي الديمقراطي السويدي كان غالباً ما يعود سريعاً الى السلطة بعد فترات وجيزة من نجاح الإئتلافات اليمينية، وهو عملياً مسيطر على السلطة في السويد منذ العام ١٩٣٢ باستثناء السنوات القليلة التي أشرنا إليها أعلاه.

وعلى يسار هذا الحزب في السويد، هناك بالأساس الحزب المعروف حالياً باسم حزب اليسار، وهو انشقاق يساري عن الحزب الإشتراكي الديمقراطي القديم حصل في العام ١٩١٧ بعد الثورة البلشفية في روسيا، حيث اتخذ المنشقون خطاً مؤيداً للثورة البلشفية في روسيا.

* * *

ويبدو منطقياً أن نفترض أن فشل النموذج الإقتصادي السوفييتي، في مآله الأخير، صبَّ في طاحونة أنصار النظام الرأسمالي وتطويراته الأخيرة، على الأقل في السنوات الأولى بعد الإنهيار، لا بل دفعهم الى مزيد من تفكيك وخصخصة القطاع العام في بلدانهم، ولو على حساب مفاقمة البطالة وتزايد الفروقات في المداخيل بين قطاعات المجتمع الواحد. وهذا ما حصل في بعض بلدان أوروبا الغربية، وبشكل أكثر قسوةً واستهتاراً بأوضاع غالبية المواطنين في الجمهوريات السوفييتية السابقة، كما في بلدان التجربة الإشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية والجنوبية. ولكن الأمور تتغيّر مع مضي الزمن، ومن غير المستبعد أن تتبلور في هذا البلدان خارطة سياسية وحزبية مختلفة عن تلك التي برزت مباشرةً بعد الإنهيارات.

سمات خاصة للتيارات اليسارية في "العالم الثالث"

ومن الضروري هنا التمييز بين الإتجاهات السياسية في المجتمعات الرأسمالية المتطورة، من حيث بناها ومواقفها الفعلية، وتلك السائدة في "العالم الثالث" أو "الجنوب"، الأقل تطوراً إقتصادياً. فالحزب الإشتراكي في تشيلي، مثلاً، كان، عندما قدّم مرشحه للرئاسة في العام ١٩٧٠، سلفادور اليندي (تُلفظ أييندِه بالإسبانية)، يُعتبر على يسار الأحزاب الإشتراكية أو الإجتماعية الديمقراطية في أوروبا الغربية. وشكّل أليندي، في حينه، تحالفاً مع القوى اليسارية الأخرى في تشيلي، بما في ذلك الحزب الشيوعي وعدد آخر من أحزاب اليسار الجذري، مما وفّر له فرصة للنجاح. فأصبح أليندي عام ١٩٧٠ رئيساً لتشيلي بعد انتخابات مشهود لها بالنزاهة. جرى ذلك في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تخوض حرباً دموية في فييتنام وتسعى لاستغلال التناقضات بين القوى الكبيرة الداعمة لحركة التحرر فيه، وتحديداً بين الإتحاد السوفييتي والصين الشعبية، بهدف إضعاف مجمل قوى الإشتراكية واليسار في العالم، ومنع النموذج الفييتنامي من التمدد الى بلدان أخرى، وفق صيغة ما كان يُسمى بـ"أحجار الدومينو".

فاعتبر الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي، هنري كيسنجر، إنتصار أليندي واليسار في تشيلي، في "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة، كما كانت تُوصف أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ثغرةً في جدار المواجهة العالمية الجارية عبر الساحة الفييتنامية. وسارعت إدارة نيكسون، منذ بداية عهد سلفادور أليندي والتحالف اليساري، للعمل على تقويض وضع النظام الجديد في تشيلي. خاصة وأن هذا النظام قام، منذ أشهره الأولى، بسلسلة من الإصلاحات الداخلية والإقتصادية الهامة، أكسبته ولاء قطاعات شعبية واسعة. حيث قام بتأميم القطاعات المنجمية، وخاصة قطاع النحاس، حيث تُعتبر تشيلي البلد الأغنى فيه في العالم. كما قام بتوزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء. في حين كانت الشركات الأميركية العاملة في تشيلي تخشى على مصالحها وامتيازاتها الكثيرة المهددة بسياسة حكومة يسارية كهذه. وهو وضعٌ دفع الإدارة الأميركية الى توظيف جهدها وجهد مخابراتها المركزية والقوى اليمينية في تشيلي للتحريض والتخريب على النظام اليساري، الى أن تمكنت من الإطاحة به عبر انقلاب عسكري قام به قطاع من الجيش التشيلي بزعامة الجنرال أوغوستو بينوتشيت، وذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، مما تسبّب في مقتل أليندي والآلاف من اليساريين، والتنكيل بقطاع واسع من الشعب طوال النظام الديكتاتوري اليميني، الذي بقي قائماً حتى العام ١٩٩٠.

* * *

وهكذا، فإن استخدام تعبير "اليسار" لا يوصِّف، بالضرورة، بدقة هوية الطرف المعني. ويمكن أن نستخدمه كتوصيف عام يساعد على تحديد أولي للموقع السياسي لطرف ما أو شخص ما. ويغطّي هذا التعبير، بالتالي، تيارات واسعة من المتمسكين بأهداف عامة يمكن إيراد بعضها: تحقيق درجة متقدمة من العدالة الإجتماعية بين قطاعات المجتمع... أولوية الإنسان واحترام حقوقه وحرياته الديمقراطية بدون تمييز على أساس المنشأ القومي أو الديني أو العرقي أو على أساس الجنس والمعتقد والوظيفة الإجتماعية... إحترام حقوق الشعوب كافة في تقرير المصير وفي السعي للتطور وتحقيق الرخاء لأبنائها.

وبالطبع، هناك، كما ذكرنا، تمايزات بين تيارات اليسار المختلفة، من حيث الموقف من النظام الرأسمالي نفسه وإمكانية إصلاحه من داخله ووفق قوانينه، والموقف من تجلياته الأخيرة في مرحلة العولمة وتطبيقات "الليبرالية الجديدة"، ومن السعي الى تجاوز هذا النظام نحو نظام أكثر عدالة. وإن كان انهيار التجربة السوفييتية وعدم تبلور صيغة محددة لنظام بديل، يتجاوز قوانين وآليات النظام الرأسمالي ويقيم صيغة سياسية – إقتصادية – إجتماعية أكثر تطوراً وأكثر إنسانية وأرقى من كل النظم الرأسمالية الديمقراطية القائمة، لا يسهّلان كثيراً مساعي بلورة ملموسة للرؤية التي تطرحها التيارات الداعية لتجاوز النظام الرأسمالي والإتجاه نحو بناء ما يُتعارف على تسميته بالنظام الإشتراكي.

ولذلك، هناك أهمية خاصة للمحاولات الجارية في السنوات الأخيرة في بعض بلدان أميركا اللاتينية لتحقيق تغييرات جذرية في أنظمتها الإقتصادية الإجتماعية. خاصة وأن هذه البلدان، تنتمي، كما بلداننا العربية، الى ما يُسمّى "العالم الثالث" أو الجنوب، أي البلدان قليلة التطور الإقتصادي والخاضعة لعمليات استغلال واجتياحات سياسية واقتصادية، وأحياناً عسكرية، من قبل الدول والقوى الرأسمالية القوية، وفي المقدمة الولايات المتحدة.

كما هناك أهمية لتجارب التنمية السريعة التي تقوم بها كل من الصين وفييتنام لتوفير قاعدة إقتصادية متقدمة للتطويرات اللاحقة. وهناك، بالطبع، دور حيوي ومهم لكل القوى اليسارية المستمرة في بلدان العالم المختلفة، ومنها منطقتنا العربية، في سعيها لتجاوز مظالم العالم الراهن، وكذلك كل القوى والحركات في أنحاء العالم التي تلتقي الآن، من منطلقات وآفاق متنوعة، تحت شعار مناهضة العولمة الرأسمالية والعمل من أجل عالم بديل أكثر إنسانية وإنصافاً.

الفصل الثاني

التجربة السوفييتية: خلفيات الإنهيار، وما بعده!

الفصل الثاني

التجربة السوفييتية: خلفيات الإنهيار، وما بعده!

لماذا فشلت التجربة السوفييتية للتحول نحو الإشتراكية؟

وما هي الدروس التي يمكن الإستفادة منها من قبل المتمسكين بفكرة إمكانية تجاوز مظالم ومثالب النظام الرأسمالي وتحقيق أعلى قدر من العدالة الإجتماعية والحقوق المنصفة للبشر جميعاً، وصولاً الى مجتمعات تخلو من استغلال الإنسان للإنسان، وتزدهر فيها طاقات كل إنسان في مختلف المجالات، بغض النظر عن خلفياته العرقية والإثنية والقومية والعقيدية، وعن جنسه، وما ورثه من قدرات وصفات في تكوينه الجسماني والعقلي؟ وهل ما زال هناك مكان للطموح بإمكانية تحوّل ناجح الى هذا المجتمع الإشتراكي، الذي ما زال حتى الآن في مجال الطموح، وما زالت سماته وخصائصه المتكاملة طيّ المستقبل؟

أسئلة كبيرة ومفتوحة. أي إنها قابلة للنقاش والجدل وتطوير الإجابات عليها مع مرور الزمن، الذي يسمح بدرجة أعلى من التعاطي الموضوعي والمجرّد من الإنحيازات المسبقة مع هذه التجربة التاريخية، التي تركت بصمات قوية على مسار الأحداث في العالم كله على امتداد القرن العشرين.

فالنظرة الأعمق، غير المرتبطة بمواقف أيديولوجية مسبقة وغير عقلانية، تستطيع أن تتلمس، مع خفوت النزعات العاطفية والإنفعالية مع أو ضد التجربة، ويمكن أن تبلور بشكل أفضل، مع الزمن، صورة مسار هذه التجربة التي خاضها الإتحاد السوفييتي وبعض البلدان الأخرى، بالإيجابيات التي حملتها، من جهة، وبنقائصها ونقاط ضعفها الذاتية، من الجهة الأخرى. وهذه الأخيرة، أي النقائص ونقاط الضعف، هي التي لعبت الدور الرئيسي في الوصول بها الى الفشل والنكوص.

وما يأتي بعد ذلك هو الإستخلاصات التي تتيح المجال لاحقاً لبلورة الطريق الى الوصول الى النموذج البديل، والأرقى، لتجاوز النظام الرأسمالي والإنتقال الى طريق التحول الإشتراكي. وهي بلورة لا يمكن أن تتحقق إلا على الأرض، أي بنجاح تجربة جديدة، مختلفة في جوانب عدة، بالضرورة، عن التجارب السابقة التي فشلت، سواء في المنطقة نفسها التي شهدتها هذه التجربة، أو في بلدان ومناطق أخرى من العالم.

ويمكن القول بلا تردد الآن، بعد مضي زهاء القرن على الثورة البلشفية في روسيا القيصرية وبدء التجربة السوفييتية، التي يفترض انها استهدفت إقامة مجتمع التحول نحو الإشتراكية: إن كل التجارب التي شهدها القرن العشرون، في مناطق مختلفة من العالم، تحت عنوان التحّول الإشتراكي لم تحقّق، ولم تتمكن بعد، من إقامة ما يمكن اعتباره مجتمعاً إشتراكياً، بالمعنى الذي قصده مؤسسو "الإشتراكية العلمية" في أواخر القرن التاسع عشر، مجتمع الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتطور السريع للإنتاج وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين بشكل عادل وشامل، مجتمعاً يراكم الإنجازات البنائية على كل الصعد، وصولاً الى توفير أسس الإنتقال الى المرحلة الأرقى، المرحلة التي أُطلق عليها اسم المجتمع الشيوعي. وهو مجتمع الحرية الكاملة للإنسان والإزدهار الواسع لقدراته، حيث لا سلطة دولة، قامعة بالضرورة، ولا كبح لطاقات البشر ولعطاءاتهم، وحيث الوفرة، و"من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته"، وفق المقولة الشهيرة لكارل ماركس، كما وردت في نقده لبرنامج حزب الشغيلة الألماني المشهور في النص المعنون "نقد برنامج غوتا"، الذي صدر في العام ١٨٧٥.

حيث ان هذه العدالة الواسعة، التي يلخّصها ويُبسّطها الشعار المذكور أعلاه، والتي هي حتى الآن في نطاق التوجه النظري، والى حد كبير في نطاق التطلع والحلم، تحتاج الى مرحلة إنتقالية طويلة الأمد لا أحد يستطيع أن يتنبأ بمداها وتعقيداتها، مرحلة أطول من تلك التي تصوّرها بعض دُعاة هذا التحول في القرن المنصرم. كل ذلك مع العلم بأن بعض تجارب الإنتقال الى الإشتراكية ما زالت قائمة، وما زالت تسعى لتحقيق هذا الهدف بوسائل وطرق شتى، وفق ظروف بلدانها الخاصة ودرجة تطورها واجتهادات قادتها وشعوبها. وما زالت، بالتالي، تتمسك بالهدف السامي لتحقيق عالم آخر، أكثر عدالةً واحتراماً للإنسان، كل إنسان.

وقد تحدث عن هذه العملية التاريخية مؤسس تجربة التحول السوفييتية فلاديمير لينين، بوضوح شديد، وبدون أي التباس، في كتابه الشهير "الدولة والثورة" الذي

صدر عام ١٩١٧، عشية ثورة أكتوبر التي حدثت في أواخر العام ذاته. مع العلم انه سادت، في تلك الحقبة، تقديرات متفائلة أكثر مما أظهر الواقع بإمكانية الوصول الى هذه الأهداف في فترة زمنية مرئية، بضعة عقود من الزمن أو نصف قرن، كما توقّع بعض مواكبي تلك التجربة في بداياتها.

خارطة رقم (١): خارطة الإتحاد السوفييتي الإدارية (١٩٨٩)

عودة الى المربع الأول؟

فجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق عادت في أواخر القرن المنصرم، بمجملها، الى نظام رأسمالي، أو شبه رأسمالي، متفاوت الليبرالية والنضج والإستقرار بين بلد وآخر. وبعضها، مثل دول البلطيق الثلاث (ليثوانيا، لاتفيا، إستونيا) اندمجت بالنموذج الرأسمالي الذي شكّلته دول الإتحاد الأوروبي المتطورة رأسمالياً. والتطور نفسه حصل مع بعض دول أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية التي كانت وثيقة الصلة مع الإتحاد السوفييتي السابق (بولونيا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا التي تفككت في العام ١٩٩٣ الى جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا، بلغاريا، ألمانيا الديمقراطية/ الشرقية التي تم دمجها عام ١٩٩٠ مع ألمانيا الغربية/الإتحادية في دولة ألمانية موحدة)، أو تلك الدول التي انطلقت في تجارب تحول إشتراكي متفاوتة

الإستقلالية عن المركز السوفييتي، ولكن مشابهة الى حد ما في عملياتها البنائية الداخلية (رومانيا، ألبانيا، يوغوسلافيا، والأخيرة تفككت في التسعينيات الى ما لا يقل عن ست دول).

ويضاف الى كل هذه الدول دولة شاسعة المساحة وقليلة السكان في شرق آسيا كانت أيضاً وثيقة الصلة بالإتحاد السوفييتي، هي مونغوليا، موطن كبار الفاتحين والغزاة المغول في الماضي، أمثال جنكيز خان وهولاكو وتيمورلنك. وقد تخلت بدورها عن اتباع النموذج السوفييتي للتحول الإشتراكي في الحقبة ذاتها (١٩٩٠-١٩٩٢).

وبالإضافة الى دول بحر البلطيق الثلاث المذكورة أعلاه، التي إنضمت الى الإتحاد الأوروبي مطلع العام ٢٠٠٤، انضم في الدفعة ذاتها وفي التاريخ ذاته عدد من الدول التي كانت حليفة للإتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية وطبّقت نظاماً شبيهاً بنظامه، كما ذكرنا، وهي بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، بالإضافة الى سلوفينيا، التي كانت جزءً من يوغوسلافيا الإتحادية السابقة وأعلنت إستقلالها عنها في العام ١٩٩١. كما انضمت كل من بلغاريا ورومانيا الى الإتحاد الأوروبي في مطلع العام ٢٠٠٧، والأولى كانت حليفة مقرّبة جداً من الإتحاد السوفييتي سابقاً، أما الثانية، فأبدت بعض الإستقلالية عن موسكو في سياساتها الخارجية في عهد نيكولاي تشاوشيسكو (١٩٦٥-١٩٨٩)، لكنها اتبعت سياسة داخلية شبيهة، والى حد كبير حتى أكثر سلطوية. وكل هذه الدول خضعت للشروط التي يضعها الإتحاد الأوروبي على الدول التي ترشّح نفسها للإنضمام، ومن بينها، طبعاً، اعتماد نظام السوق الحر (الرأسمالي)، وفق النموذج السائد في أوروبا الغربية.

وذهب عدد من هذه الدول أيضاً الى حد الإنضمام الى منظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو، بالأحرف الإنكليزية الأولى)، التي تأسست في أواخر الأربعينيات، بعد الحرب العالمية الثانية، وضمت دولاً أوروبية وأميركية شمالية – الولايات المتحدة وكندا –، بقيادة الولايات المتحدة، تحت عنوان مواجهة ما سُمّي بـ"خطر تمدد الإتحاد السوفييتي واجتياحه لبقية أُوروبا بعد الحرب". وهو حلف عسكري وأمني بالدرجة الأولى.

وكان حلف وارسو قد تشكّل حول الإتحاد السوفييتي عام ١٩٥٥، رداً، بالأساس، على حلف شمال الأطلسي وعلى ضم ألمانيا الغربية إليه في ذلك العام تحديداً، بالرغم من كون حلفاء الحرب العالمية الثانية، وتحديداً الإتحاد السوفييتي

والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الذين سيطروا على أراضي ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب عام ١٩٤٥، اتفقوا آنذاك على نزع سلاح ألمانيا والحؤول دون إعادة تسلحها.

وهكذا، بعد ضم ألمانيا الشرقية عام ١٩٩٠ الى ألمانيا الغربية، العضو منذ العام ١٩٥٥ في حلف شمال الأطلسي، كما ذكرنا، جرى انضمام كل من بولونيا وجمهورية التشيك وهنغاريا الى حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٩٩، ثم كل من لاتفيا وليثوانيا وإستونيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا عام ٢٠٠٤. وهناك أربع دول أخرى طلبت الإنضمام الى الحلف، هي جورجيا، التي كانت إحدى جمهوريات الإتحاد السوفييتي، وألبانيا، وكل من كرواتيا ومقدونيا، اللتين كانتا جزءً من الإتحاد اليوغسلافي. ومعروف أن الولايات المتحدة، بشخص رئيسها آنذاك، جورج بوش الأب، كانت قد تعهدت للرئيس الأخير للإتحاد السوفييتي، ميخائيل غرباتشوف، في سياق قبول الأخير بضم ألمانيا الشرقية الى الغربية، بعدم تمدد حلف شمال الأطلسي أكثر من ذلك باتجاه الإتحاد السوفييتي، علاوة على عدم إقامة قواعد عسكرية للحلف في ألمانيا الشرقية. وهو تعهد لم تلتزم به الولايات المتحدة، كما هو واضح.

خطأ في النظرية أم في التطبيق؟... سؤال خاطئ!

ونعود للسؤال الأساسي: لماذا حصلت هذه الإنهيارات في دول التجربة الإشتراكية، وأولاً، بالطبع، في الإتحاد السوفييتي، البلد الأول الذي خاض هذه التجربة ؟

من غير المفيد، في هذا السياق، طرح سؤال من نمط: هل الخطأ في النظرية أم في التطبيق؟ وهو سؤال تردد كثيراً بعد هذه الإنهيارات. فهذا السؤال يَفترض أن النظرية هي مثل وصفة طبية، إذا تم الإلتزام بتطبيقها بدقة يتحقق النجاح. وهو أمر، بالطبع، غير صحيح، وغير منسجم مع جوهر الفكر الماركسي، الذي لا يعتمد على الفرضيات المسبقة والوصفات المقولبة، وينظر الى الواقع بكونه شديد التعقيد والتركيب، وفي حالة حركة دائمة لا يمكن أن تجمّدها أو تحجّرها أية مادة مكتوبة أو نظرية عامة.

كما ان السؤال أعلاه يَفترض أن الناس الذين "يطبّقون" النظرية، وكلمة تطبيق تعبير غير ملائم كما أشرنا، لديهم خرائط جاهزة وتصورات واضحة لكيفية التعاطي مع عملية التحوّل الإشتراكي في بلدان، لكل منها خصائصه وتاريخه ومكوناته البشرية المختلفة ومستوى تطوره الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

علاوة على انه، مع بدايات تجربة البناء والتحول السوفييتية في العشرينيات الماضية، لم تكن هناك تجربة سابقة يمكن الإستفادة من دروسها وأخطائها لشقّ طريق أكثر وضوحاً وصوابيةً، إذا تركنا جانباً تلك التجربة القصيرة جداً وغير المكتملة لكومونة باريس عام ١٨٧١، والتي انتهت بشكل مأساوي، دون أن تتمكن الطبقة العاملة الباريسية من ترسيخ سلطتها.

وجدير بالتذكير ان قادة الثورة البلشفية كانوا يراهنون، في بدايات الثورة، على أن الثورة في روسيا، البلد المتخلف إقتصادياً ومجتمعياً مقارنةً مع دول أوروبا الغربية الرئيسية، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا، لن تبقى طويلاً وحدها. وستلحق بها سريعاً، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أو الحرب الكبرى كما كانت تُسمّى، ثورات في البلدان المتطورة رأسمالياً، بحيث تستند مسيرة الثورة والتحول الإشتراكي في روسيا الشاسعة والكبيرة والمتخلفة سياسياً واقتصادياً الى تجربة في بلد، أو أكثر من بلد واحد، أكثر تقدماً، وبالتالي أكثر نضجاً للسير على هذا الطريق، طريق التحول الإشتراكي. خاصةً وأن معظم بلدان أوروبا خرجت مثخنة بالجراح من حربٍ مدمرةٍ لم تشهد البشرية لها مثيلاً حتى ذلك الحين، من زاوية وحشيتها والخسائر البشرية والمادية التي خلّفتها. وكان هناك رهان خاص على الثورة في ألمانيا، البلد الذي خرج من هذه الحرب خاسراً ومدمَّراً على نطاق واسع.

وفي الواقع، جرت محاولة ثورية هامة في ألمانيا بين نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨ وأيار/مايو ١٩١٩، قامت بها حركات يسارية منظمة أو حركات قاعدية للعمال والجنود والبحارة الألمان في الأيام الأخيرة للحرب العالمية والأسابيع التي تلت استسلام ألمانيا للحلفاء في ١٩١٨/١١/١١. ولكن القوى اليمينية تمكّنت من إفشال التحركات المتعددة التي جرت في أنحاء ألمانيا لإقامة مجالس عمال وجنود على غرار السوفييتات في روسيا، وتحويل الإمبراطورية الألمانية المهزومة الى جمهورية تسير على طريق التحول الإشتراكي.

وكان من بين القوى الثورية المنظمة البارزة، في تلك المرحلة، الجناح اليساري للحزب الإجتماعي الديمقراطي الذي عارض الحرب منذ بداياتها، واعترض نوابه في البرلمان الألماني على الحرب وطالبوا بعدم منح اعتمادات الحرب المالية للحكومة. وفي مقدمة هذا الجناح كان النائب في البرلمان كارل ليبكنيشت، ومن خارج البرلمان القائدة والمفكّرة اليسارية ذات الأصول البولونية، روزا لوكسمبورغ. والإثنان أسّسا العصبة السبارتاكية (نسبة الى سبارتاكوس، قائد ثورة العبيد ضد الحكم

الروماني في القرن الأول قبل الميلاد). وهذه العصبة السبارتاكية كانت نواة حزب ألمانيا الشيوعي الذي تأسس في نهاية العام ١٩١٨.

لكن كل هذه الإنتفاضات الثورية في أنحاء ألمانيا جرى قمعها دموياً، خاصة منذ مطلع العام ١٩١٩. وكانت لوكسمبورغ وليبكنيشت من أوائل ضحايا هذه الحملة الدموية، التي قامت بها فرق ميليشياوية، معروفة باللغة الألمانية باسم "فرايكوربس"، ومعنى الكلمة حرفياً "التشكيل الحر"، وتُطلق على مجموعات عسكرية غير نظامية، نشأت بعد الحرب من عسكريين سابقين، وتم توظيفها في قمع الحركات والإنتفاضات اليسارية والعمالية، من قبل بقايا النظام الإمبراطوري المنهار والقوى اليمينية التي عملت منذ أواخر العام ١٩١٨ وهزيمة ألمانيا في الحرب على محاولة ملء الفراغ السلطوي الذي تركه هرب الإمبراطور فيلهيلم الثاني، ثم تنازله عن العرش، الذي مهّد لتحول ألمانيا، لأول مرة، الى جمهورية.

فقد جرى، في أواسط الشهر الأول من العام ١٩١٩، اعتقال قائدي الحزب الشيوعي الألماني الوليد، لوكسمبورغ وليبكنيشت، والتنكيل بهما وبجثتيهما بعد قتلهما. وجرى اتباع الأساليب ذاتها في قمع الحركات الشعبية ومجالس العمال والجنود والبحارة التي تشكلت في أنحاء ألمانيا في تلك الفترة، مما نتج عنه مقتل المئات من العناصر الثورية ومن المواطنين المشاركين في الحركات الشعبية. وجدير بالذكر أن روزا لوكسمبورغ، خلافاً لغالبية قيادة حزبها، بمن فيهم ليبكنيشت، كانت تعتبر، في مواقفها داخل الحزب، أن الظروف لم تكن ناضجة في ألمانيا، آنذاك، لثورة مسلحة على غرار الثورة البلشفية في روسيا.

هذا، وشهدت بلدان أخرى في أوروبا تحركات إنتفاضية متعددة بعد الحرب، كانت إحدى أبرزها ثورة هنغاريا اليسارية في آذار/مارس ١٩١٩، بقيادة بيلا كون. حيث تم الإعلان عن قيام جمهورية سوفييتية في هذا البلد، الذي كان قبل الحرب جزءً من الإمبراطورية النمساوية– الهنغارية، التي كانت شريكة ألمانيا في إعلان الحرب عام ١٩١٤، وبالتالي، شريكة لها في الهزيمة عام ١٩١٨. لكن هذه الجمهورية اليسارية الجديدة في هنغاريا لم تعش أكثر من ١٣٣ يوماً، حيث تعرضت لهجمة واسعة من الدول المحيطة بها، بدعم من الحلفاء الكبار المنتصرين في الحرب الكبرى، وخاصة فرنسا.

وفي إيطاليا، جرى عدد من الإنتفاضات العمالية شهدت الإستيلاء على المصانع وتشكيل مجالس عمالية، خاصة في مدينة تورينو الشمالية الصناعية، خلال العامين ١٩١٩–١٩٢٠، اللذين عرفا باسم "العامين الأحمرين" – بيينيو روسُّو،

باللغة الإيطالية–. وتبعهما بعد ذلك "العامان الأسودان" – بيينيو نيرو–، اللذان شهدا صعود الحركة الفاشية بقيادة بينيتو موسّوليني. كما شهدت بعض مناطق ألمانيا إنتفاضات عمالية أخرى في ربيع العام ١٩٢١، لكنها لم تتمكن من تحقيق التفاف جماهيري حولها، وفشلت أيضاً.

فشل ثورات أوروبا الصناعية فَرَض... التحول الإشتراكي في بلد واحد

وهكذا، وجد قادة الثورة الروسية المنتصرة أنفسهم أمام وضع لم يعد يحمل آفاقاً بامتداد الريح الثورية التي هبّت على روسيا الى بلدان أكثر تطوراً إقتصادياً في أوروبا. فعملوا، بعد ذلك، على تدعيم وضعهم الداخلي، بعد أن تمكّنوا من هزيمة القوى الخارجية والحركات المعادية الداخلية، التي خاضت حروباً متعددة للإطاحة بنظامهم الجديد في سنواته الأولى.

وهنا لا بدّ من إيراد حكاية رواها أحد مؤرخي تلك المرحلة، تفيد بأن قائد الثورة البلشفية في روسيا ورئيس وزرائها بعد نجاح الثورة، فلاديمير لينين، شوهد في أحد الأيام الأولى من العام ١٩١٨ في إحدى الباحات الخارجية للكرملين، مقر الحكومة، وهو يبدو منتشياً وفرحاً، بالرغم من الثلج الكثيف والبرودة الإستثنائية للطقس في تلك الأيام الشتوية. وعندما سُئل من قبل أحد معاونيه عن السبب، أجاب بأن الثورة الروسية تجاوزت في ذلك اليوم عمر كومونة باريس!! ومعروف أن كومونة باريس (آذار/مارس– أيار/مايو ١٨٧١) تُعتبر أول تجربة لسلطة عمالية في التاريخ.

وكان المؤسس الأبرز لما عُرف باسم "الإشتراكية العلمية"، كارل ماركس، قد اعتبر خطوة سيطرة العمال على الحكم في باريس، وبعض المدن الفرنسية الأخرى، خطوة مبكّرة نظراً لعدم نضوج الظروف لثورة كهذه برأيه. لكنه رأى فيها، بالرغم من ذلك، وبالرغم من نهايتها المفجعة والسريعة، حيث جرى قمعها وإغراقها بالدماء من قبل الحكومة اليمينية الفرنسية، بتواطؤ مع القوات الألمانية المحتلة، التي كانت، آنذاك، تحاصر العاصمة الفرنسية، خطوةً مجيدةً ورائدة للحركة العمالية يمكن أن تُستخلص منها الدروس لإنجاح التجارب اللاحقة. ويتضح من السلوك العملي لقائد الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، فلاديمير لينين، ان تحليل ماركس لعوامل ضعف كومونة باريس كان ماثلاً في ذهنه وهو يقود هذه الثورة الجديدة في بلد ضخم ومترامي الأطراف.

والرواية التي أوردناها تؤكد أنه، بالرغم من عزيمته الصلبة وإرادويته العنيدة في السعي لتغيير الواقع، وتفاؤله التاريخي بحتمية نجاح الثورة الإشتراكية في العالم، كان لينين رجلاً واضح الرؤية، يدرك أن أية تجربة بهذا الحجم التاريخي ليست مضمونة النتائج ولا محكومة، بالضرورة، بالنجاح الكامل على الأمد القصير. ولكن لم يكن هناك من خيار أمام قادة الثورة البلشفية إلا العمل في هذه الظروف الإستثنائية الصعبة وشديدة التعقيد على المضي في ثورتهم ومشروعهم الضخم للتحول نحو الإشتراكية.

وكان لينين، على هذا الأساس، مصمماً، مع رفاقه، على مواصلة السير في أشواك وتعقيدات مرحلة انتقالية بمثل هذه الصعوبة والظروف بالغة القسوة. وهو فَعَل ذلك، ودفع حياته ثمناً لهذا التصميم، بعد أن تعرّض لمحاولة اغتيال أواسط العام ١٩١٨ تركت رصاصات داخل جسمه، ولعبت دوراً كبيراً في التقريب من أجَله ووفاته، التي حصلت في مطلع العام ١٩٢٤، وهو لم يكن قد بلغ الرابعة والخمسين من العمر.

وهذه النظرة الى دور ومسيرة لينين في قيادة هذه الثورة، والدولة السوفييتية التي أنجبتها، لا تعني، بالتأكيد، أن كل الخطوات التي قام بها لينين أو أشرف عليها أبان الفترة القصيرة التي كان يعمل فيها بكامل طاقته لقيادة التجربة الجديدة كانت الخطوات الأجدى والأفضل. وهذه صفات لا يمكن أن تتوفر لإنسان، مهما كانت قدراته وثقافته وطاقته على العمل والإبداع في التعاطي مع الواقع المعقد، خاصةً إذا كان هذا الواقع أرضاً مجهولة وغير مكتشفة، كعملية التحول هذه. وهو، أي لينين، كان لديه ما يكفي من الثقة بنفسه وبالتيار الكبير الذي كان يقوده، ومن وضوح الرؤية، ليقرّ بوجود نقائص وثغرات في الإجراءات التي اتُخذت في فترة حكمه. وكان يسعى قدر الإمكان الى استدراك ما كان يتم تلمسه من أخطاء. وبدا ذلك واضحاً في الرسائل التي وجهها الى مؤتمرات الحزب الشيوعي في الأشهر الأخيرة من حياته من على فراش المرض، وعُرفت باسم "وصية لينين". حيث أشار فيها الى مخاوفه من تفاقم بعض السلبيات الموجودة في الحزب الشيوعي وفي الدولة السوفييتية حديثة المولد، وحتى خوفه على وحدة الحزب (أنظر Lenin,1922 - 1923).

ومعروف أن لينين لم يبقَ في سدة المسؤولية عن الدولة والحزب البلشفي، أو الشيوعي، كما سُمّي بعد ذلك، سوى بالكاد سنوات خمس، هي السنوات بين أواخر ١٩١٧ وأواخر ١٩٢٢، مع العلم بأن الجلطة الدماغية الأولى أصابته حتى قبل

ذلك، في أيار/مايو ١٩٩٢ وأدّت الى شلل جزئي لديه، لكنه واصل العمل بشكل مخفف، وهو ما لم يتمكن من فعله بعد الجلطة الثانية، التي اضطرّ بعدها الى الخلود الى فراش المرض نهائياً.

وشهدت الأطر القيادية للحزب البلشفي (واسم الحزب الكامل، في بداية الثورة، كان حزب الشغل الإشتراكي الديمقراطي/ البلشفي، وتغيّر الى الحزب الشيوعي الروسي/ البلشفي في العام ١٩١٨، ثم الحزب الشيوعي للإتحاد السوفييتي في العام ١٩٢٢)، في تلك المرحلة التي قادها لينين، نقاشات واسعة ووجهات نظر متعددة حول العديد من القضايا، بما في ذلك حول قرار القيام بالثورة المسلحة لإقامة سلطة مجالس العمال والفلاحين والجنود، والإنتقال الى مرحلة التحول الإشتراكي، في أواخر العام ١٩١٧.

ومعروف أن عدداً من قادة الحزب البلشفي كانوا يعتقدون بأن الإستمرار في ما سُمّي بالثورة الوطنية البورجوازية، التي فتحت الآفاق لها ثورة شباط/فبراير ١٩١٧، هو خيار أفضل. لكن لينين، الذي عاد من المنفى الأوروبي الى العاصمة الروسية في مطلع نيسان/أبريل من العام ١٩١٧، قدّم لرفاقه في الحزب بعد عودته بأيام قليلة، أفكاره ومقترحاته بشأن التعاطي مع الوضع القائم بعد ثورة شباط/فبراير، واشتهرت هذه الأفكار والمقترحات باسم "أطروحات أبريل".

وتناولت هذه الأطروحات في ما تناولت ضرورة تعميق الثورة وتحولها الى ثورة إشتراكية، واعتماد نظام مجالس العمال (السوفييتات) كالصيغة الوحيدة الممكنة للحكومة الثورية. وقد تمكّن لينين من إقناع غالبية قيادة الحزب بوجهة نظره، بعد أن كانت المناخات السائدة في القيادة قبل مجيئه تميل الى دعم الحكومة المؤقتة المنبثقة من ثورة شباط/فبراير، أي ما كان يُتعارف على تسميته بالحكومة البورجوازية. كما تمكّن لينين بعد ذلك بأشهر قليلة من حسم الجدل داخل الحزب بإقناع الأغلبية بإنجاز الخطوة التالية من العملية الثورية في الخامس والعشرين من أكتوبر من العام ذاته، وفق الرزنامة الروسية الشرقية السائدة آنذاك، وهو اليوم الذي يوازي السابع من نوفمبر في الرزنامة الغربية (الغريغورية)، التي تم الإنتقال إليها في العام ١٩١٨ في روسيا ما بعد الثورة.

* * *

وجدير بالذكر أن الرزنامة الشرقية، التي ما زالت الكنائس المسيحية الأرثوذوكسية تستعملها في تحديد الأعياد الدينية خلافاً لبلدانها التي تبنت الرزنامة الدارجة عالمياً،

تُسمّى الرزنامة اليوليانية أو الجوليانية، نسبة الى يوليوس قيصر الذي وضع علماؤه قواعدها قبل بضعة عقود من ميلاد المسيح. أما الرزنامة الغربية فتُسمّى الرزنامة الغريغورية، نسبة الى بابا الفاتيكان غريغوريوس الثالث عشر الذي أشرف علماؤه على وضعها وإقرارها في العام ١٥٨٢، وهي ترتكز الى احتساب أكثر دقةً في المدة الفعلية للسنة الشمسية. ولم تُطبّق هذه الرزنامة في البداية إلا في البلدان ذات الأغلبية الكاثوليكية، مثل إسبانيا والبرتغال والإتحاد البولندي–الليثواني ومعظم إيطاليا، ثم فرنسا. وجرى تطبيقها في المقاطعات البروتستانتية من هولندا في أواخر العام ذاته لإعلانها، أي العام ١٥٨٢.

أما البلدان ذات الأغلبية غير الكاثوليكية، فلم تطبّقها إلا بعد فترة من الزمن. فهي طُبّقت في مطلع القرن الثامن عشر في دويلات ألمانيا البروتستانتية وبعض الدول الإسكندنافية، وفي أواسط القرن ذاته في بريطانيا ومستعمراتها، بما في ذلك القسم الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية. أما دولة اليونان، ذات الأغلبية الأرثوذكسية، فلم تطبّقها إلا في العام ١٩٢٣، بعد سنوات قليلة من تطبيقها في روسيا عام ١٩١٨ إثر الثورة البلشفية. وتبنّت اليابان هذه الرزنامة في العام ١٨٧٣، وكوريا في العام ١٨٩٦، والصين عند إعلان الجمهورية في العام ١٩١٢، وتركيا في العام ١٩٢٦. واستُخدمت في بلدان العالم الأخرى باعتبارها تقويماً متداولاً على نطاق عالمي، وأحياناً، الى جانب تقويمات محلية أخرى.

النقاشات في قيادة الحزب الشيوعي، في حياة لينين، وبعده

وهكذا، نرى أن لينين كان يعمل باستمرار على إقناع رفاقه بوجهة نظره، وليس فرضها بقوة الموقع القيادي. وفي حالات معينة لم ينجح في الإقناع من المرة الأولى، ولكنه كان يثابر في العملية، طالما بقي مقتنعاً بصحة وجهة نظره. وكان أمراً معروفاً أن في قيادة الحزب، كانت هناك نقاشات معمقة ووجهات نظر متنوعة، تُحسم، بعد النقاش بالتصويت، بحيث يكون رأي الغالبية ملزماً للجميع، بغض النظر عن قناعاتهم الشخصية.

هذا، علاوةً على وجود أحزاب أخرى مشاركة في العملية الجديدة في مراحلها الأولى بعد نجاح ثورة أكتوبر، أحزاب مثل الإشتراكيين الثوريين اليساريين، وتيار المنشفيك (المناشفة) المنفصل عن البلاشفة في مطلع القرن، وكذلك بعض الأناركيين (الفوضويين). لكن خلافات لم تلبث أن ظهرت، وخاصة بعد إتفاقية وقف الحرب مع ألمانيا. فبعض هذه الأحزاب لجأ لاحقاً الى استخدام العنف في معالجة الخلافات

مع الحزب البلشفي. فجرى، على سبيل المثال، إغتيال السفير الألماني في روسيا في تموز/يوليو ١٩١٨، ثم جرت محاولة لاغتيال لينين نفسه في آب/أغسطس من العام ذاته. ولم تنجح المحاولة الأخيرة، لكن بعض الرصاصات بقي في جسم لينين، وكانت، على الأرجح، سبباً في التعجيل بوفاته. والعملان قام بهما عناصر محسوبة على حزب الإشتراكيين الثوريين اليساريين، الذي كان شريكاً في الحكم مع الحزب البلشفي في بدايات ثورة أكتوبر، كما ذكرنا، لكنه اعترض على الإتفاقية التي عُقدت بين روسيا الجديدة وألمانيا في آذار/مارس العام ١٩١٨، وعُرفت باسم اتفاقية بريست ليتوفسك، والتي رسّمت انسحاب روسيا من الحرب مع ألمانيا. وهو انسحاب أغضب أيضاً الحلفاء السابقين لروسيا القيصرية في الحرب، وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وكلها أرسلت قوات لدعم المتمردين على السلطة البلشفية من أنصار النظام السابق وأعداء البلاشفة. وتضمّنت إتفاقية بريست ليتوفسك تنازلات إقليمية كبيرة من روسيا لألمانيا، اعتبرها البلاشفة اضطرارية، بهدف التمكن من توطيد السلطة اليسارية الجديدة في روسيا. واعتبرها المعارضون لها، بالمقابل، تفريطية.

وهذه التطورات الدرامية شكّلت، عملياً، مدخلاً لإنهاء التعددية الحزبية في التجربة الروسية والإنتقال الى صيغة الحزب الواحد الحاكم. وهي صيغة لم تكن، في البداية، تُعتبر صيغة دائمة بل اضطرارية، لكنها تحوّلت كذلك لاحقاً. ودخلت لاحقاً في مجال التنظير، بدلاً من أن تبقى إجراءً سياسياً ظرفياً، كما يُفترض.

وستشهد قضايا أخرى ذات طابع سياسي ظرفي أو تكتيكي مصيراً مشابهاً، بالتحول الى مصاف الأيديولوجيا والمبدأ، خاصة بعد رحيل لينين. وهي ظاهرة رافقت العقود التالية، وحوّلت، عملياً، فكر ماركس الحي واللصيق بالواقع، ودائم الإغتناء بخلاصات التجارب العملية وبالدراسات النابعة منها والإكتشافات العلمية الجديدة والمستمرة، حوّلت هذا الفكر الخلاّق ودائم التطور الىأيديولوجية سلطة. وهو وضع سيضع قيوداً، في الواقع العملي، على تطويرات وتحليلات العاملين في مجال الفكر في الإتحاد السوفييتي.

وكانت هناك اجتهادات مختلفة أخرى حول عدة مسائل داخل الحزب الشيوعي، بما في ذلك، على سبيل المثال، بشأن "السياسة الإقتصادية الجديدة" (المعروفة بالأحرف الأولى لهذه الكلمات باللغة الروسية، "نيب"، وهي، بسبب تقارب جذور الكلمات، نفس الأحرف لهذه الكلمات باللغة الإنكليزية أيضاً). والسياسة الإقتصادية الجديدة التي أقرتها القيادة البلشفية، والتي بُدئ بتطبيقها في أوائل العام ١٩٢١، قامت على

أساس منح مجال أوسع للملكية الخاصة، وأولاً في مجال الزراعة، لتحسين الأداء في هذا المجال وتشجيع الفلاحين على تطوير إنتاجهم الزراعي، في وقت كانت فيه روسيا تخرج مثخنة بالجراح من الحرب الأهلية التي تلت الثورة، والتي أضعفت ودمَّرت مرافق واسعة من قطاعات الإنتاج، بعد الدمار الواسع الذي أحدثته الحرب الكبرى، الحرب العالمية الأولى، والهجمات اللاحقة للقوى الخارجية. وفي الوقت ذاته، أتاحت هذه السياسة الإقتصادية الجديدة المجال واسعاً أمام الوسطاء، التجار، للعمل على تسويق الإنتاج الزراعي، وجني الأرباح من ورائه.

وقد أدّت السياسة الجديدة الى انتعاش حقيقي في الإنتاج الزراعي، كما في المجال الصناعي، خلال العشرينيات الماضية. بحيث عادت روسيا ما بعد الثورة البلشفية، التي بات اسمها في العام ١٩٢٢ اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية، عادت في المجالين الزراعي والصناعي، في العام ١٩٢٨، الى مستوى الإنتاج الذي كان لدى روسيا القيصرية في العام ١٩١٣ قبل الحرب العالمية الأولى.

وشهدت تلك الفترة، أي النصف الثاني من العشرينيات، نقاشاً واسعاً بين القادة الذين تولوا الحكم بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤ حول صوابية الإبقاء والإستمرار في السياسة الإقتصادية الجديدة لمزيد من تطوير الإنتاج في البلد، أو وضع حد للتجربة. ذلك أن فترة الـ"نيب" هذه نتج عنها حصول تمايز كبير في المداخيل بين المواطنين، ونمو شرائح من الأثرياء بين الفلاحين والتجار الذين يقومون بتسويق إنتاجهم، مما سبّب تذمّراً واسعاً، خاصة في أوساط عمال القطاعات الصناعية التي كانت قد تحوّلت الى ملكية الدولة.

وكان نيكولاي بوخارين، أحد قادة الحزب البلشفي ورفاق لينين ابان اندلاع الثورة، من أنصار الإستمرار في التجربة الجديدة لتحقيق تراكم أوسع في رأس المال بما يسمح بنضوج العملية الإقتصادية في روسيا، البلد الذي كان قبل الثورة غير مكتمل التطور الرأسمالي. في حين كان يوسف ستالين، وهو أيضاً من القيادات التي رافقت لينين في بدايات الثورة، يميل الى اتخاذ قرار بإنهاء مرحلة الـ"نيب"، والإنتقال الى الملكية الكاملة للدولة على قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي والى الخطط الدورية الخمسية (أي لمدة خمس سنوات) رهاناً على تطوير إقتصادي سريع للبلد، وخاصة في مجال التصنيع الثقيل.

وكان ستالين، الجيورجي الأصل (من جمهورية جيورجيا الجنوبية الواقعة الى الشمال الشرقي من تركيا الحديثة)، قد أصبح، في أواخر العشرينيات، بعد إزاحة منافسيه الرئيسيين عن مراكز القرار، وخاصة ليف تروتسكي وغريغوري

زينوفييف وليف كامينييف، الرجل الأقوى في القيادة السوفييتية في تلك الفترة. مما أعطى لمنصبه، وهو منصب الأمين العام للحزب الشيوعي، الذي أُسند إليه في العام ١٩٢٢، ثقلاً لم يكن موجوداً في السنوات الأولى لممارسته له. حيث كان، عندما جرى استحداثه في نيسان/أبريل ١٩٢٢، قبل أن يُقعد المرض لينين في أواخر العام ذاته، منصباً إدارياً بحتاً. لكن ستالين حوّل المنصب الى مركز قوة، ساعده في صراعه اللاحق، بعد وفاة لينين، لتعزيز موقعه القيادي وعزل منافسيه.

ومعروف أن لينين تولّى بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ مهمة "أمين مجلس مفوضي الشعب"، وهو موقع يوازي موقع رئيس الحكومة. وقبل الثورة، كان فقط عضواً في اللجنة المركزية للحزب، وهي الهيئة القيادية الأولى آنذاك، أو في المكتب السياسي حين كان يتم تشكيله، دون تحديد موقع قيادي خاص له في الهيئتين. وهو لم يكن قط لا رئيساً للدولة الجديدة، ولا، بالطبع، أميناً عاماً للحزب أو رئيساً له. وواضح أنه كان يمارس دوره القيادي على أساس كفاءته وقدراته، وليس على أساس صيغة قيادية حزبية محددة.

إنجازات إقتصادية وعلمية، وصراعات داخلية... ومناخات حرب جديدة في أوروبا

وهكذا، جرى في العام ١٩٢٨، إقرار إنهاء تجربة "السياسة الإقتصادية الجديدة". ولجأت السلطة السوفييتية الى إعادة تجميع الأراضي الزراعية وتشكيل مزارع جماعية على شكل سوفخوزات، وهي مزارع تابعة للدولة، وكولخوزات، وهي مزارع تعاونية. وشهدت عملية التجميع هذه مقاومة قوية من بعض المزارعين، الأثرياء خاصة. وأدى قمع هذه المقاومة من قبل السلطة الى خسائر بشرية غير قليلة. فهل كان من الأصوب الإستمرار في الـ"نيب" لسنوات أخرى لتحقيق تراكم متواصل لرأس المال وتأمين الإستثمارات الضرورية للتطوير الصناعي السريع للبلد، أم كانت التحديات الكبيرة المحيطة بالبلد، آنذاك، وخاصة تنامي النزعات الفاشية في أوروبا الغربية والجنوبية تتطلب مثل هذا القرار بوقف هذه السياسة؟

مثل هذه الأسئلة طرحت كثيراً، في السنوات الأخيرة من حياة الإتحاد السوفييتي، خاصة في مرحلة ميخائيل غرباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١)، مع العلم بأن كتابات كثيرة كانت قد صدرت قبل ذلك خارج الإتحاد السوفييتي، بما في ذلك على أيدي أوساط يسارية، تطرح آراء حول المشاكل التي خلّفها التجميع القسري للأراضي الزراعية، والأثر الذي تركه التنفيذ الصارم لهذا التجميع على الإنتاج الزراعي

في المراحل اللاحقة. لكن هذه الآراء كلها إفتراضية، ولا يمكن حسمها عبر التخمين والإفتراض. ومعروف انه في سنوات لاحقة، وخاصة في السبعينيات والثمانينيات، كان الإتحاد السوفييتي يستورد كميات كبيرة من الحبوب، وخاصة القمح، بما في ذلك من الولايات المتحدة. لكن هذه الحالة لم تكن القاعدة، حيث كان هناك في بعض السنوات إنتاج وافر من الحبوب في الإتحاد السوفييتي. لكن كانت تمرّ بعض المواسم المناخية السيئة في بعض السنوات تضطر البلد للاستيراد لتلبية إحتياجات المواطنين.

في واقع الحال، ووفق العديد من المؤرخين، بمن في ذلك اليساريين منهم، كان الثمن البشري في تلك المرحلة التاريخية كبيراً، سواء نتيجةً لعمليات التجميع القسري للأراضي الزراعية أو نتيجة للمجاعات الواسعة الناتجة عن عدم توفر المواد الغذائية الأساسية في تلك المرحلة الإنتقالية، قبل أن تستقر الأمور في قطاع الزراعة.

وقد حقق الإتحاد السوفييتي، بالمقابل، في فترة الثلاثينيات، إنجازات كبيرة على صعيد الإنتاج الزراعي، كما على صعيد التصنيع الثقيل وصناعة السلاح، وعلى صعيد التعليم والتطور العلمي وتوفير المستلزمات المعيشية الأساسية للمواطنين في أنحاء البلد. وهي إنجازات هامة، وكبيرة، بكل المعايير، بالنسبة لبلد لم يكد يخرج من حروب خارجية وداخلية إلا ودخل في توترات وصراعات وتحديات عنيفة داخلية.

وفي هذا السياق، جاءت التصفيات التي جرت في صفوف الحزب الشيوعي وقيادة الجيش في السنوات ١٩٣٦–١٩٣٨، خاصة بعد اغتيال سيرغي كيروف في أواخر العام ١٩٣٤. وكيروف كان المسؤول الحزبي الأول عن مدينة لينينغراد، وأحد قادة الحزب الشيوعي البارزين، آنذاك، ومن أوسعهم شعبية في صفوف الحزب.

وكان مقتل سيرغي كيروف، كما ذكرنا أعلاه، مدخلاً للحديث عن مؤامرة كبيرة وراء الإغتيال. واتُهم بها بشكل رئيسي ليف تروتسكي، الذي كان قد أُبعد عن الإتحاد السوفييتي منذ أواخر العشرينيات، وعاش في عدد من الدول الى أن انتهى به المقر في المكسيك. كما اتُهم بالضلوع في المؤامرة عدد من قادة الحزب الآخرين في مراحل سابقة، والذين كان بعضهم قد تحالف في مرحلة معينة مع تروتسكي بعد وفاة لينين مباشرةً، في مرحلة الصراع على النفوذ والسلطة داخل الحزب، وهو الصراع الذي حُسم في النهاية، كما ذكرنا، لصالح يوسف ستالين.

* * *

ولينينغراد هي نفسها العاصمة السابقة للإمبراطورية الروسية، والتي انطلقت منها ثورة أكتوبر، وكانت تُعرف باسم سانت بيتيرسبورغ منذ تأسيسها في أوائل القرن الثامن عشر بقرار من القيصر بطرس الأكبر، الذي حكم روسيا من العام ١٦٨٢ وحتى العام ١٧٢٥. وكان بطرس الأكبر يسعى بذلك لفتح الإمبراطورية الروسية على الشواطئ الغربية لأوروبا، حيث تقع المدينة الجديدة، على مقربة من شواطئ ألمانيا والدول الإسكندنافية، على أمل أن يساعد هذا الإنفتاح على تطوير روسيا وحسم التنازع الدائم فيها بين مداها الداخلي المتصل بآسيا والشرق، والقسم الأوروبي منها، وهو تنازع كان حاضراً على الصعيد الفكري والثقافي الروسي منذ عدة قرون. وعن قصد، اختار بطرس الأكبر للمدينة إسماً ألماني الصيغة، سانت بيتيرسبورغ، وهو الإسم الذي احتفظت به المدينة حتى اندلاع الحرب مع ألمانيا القيصرية في العام ١٩١٤، حيث جرى تغيير الإسم الى صيغة روسية، فعُرفت خلال قرابة العشرة أعوام باسم بيتروغراد. وبقيت تحمل هذا الإسم حتى وفاة لينين في العام ١٩٢٤، حيث أُطلق اسمه على المدينة تكريماً له بعد وفاته. ثم أُعيد الإسم بعد انهيار الإتحاد السوفييتي الى التسمية الأولى، سانت بيتيرسبورغ.

* * *

وكانت الإتهامات الموجهة الى تروتسكي وحلفائه بشأن مقتل كيروف بداية لمرحلة اعتقالات ومحاكمات وإجراءات تصفية واسعة نسبياً في صفوف الحزب الحاكم، شملت في الأعوام ١٩٣٦–١٩٣٨ عدداً كبيراً من قيادات الحزب وكوادره، بما في ذلك بعض القيادات البارزة ابان ثورة أكتوبر، من بينهم زينوفييف وكامينييف وبوخارين، وكذلك عدد من قادة الجيش السوفييتي، وفي المقدمة المارشال ميخائيل توخاتشيفسكي، الذي كان أحد قادة الدفاع عن الثورة البلشفية في سنواتها الأولى.

وقد أُعيد الإعتبار للمارشال توخاتشيفسكي في العام ١٩٥٧ في عهد قيادة نيكيتا خروتشوف، كما أُعيد الإعتبار لاحقاً لعدد آخر من قادة الحزب الآخرين الذين جرت محاكمتهم وإعدامهم في الثلاثينيات. وجرت إعادة الإعتبار هذه في السنوات الأخيرة للإتحاد السوفييتي خاصةً، في عهد ميخائيل غرباتشوف، في أواخر الثمانينيات الماضية.

* * *

كل ذلك جرى في حقبة تميّزت على الصعيد العالمي بأزمة اقتصادية كبرى وغير مسبوقة من حيث حجمها وامتدادها الكوني، انطلقت من الولايات المتحدة إبتداءً من أواخر العام ١٩٢٩ لتشمل العالم كله تقريباً، باستثناء الإتحاد السوفييتي، ولتستمر عدة سنوات. وشهدت هذه الأزمة انهيارات إقتصادية ونقدية في العديد من دول العالم، وخراباً واسعاً في قطاعات الصناعة والمناجم والزراعة في بلدان عديدة، واتساعاً هائلاً لحجم العاطلين عن العمل وإفقاراً مريعاً لعشرات الملايين من البشر. وشكّلت هذه الأزمة الطاحنة في بلد صناعي متطور مثل ألمانيا أرضية خصبة لصعود النازية ونجاح حزبها بقيادة أدولف هتلر في انتخابات العام ١٩٣٣، بعد عقد من وصول الحزب الفاشي بقيادة بينيتو موسّوليني الى الحكم في إيطاليا في العام ١٩٢٢. ومنذ وصول هتلر الى موقع المستشارية في العام ١٩٣٣، بدأت تلوح أيضاً بوادر تصعيد عسكري جديد في أوروبا، يهدّد الإتحاد السوفييتي.

وهذا الخطر كان مرئياً بوضوح في الإتحاد السوفييتي، كما في دول أوروبية أخرى، بدأت تشهد في أواسط الثلاثينيات تحالفات داخلية واسعة مناهضة للنازية، بما في ذلك وخاصة بين التيارين الشيوعي والإشتراكي الديمقراطي، اللذين افترقا ابان الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد الثورة الروسية. وهي التحالفات التي أُطلق عليها في تلك الحقبة اسم "الجبهات الشعبية"، وقد جرت بتوجيه من المركز الأممي الشيوعي في موسكو "كومينتيرن"، الذي أوصى في العام ١٩٣٥ بتغيير السياسات السلبية التي كانت معتمدة سابقاً تجاه التيار الإشتراكي الديمقراطي في أوروبا، لمواجهة الخطر الفاشي– النازي في القارة. وبالفعل، نجحت تحالفات من هذا النوع أُطلق عليها اسم "الجبهة الشعبية" في انتخابات جرت في بلدان مثل إسبانيا في مطلع العام ١٩٣٦، وفرنسا في ربيع العام ذاته، بعد إسبانيا بثلاثة أشهر.

هتلر يراهن على ضعف الإتحاد السوفييتي، وحربه تُحسم في ستالينغراد

وتشير كتابات بعض المؤرخين الغربيين الى أن الشكوك التي تتعلق بولاء المارشال السوفييتي توخاتشيفسكي، والتي أدت الى محاكمته وإعدامه في العام ١٩٣٧، مع عدد من ضباط الجيش الآخرين، كانت وراءها تسريبات متعمدة من الأجهزة الألمانية النازية الى القيادة السوفييتية عبر طرف ثالث، هو رئيس إحدى دول أوروبا الوسطى، وذلك بهدف إضعاف القيادة العسكرية للإتحاد السوفييتي، تسهيلاً للهجوم الألماني المخطط له، آنذاك.

ويبدو أن الزعيم الألماني النازي أدولف هتلر توقّع أن يكون الإتحاد السوفييتي في وضع ضعيف بشرياً واقتصادياً وعسكرياً بعد كل هذه التطورات، وألاّ يكون إنتاجه العسكري بمستوى يستطيع أن يواجه الآلة العسكرية الألمانية الهائلة. فبعد توسع ألمانيا النازية بضم النمسا وجزء من تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٣٨ ومطلع العام ١٩٣٩، اتجه النازيون الى فتح بوابات الحرب العالمية الثانية عبر اجتياح بولندا في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، وبعد ذلك اجتياح عدد من دول أوروبا الشمالية والغربية التي احتلت بسهولة نسبية. ومن ثمّ بدأ هتلر هجومه الإستراتيجي على الإتحاد السوفييتي في حزيران/يونيو ١٩٤١.

وكان هتلر يعتبر، كما أوضح في كتابه الشهير "ماين كامف" – "كفاحي" الذي صدر في العامين ١٩٢٥–١٩٢٦، أي قبل عدة سنوات من وصوله الى السلطة في ألمانيا في العام ١٩٣٣، أن ألمانيا بحاجة الى مساحة أوسع من المساحة التي كانت لها في ذلك الحين، والتي أورثتها إياها إتفاقية فرساي بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وأن هذا "المجال الحيوي" – ليبينزراوم، بالإلمانية – يتطلب توسعاً باتجاه الشرق، أي على حساب روسيا والإتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى. ومعروف أن هتلر كان، الى جانب نظرياته العنصرية حول تفوق ما أسماه العرق الآري، شديد العداء للشيوعية واليسار.

وبالرغم من أن الجيش الألماني تمكّن من التقدم السريع في الأشهر الأولى من حربه على الإتحاد السوفييتي، بحيث وصل في أواخر العام ذاته ١٩٤١ الى ضواحي موسكو، العاصمة الجديدة للبلد منذ العام ١٩١٨. لكن المقاومة السوفييتية القوية حول العاصمة، بالإضافة الى الطقس شديد البرودة والثلوج المتراكمة، أوقفت التقدم الألماني نحوها. ووصل الألمان أيضاً الى ضواحي لينينغراد، العاصمة القيصرية السابقة، في صيف العام ١٩٤١، وفرضوا حصاراً كاملاً عليها استمر من أيلول/سبتمبر ١٩٤١ وحتى كسره في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ بعد تضحيات جسيمة من سكان ومقاومي المدينة.

واتجه، من جانب آخر، جيش ألماني معزّز الى جنوب الإتحاد السوفييتي متقدماً نحو الشرق سعياً للوصول الى مصادر النفط في بحر قزوين، لتوفير مستلزمات الآلة العسكرية والصناعية الألمانية منه. فاصطدم بمقاومة قوية في محيط مدينة ستالينغراد، القريبة من بحر قزوين، والتي حوصرت بين آب/أغسطس ١٩٤٢ وشباط/فبراير ١٩٤٣، حين تمكّن مقاومو المدينة والجيش السوفييتي من كسر الحصار وأسر قائد الهجوم الألماني، المارشال فون باولوس، ومئات الآلاف من الجنود المهاجمين.

وشكّلت هذه الهزيمة الألمانية منعطفاً في الحرب العالمية الثانية. حيث أوقفت التقدم الألماني شرقاً، وبدأت بعدها عمليات تقدم الجيوش السوفييتية لاستعادة ما احتُلّ من أرض الإتحاد السوفييتي، وصولاً في نهاية المطاف، في ربيع العام ١٩٤٥، الى العاصمة الألمانية برلين، التي شهدت انهيار نظام هتلر، واستسلام جيوشه في مطلع أيار/مايو من العام ذاته.

واعتُبر الإنتصار السوفييتي على هذه القوة الصناعية والعسكرية الكبرى، آنذاك، في أوروبا والعالم إنجازاً كبيراً بكل المقاييس، بعد سنوات قليلة من نجاح الثورة وبدء البناء الداخلي في البلد. ويعتبر بعض المؤرخين أن استهانة هتلر بقدرات الإتحاد السوفييتي كانت خطأه القاتل في مشروعه الإمبراطوري التوسعي، الذي امتد من النرويج شمالاً الى فرنسا واليونان وجزر البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا جنوباً. لكن حاجة الآلة العسكرية الألمانية الضخمة الى النفط لعبت دوراً غير قليل في مخططات القيادة النازية للوصول الى أكثر من منطقة من مناطق إنتاجه، من شواطئ بحر قزوين السوفييتية الى مناطق النفط في المشرق العربي. لكن الرياح لم تجرِ كما اشتهت سفن ذلك المشروع الإمبراطوري النازي.

وبعد انتهاء الحرب، التي كلّفت الإتحاد السوفييتي الخسائر البشرية الأكبر من بين خسائر الدول المشاركة في الحرب، ودمّرت مناطق واسعة من أراضيه الزراعية ومن بنيته التحتية والصناعية، عاد الإتحاد السوفييتي الى عملية البناء من جديد. وأتسع نطاق نفوذه في أوروبا، بعد أن أُقيمت في البلدان التي سيطر عليها جيشه خلال ملاحقته للجيش الألماني المهزوم أنظمة قريبة منه، تسير على طريق موازٍ للطريق التي يسير عليها، أي طريق التحول الإشتراكي. وهو ما حصل مع كلٍ من بولونيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا، وكذلك الجزء الشرقي من ألمانيا الذي سيطرت عليه القوات السوفييتية، وأُقيمت لاحقاً فيه جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بعد أن أقام الحلف الأميركي/البريطاني/الفرنسي المسيطر على الأقسام الغربية من ألمانيا المهزومة ما عُرف باسم جمهورية ألمانيا الإتحادية.

هذا، في حين تمكّنت المقاومة الداخلية بقيادة الشيوعيين في كل من يوغسلافيا وألبانيا من إقامة نظامَي تحوّل إشتراكي في البلدين، باستقلال عن وجود قوات الإتحاد السوفييتي، وذلك إثر تمكّن المقاومة الوطنية المحلية في البلدين من دحر القوات الإيطالية الفاشية والألمانية النازية التي احتلتهما أثناء الحرب.

ومن جانب آخر، كانت هناك بلدان آسيوية بعيدة، متأثرةً بالتجربة السوفييتية والفكر الماركسي، تخوض معارك نهوض وتحرر وطني بقيادة أحزاب شيوعية، خاصة في كل من الصين وفييتنام وكوريا.

وكما هو معروف، لم تقع مواجهة قوات المحور الألماني– الإيطالي– الياباني وحلفائه الأصغر خلال الحرب على عاتق الإتحاد السوفييتي وحده، وإنما كان هناك دور كبير لدول أخرى، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، خاصة بعد تعرض الأخيرة للهجوم الياباني المباغت على أسطولها في ميناء بيرل هاربر في جزر هاواي في الشهر الأخير من العام ١٩٤١. كما كان هناك دور مهم للمقاومات الشعبية الواسعة التي تشكّلت في مختلف البلدان التي خضعت للإحتلال من قبل دول المحور خلال الحرب، بما في ذلك بلدان أوروبا الشرقية التي دخلتها القوات السوفييتية أثناء ملاحقتها للقوات الألمانية المندحرة.

لكن العبء الأساسي في هزيمة ألمانيا النازية، كما ذكرنا، وقع على الإتحاد السوفييتي، الذي تكبّدت شعوبه وقواته الخسائر الأكبر في الحرب، بين ٢٠ و٣٠ مليوناً من العسكريين والمدنيين، أي أكثر من ثلث الخسائر الإجمالية لكافة البلدان المنخرطة في الحرب أو المتضررة منها على كافة الجبهات. ويُعتبر الإنتصار السوفييتي في هذه الحرب إنجازاً هائلاً بكل المعايير، ليس فقط على الصعيد العسكري، وإنما أيضاً على صعيد الصمود الإقتصادي أثناء الحرب وتوفير مستلزمات المعارك من معدات وأسلحة من قبل الصناعات العسكرية السوفييتية حديثة الإنشاء. وإن كانت الولايات المتحدة قد قدمت للإتحاد السوفييتي، كما للجبهات الأخرى، بعض المساعدة على صعيد السلاح والوقود، إلا إن نسبة هذه المساعدة لمجمل الجهد الحربي السوفييتي لم تكن كبيرة، وبعض المصادر تقدرها بحوالي ١٠ بالمئة فقط منه.

إنجازات إقتصادية وعلمية كبيرة بعد الحرب، بالرغم من الخسائر الهائلة

وهكذا، وبالرغم من الخسائر البشرية الهائلة في الحرب، وضحايا المجاعات والمواجهات الداخلية والتصفيات، حقّق الأتحاد السوفييتي خلال العقدين أو الثلاثة الأوائل من وجوده إنجازات ضخمة على الصعيد الإقتصادي، كما على صعيد رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية للمواطنين وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية لهم.

واستمر هذا التطور باضطراد وبوتائر عالية خلال العقدين اللذين تليا إنتهاء الحرب العالمية، التي كانت تُعرف في الإتحاد السوفييتي باسم الحرب الوطنية الكبرى. وأصبح البلد أكبر منتج في العالم للنفط والغاز الطبيعي والحديد الخام والإسمنت والمانغانيز والذهب، ومعادن أخرى. كما تمكّن من تحقيق تقدم كبير في مجال العلوم والأبحاث، ليصبح من بين البلدان الأكثر تقدماً في العالم في العديد من المجالات العلمية. وتوفّر للبلد عدد متزايد من الأطباء والمعلمين وأساتذة الجامعات والمخترعين في شتى مجالات العلم والتكنولوجيا.

ومن جانب آخر، نجحت الولايات المتحدة، في أواخر الحرب العالمية، في تصنيع سلاح ذي قوة تدميرية هائلة هو القنبلة النووية، أو الذرية، والتي استخدمتها واشنطن، حين استهدفت مدينتين في اليابان، هما هيروشيما وناغازاكي، في آب/أغسطس ١٩٤٥. وهو تطور جعل الميزان العسكري الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية مختلاً لصالحها، خاصة بعد اندلاع ما سُمّي بـ"الحرب الباردة" في العامين ١٩٤٦-١٩٤٧ وإعلان "مبدأ ترومان" في مطلع العام ١٩٤٧. وكان "مبدأ ترومان" وإجراءات "الحرب الباردة" تستهدف مواجهة واحتواء الإتحاد السوفييتي والقوى الشيوعية واليسارية في أنحاء العالم، بما في ذلك في بعض بلدان أوروبا الغربية، مثل اليونان وإيطاليا وفرنسا، حيث خرجت الأحزاب الشيوعية المحلية قويةً وذات حضور شعبي واسع من الحرب، بفعل دورها الملموس في مقاومة الإحتلال النازي- الفاشي.

لكن الإتحاد السوفييتي، بالرغم من الدمار الهائل الذي لحق بقدراته الإقتصادية وببنيته التحتية أثناء الحرب، تمكّن من اللحاق بالولايات المتحدة على صعيد التسلح النووي بسرعة فاجأت الأميركيين أنفسهم. حيث فجّر الإتحاد السوفييتي قنبلته الذرية الأولى في آب/أغسطس ١٩٤٩. مما أوجد بعد ذلك ما سُمّي بـ"توازن الرعب"، الذي لعب دوراً كبيراً في الحؤول دون مواجهات مباشرة بعد ذلك بين الدولتين، اللتين أصبحتا الأقوى بعد الحرب. وهي مواجهة كادت تحصل ابان الأزمة الشهيرة بين الدولتين في العام ١٩٦٢ بشأن الصواريخ السوفييتية في كوبا، ولكنها انتهت بسلام بعد مفاوضات قاسية وحساسة بين الزعيمين السوفييتي نيكيتا خروتشوف والأميركي جون كينيدي، بعد أن كادت الأمور تصل الى حافة الهاوية.

وبعد قنبلتهم الذرية، فجّر الأميركيون أول قنبلة نووية حرارية (هيدروجينية) في العام ١٩٥٢، بقوة توازي ٤٥٠ ضعفاً لقوة القنبلة التي ألقيت على مدينة ناغازاكي اليابانية عام ١٩٤٥. ولم يتأخر الإتحاد السوفييتي في اللحاق بهم، ففجّر أولى قنابله الهيدروجينية في العام ١٩٥٥. وفي العام ١٩٦١، قام الإتحاد السوفييتي بتفجير

قنبلة بقوة توازي ٥٠ ميغاطن من المتفجرات، أي خمسة أضعاف القنبلة الأميركية الهيدروجينية الأولى. وهذه القنبلة السوفييتية هي أكبر قنبلة من نوعها يجري تجريبها من قبل أي بلد من بلدان العالم التي تمتلك التكنولوجيا النووية حتى الآن.

* * *

وبعد ذلك توصلت الدول النووية الرئيسية الى إتفاق على وقف التجارب النووية فوق الأرض وفي الفضاء وتحت الماء في العام ١٩٦٣. ثم اتسعت الإتفاقية لتمنع كل التجارب، بما في ذلك تحت الأرض، وذلك في العام ١٩٩٦. وإن كانت قد حدثت بعض الخروقات من بعض الدول التي التحقت بالركب النووي متأخرة، ولم تلتزم بهذه الإتفاقيات في بداية تجاربها.

هذا، وواصل الإتحاد السوفييتي تحقيق إنجازات كبيرة على صعيد العلوم والتكنولوجيا. فتمكّن من سبق الولايات المتحدة في بدايات غزو الفضاء. حيث كان الإتحاد السوفييتي البلد الأول الذي أرسل قمراً صناعياً، حمل اسم سبوتنيك، يدور حول الكرة الأرضية في العام ١٩٥٧، وأول بلد أرسل إنساناً الى الفضاء في العام ١٩٦١، هو رائد الفضاء يوري غاغارين.

كل هذه الإنجازات جعلت الزعيم السوفييتي الذي خلف ستالين بعد وفاته في العام ١٩٥٣، نيكيتا خروتشوف، يذهب في تفاؤله الى حد توقع، أطلقه في مطلع الستينيات الماضية، بتجاوز الولايات المتحدة في كافة المجالات خلالَ عشر سنوات! ولكن ذلك لم يتحقق بالطبع. لا بل تعاظمت وتنوعت أشكال الهجمة الأميركية على الإتحاد السوفييتي وعلى قوى اليسار والإشتراكية في العالم، واتخذت غالباً أشكال حروب ساخنة بالواسطة، وحروب على جبهات أخرى غير ساحات القتال. وبدأت، بالمقابل، تظهر بوادر التباطؤ في التطور الإقتصادي السوفييتي، وهو عنصرٌ شكّل سبباً رئيسياً من أسباب الأزمة التي أوصلت الأمور الى الإنهيار الكبير في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات الماضية.

"الحرب الباردة" لا تمنع الحروب والمواجهات الساخنة في أنحاء العالم!

وفي واقع الحال، فإن العالم بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن هادئاً تماماً بفعل توازن الرعب المشار إليه أعلاه. فهذه الخشية من التصادم المباشر بين القوتين العظميين، اللتين خرجتا من الحرب العالمية منتصرتين، لم تحُلْ دون انفجار حروب محلية وإقليمية في أنحاء العالم، كانت في بعض الأحيان مواجهات بالوكالة بين

العملاقين عبر حلفاء محليين. فقد كان العالم كله مسرحاً لمثل هذه المواجهات. وراح الملايين من البشر في أنحاء العالم ضحايا لهذه الحروب، أو ضحايا القمع وعمليات التصفية الداخلية التي جرت في بلدان عدة.

فبعد انتهاء الحرب العالمية وهزيمة اليابانيين، الذين كانوا قد احتلوا أجزاء واسعة من الصين منذ العام ١٩٣١ وحاولوا، بعد ذلك، استكمال احتلالهم لهذا البلد الكبير، شهدت الصين عودةً للصراع بين الحركة الثورية اليسارية ذات القاعدة الفلاحية الواسعة، التي كان يقودها ماو تسي تونغ، والنظام اليميني في الصين والذي كان يقوده تشانغ كاي شيك. وكان الإتحاد السوفييتي يدعم حركة ماو تسي تونغ، وإن برزت هناك بعض الإختلافات أحياناً بين الطرفين بشأن التكتيكات والتحالفات الداخلية الصينية. بينما كانت الولايات المتحدة تدعم نظام تشانغ كاي شيك. وفي المواجهات الأخيرة التي جرت بين الطرفين الصينيين بعد الحرب العالمية، تمكّن جيش التحرير الشعبي بقيادة ماو تسي تونغ من حسم المعارك لصالحه، حيث تمكّنت القوات التي كان يقودها ماوتسي تونغ ورفاقه في الحزب الشيوعي من تحقيق الإنتصار على بقايا نظام تشانغ كاي شيك، وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في أوائل خريف العام ١٩٤٩.

ودفعت هزيمة قوات اليمين قادتها، وفي المقدمة تشانغ كاي شيك نفسه، الى مغادرة الصين القارّية واللجوء الى جزيرة تايوان الصغيرة نسبياً الواقعة جنوبها. حيث أقام حكومته هناك، وادّعى استمرار تمثيل الصين كلها. وقد دعمته الولايات المتحدة في هذا الإدّعاء، وقدمت له الحماية العسكرية والمساعدات الإقتصادية، كما أبقت على تمثيله، النظري، للصين كلها في منظمة الأمم المتحدة لأكثر من عشرين عاماً.

ومعروف أنه كان للصين منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية مباشرة، مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي يتمتع بحق النقض، فيتو، اسوة بالقوى الكبرى الأربع التي اعتُبرت المنتصرة في نهاية الحرب، وهي الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا.

وما ان انتهى الصراع على السلطة في الصين وأعلن عن قيام جمهورية الصين الشعبية، حتى اندلعت حرب أخرى في منطقة متاخمة للصين، هي حرب كوريا (١٩٥٠-١٩٥٣). وهذه الحرب كانت، عملياً، مواجهة واسعة بين، من جهة، جيش الولايات المتحدة وبعض حلفائها، تحت يافطة الأمم المتحدة، إثر قرار اتُّخذ في مجلس الأمن بهذا الإتجاه، في غياب ممثل الإتحاد السوفييتي المقاطع للمنظمة احتجاجاً على عدم الإعتراف بتمثيل الصين الشعبية، ومن الجهة الأخرى، القوات الصينية

والكورية الشمالية، بدعم لوجستي من الإتحاد السوفييتي. وانتهت الحرب بشيء من التوازن العسكري بين الطرفين المتحاربين، وبالعودة الى المواقع الأولية ما قبل الحرب، وترسيم تقسيم البلد الى شطرين: الشمالي متحالف مع الإتحاد السوفييتي والصين، والجنوبي تحت الرعاية الأميركية. وهو وضع ما زال مستمراً حتى الآن، مع بعض التغيرات المحدودة: فالإتحاد السوفييتي استُبدل بروسيا الإتحادية، التي لا زالت لها حدود مع كوريا الشمالية، كما هو حال الصين، وكوريا الجنوبية شهدت تطوراً إقتصادياً هائلاً في أواخر القرن العشرين، فيما نمت القوة العسكرية لكوريا الشمالية الى حد تصنيع قنبلة نووية فيها.

وواجهت الولايات المتحدة، بعد ذلك، معارك في بلد آخر يقع في منطقة أخرى متاخمة للصين أيضاً، ولكن جنوباً، هو فييتنام. وكان هذا البلد قد احتُلّ أيضاً من قبل اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد أن كان منذ أواسط القرن التاسع عشر قد استُعمِر من قبل فرنسا. وبعد هزيمة اليابانيين في أواسط العام ١٩٤٥، سارع القائد الوطني وزعيم الحزب الشيوعي، هو شي مينه، الى إعلان استقلال فييتنام وتأسيس جمهورية فييتنام الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ١٩٤٥. لكن الحكم في فرنسا، بعد تحريرها من الإحتلال النازي الألماني، لم يقرّ بهزيمة الإستعمار الفرنسي في تلك المنطقة الآسيوية، التي كانت فرنسا تطلق عليها اسم الهند الصينية، وتشمل، بالإضافة الى فييتنام المعاصرة، بلدين أصغر حجماً يُعرفان حالياً باسم كامبوديا ولاوس. وقد دعمت الولايات المتحدة فرنسا في الحرب التي قامت بها بين العامين ١٩٤٦ و١٩٥٤ بهدف استعادة السيطرة على فييتنام وإحباط استقلالها وانفكاكها عن الإمبراطورية الفرنسية، وذلك تحت الذريعة الرائجة آنذاك، إحتواء التمدد الشيوعي في أنحاء العالم. وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا وثيقة في تلك الفترة، حيث كانت فرنسا قد أرسلت أكثر من ثلاثة آلاف عسكري لدعم الجهد الأميركي في حرب كوريا، التي جرت، كما ذكرنا، تحت يافطة الأمم المتحدة.

ولكن الفييتناميين تمكّنوا، في نهاية المطاف، من هزيمة الفرنسيين عسكرياً بعد ثماني سنوات من الحرب الدموية والمدمرة، وذلك في معركة ديان بيان فو الشهيرة في العام ١٩٥٤، التي خَطَّط لها وقادها، من الجانب الفييتنامي، الجنرال الشهير فو نغوين جياب. وبعد هذه الهزيمة الكاملة، وافقت فرنسا، في مؤتمر جينيف، الذي بدأ جلساته قبل هذه الهزيمة بأسابيع قليلة، وانتهى بعدها بشهرين، على التخلي عن سيطرتها على البلد. وجرى الإتفاق على تقسيم البلد الى قسمين بشكل مؤقت، على غرار ما جرى في كوريا قبل ذلك، لكن مع تحديد زمني: القسم الشمالي تحت سيطرة قوات هو شي مينه، حيث كانت قد أُعلنت هناك، كما ذكرنا، جمهورية فييتنام

الديمقراطية، والقسم الجنوبي تحت إشراف دولي مؤقت الى حين إجراء استفتاء شعبي وانتخابات عامة في البلد كله في موعد حدّده المؤتمر في تموز/يوليو من العام ١٩٥٦، أي بعد عامين على توقيع إتفاقية جينيف.

لكن الولايات المتحدة، التي كانت طرفاً في إتفاقية جينيف بشأن فييتنام عام ١٩٥٤، لكنها لم توقّعها، دعمت الرجل الذي نصّبته حاكماً عملياً للشطر الجنوبي، نغو دِن دييم، في تجاهل الموعد المحدد وتعطيل الإنتخابات، التي كان من المفترض أن تعيد توحيد البلد. وتتفق مصادر غربية عدة في تفسير الموقف الأميركي بكونه كان يخشى فعلياً انتصار أنصار هو شي مينه في الإنتخابات، نظراً للشعبية الكبيرة التي كانوا يتمتعون بها في أنحاء البلد.

وعلى هذا الأساس، قامت واشنطن بتعزيز وضع النظام الموالي لها الذي أقامته في الجنوب، في حين بدأ صبر القيادة الفييتنامية اليسارية في الشمال والجنوب ينفذ. فقامت القوى اليسارية والوطنية الإستقلالية في الجنوب بتشكيل "الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فييتنام" في العام ١٩٦٠، وبدأت تنظّم التحركات المناهضة للوجود الأميركي وللنظام التابع له في الجنوب وتطالب بالإنتخابات وبتوحيد البلد، كما نصت على ذلك اتفاقية جينيف. وفي مواجهة هذا التحرك، وسّعت الولايات المتحدة تدخلها العسكري المباشر شيئاً فشيئاً طوال الستينيات الى أن تجاوزت قواتها هناك نصف المليون عسكري في أواخر ذلك العقد.

لكن المقاومة الفييتنامية في الجنوب، مدعومةً من النظام اليساري في الشمال، الذي استمر يعتبر البلد بلداً واحداً ولا يرضى بإدامة التقسيم التي كانت تسعى إليها واشنطن، تمكّنت من الإنتصار، بعد مواجهات طاحنة، كلّفت الفييتناميين خلال عقد ونصف العقد من الزمن ما يزيد عن مليونين من الأرواح بين المقاتلين والمدنيين، وكلّفت الأميركيين أكثر من ٥٠ ألف عسكري أميركي قتيل.

واستثمرت المقاومة الفييتنامية في معركتها هذه جيداً كل عناصر القوة لديها وعناصر الضعف لدى المحتلين. فاستفادت من المعارضة الدولية المتزايدة للحرب وللدور الأميركي فيها وساعدت في تنميتها، بما في ذلك المعارضة داخل الولايات المتحدة نفسها. ومع ازدياد الخسائر الأميركية في أواخر الستينيات، اتسعت المعارضة الشعبية الأميركية الى حد كبير، الى درجة أرغمت الرئيس الأميركي آنذاك، ليندون جونسون، الذي كان قد اندفع هو في أواسط الستينيات باتجاه توسيع وتصعيد الحرب، الى الإعتراف عملياً بالفشل.

فقد اضطر جونسون في مطلع العام ١٩٦٨، وبعد هجوم كاسح من قوات الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فييتنام في شباط/فبراير، للإعلان عن عدم تقدمه للترشيح مرة ثانية لإنتخابات الرئاسة في أواخر العام ذاته، وقبوله ببدء التفاوض مع الطرف الفييتنامي. وهو التفاوض الذي بدأ في ذلك العام في العاصمة الفرنسية باريس، واستمر عدة سنوات، تواصلت خلالها الحرب في فييتنام، الى أن توصل المتحاربون الى اتفاق لإنهاء الحرب، عُرف باسم اتفاقية باريس، وذلك في مطلع العام ١٩٧٣.

وفي أواخر نيسان/أبريل ١٩٧٥، وبعد سحب متدرج للقوات الأميركية من جنوب فييتنام إثر توقيع إتفاقية باريس، تمكّنت قوات المقاومة الفييتنامية من السيطرة على عاصمة الجنوب، سايغون، التي أُعيدت تسميتها باسم مدينة هو شي مينه. وأُرغم السفير الأميركي وطاقمه هناك على الهروب بطائرة طوافة من فوق سطح سفارته. وأعلن الفييتناميون في العام التالي، في ٢ تموز/يوليو، إعادة توحيد البلد كله تحت اسم جمهورية فييتنام الإشتراكية.

وكان قائد مسيرة تحرر فييتنام هو شي مينه قد توفي في العام ١٩٦٩، دون أن يبدي أي استعداد للمساومة على وحدة البلد واستقلاله، أو وقف النضال قبل تسليم المحتلين بهما. وأكمل رفاق دربه وأبناء ثورته التحررية مسيرتهم النضالية بصلابة الى أن حققوا حلمه برؤية فييتنام الموحدة تتمتع بما كان يسعى إليه دائماً، عبر شعاره الشهير: لا شيء أغلى من الإستقلال والحرية.

* * *

ويمكن القول أن هذا الحدث، الذي ترافق في عقد السبعينيات مع جملة من الأحداث الشبيهة الهامة الأخرى في انحاء العالم، وخاصة انهيار النظام الإستعماري البرتغالي في العام ١٩٧٤، وقيام أنظمة يسارية في عدد من مستعمراته السابقة في إفريقيا، وفي المقدمة أنغولا، ثم الثورة الساندينية اليسارية في نيكاراغوا بأميركا الوسطى في العام ١٩٧٩، على مقربة من الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، كل هذه التطورات أوصلت معسكر اليسار والإشتراكية في العالم، وخاصة في "العالم الثالث"، الى أوج غير مسبوق.

ويمكن، بالتأكيد، اعتبار أن انتصار الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ والإطاحة بنظام شاه إيران، الحليف الوثيق لواشنطن، قد شكّل ضربة كبرى لنفوذ الولايات المتحدة، التي تعتبر منطقة الخليج النفطية التي تسيطر إيران على ضفتها الشرقية

كلها منطقة بالغة الأهمية بالنسبة لها وللنظام الإقتصادي العالمي الذي أرست دعائمه بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى صعيد المؤسسة السياسية في الولايات المتحدة نفسها، جرى، في أواخر العام ١٩٧٦، انتخاب الحاكم السابق لولاية جورجيا الجنوبية، جيمي كارتر، رئيساً جديداً للبلد، وهو رجلٌ لم يكن معروفاً كثيراً في مجال السياسة العامة في الولايات المتحدة. ولكونه متديناً ويعطي الإنطباع بالإستقامة مقارنة برؤساء سبقوه، فقد جاء الى سدة الحكم بدعم من أصحاب النفوذ في البلد على أمل إعادة الإعتبار لدى الجمهور الأميركي للنظام السياسي وللموقع الرئاسي، اللذين تدهورت صورتهما، داخلياً وخارجياً، بعد الهزيمة المريرة والمكلفة في فييتنام، وبعد فضيحة ووترغيت الشهيرة التي أطاحت في العام ١٩٧٤ بالرئيس ريتشارد نيكسون، الذي كان معروفاً، بالمقابل، بشخصيته الملتوية ونزعته التآمرية.

ولكن كارتر، ككل رئيس في الولايات المتحدة، لم يكن سوى واجهة لشبكة واسعة ومعقدة من المصالح الإقتصادية والتطلعات والمطامح الإستراتيجية، حيث تختبئ وراءه مطامع ونهم الشركات والمؤسسات الكبرى ومراكز القرار الإستراتيجي الكبرى في البلد. ففي حين بدأ عهده بالحديث عن حقوق الإنسان في دول العالم، بما في ذلك في بعض الدول الصديقة والمرتبطة مع الولايات المتحدة، ومن بينها إيران الشاهنشاهية، لم يتأخر، بعد سقوط نظام الشاه وانتصار الثورة الإيرانية في مطلع العام ١٩٧٩ وما جرى بعد ذلك من احتجاز لطاقم السفارة الأميركية في طهران، وبعد قيام نظام يساري في أفغانستان المجاورة، ثم دخول القوات السوفييتية الى هذا البلد تحت دعوى الدفاع عن هذا النظام، لم يتأخر في الإعلان عن منطقة الخليج "منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة ستدافع عنها واشنطن بكل الوسائل"، وهو ما عُرف لاحقاً باسم "مبدأ كارتر". جاء هذا الإنذار في خطاب "حالة الإتحاد السنوي" الذي ألقاه كارتر يوم ٢٣/١/١٩٨٠ أمام الكونغرس، والذي جاء فيه بالحرف:

"أية محاولة من قبل أية قوى خارجية للسيطرة على الخليج الفارسي سيتم النظر إليها كهجوم على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وهذا الهجوم سيتم التصدي له بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية". (نص الخطاب المؤرشف في مكتبة جيمي كارتر. (أنظر Carter, 1980)

وواضح أن الطرف الأول المقصود بهذا التهديد الأميركي هو الإتحاد السوفييتي، الذي اقتربت قواته، بدخولها أفغانستان، من منطقة الخليج النفطية بالغة الأهمية

من زاوية مصادر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الأساسيين في العالم الذين يعتمدون على استيراد النفط من هذه المنطقة. وربما كان الأميركيون يخشون أيضاً من تقارب محتمل، أو على الأقل تلاقي مصالح، بين النظام الجديد في إيران وخصم الولايات المتحدة الكوني، الإتحاد السوفييتي.

التصعيد الأميركي الإستراتيجي ضد الإتحاد السوفييتي واليسار العالمي

كل هذه التطورات العالمية كانت لها إنعكاساتها وتأثيراتها على أوضاع الدول الرأسمالية المتطورة، وفي المقدمة الولايات المتحدة، وعلى اقتصاداتها ونفوذها العالمي الإستراتيجي. وهي دفعت أصحاب النفوذ والقرار في واشنطن الى السعي لاستعادة زمام المبادرة من خلال بلورة رد إستراتيجي واسع عليها.

وقد بدأت الأوساط النافذة في واشنطن، منذ وقت مبكر، بعد أن اتضحت استحالة كسب الحرب في فييتنام، بالإعداد لهجمتها المضادة الشاملة، على جبهات عدة وعبر وسائل شتى، هجومية عسكرية وتسليحية وإقتصادية وأيديولوجية– إعلامية، الخ... وكل ذلك بهدف محاولة وضع حد لاستمرار الإنجازات التي حققتها حركات الشعوب التي كانت خاضعة للإستعمار والإحتلال في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، والتيارات التحررية واليسارية عموماً في أنحاء العالم، وكذلك "المعسكر الإشتراكي" الذي كان الإتحاد السوفييتي يحتل موقع الصدارة فيه، حيث كان يقدم الدعم لمعظم هذه التيارات، التي اعتبرها الأميركيون، وبغض النظر عن الواقع الفعلي لمكونات هذه التيارات، امتداداً لنفوذه على صعيد العالم.

وقد أزعجت إنهيارات بعض الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة في عهد جيمي كارتر مراكز القرار والنفوذ الأميركية، وهي أنظمة كان كارتر قد وجه لها، في بدايات ولايته، انتقادات علنية بسبب تجاوزاتها الفاضحة لمبادئ حقوق الإنسان، وذلك في محاولة منه ومن إدارته لتحسين صورة الولايات المتحدة، الخارجة لتوّها من هزيمة في حرب فييتنام ومن فضيحة ووترغيت، كما ذكرنا. وانتقادات كارتر شملت أنظمة مثل إيران الشاهنشاهية وبعض ديكتاتوريات أميركا اللاتينية، مثل ديكتاتورية سوموزا في نيكاراغوا. واعتبر أصحاب السطوة في الولايات المتحدة، وخاصة الشركات الإقتصادية الكبرى ومسؤولو أجهزة المخابرات ومراكز القوى هناك عامةً، سلوك كارتر هذا سذاجةً ذات مردود سلبي على

المصالح الأميركية. واضطُر هو نفسه الى التراجع عن بعض ممارساته الأولى، خاصة وأنه كان محاطاً بمجموعة من دهاقنة التيار المركزي الأميركي، إذا صح التعبير، من نمط مستشاره لشؤون الأمن القومي زبغنيو بريجينسكي، الذي دفعه، مثلاً، الى دعم المعارضة للنظام اليساري الذي أُقيم في أفغانستان في ربيع العام ١٩٧٨، حتى قبل أن تتدخل القوات السوفييتية في البلد، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً. وقد ساهم سلوك كارتر هذا والخسائر الإضافية التي مُنيت بها السياسة الأميركية الكونية في عهده، الى حد كبير، في حسم المعركة الإنتخابية الرئاسية في أواخر العام ١٩٨٠ لغير صالحه، ولصالح مرشح الحزب الجمهوري، اليميني المتشدد رونالد ريغن.

وبدأ فريق ريغن منذ استلامه السلطة في الشهر الأول من العام ١٩٨١ بجملة من الإجراءات والعمليات الهجومية على مختلف الصعد، الأيديولوجية–الإعلامية والإقتصادية وعلى الصعيد العالمي، في إطار توجه استراتيجي كوني لاستعادة زمام المبادرة على كل هذه الأصعدة. ومعروف أن طاقم "المحافظين الجدد" الذي أحاط بكثافة في مطلع القرن الحادي والعشرين بالرئيس الأميركي جورج بوش الإبن إثر انتخابه، المثير للجدل، في أواخر العام ٢٠٠٠، هذا الطاقم كان قد نما وترعرع وبدأ مسيرة صعود دوره ونفوذه في ظل إدارة رونالد ريغن خاصةً، وثم إدارة جورج بوش الأب بعده، في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

ومنذ بداية ولايته، ركّز رونالد ريغن في سياساته على مواجهة الإتحاد السوفييتي، الذي وصفه بـ "إمبراطورية الشر". وأعلن، بالفعل، سياسة هجوم واسعة تستهدف إضعافه ومحاربة حلفائه من أنظمة وحركات تحرر في أنحاء العالم. فدعم بقوة مشروع تسليح الفضاء وبناء نظام الصواريخ المضادة للصواريخ في الفضاء، وهو المشروع الذي كان يُسمّى رسمياً "مبادرة الدفاع الإستراتيجي"، لكنه اشتهر باسم "حرب النجوم"، على اسم الفيلم السينمائي الخيالي العلمي الأميركي الشهير الذي أُنتج في السبعينيات.

وكان الهدف الرئيس لهذا المشروع العسكري الأميركي هو دفع الإتحاد السوفييتي الى سباق تسلح محموم، بحيث يتأثر وضعه الإقتصادي، ويساهم ذلك في إضعافه وإضعاف دوره العالمي. وجاء هذا المشروع في سياق تخلي إدارة ريغن عن سياسة "الإنفراج" بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة التي بدأت في أواخر الستينيات الماضية، وترافقت مع محادثات الحد من التسلح النووي والصاروخي التي استمرت من العام ١٩٦٩ الى العام ١٩٧٩، وأدت الى التوقيع على إتفاقيتين

للحد من التسلح الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، عُرفتا باسم "سالت–١"، التي وُقّعت في العام ١٩٧٢ في عهد الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، و"سالت–٢"، التي وُقّعت في عهد جيمي كارتر في العام ١٩٧٩. وفي المناسبتين، كان ليونيد بريجنيف على رأس هرم الحزب والدولة في الإتحاد السوفييتي.

وعلى خلفية التطورات الصاخبة في إيران وأفغانستان، من جهة، وانتصار الثورة الساندينية اليسارية في نيكاراغوا القريبة من الولايات المتحدة، من جهة أخرى، تخلّت الإدارة الأميركية في الثمانينيات عن سياسة الإنفراج، كما ذكرنا، وضاعفت الضغوط على الإتحاد السوفييتي وقوى اليسار وحركات التحرر العالمية، بشتى الأساليب، بما في ذلك بالقوة العسكرية، سواء الأميركية المباشرة أو عبر حلفاء واشنطن، مثل إسرائيل ونظام جنوب إفريقيا العنصري آنذاك، أو عبر دعم القوى اليمينية المناهضة للإتحاد السوفييتي وللأنظمة اليسارية وحركات التحرر الوطني في أنحاء العالم. وهو توجه بدأ، على أية حال، خلال ولاية جيمي كارتر، وخاصة بعد وصول نظام يساري الى السلطة في أفغانستان في ربيع العام ١٩٧٨، ثم الثورة الإيرانية في العام التالي، وبعد التدخل العسكري السوفييتي في أواخر العام ١٩٧٩ في أفغانستان. ولكن هذا التوجه التصعيدي شهد اتساعاً غير مسبوق خلال إدارة رونالد ريغن (١٩٨١–١٩٨٩).

الحرب في أفغانستان... استنزاف إقتصادي ومعنوي

وقد استنزفت الحرب التي خاضتها القوات السوفييتية في أفغانستان بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٩، بالفعل، ليس فقط العنصر البشري والإقتصاد السوفييتي، وإنما معنويات المواطنين في الإتحاد السوفييتي. وهي الحرب التي بدأت مبكراً، كما سنرى، ولكنها اتسعت بشكل كبير بعد دخول القوات السوفييتية الى أفغانستان في أواخر العام ١٩٧٩. وكان تبرير القيادة السوفييتية لهذا التدخل العسكري المباشر هو محاولة الحؤول دون انهيار النظام اليساري في البلد، والذي أُقيم بعد حركة انقلاب مدنية–عسكرية جرت في نيسان/أبريل ١٩٧٨ بقيادة حزب يساري نخبوي، يحمل اسم حزب الشعب الديمقراطي.

وقد سعى هذا الحزب، المتشكل بالأساس من رجال سياسة ناشطين سابقاً في البلد وضباط في الجيش وكوادر مهنية ونقابية ومثقفين، بعد وصوله الى السلطة، الى تحقيق إصلاحات وتطويرات اجتماعية سريعة في البلد، مثلاً في

مجال محو الأمية، العالية النسبة في البلد، بما في ذلك في أوساط النساء، في وقت لم يكن المجتمع الأفغاني، شديد المحافظة وقليل الإنفتاح على العالم الخارجي، في غالبيته، مستعداً لتقبل مثل هذه الخطوات، وغيرها من الخطوات الشبيهة التي اتخذها النظام الجديد في أفغانستان، الذي سرعان ما دُمغ في وسائل الإعلام الخارجية المعادية له بالشيوعية والإلحاد، وهي عناوين تحريض فعّالة في حالة بلد بهذه السمات.

وجدير بالذكر أن هذه الحركة اليسارية التي تولت الحكم في أفغانستان في ربيع العام ١٩٧٨ استُقبلت، في البداية، بشكل إيجابي في البلد، بعد أن أطاحت بنظام عشعش فيه الفساد، هو نظام محمد داود (١٩٧٣–١٩٧٨)، الذي كان قد أطاح حين مجيئه الى الحكم في العام ١٩٧٣ بالنظام الملكي ورأسه الملك ظاهر شاه، لكنه لم يختلف عنه كثيراً بالممارسة.

لكن هذا النظام اليساري لم ينجح في الإحتفاظ بالمشاعر الإيجابية التي كان قد استُقبل بها من قبل الجمهور الأفغاني في البدايات. حيث ارتكب جملة من الأخطاء التكتيكية في سياساته الداخلية، كما ذكرنا. كما إن الحزب الحاكم الجديد كانت تنخره صراعات وتناقضات داخلية، سواء بين جناحيه اللذين توحّدا عشية الإستيلاء على السلطة، وكانا يُعرفان باسم "خلق" و"بارشام"، أي "الشعب" و"الراية"، أو بين بعض قياداته، وهي صراعات انتقلت بسرعة الى العلن. وهناك فوق ذلك كله الدور الخارجي (الأميركي خاصة، كما سنرى أدناه) في التحريض والتعبئة وتسعير العداء للنظام. كل هذه العوامل أضعفت صورة النظام الأفغاني الجديد، وقادت الى تنامي العداء الداخلي له، خاصة بعد سلسلة من تصفية الحسابات داخل الحزب، مما كان يهدد بانهياره وتحوّل أفغانستان الى منطقة نفوذ أميركية والى موقف عدائي من الإتحاد السوفييتي، لأول مرة منذ عقود طويلة. وهو أحد العوامل الرئيسية التي دفعت القيادة السوفييتية، آنذاك، الى اتخاذ القرار بالتدخل العسكري المباشر لمحاولة إنقاذ النظام.

ومعروف أن النظام الملكي السابق في أفغانستان كان على علاقات جوار تاريخية حسنة مع الإتحاد السوفييتي منذ السنوات الأولى التي تلت ثورة أكتوبر ١٩١٧ واستقلال أفغانستان عام ١٩١٩ عن بريطانيا، الدولة العظمى، آنذاك، التي كانت تسيطر على الهند الكبيرة المجاورة وعلى بعض مناطق أفغانستان. وفي العام ١٩٢١، وقّعت أفغانستان، في عهد الملك أمان الله، معاهدة صداقة مع روسيا السوفييتية، في وقت كانت فيه الدول الرأسمالية الغربية، الأميركية والأوروبية،

تناهض الثورة التي قامت في روسيا القيصرية، وتترجم ذلك بالقوة العسكرية في البدايات، وتسعى الى محاصرة هذه الثورة وعزلها في السنوات اللاحقة، منعاً لانتقال عدوى أفكارها الى بلدان أخرى في العالم، كما حدث مع الثورة الفرنسية قبل ذلك بقرن ونيّف. كل ذلك في وقت كان فيه نفوذ بريطانيا يتراجع في أفغانستان بعد الإعتراف البريطاني باستقلالها. وكانت هذه المعاهدة الأفغانية– السوفييتية أول معاهدة تعقدها أفغانستان المستقلة مع أية دولة أجنبية.

وكانت أفغانستان، أيام النظام القيصري في روسيا، ساحة تجاذب وتوازن بين هذا الجار الروسي، شمالاً، والوجود البريطاني في الهند المجاورة شرقاً، وهو ما أُطلق عليه في اللغة السياسية المستخدمة في القرن التاسع عشر اسم "اللعبة الكبرى"، "ذي غريت غيم" بالإنكليزية. وقد ورثت الولايات المتحدة نفوذ بريطانيا في باكستان المحاذية لأفغانستان، بعد أن انفصلت باكستان عن الهند في العام ١٩٤٧. في حين استمرت علاقات الجوار والعلاقات الإقتصادية والثقافية بين أفغانستان والإتحاد السوفييتي طوال فترة الحكم الملكي هناك، وحتى بعد انقلاب محمد داود على الملك ظاهر شاه في العام ١٩٧٣. وفي العاصمة الأفغانية كابُل (أحياناً تُكتب بالعربية كابول، ولكنها تُكتب في أفغانستان بدون الواو)، كانت هناك عدة جامعات في تلك الفترة، وكانت عدة لغات أجنبية مستعملة فيها، من الإنكليزية الى الفرنسية والروسية.

وهكذا، وفي ظل الظروف التي أشرنا إليها أعلاه، تغيّرت المعطيات على الأرض في أفغانستان. وشكّلت المعارضة الداخلية في أفغانستان للوجود العسكري السوفييتي في البلد مدخلاً هاماً لاستنزاف القوات السوفييتية وللنيل من سمعة ونفوذ الإتحاد السوفييتي في العالم الإسلامي وفي أنحاء العالم.

وقامت الإدارة الأميركية وبعض اصدقائها بحملة إعلامية ودبلوماسية واسعة للتنديد بالدور السوفييتي في أفغانستان. كما أشرفت على تنظيم عملية إسناد واسعة، مالية وتدريبية وتسليحية، للمعارضين الأفغان، داخل أفغانستان، وفي المناطق الباكستانية المجاورة، وفي بلدان التدريب والتطوع العديدة الأخرى. حيث استنفرت واشنطن، بالفعل، مشاركة عدد من الدول والحركات العربية والإسلامية في مجال التمويل، وفي التدريب، وفي إرسال أو تسهيل حركة المتطوعين للمشاركة في الحرب، ليس حباً بالمعارضين الأفغان للإتحاد السوفييتي والنظام الأفغاني، كما سيتضح لاحقاً عندما انتهت المهمة المطلوبة من وجهة نظر واشنطن، بل لتحقيق الهدف الأول للإدارة، استنزاف الإتحاد السوفييتي وإضعافه.

كل هذا، وإن لم تكن النهاية التي حدثت في الواقع للتجربة السوفييتية متوقعة لدى المسؤولين الأميركيين وحلفائهم بالشكل الذي حدثت به، وبالسرعة التي تحققت بها. حيث لم تكن هناك، على ما يبدو، لدى الأميركيين معلومات واضحة حول حقيقة الوضع الداخلي في الإتحاد السوفييتي، وخاصة في المجال الإقتصادي، ومدى الجدل الدائر في الأوساط القيادية السوفييتية حول تفاقم الأزمة الإقتصادية والإجتهادات والآراء المختلفة التي كانت متداولة في هذه الأوساط في مجال التعاطي مع هذه الأزمة وسبل معالجتها.

* * *

ولكن دور الإدارة الأميركية في تسعير الحرب الداخلية ضد النظام اليساري في أفغانستان حتى قبل دخول القوات السوفييتية ومن أجل استدراج هذا التدخل العسكري المباشر، الذي جرى في أواخر العام ١٩٧٩، بات الآن أمراً معروفاً.

فقد أقرّ مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١)، زبيغنيو بريجينسكي، وهو من أصل بولوني وأستاذ جامعي متخصص في شؤون الإتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، في مقابلة أجرتها معه مجلة فرنسية أسبوعية في أواخر القرن العشرين (مجلة "لو نوفيل أوبسرفاتور"، في عدد ١٥/١/١٩٩٨)، بأنه شجّع الرئيس جيمي كارتر على توقيع أمر رئاسي سري يوم ٣/٧/١٩٧٩ يقضي بتقديم الدعم لمناهضي النظام اليساري القائم آنذاك في أفغانستان. وهذا ما يعني ان التدخل الأميركي بدأ في أفغانستان قبل ستة أشهر من تدخّل القوات السوفييتية، الذي حدث في الأسبوع الأخير من العام ذاته (٢٤/١٢/١٩٧٩). وكان التبرير السوفييتي الرسمي المعلن لهذا التدخل العسكري المباشر هو وجود تدخل أميركي في أفغانستان، وأن قرار موسكو التدخل مباشرةً كان يهدف الى منع تكرار مأساة الإنقلاب العسكري الدامي في تشيلي عام ١٩٧٣ على نظام سلفادور أليندي اليساري المنتخب ديمقراطياً، كما صرح الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف نفسه علناً، آنذاك.

وقد نفى الأميركيون، في تلك الفترة، وجود تدخل لهم في أفغانستان. لكن بريجينسكي يؤكد في المقابلة ذاتها المشار إليها أعلاه أنه كتب مذكرة، بعد توقيع كارتر على الأمر الرئاسي المشار إليه أعلاه، يشير فيها الى اعتقاده بأن هذا التدخل الأميركي سيقود الى تدخل عسكري سوفييتي، وهو أمر حبّذه بريجينسكي، "بحيث تصبح أفغانستان فييتنام السوفييت"، كما قال في المقابلة إياها.

وعندما سُئل بريجينسكي من قبل المجلة إذا ما كان نادماً على دعم الولايات المتحدة للأُصوليين الإسلاميين، الذين تحوّلوا، أو بعضهم على الأقل، الى ما أُسمي لاحقاً بـ "الإرهاب الدولي"، كما أورد سؤال المجلة الفرنسية، أجاب المستشار الأميركي الأسبق:

"ما هو الأهم بالنسبة لتاريخ العالم... طالبان أو إنهيار الإمبراطورية السوفييتية؟! بعض المسلمين المتوترين، أم تحرير أوروبا الوسطى ونهاية الحرب الباردة؟! وأضاف بريجينسكي: "في الواقع، كان على موسكو أن تخوض حرباً دامت زهاء العشر سنوات، وكانت حرباً غير قابلة للتحمل من قبل الحكومة، وصراعاً قاد الى ضرب معنوياتهم، وفي النهاية الى تحطّم الإمبراطورية السوفييتية". (أنظر Brzezinski, 1998).

* * *

وبطبيعة الحال، واصلت إدارة رونالد ريغن هذه السياسات التي بدأتها إدارة كارتر– بريجينسكي، كما ذكرنا، لا بل رفعتها الى مستويات أعلى. وخاضت حرباً حقيقية على أكثر من صعيد لإضعاف الإتحاد السوفييتي وقوى اليسار والتحرر الوطني في أنحاء العالم، والتي تعتبرها إدارة ريغن حليفة له، على اعتبار ان الجميع جزء مما كان يُسمّى من قبل المدرسة التي ينتمي إليها ريغن "مؤامرة شيوعية كونية".

وجدير بالتذكير أن رونالد ريغن كان ممثلاً سينمائياً في هوليوود بين العامين ١٩٣٧ و١٩٦٥. واتجه بعد ذلك الى العمل السياسي المباشر، فأصبح عام ١٩٦٧ حاكماً لولاية كاليفورنيا، أكبر الولايات الأميركية سكاناً، قبل أن يُرشّح نفسه للرئاسة. وكان معروفاً في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بدوره في هوليوود في ملاحقة السينمائيين اليساريين والليبراليين، بتهمة الشيوعية. وهي الحملة التي اتخذت نطاقاً واسعاً في تلك الفترة في الولايات المتحدة في إطار ما سمّي لاحقاً بـ"المكّارثية"، نسبة الى عضو مجلس الشيوخ جوزيف مكّارثي، الذي أثار مناخات تشكيك حول علاقة مفترضة للعديد من الموظفين وكبار المسؤولين في الولايات المتحدة بالشيوعية والإتحاد السوفييتي، وهي الحملة التي ترافقت مع تزايد حدة "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي.

وحرب أخرى على النظام الساندينى في نيكاراغوا

وما فعلته إدارتا كارتر وريغن بشأن أفغانستان، قامت بمثله إدارة رونالد ريغن تجاه نيكاراغوا، البلد الواقع في أميركا الوسطى والذي شهد في العام ١٩٧٩ ثورة يسارية أطاحت بنظام عائلي فاسد توارثت فيه السلطة والبلد مجموعة من الرؤساء من عائلة سوموزا (تُلفظ سوموسا في أميركا اللاتينية) منذ العام ١٩٢٧، حين نصّبت الولايات المتحدة، التي كانت دائمة التدخل في البلد آنذاك، أنستاسيو سوموزا رئيساً للبلد. وقد فرضت الولايات المتحدة على قادة الفرق العسكرية المختلفة التوقيع على معاهدة لتوحيد الميليشيات المختلفة في البلد في إطار ما كان يُعرف باسم الحرس الوطني، وذلك بقيادة سوموزا. وكان القائد العسكري الوحيد الذي عارض هذه الصفقة هو الجنرال اليساري أوغوستو ساندينو، الذي بقي معتصماً في الجبال الشمالية، حيث واصل القتال ضد القوات الأميركية خلال خمس سنوات. وبقي سوموزا يلاحق ساندينو الى أن تمكّن من قتله من خلال خديعة حدثت في العام ١٩٣٤. ثم قام سوموزا بتصفيات دموية شملت المئات من أنصار ساندينو ومعارضي سلطته.

وبعد مقتل سوموزا الأب في العام ١٩٥٦، ورث السلطة إبنه لويس سوموزا، ثم في العام ١٩٦١ إبنه الأصغر أنستاسيو سوموزا، الذي بقي في الحكم حتى الإطاحة به وبنظامه من قبل الثوريين الساندينيين في العام ١٩٧٩. وكانت جبهة التحرر الوطني الساندينية، التي سُمّيت نسبة الى الجنرال أوغوستو ساندينو إياه، المعارض لتدخلات الولايات المتحدة العسكرية ولعائلة سوموزا، قد تأسست في العام ١٩٦١. وبسبب فساد عائلة سوموزا والقمع والتصفيات التي تعرضت لها على أيديها أوساط مختلفة من الشعب النيكاراغوي، بما في ذلك أوساط المثقفين والصحافة والفئات الوسطى، فقد اتسعت شعبية الحركة الساندينية بسرعة، بحيث تمكّنت بسهولة نسبية من الإطاحة بنظام سوموزا المعزول شعبياً في تموز/ يوليو ١٩٧٩. وجاء تشكيل الحكومة الساندينية بعد ذلك ليعكس القاعدة الشعبية الواسعة للحركة الساندينية، حيث تم تعيين وزيرين رئيسيين في الحكومة، وزير الخارجية ووزير الثقافة، من رجال الدين المناهضين لنظام سوموزا (أنظر الفصل الخاص بأميركا اللاتينية).

ولكن رونالد ريغن والأوساط النافذة في الولايات المتحدة لم ترَ في النظام الساندينى اليساري الجديد إلا نظاماً صديقاً للإتحاد السوفييتي ولكوبا. فسارعت إدارة ريغن عند وصولها الى سدة الحكم في واشنطن في مطلع العام ١٩٨١ بتجميع

بقايا أنصار نظام سوموزا المُطاح به، بالإضافة الى معارضين آخرين وعناصر من المرتزقة، وحشدها على أراضي دولة هوندوراس على حدود نيكاراغوا الشمالية. وقامت الإدارة الأميركية بتدريبهم وتسليحهم وتأمين تمويل لهم عبر المخابرات المركزية الأميركية، وذلك بقرار سري جداً موقّع من الرئيس ريغن في ٢٣/١١/١٩٨١، في سياق سياساته المعروفة باسم "مبدأ ريغن"، والقاضية بتوفير الدعم العسكري لكل الحركات التي تواجه حكومات شيوعية أو مدعومة من الإتحاد السوفييتي في العالم.

ولكن، إثر الحملات الواسعة التي قامت بها حركات حقوق الإنسان العالمية ضد المذابح والإنتهاكات المنهجية التي قامت بها مجموعات المعارضين هذه للحكم اليساري في نيكاراغوا، وكانوا معروفين باسم "كونتراس"، بحق المواطنين وممتلكاتهم، وحتى ضد مؤسسات طبية وإنسانية في نيكاراغوا، اتخذ الكونغرس الأميركي قراراً أولياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ يمنع التمويل الأميركي الرسمي لـ"كونتراس"، وهو قرار أُلحق بقرار آخر موسع في العام ١٩٨٤ يشمل كافة المؤسسات الأميركية ويمنعها من تمويل مجموعات الـ"كونتراس" المسلحة المعارضة للنظام الساندينى. وتعبير "كونترا" يعني باللغة الإسبانية "ضد"، و"كونتراس" هو اختصار لتعبير "المضادين للثورة" بهذه اللغة.

وسعت إدارة ريغن، إثر هذه القرارات التشريعية التي لم تكن مريحة لها، الى الإلتفاف عليها، من خلال تأمين تمويل غير مباشر للمعارضين للنظام الساندينى، سواء من قبل دول أخرى، وقد أشارت تقارير صحافية عدة، في حينه، الى أن بعضها دول عربية نفطية، أو من خلال غض النظر عن تهريب الكونتراس للمخدرات والإتجار بها كمورد للمال، أو لاحقاً، في العامين ١٩٨٦-١٩٨٧، عبر الصفقة الشهيرة التي عُرفت باسم فضيحة "إيران- كونترا" غيت، على وزن فضيحة ووترغيت في مطلع السبعينيات. وقضت هذه الصفقة بتأمين بيع واشنطن أسلحة لإيران، التي كانت في غمار حرب دامية مع العراق آنذاك، وحوّلت الأموال التي دفعها الإيرانيون، ثمناً للأسلحة، للمعارضين لنظام نيكاراغوا.

وجدير بالذكر أن حكومة نيكاراغوا اليسارية تقدمت في العام ١٩٨٤ بشكوى الى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد الولايات المتحدة بتهمة دعمها لـ"كونتراس" ولعمليات تخريب في البلد وانتهاكها لسيادته. فأصدرت المحكمة في العام ١٩٨٦ حكماً يدعو الولايات المتحدة الى "التوقف والإمتناع" عن "الإستخدام غير المشروع للقوة" ضد نيكاراغوا، بما في ذلك عبر تمويل ودعم مجموعات الـ"كونتراس".

وطلبت المحكمة كذلك من واشنطن تقديم التعويضات عن الإضرار لنيكاراغوا.

وبالرغم من دعم الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الحكم الدولي بتصويت أغلبية كاسحة من الدول الأعضاء، حيث لم تصوّت ضده سوى ثلاث دول، هي إسرائيل والولايات المتحدة والسلفادور، وذلك بعد استخدام واشنطن لإجراء الفيتو لمنع تمرير قرار بهذا الإتجاه في مجلس الأمن، تجاهلت الإدارة الأميركية القرار الدولي تماماً.

وقد تسببت عمليات الـ"كونتراس" بمقتل حوالي ٣٠ ألف إنسان، وتخريب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والكثير من البنى التحتية في نيكاراغوا، البلد الفقير أصلاً. وقد انتهت الأمور بعد هذه السنوات الطويلة، التي استُنزف فيها اقتصاد نيكاراغوا، الى مفاوضات عُقدت بإشراف دول أخرى من أميركا الوسطى، والى اتفاقات لوقف النار في العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩، نصّت في ما نصّت عليه على دمج الـ"كونتراس" ومجمل المعارضين لسياسة النظام الساندينى في الحياة السياسية للبلد بعد نزع سلاحهم، والتحضير لانتخابات رئاسية جديدة.. وكان رهان الأميركيين أن شعب نيكاراغوا، الفقير أصلاً، كان قد أُنهك الى حد بعيد عبر هذه الحرب المتواصلة وتخريب البلد وإفقاره، بحيث يقبل بأي بديل للخلاص من هذا الجحيم.

* * *

وقد جرت هذه الإنتخابات في مطلع العام ١٩٩٠، وخسرها الرئيس النيكاراغوي الساندينى دانييل أورتيغا لصالح المرشحة المدعومة من المعارضة اليمينية ومن الولايات المتحدة، فيوليتا تشامورو. لكن الرئيسة الجديدة أبقت على الجيش النيكاراغوي الذي بناه الساندينيون، الذين حافظوا على نفوذ واسع في البلد.

وقد حاول أورتيغا في الحملات الإنتخابية الرئاسية اللاحقة العودة الى موقع الرئاسة والسلطة عبر الإنتخابات، لكن معارضة الإدارات الأميركية القوية لعودته كانت تعيق جهوده هذه، من خلال دعم منافسيه والتشهير به على نطاق واسع. لكنه تمكّن أخيراً من العودة الى الرئاسة في انتخابات العام ٢٠٠٦، ببرنامج وتحالفات واسعة غلبت عليها البراغماتية.

وأحد أسباب نجاحه في العودة الى الحكم يعود الى فشل الرؤساء الآخرين بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٦ في إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية والمعيشية للبلد ومواطنيه. لا بل هم أغرقوا البلد في فساد واسع، وخاصة في قمة السلطة، رافقه الإفقار المتزايد للمواطنين، بحيث تحول البلد الى أحد أفقر بلدان أميركا اللاتينية.

وساعدت موجة الإنتصارات اليسارية في أنحاء أميركا اللاتينية في تسهيل الأمور على أورتيغا، بعدما رأى المواطنون في البلد إنجازات الحكام اليساريين الجدد لصالح فقراء شعوبهم، في بلدان مثل فنزويلا وبوليفيا، والى حد ما البرازيل. ولم تتمكن كل ماكينة التدخل والدعاية الأميركية واليمينية المحلية من الحؤول دون تصويت غالبية السكان لصالح عودة الساندينيين الى الحكم، وإن مع تحالفات أوسع.

* * *

وعلى مسافة غير بعيدة من نيكاراغوا، في جزيرة صغيرة في جنوب شرقي البحر الكاريبي، واسمها غرينادا، وسكانها لا يتجاوز عددهم حالياً المئة ألف، وهي مستعمرة بريطانية سابقة، أُقيم نظام يساري في العام ١٩٧٩، بقيادة موريس بيشوب. وحصل البلد الصغير بعد ذلك على دعم من كوبا والإتحاد السوفييتي لتطويره. وبدأ الكوبيون فعلاً بتنفيذ سلسلة من المشاريع، بما في ذلك بناء مطار مدني واسع فيه.

وفي أواخر العام ١٩٨٣، أي في العام الثالث لولاية رونالد ريغن الأولى، وبحجة حماية عدد من الطلاب الأميركيين في البلد بعد وقوع انقلاب على بيشوب من أحد منافسيه في حزبه، وفي الواقع لتحقيق انتصار سهل على معسكر اليسار وأنصار كوبا والإتحاد السوفييتي في القارة، قامت القوات الأميركية، بمشاركة صورية من بعض القوات المحدودة من دول صغيرة مجاورة في البحر الكاريبي، باجتياح الجزيرة ووضع اليد عليها، بعد معارك غير متكافئة مع الجنود القلائل للبلد، ومع المساعدين الفنيين الكوبيين الذين تواجدوا في منطقة المطار تحت البناء، وكانوا حوالي السبعمئة، حيث قتل الأميركيون عدداً منهم وأسروا الباقين. وحوّلوا البلد بعد ذلك الى مجال ملحق بهم. وأصبح بإمكان إدارة ريغن أن تدّعي انها حققت إنتصاراً وأزالت موقعاً من مواقع "الشيوعية" في العالم، بعد هزيمتها المُرّة في فييتنام قبل ذلك بثمانية أعوام.

* * *

وكانت إدارة ريغن، قبل ذلك بعام ونيّف، كما هو معروف في منطقتنا، قد دعمت علناً الغزو الإسرائيلي للبنان، الذي بدأ في أوائل حزيران/يونيو ١٩٨٢، وهَدفَ الى ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تعتبر من قبل الإدارة الأميركية آنذاك "تنظيماً إرهابياً" وحليفاً للإتحاد السوفييتي، كما هَدفَ الى ضرب القوى الوطنية واليسارية اللبنانية، وتحويل البلد كله

الى منطقة نفوذ إسرائيلية – أميركية، من خلال تنصيب نظام لبناني موالٍ للولايات المتحدة ولإسرائيل. وهو ما لم يتحقق كما كان يشتهي التحالف الأميركيً – الإسرائيلي.

فقد أفشلت ضربات المقاومة الفلسطينية– اللبنانية المشروع كله في تلك المرحلة، وإن كانت قوى منظمة التحرير وعناصرها، من غير اللاجئين المسجَّلين في لبنان بعد النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨، قد اضطرت، بعد صمود استمر زهاء الثلاثة أشهر تحت وابل من القصف والإجتياحات والحصارات الإسرائيلية، الى مغادرة لبنان والتوزع في بلدان عربية عدة.

وحروب ضد حركات التحرر في إفريقيا

وفي إفريقيا، التي تحققت فيها خلال السبعينيات خطوات تقدم ملموسة لصالح حركات التحرر والإستقلال، اتخذت بعض هذه الأنظمة المستقلة حديثاً فيها طابعاً يسارياً واضحاً، كما كان حال النظام الجديد في أنغولا، التي أُعلن استقلالها في العام ١٩٧٥، بعد استعمارٍ دام زهاء الخمسة قرون من قبل البرتغال.

صحيح أن بلداناً إفريقيةً أخرى تحررت في تلك المرحلة، مثل موزامبيق وغينيا/بيساو والرأس الأخضر، التي كانت كلها أيضاً مستعمرة من قبل البرتغال، وكذلك زيمبابوي، التي أنهت حركة تحررها في العام ١٩٨٠ نظام هيمنة الأقلية البيضاء، البريطانية الأصل، على السلطة في البلد الذي كانت تسميه آنذاك روديسيا. لكن أنغولا اكتست أهمية خاصة، بسبب حجمها، حوالي مليون وربع المليون كيلومترٍ مربع، وهي مساحة أكبر من مساحة مصر، مع أن عدد سكانها ليس كبيراً جداً، حوالي ١٦ مليون نسمة في العام ٢٠٠٧، بالإضافة الى موقعها الإستراتيجي الى الجنوب الغربي من إفريقيا، على شواطئ المحيط الأطلسي، وغناها بالموارد الطبيعية الهامة، وخاصة بالنفط والمعادن الثمينة، مثل الماس والذهب واليورانيوم، ومعادن أخرى، منها الحديد والفوسفات.

ولكل هذه الأسباب، نظر المسؤولون الأميركيون بانزعاج الى سيطرة حزب يساري على السلطة في أنغولا بعد الإستقلال (وهو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، المعروفة بالأحرف الأولى باللغة البرتغالية، م.ب.ل.أ.)، بقيادة أغوستينيو نيتو، الرئيس الأول لأنغولا المستقلة، ثم بعد وفاته في العام ١٩٧٩ بقيادة جوزيه إدواردو دوس سانتوس،

الذي خلف نيتو في رئاسة البلد. خاصةً وأن الإتحاد السوفييتي، الذي كان يدعم الحركة ابان حرب التحرير، سارع الى دعم النظام الجديد، الذي واجه منذ بداياته تحدياً داخلياً من قبل حركة "أونيتا"، التي كان يقودها جوناس سافيمبي، والتي وجدت دعماً سريعاً، بالمقابل، من الولايات المتحدة، وكذلك من نظام جنوب إفريقيا العنصري. وكان النظام العنصري يسيطر آنذاك على ناميبيا الواقعة بين جنوب إفريقيا وأنغولا، والتي كانت حركة تحررها تسعى الى الإستقلال عن جنوب إفريقيا. وكان الرئيس الأميركي ريغن قد أعلن بوضوح دعمه لمجموعات سافيمبي، الذي وصفه بـ"المقاتل من أجل الحرية"، ودعاه الى زيارة واشنطن واستقبله في البيت الأبيض استقبال الرؤساء!

وهكذا، تحولت المواجهة في أنغولا الى حرب مريرة وطويلة، تدخلت فيها قوات جنوب إفريقيا بشكل مباشر، حيث دخلت في بعض المراحل الى جنوبي أنغولا. فيما أرسل النظام اليساري في كوبا، قوات دعم كبيرة للنظام الجديد في أنغولا. وأدت المعارك الطاحنة وعمليات قوات نظام جنوب إفريقيا العنصري وهجمات مجموعات "أونيتا" الى تخريب واسع للبلد واقتصاده، وتهجير الملايين من سكانه. ولكن هذه المواجهات شهدت نجاح القوات الكوبية في ردّ قوات نظام جنوب إفريقيا عن أراضي أنغولا، مما دفع هذا النظام، في النهاية، الى التسليم باستقلال ناميبيا. وهو ما تحقق في العام ١٩٩٠، مقابل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا.

ورغماً عن مساعي الحل الدولية العديدة للحرب الدائرة في أنغولا، وعن تنظيم انتخابات رئاسية في العام ١٩٩٢ بمشاركة "أونيتا"، نجح فيها زعيم الحزب اليساري دوس سانتوس متقدماً بالأصوات على سافيمبي في الدورة الأولى، لم يسلّم هذا الأخير بهذه النتائج. فتواصلت الحرب الداخلية بمبادرة من "اونيتا"، كما أعلنت ذلك لاحقاً جهات دولية عديدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة. وتخللت الحرب سلسلة اتفاقات متقطعة لم يتم الإلتزام بها، الى أن انتهى الأمر بمقتل زعيم "أونيتا" سافيمبي في المعارك عام ٢٠٠٢، وسيطرة الحركة الشعبية على الوضع في البلد، بعد ٢٧ عاماً من الحروب الداخلية والإقليمية المستمرة، وقبلها زهاء ربع القرن من حرب التحرير ضد الإستعمار البرتغالي.

وجرت بعد ذلك محاولات لاستيعاب بقايا حركة "أونيتا"، وقاعدتها القبلية، في مؤسسات الدولة المتصدعة والمنهكة. وفي السنوات التالية، تمكّن حكام أنغولا، بمساعدة عدة جهات دولية، من إعادة تسيير عدد من المرافق الإقتصادية الهامة.

بحيث شهدت أنغولا نسبة نمو عالية في هذه السنوات الأخيرة، هي الأعلى في إفريقيا ومن بين الأعلى في العالم. حيث بلغت نسبة النمو ١٢ بالمئة في العام ٢٠٠٤، و١٩ بالمئة في العام ٢٠٠٥، ورقماً مقارباً في العام ٢٠٠٦.

وقد انضمت أنغولا في الشهر الأخير من العام ٢٠٠٦ الى منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، بعد أن وصل إنتاجها النفطي الى قرابة المليون ونصف المليون برميل يومياً في مطلع العام ٢٠٠٧، وتجاوز بذلك إنتاج بلدان أعضاء في المنظمة مثل الجزائر وإندونيسيا وقطر. ومن المتوقع أن تواصل تطوير إنتاجها الى مستويات أعلى في السنوات القادمة، لتتحول الى دولة نفطية رئيسية.

ومساعٍ متواصلة لزعزعة أنظمة أوروبا الشرقية

وبالطبع، واصلت إدارة ريغن ما كان متبعاً من سياسات زعزعة الإستقرار في "المعسكر السوفييتي"، في ظل الإدارات الأميركية السابقة، وعملياً منذ بدايات الحرب الباردة.

وكانت الأوضاع في بولندا قد شهدت، في مراحل مختلفة من مسار هذا البلد المتحالف نظامه مع الإتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، سلسلة من التحركات الداخلية المعارضة، التي اتخذت طابعاً واسعاً نسبياً، خاصة في العام ١٩٨٠ مع تحرك عمال الموانئ في بعض المدن الساحلية وتشكيل نقابة "تضامن" بقيادة ليش فاليسا (تُلفظ ليخ فاوينسا). وكانت هذه التحركات تلقى دعماً ومساندة مادية ومعنوية من الكنيسة الكاثوليكية المحلية الواسعة النفوذ، من جهة، ومن الفاتيكان أيضاً، خاصة بعد انتخاب البابا يوحنا بولس الثاني، البولندي الأصل، في خريف العام ١٩٧٨، بعد ولاية قصيرة جداً من بابوية سلفه الإيطالي، يوحنا بولس الأول، الذي توفي فجأةً في أواخر أيلول/سبتمبر من ذلك العام، بعد ولاية لم تدم سوى ٣٣ يوماً.

وكان البابا يوحنا بولس الثاني، واسمه الأصلي كارول يوزف فويتيلا (أو فويتيوا، وفق اللفظ البولندي)، أول بابا غير إيطالي للكنيسة الكاثوليكية منذ العام ١٥٢٣. ومعروف عن البابا يوحنا بولس الثاني موقفه السلبي من الأنظمة والأفكار الشيوعية واليسارية، وقد أعلنها في عدة مناسبات ابان زياراته لبعض البلدان التي كان لديها مثل هذه الأنظمة، بما في ذلك بلد مثل نيكاراغوا في أميركا الوسطى ابان حكم الساندينيين في الثمانينيات.

وكانت الإدارات الأميركية قد نظّمت، منذ بدء "الحرب الباردة" في أواخر الأربعينيات الماضية، حملات دعاوية واسعة موجهة لشعوب بلدان أوروبا الشرقية، التي كانت أنظمتها متحالفة مع الإتحاد السوفييتي، وكذلك لشعوب الإتحاد السوفييتي نفسه، من خلال قنوات ووسائل متعددة، من بينها شبكة إذاعات "أوروبا الحرة"، والمواد المطبوعة ووسائل عديدة أخرى تطورت مع تطور تكنولوجيا الإتصالات، وخاصة التلفزيون. وهي معركة خيضت من الطرفين طبعاً، أي ان الإتحاد السوفييتي بادل الأميركيين هذه المواجهة الإعلامية– الأيديولوجية.

وأعطت بعض المنابر الأميركية، والغربية عامة، مساحة واسعة لأية ظواهر إعتراض أو إنتقاد صادرة عن أشخاص عاشوا في هذه البلدان أو هاجروا منها، وعُرفوا آنذاك باسم "المنشقين"، وذلك بمعزل عن قيمة أفكارهم أو نتاجاتهم الأدبية والفنية، أو تماسك وأخلاقية مواقفهم السياسية وقيمهم الإنسانية. أي ان الهدف من احتضان مثل هذه الحالات لم يكن دائماً قائماً على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير، بقدر ما كان، خاصة في حالة الإدارات الأميركية، مدخلاً وذخيرةً دعاوية إضافية ضد الإتحاد السوفييتي. وبالإمكان إعطاء نموذج لذلك حالة أحد عتاة اليمين الصهيوني في روسيا، أناتولي (ناتان) شارانسكي، الذي أصبح بعد هجرته من الإتحاد السوفييتي عام ١٩٨٦ أحد رموز اليمين المتطرف في إسرائيل وأحد مرجعيات الرئيس الأميركي اليميني جورج بوش الإبن الفكرية، كما صرّح الأخير نفسه، مستشهداً علناً بأحد كتب شارانسكي. كما يصبّ في الإتجاه ذاته تبدلات الموقف لدى بعض الأوساط النافذة في الولايات المتحدة، بشكل خاص، تجاه الأديب الروسي الشهير ألكساندر سولجينيتسين، الذي أُبعد من الإتحاد السوفييتي في العام ١٩٧٤، وعاش زهاء ١٧ عاماً في الولايات المتحدة، لكنّ آراءه النقدية تجاه المجتمعات الرأسمالية الغربية، وإن كانت من منطلقات دينية وأخلاقية، أحدثت تبدلاً في التعاطي مع أفكاره ونشرها لدى بعض هذه الأوساط.

كما مورست في تلك الفترة أيضاً ضغوط أميركية – إسرائيلية متواصلة على الإتحاد السوفييتي بهدف فتح الأبواب أمام هجرة مواطني الإتحاد السوفييتي ذوي الإنتماءات اليهودية، بحجة كونهم مضطهدين أو راغبين في الهجرة الى إسرائيل. وهي ضغوط استُخدمت فيها وسائل الإبتزاز الإقتصادي، من نوع ربط بعض الصادرات الغذائية الأميركية الضرورية للإقتصاد السوفييتي، مثل الحبوب، بهذه الهجرة.

وباختصار، يمكن القول أن كل الأسلحة كانت مشروعة في محاربة الإتحاد السوفييتي لدى خصوم الإشتراكية، طالما هذا النظام، من حيث التعريف، وفق

لغة الرئيس الأميركي رونالد ريغن، هو "إمبراطورية الشر". وهو ما لا يعني أن الإتحاد السوفييتي كان ينبغي أن يكون فوق النقد. بل يعني أن هذه الحملة الواسعة لم تكن، في حالة الإدارات الأميركية بشكل خاص، بريئة من الحسابات المصلحية المباشرة على المستوى الكوني للقوى الإقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة التي تمثّلها هذه الإدارات.

إرتياب وعداء متواصلان من قبل الإدارات الأميركية

إذاً، حملة واسعة شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ومؤسساتها السياسية والإقتصادية والدعاوية المتعددة على الإتحاد السوفييتي، وسعت من خلالها الى تأزيم الوضع في هذا البلد الكبير والمنافس للولايات المتحدة على المستوى الكوني، كما ومحاصرته وخلخلة تحالفاته ومواقع نفوذه في أوروبا الشرقية وفي أنحاء العالم. وهو أمر ليس بجديد على الموقف الأميركي من الإتحاد السوفييتي. فالولايات المتحدة لم تعترف بالإتحاد السوفييتي إلا في أواخر العام ١٩٣٣، أي بعد أحد عشر عاماً على قيام الإتحاد السوفييتي وبعد ستة عشر عاماً على ثورة أكتوبر ١٩١٧ التي أطاحت بالنظام القيصري.

وجاء هذا الإعتراف في السنة الأولى من الولاية الأولى للرئيس الأميركي فرانكلين روزفيلت، الذي بقي رئيساً للولايات المتحدة حتى وفاته في نيسان/أبريل ١٩٤٥، عشية انتصار الحلفاء على ألمانيا النازية، وقبل أربعة أشهر من انتصارهم على اليابان. وروزفيلت هو الرئيس الأميركي الوحيد الذي أُعيد انتخابه لأكثر من ولايتين في تاريخ الولايات المتحدة، بسبب اندلاع الحرب العالمية. وهو، في واقع الحال، انتُخب لولايات أربعٍ في الأعوام ١٩٣٢ و١٩٣٦ و١٩٤٠ و١٩٤٤، لكنه توفي في بدايات الولاية الرابعة، وخلَفَه في الرئاسة نائبه الذي انتُخب على قائمته، هاري ترومان.

ومن المعروف أن هجوم النازيين الألمان على الإتحاد السوفييتي في حزيران/يونيو ١٩٤١، وهجوم اليابانيين على الأسطول الأميركي في ميناء بيرل هاربر في كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته، دفعا الطرفين السوفييتي والأميركي وحلفائهما الى تحالف عسكري وسياسي لمواجهة دول المحور، ألمانيا وإيطاليا واليابان وبعض الدول الأخرى الأقل أهمية ووزناً عسكرياً.

وتعاونَ الطرفان السوفييتي والأميركي بشكل عملي خلال هذه الحرب، وإن بقي هناك الكثير من التوجس والإرتياب بينهما خلال سنوات الحرب، كما وبشكل أكبر

بين الإتحاد السوفييتي وبريطانيا، التي كانت الحليف الرئيسي الثالث في الحرب، حيث كان رئيس وزرائها آنذاك ونستون تشيرتشل معروفاً بموقفه العدائي من السوفييت والشيوعية منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧، حين كان وزيراً للتسليح في وزارة لويد جورج. وكان تشيرتشل من المندفعين في الغرب، آنذاك، لإرسال قوات عسكرية لمحاربة الثورة البلشفية في روسيا، ونُقل عنه القول ان البلشفية يجب أن "تُخنق في المهد".

مستوى الإرتياب المتبادل بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تزايد في أواخر الحرب، وظهر بشكل واضح في قمم الحلفاء التي انعقدت بين الطرفين، بمشاركة بريطانيا، في الأشهر الأخيرة للحرب، وخاصة في قمة يالطا في شباط/فبراير ١٩٤٥، قبل هزيمة ألمانيا بثلاثة أشهر، وبشكل أوضح في قمة بوتسدام في تموز/يوليو من العام ذاته، أي بعد الهزيمة الألمانية وقبل استسلام اليابان، وهي القمة التي حضرها بعد وفاة الرئيس الأميركي روزفيلت خليفته، ونائبه السابق، هاري ترومان، هذه المرة بصفته رئيساً للولايات المتحدة.

وتميّزت إدارة ترومان الجديدة بتشدد أكبر تجاه الإتحاد السوفييتي من إدارة روزفيلت، التي كانت بعض الأوساط اليمينية الأميركية والبريطانية تتهمها أحياناً بالتساهل مع القيادة السوفييتية. وبدأت تظهر، في الأشهر اللاحقة على مؤتمر بوتسدام، بوادر التباعد بين حلفاء الحرب، الى أن انفجرت "الحرب الباردة" بصورة علنية، وخاصة في خطاب ألقاه ترومان في آذار/مارس ١٩٤٧. ودعا فيه الى مواجهة "التمدد الشيوعي" المتزايد في العالم. وهو الإعلان الذي عُرف بعد ذلك باسم "مبدأ ترومان".

* * *

وكانت اليونان في تلك الفترة مسرحاً لـ"حرب أهلية" بين اليسار، والشيوعيين اليونانيين خاصةً، الذين خرجوا من الحرب العالمية قوة رئيسية داخل اليونان بفعل دورهم في مقاومة الإحتلال الفاشي الإيطالي والنازي الألماني، وبين القوى اليمينية المدعومة في تلك الفترة من قبل بريطانيا أولاً، ولاحقاً من قبل الولايات المتحدة بدرجة رئيسية. واستمرت هذه "الحرب الأهلية" من العام ١٩٤٦ وحتى العام ١٩٤٩.

وبما ان قاعدة الإسناد الجغرافي واللجوء الأساسية لقوى اليسار اليونانية كانت يوغسلافيا، التي تحررت بقواها الذاتية من الإحتلال النازي- الفاشي عبر حركة مقاومة كان يقودها يوسيب بروز، المعروف باسمه الحركي تيتو، فإن القطيعة التي

وقعت بين الإتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا في العام ١٩٤٩، وانحياز الشيوعيين اليونانيين بعدها الى جانب موسكو، أفقدا الطرف اليساري في المواجهة الداخلية في اليونان عنصراً مهماً في الإسناد وتوفير السلاح وفي تأمين القواعد الخلفية، مما لعب دوراً في نزوع هذا الطرف لوضع حد للمواجهة والتسليم للطرف الآخر، اليمين المدعوم من قبل بريطانيا والولايات المتحدة.

الولايات المتحدة تدخل على خط الخلاف الصيني- السوفييتي

وهنا لا بد من الإشارة الى جملة من التطورات السلبية في العلاقات بين الدول التي تبنّت التوجه ذاته للتحول نحو الإشتراكية، الى جانب الخلاف الذي أشرنا إليه أعلاه بين الإتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا.

وأبرز هذه التطورات السلبية في القرن العشرين كان تفاقم الخلاف الصيني – السوفييتي، الذي اتخذ طابعاً علنياً في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات الماضية، حين كان ماو تسي تونغ يقود الصين ونيكيتا خروتشوف يقود الإتحاد السوفييتي. وأحد مداخل هذا الخلاف المعروفة كان تقرير خروتشوف الشهير في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في شباط/فبراير ١٩٥٦، والذي تناول فيه ما أسماه عبادة الشخصية، التي قال انها مورست في عهد ستالين، كما تناول بالنقد سياسات ستالين القمعية داخل الإتحاد السوفييتي، وداخل الحزب الشيوعي نفسه، خاصة بعد المؤتمر السابع عشر للحزب في العام ١٩٣٤ ومقتل سيرغي كيروف، وهو الحدث الذي تناولناه في الصفحات السابقة.

ومن المرجح أن تكون هناك عوامل أخرى وراء هذا الخلاف الصيني – السوفييتي، بما في ذلك قضايا تتعلق بأسلوب تعامل المسؤولين السوفييت مع زعماء الصين الجديدة. حيث أشارت بعض المصادر الجادة الى كون القادة الصينيين الجدد أظهروا حساسيةً تجاه بعض أشكال التعامل من قبل قادة سوفييت معهم، وذُكر في هذا المجال اسم خروتشوف تحديداً. حيث شعر الصينيون وكأن هناك تعاطياً فوقياً معهم وتعالياً عليهم، وهم الذين يعتزّون بثورتهم الطويلة الناجحة، وببلدهم الكبير، وبشعبهم العريق والضارب في التاريخ، وصاحب الإسهام الكبير في بناء الحضارة الإنسانية منذ آلاف السنين. وقد وردت مثل هذه الروايات في كتابات وشهادات صحافيين أصدقاء للثورة الصينية منذ التوترات الأولى بين العملاقين الصيني والسوفييتي في أواخر الخمسينيات الماضية.

الى جانب ذلك، كانت قد برزت، كما سبق وأشرنا، وجهات نظر مختلفة بين القيادة السوفييتية وقادة الثورة الصينية حول التحالفات والتكتيكات في مرحلة ما قبل إنتصار الثورة الصينية، بما في ذلك حول توجه ماو تسي تونغ للإعتماد الأساسي على القاعدة الفلاحية الكبيرة للبلد. وتوجه ماو هذا هو الذي ساد في أوساط الشيوعيين الصينيين في مراحل لاحقة من تأسيس حزبهم، وخاصة بعد القمع الدموي الذي تعرضت له الحركة العمالية الصينية في عدة مدن، أبرزها شنغهاي، من قبل تشانغ كاي شيك وجيشه وعصابات المافيا الصينية، خاصة يوم ١٢ نيسان/أبريل من العام ١٩٢٧ حين جرت عملية تصفية واسعة شملت الآلاف من العمال والشيوعيين واليساريين الصينيين، وهو الحدث المأساوي الذي خلّده الروائي الفرنسي الشهير أندريه مالرو في روايته "الوضع البشري" التي صدرت في العام ١٩٣٣. وعادةً ما يُعتبر هذا اليوم بداية الحرب الأهلية في الصين، التي استمرت زهاء العقدين من الزمن، ولم تنتهِ إلا بعد انتصار اليساريين بقيادة ماو تسي تونغ في العامين ١٩٤٩–١٩٥٠، وإرغام تشانغ كاي شيك وبقايا جماعته الى مغادرة الصين القارّية واللجوء الى جزيرة تايوان.

وهذا الخلاف حول دور جمهور الفلاحين في العملية الثورية في الصين كان، على أية حال، موجوداً بين قيادات الحزب الشيوعي الصيني في السنوات الأولى لتأسيس الحزب في مطلع العشرينيات الماضية. وقد احتدم الجدل بشكل أوسع في الفترة التي تلت أحداث العام ١٩٢٧ المأساوية، كما ذكرنا، وهو ما أعطى زخماً لتيار ماو تسي تونغ الداعي الى الإعتماد الأساسي على الريف في العملية الثورية. وماو تسي تونغ هو نفسه الذي قاد في تلك الحقبة إنتفاضة الفلاحين في مقاطعة هونان، والتي عُرفت باسم إنتفاضة حصاد الخريف.

كما يُشار عادةً الى خلاف آخر بين القيادة السوفييتية وقيادة الثورة الصينية في أواسط الأربعينيات حول صوابية استمرار أو إنهاء التحالف الوطني الواسع الذي تشكّل في العام ١٩٣٧ بين الشيوعيين وسلطة تشانغ كاي شيك لمواجهة الإحتلال الياباني الزاحف منذ مطلع الثلاثينيات على أنحاء الصين. وكانت قيادة الشيوعيين الصينيين تميل في الفترة التي تلت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥ الى حسم الحرب الأهلية الصينية لصالح الحزب الشيوعي الذي خرج قوياً من الحرب واستمال قطاعات واسعة من المواطنين الصينيين، بحيث تتحقق الهزيمة الكاملة لتيار تشانغ كاي شيك. وهي السياسة التي اتبعوها بالفعل، وحققوا نتائج سريعة وحاسمة خلال السنوات الأخيرة من عقد الأربعينيات، حيث تحقق هدفهم باستكمال دحر قوات اليمين الصيني التي كان

يقودها تشانغ، وتمكّن جيش التحرير الشعبي من دخول العاصمة بكين (بيجينغ)، حيث أعلن ماو تسي تونغ قيام جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٤٩.

وقد حرصت القيادة الصينية المنتصرة، بعد ذلك، على عدم المساس بالعلاقات بينها وبين القيادة السوفييتية في عهد ستالين، وركّزت على أن الخلاف نشأ مع القيادات التي خلفته بعد وفاته في العام ١٩٥٣. وإن كان من الواضح أن تعاطي القيادة اليسارية الجديدة في الصين مع قضايا البلد وسبل تطويره اختلف كثيراً، في جوانب عدة، عن المسار الذي سلكه التطور في الإتحاد السوفييتي، في حياة ماو تسي تونغ، كما بعد وفاته، وسيطرة دينغ هسياو بينغ وخلفائه على مقاليد الأمور في البلد وعلى مسار تطوره الإقتصادي خاصةً.

ولا شك أن هناك خصائص تاريخية وحضارية مختلفة لكل بلد من هذين البلدين العملاقين، علاوةً على أن الظروف التاريخية التي انتصرت فيها الثورة الصينية مختلفة تماماً عن تلك التي كانت موجودة في حقبة ثورة أكتوبر البلشفية. حيث كانت قد تشكّلت في أواسط القرن العشرين موازين قوى جديدة في العالم، وتحقّق خاصةً شيءٌ من التوازن بين معسكر الرأسمالية في العالم، بقيادة الولايات المتحدة، و"المعسكر الإشتراكي" بقيادة القوة العظمى الأخرى في عالم ما بعد الحرب العالمية، الإتحاد السوفييتي. في حين انطلقت الثورة السوفييتية في وضع عالمي معادٍ بالكامل لها على مستوى الحكومات في أنحاء العالم، وكان مجرد بقائها لفترة أطول من الشهرين اللذين عاشتهما كومونة باريس في العام ١٨٧١ يُعتبر إنجازاً، كما تُظهر الرواية التي نقلناها في الصفحات السابقة عن ابتهاج قائد هذه الثورة، فلاديمير لينين، بعد مضي الشهرين على نجاح الثورة السوفييتية.

وفي كل الأحوال، فإن هذا الخلاف الكبير بين الصين والإتحاد السوفييتي اتخذ طابعاً شاملاً، سياسياً وأيديولوجياً وتنظيمياً، أدى الى تعقيدات كثيرة والى بروز المركز الصيني كمشروع مركز منافس للمركز السوفييتي في الحركة الشيوعية واليسارية العالمية. وإن كان من حسن الحظ أن هذا النزاع الحاد لم يتطور الى مواجهات عنيفة بين البلدين، باستثناء صدامات حدودية محدودة النتائج والزمن في أواخر الستينيات حول خلافات على رسم الحدود بين البلدين.

ومع تفاقم التناقضات بين البلدين والنظامين اليساريين، كان من غير المستغرب أن تسعى الإدارات الأميركية الى الدخول على خط هذا الخلاف للإستفادة منه، ومحاولة إضعاف الطرف الأقوى المنافس لها في ذلك الحين، وهو الإتحاد

السوفييتي. وذلك بعد فشل واشنطن طوال أكثر من عشرين عاماً بعد قيام جمهورية الصين الشعبية في محاصرتها وإضعافها وإعادة حليف واشنطن الصيني المدحور من جزيرة تايوان الى الحكم في الصين ثانيةً. وهو وهم استمر يعيشه تشانغ كاي شيك وبعض أنصاره في الإدارات الأميركية. لكنه وهم سقط مع الزمن. وإزاء إدراك واشنطن في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بمأزقها المستحكم في الحرب على فييتنام، وترجيح خروج قواتها من هذا البلد، إرتأت إدارة نيكسون– كيسنجر أن هناك مجالاً للإستفادة من الخلاف الصيني – السوفييتي المحتدم، بالرغم من دعم كلا طرفي الخلاف لقيادة فييتنام اليسارية وكفاحها لاستعادة وحدة البلد واستقلاله.

وبعد سلسلة من الخطوات التمهيدية، بما فيها زيارة هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي نيكسون بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٣، ثم وزير الخارجية من العام ١٩٧٣ وحتى العام ١٩٧٧، الى الصين في العام ١٩٧١، ولقائه مع الزعيم التاريخي للثورة الصينية ماو تسي تونغ، قام الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون نفسه بزيارة الصين في العام ١٩٧٢، منهياً قطيعة دامت ربع قرن تقريباً بين الولايات المتحدة والنظام اليساري في الصين، كانت خلالها واشنطن ترفض الإعتراف بهذا النظام ممثلاً للصين في الأمم المتحدة، كما ذكرنا.

ومن خلال الإنفتاح على الصين، سعت هذه الإدارة الأميركية الى تعميق الخلاف بين الطرفين الصيني والسوفييتي واللعب على التناقضات بينهما، بغرض إضعاف الإتحاد السوفييتي بالدرجة الأولى، لكونه قوة كبرى منافسة عسكرياً واستراتيجياً، بينما كانت الصين، العملاقة بشرياً، ما زالت في مراحل متدنية من التطور الإقتصادي. وبهذه الخطوة الدراماتيكية، في ذلك الحين، أثبت هنري كيسينجر أنه لاعب متميّز في مدرسة الماكيافيلية، وخَلَفٌ جديرٌ لمدرسة الدبلوماسي النمساوي والأوروبي الأشهر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كليمينس فون ميتيرنيش، الذي كان كيسينجر من المعجبين الكبار به، وكرّس له أطروحة الدكتوراه الجامعية التي أنجزها في أواسط الخمسينيات الماضية في جامعة هارفارد الأميركية.

* * *

وقلائل هم الذين توقّعوا أن تقود هذه السياسة الأميركية الهجومية الشاملة التي تصاعدت بشكل كبير خلال الثمانينيات، كما أوضحنا، الى النتيجة السريعة التي انتهت إليها الأمور في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي بين العامين ١٩٨٩

و١٩٩١. وطبعاً، لا أحد كان يتصور أن تجري الأمور بالشكل الذي جرت به، أي في واقع الحال عبر إنقلاب داخلي، من قيادات الحزب الشيوعي السوفييتي نفسه، على النظام، وتفكك الإتحاد ككل والعودة الى نظام رأسمالي، كان في بداياته شديد التوحش والفوضى، في ظل سيادة عصابات نهمة عُرفت باسم المافيات، في روسيا كما في جمهوريات سوفييتية سابقة أخرى.

هل كان الإنهيار حتمياً؟

في واقع الحال، إذاً، كانت روسيا دائماً منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، ثم إعلان الإتحاد السوفييتي في العام ١٩٢٢، في مواجهة جملة من الحروب الخارجية العسكرية والداخلية الأهلية، في بدايات النظام الجديد، ثم في مواجهة الغزو الألماني النازي الأوسع والأكثر دموية خلال الحرب العالمية الثانية، ومواجهة مستمرة، قبل وبعد الحرب العالمية، لشتى "الحروب" السياسية والأيديولوجية والإقتصادية والدعاوية، وبعض الحروب الساخنة بالوكالة، الخ... وكان الإتحاد السوفييتي، بدوره، يخوض معركة عالمية واسعة تحت راية الدفاع عن الإشتراكية وتوسيع نفوذها.

فلماذا فشلت كل هذه الحروب على تجربة التحول الإشتراكي في الإتحاد السوفييتي في الماضي في الإطاحة بالنظام، ونجحت في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات؟!

ومن البديهي القول انه، بالرغم من الكلفة الباهظة لـ"الحروب" العديدة التي تعرّض لها الإتحاد السوفييتي، والتي أشرنا لبعضها أعلاه، فإن الإنهيار لم يكن ليحصل بالشكل الذي حصل فيه لولا اهتزاز العنصر الذاتي، أي الوضع الداخلي للبلد. وهو، بالتأكيد، العنصر الحاسم في خلفية هذا الحدث الكبير في أواخر القرن العشرين.

والعنصر الداخلي هنا مركّب، أي انه ليس عاملاً واحداً، وإنما جملة من العوامل تضافرت لتفتح الطريق أمام هذا الإنهيار، الذي لا تشير أية دلائل، حتى الآن، الى أنه كان مخططاً له مسبقاً، وبالشكل الذي حدث به، من قبل أحد من الداخل، أي من قيادة الحزب السوفييتي، بالرغم من كون بعض هذه القيادة قد انخرط في المرحلة الأخيرة من الإنهيار في عملية النهب وبيع الملكية العامة على نطاق واسع وبأسعار بخسة، وهي العملية التي جرت، خاصة، في السنوات الأولى لنظام بوريس يلتسين في جمهورية روسيا الإتحادية، كما في جمهوريات سوفييتية سابقة أخرى، في مطلع التسعينيات.

فهذه النهاية الدرامية لتجربة هائلة كهذه، طَبَعت كل القرن العشرين بحضورها وتأثيرها على أحداث العالم، هي بالتالي، وبالدرجة الأولى، محصلة جملة من السياسات والتطورات الداخلية، بما في ذلك تطورات في بنية الحزب الشيوعي الحاكم وسلوكيات بعض قياداته وكوادره، أدت الى ما أدت إليه. ويبقى العنصر الأهم في هذا المجال، بشكل واضح، تعثر التطور الإقتصادي في إطار التجربة السوفييتية، في عقديها الأخيرين خاصة.

* * *

ولا بد من التكرار، مجدداً، ان ما تحقق في الإتحاد السوفييتي على الصعيد الإقتصادي منذ نشوئه شيء كبير بكل المعايير، خاصة في العقود الخمسة الأولى للتجربة. وقد استعرضنا أعلاه بعض أوجه هذه المنجزات. حيث حققت عملية التصنيع المكثّف، التي جرت منذ أواخر العشرينيات ومطلع الثلاثينيات الماضية، كما ذكرنا، نتائج بارزة، حيث تحوّل البلد، المتعثر النمو والخارج من حرب عالمية وحروب داخلية وخارجية على النظام الجديد، الى دولة صناعية وعلمية كبرى وقوة كونية كبرى. وبقيت نسب النمو في الناتج القومي وفي الإنتاج الصناعي والزراعي عالية حتى الستينيات. حيث تباطأت هذه النسب بعد ذلك. وهو أمر يعتبره الإقتصاديون طبيعياً مع التطور الإقتصادي المكثّف، الذي جرى حتى ذلك الحين، وفق خطط مركزية وإشراف مباشر للدولة ومؤسساتها القيادية على العملية الإقتصادية برمتها.

ولكن هذه المركزية الشديدة في القرار وإدارة عملية الإنتاج لم تتأقلم مع ضرورات المرحلة الجديدة من التطور في البلد، الذي بات في الستينيات بلداً متطوراً زاخراً بالطاقات البشرية متنوعة الكفاءات والقدرات العلمية العالية. ودارت، على ما يبدو، نقاشات في بعض الأوساط القيادية السوفييتية في تلك المرحلة، أي في الستينيات، حول ضرورات إحداث إصلاح إقتصادي كبير. لكن التغيير الواسع في هذا المجال وجد معارضة قوية جعلت القيادة السوفييتية، آنذاك، خاصة منذ أواخر الستينيات، تلجأ الى خطوات محدودة وحذرة على هذا الصعيد، في حين كان الوضع يحتاج الى تغيير عميق.

فعلى سبيل المثال، وفي وقت كان فيه الإتحاد السوفييتي يحقق إنجازات كبيرة على صعيد الصناعة العسكرية وغزو الفضاء، كان هناك بطء شديد، وفق بعض المحللين الروس والغربيين، في استيعاب التكنولوجيات الحديثة وإدخالها في العملية الإنتاجية بما يمكّن من رفع مستوى الإنتاجية وتوفير أو تقليص إستهلاك

المواد الأولية، وخاصة مصادر الطاقة، النفط والغاز. ونظراً لغياب المنافسة داخل البلد وغياب اعتبارات الربح المباشر، الموجودة في الدول الرأسمالية، لم تكن هناك دوافع تحثّ بشكل ملحّ على تخفيض إستهلاك المواد الأولية، كما حصل في البلدان الغربية، التي كان عامل التوفير في التكاليف والتطوير في الإنتاجية، وبالتالي رفع مستوى الأرباح، عنصرين مهمين في الحسابات الإقتصادية لديها.

وكان يُروى في بعض الأوساط العربية في موسكو في السبعينيات، على سبيل الطرفة، أن اليابانيين كانوا يستوردون بعض الآليات الزراعية المصنوعة في الإتحاد السوفييتي، ليس لاستخدامها، وإنما للإستفادة من الحجم الكبير للمعدن الموجود فيها، في حين كانت صناعات اليابان تقوم على توفير استهلاك المواد الأولية، بما فيها الفولاذ، خاصة وأن البلد يفتقر للكثير من هذه المواد الأولية لتغطية احتياجاته، خلافاً للإتحاد السوفييتي، الشاسع المساحة، والغني بالمناجم المعدنية المتنوعة وبمصادر الطاقة.

وكان معروفاً أيضاً أن عدداً كبيراً من براءات الإختراع العلمية والتقنية المهمة التي كانت تصدر في الإتحاد السوفييتي، وعلى يد علماء ومكتشفين من مواطني البلد، الذي كان قد تحقق لديه في أواسط القرن الماضي تطوير هائل في مستوى التعليم والتخصصات العلمية على كافة المستويات، لم تتم الإستفادة منها في البلد نفسه لتطوير التقنيات المستخدمة في عملية الإنتاج، وإنما كانت تُباع البراءات لبلدان وشركات أجنبية تستثمرها هي في تطوير إنتاجها.

ويبدو ان البنية المركزية لعملية التخطيط الإقتصادي والإشراف على الإنتاج في الإتحاد السوفييتي، والتي تبلورت منذ أواخر العشرينيات الماضية، واستمرت طوال هذه العقود، دون تحديثات كبيرة، جعلت الإستفادة من التقنيات الحديثة في الإنتاج محدودة، خارج مجالات معينة تلقى اهتماماً خاصاً مثل الصناعة العسكرية وغزو الفضاء وبعض مجالات الطب والعلوم، في حين كان يجري في الدول الرأسمالية العكس. حيث كانت التقنيات الحديثة تدخل مباشرة في عملية الإنتاج لرفع درجة الإنتاجية وتقليص النفقات وتخفيض حجم الأيدي العاملة، وبالتالي الأجور، بما يؤمنه ذلك من رفع لمستوى الأرباح، كما سبق وأشرنا.

وكانت التقنيات الجديدة في الدول الرأسمالية تُستخدم ليس فقط لتلبية الحاجات الأساسية المتعارف عليها لمرافق البلد وللمواطنين، كالبنى التحتية الأساسية في البلد، والمسكن والملبس والغذاء لمواطنيه، وإنما أيضاً، ومع تراكم الثروات بفعل التطور الإقتصادي وعلى خلفية الحاجة الدائمة لتشجيع الإستهلاك واستقطاب أموال المواطنين في البلد وخارجه، لإيجاد حاجات ومتطلبات جديدة لدى المستهلكين،

بحيث تتسع حركة الإستهلاك والشراء، ويجد الإنتاج المتزايد سوقاً دائماً له. وهو ما ينطبق، مثلاً، على تطوير قطاع إنتاج السيارات الخاصة على نطاق واسع في الدول الرأسمالية المتطورة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كما على تنمية وتطوير قطاعات مثل وسائل الإتصال والترفيه، المتجددة والمتطورة باستمرار، من نمط أجهزة الراديو والتلفزيون والمسجّلات والفيديو، ولاحقاً الحاسوب الشخصي والأسطوانات المدمجة والألعاب والأدوات الإلكترونية المتنوعة الأخرى... والكثير من التجهيزات المنزلية الكهربائية والإلكترونية، التي تطورت بسرعة في هذه الدول الرأسمالية، لكنها لم تكن تلقى الإهتمام ذاته في الإتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية السائرة على نمط تجربته الإقتصادية.

وكل من عاش في الإتحاد السوفييتي أو دول التجربة الإشتراكية المجاورة الأخرى، أو زارها، كان بإمكانه أن يلمس هذه الإشكالية، خاصة في مجالات متعلقة بالمواد الإستهلاكية، بما في ذلك المواد الكهربائية والإلكترونية التي أشرنا إليها، وحتى مواد أبسط من ذلك في الإستخدام اليومي للمواطنين!

لقد بات الآن واضحاً انه كان من المفترض، بعد النتائج الهامة التي تحققت في عملية التصنيع الثقيل الواسعة في الإتحاد السوفييتي وتلبية الإحتياجات الأساسية الأولية للمواطنين، استيعاب متطلبات الوضع الجديد الناشئ والإنتقال الى الإستفادة السريعة من التقنيات الجديدة، أي إيجاد مرونة أكبر في إدارة العملية الإنتاجية للتحول الى مستويات أرقى على هذا الصعيد، سواء في مجال تطوير وسائل الإنتاج أو في مجال صناعات الإستهلاك الشخصي والمنزلي.

ولا ندّعي هنا أن القيادات السوفييتية لم تستوعب أهمية الإلتفات لهذه المجالات، وتحديداً للصناعات الخفيفة والإستهلاكية. فقد تشكلت، منذ وقت مبكر، في الإتحاد السوفييتي، وزارات مختصة في هذه المجالات. فرئيس الحكومة السوفييتية الأسبق بين العامين ١٩٦٤ و١٩٨٠، ألكسي كوسيغين، كان، مثلاً، نائباً لرئيس الحكومة السوفييتية بين العامين ١٩٤٠ و١٩٤٦ لشؤون الصناعات الخفيفة والإستهلاكية. وهي الفترة التي كانت فيها الحرب مستعرة ابان الغزو النازي الألماني للإتحاد السوفييتي. ولكن، بحكم ثقل حركة هذا النظام شديد المركزة وصعوبة التغيير في مراحل متقدمة فيه، لم تكن حتى القرارات المبدئية التي تتخذ في الهيئات العليا تجد ترجمتها السريعة على الأرض، أو تجد ترجمة شكلية لها.

* * *

وكما ذكرنا أعلاه بشأن الإستهلاك الكبير للمواد الأولية المستخرجة في الإتحاد السوفييتي، فالمسألة لا تتحول الى مشكلة حادة طالما كانت هذه المواد الأولية متوفرة على نطاق واسع. ولكن عندما تبدأ بوادر تراجع في إنتاج بعض هذه المواد الأولية، مثل إنتاج النفط في أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات، لا يكون الإقتصاد السوفييتي الممركز قادراً على التأقلم السريع مع متطلبات تقليص الإستهلاك. وبعض المحللين يذهب الى حد إعتبار تراجع إنتاج النفط السوفييتي في تلك الفترة، ثم الهبوط الكبير في أسعاره العالمية في أواسط الثمانينيات، عنصراً مهماً من بين العناصر التي قادت الى تأزيم وضع النظام (أنظر Raynolds, 1998).

ولا بد من الإشارة الى التمايز الكبير في النظامين الإقتصاديين السوفييتي والرأسمالي المتطور، في الولايات المتحدة مثلاً، بالنسبة لسباق التسلح، الذي وصل الى مديات عالية في الثمانينيات، مع المشروع الأميركي لتسليح الفضاء المعروف باسم "حرب النجوم"، والذي سبق وتحدثنا عنه. فخلافاً للإتحاد السوفييتي ونظامه الإقتصادي الممركز وغير القائم على الربح، كان الإقتصاد الأميركي في وضع يسمح له بتخصيص أموال كبيرة في مجالات كهذه، ليس فقط بسبب ثروات وغنى الولايات المتحدة، وإنما أيضاً لأسباب مرتبطة ببنية النظام الرأسمالي، حيث قطاعات واسعة من الإقتصاد تنتعش على أرضية انتعاش الصناعات العسكرية وما يتفرع عنها ويرتبط بها من قطاعات صناعية واسعة تخدم هذا المجال.

هذا، علاوةً على تميّز وضع الولايات المتحدة على الإتحاد السوفييتي بالقدرة على الإقتراض الداخلي والخارجي الواسع، وتحمّل عجز كبير في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة، بحكم ارتكاز النظام النقدي العالمي على العملة الأميركية، الدولار، بعد الحرب العالمية الثانية (مؤتمر بريتون وودز)، وبحكم التداخل الواسع بين الإقتصاد الأميركي واقتصادات الدول الرأسمالية الأخرى في مراحل ما بعد الحرب، على خلفية إعادة بناء إقتصاديات أوروبا واليابان المدمرة بواسطة الرساميل والإستثمارات الأميركية، ومن ثمّ انتشار ظاهرة الشركات ما فوق القومية، ذات النشاط العالمي الواسع، ولاحقاً، تنامي الظاهرة التي أُطلق عليها اسم "العولمة".

وجدير بالإشارة هنا، على سبيل التوضيح وليس بالضرورة للمقارنة المباشرة مع الدول الرأسمالية الأخرى في مرحلة ما قبل الحرب العالمية، أن زعيم ألمانيا النازية أدولف هتلر، الذي وصل الى السلطة في ألمانيا في مطلع العام ١٩٣٣، حين كانت

ألمانيا لا تزال تعاني من الكوارث البشرية والإقتصادية التي ألّمت بها، وبمعظم دول العالم، بفعل الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى التي اندلعت في الولايات المتحدة في العام ١٩٢٩ وانتشرت بعد ذلك في أنحاء العالم، كما سبق وذكرنا، اعتمد، أي هتلر، كمدخل لتجاوز الأزمة الإقتصادية الخانقة في البلد سياسة الولوج في عملية تطوير واسعة للبنى التحتية، كبناء الطرق والمرافق العامة الأخرى لاستيعاب الأيدي العاملة والتخفيف من حجم البطالة الهائلة المتفشية آنذاك. ولكنه، أي هتلر، اعتمد أيضاً سياسة تطوير واسع للصناعات العسكرية وبناء جيش ممكن جرّار لتحقيق الهدف ذاته، من جهة، وبالطبع لتوفير مقومات التنفيذ اللاحق لأحلامه الإمبراطورية التوسعية، التي كان يعتقد انها ضرورية لحل مشاكل ألمانيا ورفع شأنها على المستوى الكوني. وكانت هذه الصناعات العسكرية لها امتدادات في مجال الصناعات المدنية الإستهلاكية، بما يساهم في توفير الموارد المالية الضرورية لكل عملية التطوير هذه.

ومن جانب آخر، كانت أساليب الرئيس الأميركي فرانكلين روزفيلت، الذي تولى السلطة في الولايات المتحدة في أوائل العام ١٩٣٣ أيضاً، في التعاطي مع ذيول الأزمة الإقتصادية في بلده مختلفة. ولكن التطورات في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تؤشر الى ظواهر مقلقة على صعيد تنامي نفوذ ما أُسمي لاحقاً من قبل رئيس أميركي آخر بـ"المجمع الصناعي– العسكري" في البلد.

وربما كان من المفيد هنا الإشارة الى هذا التحذير الذي أطلقه الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور (١٩٥٣– ١٩٦١) من تزايد قوة وسطوة ما أسماه هو بـ"المجمع الصناعي – العسكري" في الولايات المتحدة بعد الحرب. وأيزنهاور لم يكن لا يسارياً ولا ليبرالياً بأي مقياس من المقاييس. فهو كان جنرالاً في الجيش وأحد أبرز القادة العسكريين الأميركيين في المسرح الأوروبي للحرب العالمية الثانية، وكان القائد الأعلى لقوات الحلفاء في عملية الإنزال الضخمة التي جرت على شواطئ مقاطعة نورماندي في فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٤٤، وهو الإنزال الذي لعب دوراً كبيراً في كسر الإحتلال الألماني النازي لفرنسا أولاً، ومن ثمّ لتقدم القوات الغربية المشتركة التي كانت تقودها الولايات المتحدة باتجاه ألمانيا من جنوبها، لتلتقي بعد ذلك مع القوات السوفييتية التي كانت قد سبقت القوات الغربية في الدخول الى ألمانيا والوصول الى العاصمة الألمانية برلين.

ففي خطاب وداعي له وجهه الى الشعب الأميركي في نهاية ولايته الثانية في ١٩٦١/١/١٧، قبل تسلّم خلفه جون كينيدي للرئاسة بأيام قليلة، حذّر أيزنهاور

من تضخّم الإقتطاعات المالية ونفوذ ما أسماه هو "المجمع العسكري – الصناعي"، و"الآلة الصناعية والعسكرية الهائلة للدفاع" في الولايات المتحدة، ملمّحاً الى المخاطر التي يمكن أن يجرّها مثل هذا التضخم في النفوذ، الذي ساهمت الحرب العالمية في تحققه، على بنية النظام الأميركي. وأيزنهاور، كما ذكرنا، لم يكن يسارياً ولا حتى ليبرالياً، بل كان يمينياً محافظاً، وجرى ترشيحه للرئاسة من قبل الحزب الجمهوري، الذي يُعتبر عادةً أكثر يمينيةً ومحافظةً من الحزب الديمقراطي. وكان أيزنهاور أيضاً شديد العداء للشيوعية والإتحاد السوفييتي، وهي مواقف عاد وأكد عليها في الخطاب ذاته. لكنه، بحكم تجربته العسكرية والسياسية، كان يتلمس مخاطر استحواذ هذا المجمع الصناعي العسكري على ثقل كبير في اقتصاد البلد. خاصة وأن قطاعات واسعة من الصناعات الحديثة، بما في ذلك بعض الصناعات الإستهلاكية الرئيسية، كانت تنطلق من امتدادات واكتشافات الصناعات العسكرية أو تلك المتفرعة عنها، كما سبق وذكرنا. وكانت خشيته منصبّة أيضاً على التدخلات المحتملة لهذا المجمع في حياة البلد السياسية.

أما في النظام الإقتصادي السوفييتي، فكانت الحروب، من الزاوية الإقتصادية، خسارة صافية. وذلك بمعزل عن المكاسب الإستراتيجية التي يمكن أن تتحقق من خلالها، كما هو الحال بالنسبة لنتائج الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفييتية. ولذلك، فإن تصعيد سباق التسلح من قبل الإدارة الإميركية، خاصة في عهد رونالد ريغن، كان منهكاً للإقتصاد السوفييتي، ولعب، الى جانب الإستنزاف الذي كان يجري في أفغانستان، دوراً كبيراً في تأزيم الوضع الإقتصادي السوفييتي.

وينبغي أن يُضاف الى ذلك أن الأموال التي كان ينفقها الإتحاد السوفييتي كمساعدات أو قروض، عسكرية ومدنية، تُقدّم الى العديد من الدول في أنحاء العالم، وخاصة لدول "العالم الثالث"، كانت، في الغالب، بدون مقابل مادي. علماً بأن العديد من مثل هذه القروض وغيرها من الصادرات، بما فيها صادرات الأسلحة، كانت غالباً لا تُسدّد أثمانها ولا تُردّ، وتُحتسب، في نهاية المطاف، في مجال الضائع. ومعروف أن بعض الدول العربية والإفريقية التي كانت تستورد السلاح من الإتحاد السوفييتي لم تسدد قيمة الواردات حتى الآن. وذهبت روسيا الإتحادية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي الى حد تقليص كبير لمطالبها من هذه الدول والإتفاق مع بعضها على جدولة مريحة للتسديد، وأحياناً على التسديد بالمواد العينية بدلاً من المال.

* * *

وتُضاف الى هذه العوامل كلها مسألة هامة كان لا بد من توفير استحقاقاتها في الوقت المناسب. وتتمثّل في كون المجتمع السوفييتي، في السبعينيات والثمانينيات الماضية، وحتى قبل ذلك، لم يعُد هو مجتمع روسيا القيصرية ابان الثورة البلشفية أو بدايات البناء في الإتحاد السوفييتي. فمجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية في الإتحاد السوفييتي كان مجتمعاً متعلماً ومثقفاً يتمتع باختصاصات متنوعة وواسعة في مختلف المجالات العلمية. وفي مجالات اختصاص عديدة، كان العلماء السوفييت بمستوى من التقدم في حقولهم يضاهي الدول الغربية، وأحياناً كثيرة، في بعض الحقول، يتجاوزها.

جرى كل هذا التطور في وقت استمرّ فيه القرار في كافة القضايا الهامة في البلد، السياسية منها والإقتصادية والثقافية الخ...، بيد قلة من الحكام. بينما غالبية الشعب كانت بعيدة عن هذه القرارات، حتى أحياناً عن تلك القرارات المتعلقة بمجال عملها المحدد، كالقرارات الخاصة بعمل مصنع ما أو مجال إنتاج ما. وهو ما جرت محاولات لاحقة لاستدراكه الى حد معين. ولكن يمكن القول بدون مبالغة أن هذا النظام الإقتصادي الممركز أصبح، مع الزمن، يؤسس لأغتراب جديد بين الإنسان المنتِج ونتاج عمله، في وقت كان يُفترض بالنظام الإشتراكي أن يُلغي الإغتراب السائد في هذا المجال في المجتمع الرأسمالي. بحيث تحوّل النظام شديد المركزة، في واقع الحال، ويا للمفارقة، الى عائق أمام تطور القوى المنتجة، في حين كانت هذه السمة تُعتبر، في التشخيص الماركسيً، ملازمة للنظام الرأسمالي ومصدراً رئيسياً من مصادر أزمته.

وهنا لا بدّ من الإشارة الى أنه كانت هناك منذ مطلع القرن العشرين في بعض الأوساط اليسارية الجذرية إستهانة مبالغ بها، كما تبيّن لاحقاً، في قدرة النظام الرأسمالي على التأقلم على الظروف الجديدة الناشئة عن أزماته المتتالية، لا بل على قدرته على تجاوز العديد من الأزمات، بما في ذلك أزمة شاملة وطاحنة مثل أزمة ١٩٢٩– ١٩٣٣. وإن كان التجاوز يتم غالباً على حساب قطاعات واسعة من مواطني بلاده وبلاد العالم الأخرى، وخاصة بلدان "العالم الثالث". ولكن هذه القدرة على التأقلم التي أثبتها النظام الرأسمالي خلال القرن الذي انصرم لا تُغيّر ولا تُلغي صحة السمات الرئيسية للنظام الرأسمالي التي شخّصتها كتابات ماركس وإنغلز. وفي واقع الحال، كانت تُفاقِم بعض جوانبها السلبية، كما نرى الآن في عصر العولمة الرأسمالية و"الليبرالية الجديدة" وتأثيراتهما شديدة السلبية على العديد من بلدان "العالم الثالث"، كما على قطاعات واسعة حتى من جمهور البلدان المتطورة رأسمالياً، التي شهدت في عصر العولمة نِسَباً عالية جداً من البطالة.

روزا لوكسمبورغ تنتقد تغييب الحريات والإنتخابات العامة

وجدير بالإشارة والتذكير ان إحدى أبرز القيادات اليسارية الجذرية في أوروبا الغربية في مطلع القرن العشرين، روزا لوكسمبورغ، والتي كانت مناصرةً بقوة للثورة البلشفية، وسعت الى دعمها في ألمانيا من خلال العمل على توفير شروط ثورة عمالية في هذا البلد الأكثر تطوراً من روسيا القيصرية، وجّهت في الوقت ذاته انتقادات واضحة لبعض الممارسات والإجراءات التي جرى اتخاذها، ومنذ الأشهر الأولى للنظام الجديد في روسيا، وأدت الى تغييب الحريات العامة والتعددية في روسيا ما بعد الثورة.

وروزا لوكسمبورغ هي إحدى الشخصيات الأبرز في اليسار الجذري الألماني في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وخلالها وحتى مقتلها في مطلع العام ١٩١٩. ولوكسمبورغ، البولونية المولد، شاركت في تأسيس العصبة السبارتاكية في ألمانيا (نسبة الى العبد المتمرد سبارتاكوس، الذي قاد انتفاضة واسعة للعبيد ضد الرومان في القرن الأول قبل الميلاد)، وهي العصبة التي تشكّلت بعد ان اتجهت معظم قيادات الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني، الذي كانت روزا تنتمي إليه قبل الحرب العالمية، نحو اليمين، ودعمت الطبقات الحاكمة في بلدانها في سياساتها المتجهة نحو الحرب على أساس قومي شوفيني، وهي الحرب التي أسماها فلاديمير لينين "حرب الضواري"، واعتبر أنها تستخدم أجساد العمال والمواطنين البسطاء كوقودٍ في معارك لإعادة اقتسام الأراضي في أوروبا والغنائم في المستعمرات، لصالح الرأسماليين في كل بلد ولغير صالح مجمل العمال والشغيلة وسائر الطبقات الشعبية في كل البلدان الأوروبية المتحاربة. كما كانت لوكسمبورغ أيضاً، في أواخر العام ١٩١٨، إحدى أبرز القيادات المؤسسة للحزب الشيوعي في ألمانيا، وهو ما سبق وتحدثنا عنه.

فبعد أشهر من انتصار الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، وهي الثورة التي دعمتها لوكسمبورغ وحزبها السبارتاكي بقوة، كما ذكرنا، وقبل أشهر قليلة من مصرعها على أيدي ميليشيات اليمين في ألمانيا في مطلع العام ١٩١٩، كتبت روزا لوكسمبورغ مجموعة من الملاحظات التحليلية حول التجربة الثورية الجديدة في روسيا.

ونُشرت هذه الملاحظات والتحليلات، بعد اغتيالها، في كُتيّب حمل اسم "الثورة الروسية". وقد تناولت فيه، الى جانب الإشادة بالدور التاريخي لهذه الثورة وبشجاعة الثوريين الذين قادوها وانخرطوا في صفوفها، نقداً صريحاً لبعض

جوانب سياسات السلطة البلشفية الجديدة وإجراءاتها الداخلية، من منطلق التضامن والحرص على نجاح تجربة التحول الإشتراكي الأولى من نوعها على صعيد بلد بهذه المساحة والإتساع. وتناولت في ما تناولته في انتقاداتها هذه مسألة أهمية الحريات العامة والإنتخابات الشعبية. حيث تحدثت روزا في أحد فصول كتابها هذا عن مخاطر:

" تدمير أهم الضمانات الديمقراطية لحياة عامة صحية وللنشاط السياسي للجماهير العاملة: حرية الصحافة، والحق في التنظيم وفي التجمع، وهي حقوق تم حجبها عن كل خصوم نظام السوفييت " ...

وأضافت: " بينما من المعروف وغير القابل للجدل أنه، بدون صحافة حرة وغير مقيّدة، وبدون حق غير محدود في التنظيم والتجمع، لا يمكن تصوّر وجود حكم للجماهير الواسعة من الشعب " . (Luxemburg, 1969 : 55 - 90; Luxemburg, 1918).

صحيح أن الثورة الروسية نشأت في بلد متخلف وغير مكتمل التطور الرأسمالي، وبلد لم يعرف تطوراً طبيعياً للحريات الديمقراطية وللمجتمع المدني، وعاش في ظل نظامٍ رجعي استبدادي وقمعي. وصحيح أن الثورة واجهت، منذ البداية، مصاعب جمة، بدايةً من الشروط المذلة التي فرضتها عليها ألمانيا في إطار اتفاقية بريست ليتوفسك في ربيع العام ١٩١٨.

وصحيح أن القوى المنتصرة على ألمانيا القيصرية في أواخر العام ذاته (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، إيطاليا...) سعت بعد ذلك الى معاقبة الثورة الروسية على إخراجها روسيا من معسكر الحلفاء في الحرب، كما سعت الى تدمير الثورة الوليدة من خلال عدة غزوات خارجية، كما من خلال دعم القوى القيصرية واليمينية المناهضة للثورة داخل روسيا.

وصحيح أن القيادة البلشفية واجهت مشكلات مع شركائها في الثورة، وخاصة الإشتراكيين الثوريين اليساريين، الذين عارضوا إتفاقية بريست ليتوفسك الموقّعة مع ألمانيا القيصرية قبل هزيمتها في الحرب، ثم لجأوا الى الإغتيالات والعمليات العنيفة، من نمط اغتيال السفير الألماني في روسيا، ومحاولة اغتيال لينين نفسه في صيف العام ١٩١٨. لكن ذلك كله، ومع الإدراك الكامل لطبيعة الإرث الإستبدادي والوضع المعقد الذي تركه في روسيا ما بعد الثورة، ومع تفهم حجم المهمة الضخمة الملقاة على عاتق الثوريين البلاشفة والمصاعب الجمة التي تواجههم ويمكن أن تستمر تواجههم لفترة من الزمن قد تطول، كل ذلك لم يكن يبرر، من وجهة نظر

لوكسمبورغ، تغييب الحريات الديمقراطية الأساسية والإنتخابات العامة الحرة والتعددية الحزبية، حتى في تلك المراحل الأولى من الثورة.

تقول لوكسمبورغ في الكتاب إياه المشار إليه أعلاه:

"إن حصر الحرية فقط في المؤيدين للحكومة ولأعضاء حزب واحد، مهما كان تعداد أعضائه كبيراً، يعني عدم وجود حرية بالمطلق. فالحرية هي دائماً وتحديداً حرية من يفكّر بشكل مختلف". (Luxemburg, 1969: 55 - 90).

وانتقدت لوكسمبورغ رؤية القيادة البلشفية لعملية التحوّل الإشتراكي وكأنها مجرد "معادلة جاهزة ومكتملة مسبقاً في جيب الحزب الثوري، تنتظر فقط التطبيق النشط والفعال في الواقع". وهذا ما تراه هي مخالفاً للواقع، حيث... "ان التحقيق الفعلي للإشتراكية كنظام إقتصادي واجتماعي وقانوني، بعيداً عن أن يكون مجموعة من الوصفات الجاهزة التي تنتظر مجرد تطبيقها، يتواجد بالكامل مخبأً في غياهب المستقبل".

بحيث يتم اكتشاف الطريق العملي لإنجاز التحولات الإقتصادية والإجتماعية والقانونية اليومية من خلال الممارسة العملية، باعتبار أن النظرية لا توفر إلاّ الأرضية العامة والمفاتيح الأولية لولوج المرحلة الإنتقالية نحو الإشتراكية من خلال إزالة العقبات الأولى على طريق الإقتصاد الإشتراكي. وترى لوكسمبورغ أن هذا الأمر ليس نقيصة في النظرية، ولكنه:

"الشيء الذي يجعل الإشتراكية العلمية أرقى من مختلف النظريات الطوباوية". (Luxemburg, 1969 : 55 - 90; Luxemburg, 1918).

وتضيف في الفصل ذاته:

"إن الحياة العامة في البلدان ذات الحريات المحدودة هي حياة فقيرة، بائسة، جامدة، وغير مثمرة، تحديداً لأنه من خلال استبعاد الديمقراطية، يتم استبعاد المنابع الحية لكل الثروات الروحية والتقدم". (Luxemburg, 1969 : 55 - 90; Luxemburg, 1918).

وتنتهي الى القول:

"بدون انتخابات عامة، وبدون حرية غير مقيّدة للصحافة، والحق في التجمع، بدون الصراع الحر للأفكار، فإن الحياة تموت في كل مؤسسة عامة، وتتحول الى مجرد مظهر فارغ للحياة، حيث لا يبقى هناك عنصر فاعل سوى البيروقراطية. الحياة

العامة تخلد، شيئاً فشيئاً، الى النوم، ويبقى بضع عشرات من قادة الحزب ذوي الطاقات الهائلة على العمل والتجربة غير المحدودة الذين يديرون ويحكمون".

كتبت لوكسمبورغ هذه الكلمات الهائلة القوة، التي أرفقتها بكلمات تؤكد، في الوقت ذاته، على عظمة المبادرة التي قام بها الثوريون البلاشفة من خلال إنجاز الثورة في ظروف بالغة التعقيد، في وقت خذلتهم فيه الطبقات العاملة والأحزاب الثورية في البلدان الرأسمالية المتطورة، بحيث اضطروا لشق طريقهم في بلد واحد دون الدعم الذي كانوا يتوقعونه من انتصار الثورات العمالية في بلدان الجوار الأوروبي الأكثر تطوراً، مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

كتبت ذلك عملياً في الأشهر الأولى من عمر الثورة البلشفية، وقبل أن تتمكن من رؤية التحولات اللاحقة، التي عزّزت بعضها، بما في ذلك المآل النهائي للتجربة، وجهة نظرها. هذا، دون إغفال ما سبق وتحدثنا عنه تلك الإنجازات الهائلة التي تحققت في الإتحاد السوفييتي في العقود اللاحقة، على مختلف الأصعدة الإقتصادية والتعليمية والعلمية، وتطور الحياة المادية لملايين البشر، وكذلك تأثيرات التجربة السوفييتية الإيجابية في سياق عملية التحرر الوطني لشعوب بلدان العالم التي كانت خاضعة للإستعمار، وهو ما سنتناوله لاحقاً.

* * *

ولا بد هنا من الإشارة الى تحليلات ومواقف مفكّر ماركسي وقائد ثوري أوروبي غربي آخر واكب السنوات الأولى للثورة البلشفية، وخاصة مرحلة عشرينيات وبعض ثلاثينيات القرن العشرين، الإيطالي أنطونيو غرامشي، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في إيطاليا. وقد أمضى غرامشي سنوات حياته الأخيرة في سجون نظام موسوليني الفاشي، حيث كتب أهم إسهاماته المبدعة في مجال تحليل واقع بلده، إيطاليا، والتمايزات بين البلدان ذات المجتمعات المدنية المتطورة وتلك الأقل تطوراً، الى جانب إسهامات هامة في مجالات أخرى أغنت التراث الفكري الماركسي. وبسبب الرقابة والتضييقات التي كانت مفروضة عليه في السجن في ظل النظام الفاشي، اضطُرّ غرامشي في كتاباته، التي كان يُهرّبها خارج السجن من خلال بعض أقاربه وأصدقائه، الى استخدام لغة مجازية خاصة تتضمن صوراً واستعارات من مجالات مختلفة لإيصال أفكاره. (Marc Piotte, 1970; Gramsci, 1983).

فعلى سبيل المثال، تناول غرامشي في كتاباته هذه ما اعتبره تمايزاً بين الثورة في روسيا القيصرية، التي جرت في بلد كان يسوده الإستبداد وينتمي الى المناطق

التي أسماها غرامشي "الشرق"، حيث هناك برأيه حضور طاغٍ للدولة وحضور ضعيف وأحياناً منعدم للمجتمع المدني... وحيث الدولة، كما كتب، "هي كل شيء" وحيث المجتمع المدني هو "لا شيء"، وبين الوضع في البلدان والمناطق التي أسماها "الغرب"، والتي تنتمي إليها إيطاليا، أو على الأقل نصفها الشمالي، ودول أوروبا الأخرى المتطورة إقتصادياً ومجتمعياً، حيث المجتمع المدني قوي، ولا يمكن الإستيلاء على الدولة أو على السلطة، بالشكل الذي حصل في روسيا، دون العمل على كسب قناعات الجمهور الشعبي، وتحقيق ما أسماه "هيمنة" عليها، عبر عملية تأثير دؤوبة وطويلة النفَس على المجتمع المدني، تُمهِّد للوصول الى السلطة.

وكلمة "الهيمنة" في قاموس غرامشي الفكري لا تحمل مضموناً قسرياً، بل بالعكس، هي تعني تحقيق التأثير السياسي والفكري والثقافي عبر عملية تاريخية وجهد متواصل لمواجهة الفكر الرجعي السائد في الغالب وتحقيق شروط انحساره، أي عبر الإعتماد على تغلُّب الفكر الجديد من خلال الإقناع وإنسياب هذا الفكر الى عقول وقلوب الناس. ويضع غرامشي هنا كلمتي "الهيمنة" و"السيطرة" في تناقض، حيث المضمون القسري والقمعي ملازم للكلمة الثانية.

ومعروف أن غرامشي كان، في سجنه القاسي، منقطعاً الى حد كبير، عن أخبار العالم الخارجي، بما في ذلك عن تفاصيل تطورات الوضع في الإتحاد السوفييتي بعد سجنه منذ العام ١٩٢٦. وهو السجن الذي قضى فيه معظم ما تبقى من حياته ليخرج معتلاً ومريضاً قبل فترة وجيزة من وفاته في روما في العام ١٩٣٧، وهو بالكاد تجاوز السادسة والأربعين من عمره. وتشير بعض المصادر الى انه، قبل سجنه بفترة قصيرة، أي في أواسط العشرينيات، أرسل رسالة خطية، باعتباره المسؤول الأول لحزب إيطاليا الشيوعي، كما كان اسم الحزب الرسمي آنذاك، موجهة الى قيادة الأممية الشيوعية في موسكو، الإطار الجامع للأحزاب الشيوعية في العالم، تتضمن انتقادات لمواقف بعض القيادات التي خلفت لينين في المسؤولية بعد وفاته، لكن ممثل الحزب في موسكو، بالميرو توليياتي، الذي خلفه لاحقاً في زعامة الحزب، حجب الرسالة ولم يقم بتسليمها، تحسباً من انعكاسات محتملة على العلاقات بين الطرفين.

محاولات للإصلاح الإقتصادي لم ترَ النور، أو تعثرت؟

وتشير بعض المصادر المتابعة للشأن الداخلي السوفييتي أن بعض القادة السوفييت شعروا، في مراحل الستينيات خاصة، بأن هناك حاجة لتغييرات كبيرة لتحسين أداء العملية التطويرية في البلد، بما في ذلك وخاصة على الصعيد الإقتصادي،

كما ذكرنا أعلاه. وترد في هذا السياق أسماء معينة في مستويات عليا من الحزب والحكومة في الستينيات، يُقال انها دعت آنذاك الى إصلاحات إقتصادية، ذُكر من بينها إسم ألكسي كوسيغين، الذي كان، كما ذكرنا أعلاه، رئيس الحكومة السوفييتية في الفترة ١٩٦٤–١٩٨٠، وكان قبل ذلك في الفترة ١٩٤٠– ١٩٤٦ مُكلّفاً، كنائب لرئيس الحكومة، بمتابعة الصناعات الخفيفة والإستهلاكية في الحكومة السوفييتية، وهو مجال بقي، على ما يبدو، ضمن اهتماماته في موقعه المسؤول الجديد في ذلك الحين.

لكن مجال الإصلاح الواسع على هذا الصعيد لم يكن مفتوحاً في تلك المرحلة، وكانت المعارضة له قوية في المستويات القيادية للحزب والقيادة. وتأجلت الأمور الى ما بعد رحيل بريجنيف في أواخر العام ١٩٨٢، حيث سعى خلفه في الأمانة العامة للحزب الشيوعي يوري أندروبوف الى إحداث إصلاحات حذرة، كما أُشيع، لكنه لم يتمكن من إنجاز الكثير، بسبب وضعه الصحي المتدهور، حيث لم يبق في موقع المسؤولية الأولى أكثر من خمسة عشر شهراً، حيث توفي في مطلع العام ١٩٨٤. وجاء في آذار/مارس ١٩٨٥ دور ميخائيل غرباتشوف، الذي يُقال أن أندروبوف كان يدعمه في السابق، حيث شغل موقع الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي منذ ذلك التاريخ وحتى تفكك الإتحاد السوفييتي في أواخر العام ١٩٩١. لكن محاولات غرباتشوف وأنصاره للتغيير قادت الى فلتان الأمور من يديه وأيدي القيادة السوفييتية، وصولاً الى انهيار كامل لتجربة التحول الإشتراكي ونهاية الإتحاد السوفييتي، وغلبة الإتجاهات التي تنامت في تلك الفترة، وسعت في النهاية الى القضاء على التجربة السوفييتية ككل وتحقيق إنقلاب كامل باتجاه نظام سوق رأسمالي، كان في سنواته الأولى، في واقع الحال، نظام نهب وفوضى ونهش في ثروات البلد وممتلكاته وإفقارٍ لغالبية السكان.

وفي هذه المرحلة الأخيرة من وجود الإتحاد السوفييتي، سمح جو الحريات الصحافية المتزايدة آنذاك بخروج تحليلات متنوعة، من داخل الإتحاد السوفييتي، لأسباب أزمته الإقتصادية المتفاقمة التي تحولت الى أزمة عامة للنظام. وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي، كُتب الكثير عن أسباب الإنهيار وعوامل فشل تجربة التحول الإشتراكي في البلد، الذي كان الأول في العالم لخوض تجربة كهذه (أنظر، على سبيل المثال لا الحصر Gunder Frank, 1992 - 1993/1994; Brown, 2001; Jordan, 1991)

* * *

وبمعزل عن التفاصيل الكثيرة المستندة الى وثائق جرى كشفها في السنوات الأخيرة، فإنه من الممكن القول أن عدة عناصر لعبت دوراً في الوصول الى الإنهيار الذي حصل في العام ١٩٩١، في السنوات والأشهر الأخيرة من وجود الإتحاد السوفييتي. ويشار هنا الى التكالب الذي أبدته بعض قيادات وعناصر الحزب الحاكم على استملاك بعض قطاعات الإنتاج والممتلكات العامة الأخرى وتوزيعها على الأقارب والمقرّبين، الذين تحوّل بعضهم فجأة بعد ذلك الى أثرياء كبار وقادة مافيات رهيبة نهبت البلد وهرّبت الكثير من أمواله ونتاج تعب أجياله وكنوزه التاريخية خارج البلد.

ومتابعة هذه المرحلة التاريخية تُوصلنا، رغم كل ما حصل، وعلى ضوء المعلومات المتوفرة حتى الآن، الى استنتاج بأن الإنهيار لم يكن مخططاً له ليحدث هكذا، منذ البداية، من قبل أي من الشخصيات أو الأطراف النافذة في الحزب والحكم، وأن الأمور تطورت بشَكل غير منضبط وغير مسيطر عليه، لغياب الرؤية الواضحة لدى هذه القيادات لكيفية إدارة عملية الإصلاح في وضع إستثنائي كوضع الإتحاد السوفييتي آنذاك، من جهة، ولكون الإصلاح الإقتصادي والإداري، ولو الجزئي، كان شديد الصعوبة بفعل ثقل حركة البيروقراطية الحاكمة، التي تواصل حضورها منذ زهاء السبعة عقود من الزمن، وربما حتى كانت، في هذا المجال، استمراراً لتقاليد بيروقراطية أطول عمراً. ومن هذه الزاوية، يمكن القول أن الإنهيار لم يكن حتمياً لولا تلاقي جملة من العوامل التي جعلت من الصعب جداً إبقاء الإصلاحات الإقتصادية في حدود معينة وتحت سيطرة القيادة السياسية للبلاد.

* * *

ومما يساهم في ترجيح هذا الإستخلاص تلك الرواية الطريفة التي نقلها ميخائيل غرباتشوف نفسه، في أواخر فترة حكمه، في أحد مؤتمرات الحزب الشيوعي، وكانت طرفة متداولة في البلد. وجاء في هذه الطرفة، كما رواها غرباتشوف: ان الرئيس الأميركي، آنذاك، رونالد ريغن، كان لديه مئة حارس شخصي، أحدهم على صلة بمنظمات إرهابية، ولكنه لم يكن يعرف من هو. بينما الرئيس الفرنسي آنذاك، فرانسوا ميتيران، كانت لديه مئة عشيقة، إحداهن مصابة بمرض فقدان المناعة المكتسبة، الـ "إيدز"، لكنه لم يكن يعرف من هي. أما الرئيس السوفييتي نفسه غرباتشوف، فلديه مئة خبير إقتصادي، أحدهم قدير وكفؤ وبإمكانه معالجة الوضع في البلد، ولكنه لم يكن يعرف من هو!!

ومن مفارقات الوضع في تلك المرحلة المضطربة والمرتبكة الأخيرة، على سبيل المثال، ما سمعناه بأنفسنا في موسكو في العام ١٩٨٧ من بعض العاملين في وكالات الأنباء الرسمية السوفييتية من إعجاب بالإنجاز الإقتصادي الذي تحقق في... تشيلي، ابان حكم الطاغية العسكري أوغوستو بينوتشيت، الذي قاد الإنقلاب الدموي في العام ١٩٧٣ ضد النظام اليساري المنتخب ديمقراطياً الذي كان يقوده سلفادور أليندي!! وكان يرد هناك أيضاً كلام، طبعاً، عن أهمية تجربة السويد والبلدان الإسكندنافية الأخرى. ولكن الوصول الى حد الإعجاب بنموذج تشيلي التطويري في عصر بينوتشيت كان شيئاً مستغرباً، يؤشر الى الإرتباك الذي ساد الإتحاد السوفييتي في تلك الفترة حول كيفية الخروج من الأزمة الشاملة، وخاصة على الصعيد الإقتصادي.

ما بعد الإنهيار... إنجراف كاسح نحو اليمين في البداية، ولكن المناخ تغيّر

بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وقيام خمس عشرة جمهورية مستقلة مكان الجمهوريات المتجاورة التي كان يتشكل منها الإتحاد، شهدت هذه البلدان، وفي المقدمة البلد الأكبر سكاناً ومساحةً، روسيا الإتحادية، تطورات درامية وعميقة الأبعاد.

وفي سياق التحول من الإقتصاد المخطط مركزياً، الذي كان سائداً في الإتحاد السوفييتي، الى اقتصاد السوق الرأسمالي المنفتح، وانتهاج سياسة خصخصة واسعة للمؤسسات والملكية العامة، الكبيرة منها وحتى الصغيرة، شهدت معظم الجمهوريات السوفييتية السابقة حالة من الفوضى الإقتصادية والسباق على وراثة الملكية العامة من قبل قيادات محلية سابقة وعناصر أخرى، شكّلت في ما بينها تلك المافيات الرهيبة التي استولت على اقتصاد البلد المعني، في حين انهار نظام الضمانات الإجتماعية السابق وتراجعت قيمة العملات المحلية، بدءً بالعملة السوفييتية/الروسية، الروبل، التي انحدرت قيمتها الى مستويات متدنية جداً مقارنة بالعملات الغربية، وخاصة الدولار الأميركي، الذي اجتاح هذه البلدان كعملة مرجعية شبه مستقرة، في وقت كانت فيه العملات المحلية في حالة فقدان وزن واضطراب كاملين.

ففي حين كان الروبل يُحتسب رسمياً في عهد الإتحاد السوفييتي بقيمة أعلى من الدولار الأميركي بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً، بينما كانت قيمته في السوق السوداء آنذاك خُمس هذه القيمة، أصبح الدولار الأميركي في تموز/يوليو ١٩٩٢ بعد فتح المجال أمام تعويم العملة الروسية يساوي ١٤٤ روبل، ووصلت القيمة في

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الى ٥٠٠٠ روبل للدولار الواحد. وهكذا شهدت السنوات الأولى التي تلت إنهاء وجود الإتحاد السوفييتي وبدء سياسات "العلاج بالصدمة" التي اتبعها نظام بوريس يلتسين في روسيا الإتحادية منذ مطلع العام ١٩٩٢ نسباً هائلة من التضخم، تجاوزت الـ٢٠٠٠ بالمئة في العام ١٩٩٢ والـ١٠٠٠ بالمئة في العام ١٩٩٣. في حين أُزيل دعم الدولة عن معظم المواد الإستهلاكية، مما أدى الى ارتفاع في أسعار المفرّق للمستهلك بنسبة ٢٥٢٠ بالمئة في العام ١٩٩٢ و٢٤٠ بالمئة في العام ١٩٩٣ و٢٢٤ بالمئة في العام ١٩٩٤، وهو ما نتج عنه تراجع مريع في الأوضاع المعيشية للمواطنين في روسيا وتنامي الفقر، الذي وصل الى نسب عالية جداً.

فقد بلغت نسبة الفقر في أواسط العام ١٩٩٣، وفق تقديرات البنك العالمي، بين ٣٩ و٤٩ بالمئة من السكان، مقابل نسبة ١،٥ بالمئة فقط عشية انهيار الإتحاد السوفييتي، وفق معايير هذا البنك، علماً بأن الفقر لديه يُقاس على أساس دخل يقل عن ٢٥ دولاراً شهرياً (أنظر موسوعة ويكيبيديا باللغة الإنكليزية– نقلاً عن كتاب لبرانكو ميلانوفيتش صادر عن البنك العالمي في العام ١٩٩٨).

وأشارت المصادر الإحصائية الرسمية الروسية في تلك السنوات الى أن الناتج الداخلي الإجمالي لروسيا الإتحادية انخفض بين العام ١٩٩٠ ونهاية العام ١٩٩٥ بنسبة ٥٠ بالمئة، وهي نسبة تفوق الإنخفاض الذي شهده اقتصاد الولايات المتحدة ابان أزمة ١٩٢٩–١٩٣٣ الإقتصادية الكبرى. وشهدت تلك الأعوام أيضاً هروباً واسعاً للرساميل والأموال من روسيا الى الخارج، حيث قامت المافيات والرأسماليون الطفيليون الجدد بنقل أموالهم الى بلدان غربية، مما زاد من حدة الأزمة وتدهور الوضع الإقتصادي للبلد.

كما شهدت روسيا تراجعاً مثيراً لعدد سكانها خلال هذه الأعوام، يعود في نسبة كبيرة منه الى تفاقم الفقر وتدني مستوى العناية الصحية للمواطنين ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل أو المتقاعدين، بالإضافة الى ارتفاع عدد جرائم القتل ونسب الإنتحار، حتى لدى الشباب، وزيادة نسبة الموت المرتبط باستهلاك الكحول بمقدار ٦٠ بالمئة خلال التسعينيات. وأصبح عدد الوفيات في الفترة ذاتها يعادل حوالي مرة ونصف المرة عدد الولادات، وهو ما قاد الى ظاهرة تناقص عدد السكان في الإتحاد الروسي. ففي العام ١٩٩٩، مثلاً، تراجع عدد السكان بحوالي ثلاثة أرباع المليون. في حين تراجع متوسط العمر للرجال بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤ من ٦٤ عاماً الى ٥٧ عاماً.

وهكذا، كانت السنوات الأولى التي تلت إنهيار الإتحاد السوفييتي قد شهدت إنتقالاً واسعاً لدى النخبة النافذة في البلد نحو اليمين، سواء على صعيد الشأن الإقتصادي أو السياسي أو الموقف من القوى الخارجية، وشيء شبيه من ذلك المزاج كان ملموساً في الشارع أيضاً، خاصة في السنوات الأولى لرئاسة بوريس يلتسين للإتحاد الروسي (١٩٩١-١٩٩٩).

إلا ان السنوات اللاحقة، ومع التدهور الواسع في مستوى معيشة المواطنين وبروز هذا الحجم الهائل من الفقر، غير المألوف سابقاً، كما ذكرنا، واتضاح خواء وعود الدول والمؤسسات المالية الغربية بتقديم المساعدات والقروض التي كان يجري التعويل عليها لإخراج البلد من محنته الإقتصادية، شهدت تغيّراً كبيراً في هذه المناخات، على مستوى الشارع أولاً، ثم لدى كافة النخب غير المستفيدة من عملية نهب القطاع العام وازدهار المافيات والفساد.

وكان بوريس يلتسين، الذي انتُخب رئيساً لجمهورية روسيا الإتحادية بالإقتراع الشعبي العام في أواسط العام ١٩٩١، أي قبل انهيار الإتحاد السوفييتي، قام بمنع الحزب الشيوعي في جمهورية روسيا بعد محاولة الإنقلاب التي جرت في آب/أغسطس من العام ذاته على الرئيس السوفييتي ميخائيل غرباتشوف وقام بها عدد من قادة الحزب. وبقي التضييق قائماً على كافة القوى الشيوعية والتيارات اليسارية التي تبلورت بعد انهيار الإتحاد، بما في ذلك الحزب الشيوعي الرئيسي الذي خلف الحزب الشيوعي السوفييتي في روسيا، وهو الحزب الشيوعي للإتحاد الروسي، الى أن قضت المحكمة الدستورية في روسيا في مطلع العام ١٩٩٣ بإعادة السماح للحزب بالعمل.

وما زالت ماثلةً للأذهان تلك المواجهة الفريدة التي جرت في العام ١٩٩٣ بين نظام يلتسين وأغلبية في البرلمان الروسي كانت تريد أن تسحب الثقة من الرئيس الروسي، الذي لجأ في مواجهة هذا التحدي الى حل البرلمان، وهو ما كان خارج صلاحياته وفقاً للدستور، ثم أمر بقصف مبنى البرلمان بالمدفعية بعد أن اعتصم فيه عدد من النواب المعارضين المحتجين على القرار، ثم جرى اجتياح البرلمان من قبل القوات الروسية، مما نتجت عنه خسائر في الأرواح قدّرتها بعض الأوساط بحوالي الألفين من المواطنين. وقام يلتسين، إثر ذلك، بإصدار دستور جديد يعطي صلاحيات واسعة للرئيس، وبتنظيم انتخابات نيابية جديدة في مسعى لتغيير قواعد اللعبة بشكل كامل في البلد.

ورغم إجراءات جديدة ليلتسين ضد الحزب الشيوعي ابان اشتباكه مع البرلمان الروسي والهجوم على مقر البرلمان، المشار إليه أعلاه، شارك هذا الحزب في الإنتخابات النيابية التي جرت في أواخر العام ١٩٩٣، حيث حاز على نسبة ١١،٦ بالمئة من الأصوات في التمثيل النسبي المنطبق على نصف مقاعد المجلس وفق النظام الإنتخابي الجديد الذي فرضه يلتسين، وبالإجمال حصل على ٤٨ مقعداً في المجلس النيابي، الدوما. وفي العام ١٩٩٤، عقد الحزب الشيوعي مؤتمراً علنياً له في موسكو، تبيّن مما قُدّم فيه من تقارير تراجع نفوذ الحزب في أوساط الشباب والعمال، وارتفاع متوسط سن الإعضاء، وأعضاء المؤتمر بشكل خاص، الذين كانت نسبة عالية منهم من الأكاديميين والعلماء وضباط الجيش والكادر المتقدم السابق في الحزب السوفييتي. وكان يُلاحظ في المناسبات الإستذكارية المتعلقة بالمرحلة السوفييتية، في تلك الفترة، أن غالبية المشاركين في المسيرات والمظاهرات كانوا من المتقدمين في العمر. لكن الوضع تغيّر في السنوات اللاحقة.

ويُعتبر الحزب الشيوعي للإتحاد الروسي، الذي تأسس بصيغته الحالية في العام ١٩٩٣، حتى الآن، الحزب الأكبر والأوسع شعبية من الأحزاب اليسارية العديدة التي تشكّلت في روسيا بعد انفراط عقد الحزب الشيوعي السوفييتي في العام ١٩٩١. وبالمقارنة مع الأرقام التي كانت تُعطى لعضوية الحزب الشيوعي السوفييتي في روسيا في أواخر الثمانينيات الماضية، وهو حوالي الـ٢٠ مليون عضو في عموم الإتحاد السوفييتي، يجري الحديث في العام ٢٠٠٦ عن عضوية في الحزب الشيوعي للإتحاد الروسي بحدود الـ٢٠٠ ألف. وليس من السهل حصر أرقام بقية الأحزاب الشيوعية التي تشكّلت في روسيا كما في بقية جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق بعد العام ١٩٩١، لكن من المرجّح أن العضوية الإجمالية لهذه الأحزاب ستبقى نسبة صغيرة من العدد الأخير المسجّل في الحزب الشيوعي السوفييتي قبل الإنهيار. مما يعني أن قسماً كبيراً من العضوية السابقة كان شكلياً أو مرتبطاً بالمنافع التي توفّرها العضوية في حزب حاكم. وهو أمر معروف في منطقتنا كما في غيرها من مناطق العالم.

وقد حقق الحزب الشيوعي للإتحاد الروسي في الإنتخابات النيابية المتتالية في عهد يلتسين نتائج أفضل: ١١،٦ بالمئة من الأصوات و٤٨ مقعداً في انتخابات مجلس النواب في العام ١٩٩٣// و٢٢،٣ بالمئة و١٥٧ مقعداً في انتخابات العام ١٩٩٥// و٢٤،٣ بالمئة و١١٣ مقعداً في انتخابات العام ١٩٩٩// ثم تراجعت أصوات الحزب الى ١٢،٦ بالمئة و٥٢ مقعداً في العام ٢٠٠٣، في عهد فلاديمير بوتين.

وقد أظهرت نتائج بعض الإنتخابات الفرعية والمناطقية التي جرت في الإعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٧ عودة الى الإرتفاع في نسبة أصوات الحزب الشيوعي. فقد حصل في انتخابات دوما موسكو في العام ٢٠٠٥ على نسبة ١٦،٧٥ من الأصوات، وهي أعلى نسبة يحصل عليها الحزب في موسكو منذ انهيار الإتحاد السوفييتي. كما حقق الحزب في إنتخابات بعض المجالس المناطقية في آذار/ مارس ٢٠٠٧ على نسب تتجاوز الـ٢٠ بالمئة أو تقترب منها في مناطق أوريول وأُومسك وبسكوف وسمارا وموسكو ومورمانسك.

أما مرشح الحزب في الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، وهو الأمين العام للحزب غينادي زيوغانوف، فكاد يتجاوز الرئيس بوريس يلتسين في الدورة الأولى للإنتخابات: ٣٢،٠ بالمئة من الأصوات، مقابل ٣٥،٣ بالمئة ليلتسين. وفي الدورة الثانية، حصل زيوغانوف على ٤٠،٣ بالمئة مقابل ٥٣،٧ بالمئة ليلتسين.

وفي الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، نجح فلاديمير بوتين منذ الدورة الأولى بحصوله على أكثر من ٥٣ بالمئة من الأصوات، لكن زيوغانوف حصل على ٢٩،٥ بالمئة من الأصوات، وهي نسبة عالية. واكتفى الحزب الشيوعي في انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٤، التي أعاد فيها فلاديمير بوتين ترشيح نفسه، بتقديم مرشح عن الحزب الزراعي، القريب منه، وهو نيكولاي خاريتونوف، نظراً للشعبية الكبيرة التي كان بوتين قد ضمنها بعد إجراءاته لتحسين الوضع الإقتصادي ومكانة روسيا الدولية. وقد نجح بوتين بنسبة تزيد على الـ٧٠ بالمئة منذ الدورة الأولى للإنتخابات. وحصل المرشّح المدعوم من الحزب الشيوعي على ١٣،٨ بالمئة، واعتُبرت هذه النتيجة أفضل مما كان متوقعاً لهذا المرشح، الذي كان حضوره مجرد تسجيل موقف، نظراً لكون نجاح بوتين كان مؤكداً.

إذاً، شهد الحزب الشيوعي، الحزب اليساري الرئيسي في روسيا ما بعد الإتحاد السوفييتي، بعض التراجع في وزنه الإنتخابي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، الذي انتُخب رئيساً في العام ٢٠٠٠ وأُعيد انتخابه في العام ٢٠٠٤ بأغلبية كبيرة (٧١،٩ بالمئة من الأصوات المقترعة، مقابل ٥٣،٤ بالمئة في إنتخابات العام ٢٠٠٠). وبالرغم من ذلك، بقي الحزب الشيوعي الحزب الثاني في المجلس النيابي (دوما) بعد الإنتخابات التشريعية الأخيرة في العام ٢٠٠٣، بعد الحزب الموالي للرئيس بوتين، "روسيا الموحدة"، الذي حصل على نسبة ٣٨ بالمئة من الأصوات في هذه الإنتخابات.

ومن الواضح أن تيار بوتين اجتذب الى حد معين جزءً من الجمهور الإنتخابي للحزب الشيوعي. ويمكن تفسير ذلك، وبمعزل عن العمل الواعي والمقصود من قبل أنصار

بوتين لتحجيم الحزب الشيوعي، كما تتهمهم بعض أوساط الحزب، بكون بوتين، خلافاً لسلفه يلتسين، تبنّى عملياً بعض القضايا التي كان يطالب بها الحزب الشيوعي، مثل إعادة الإعتبار للدولة الروسية وهيبتها العالمية، التي كانت مفقودة عملياً في التسعينيات، حين كانت روسيا تبدو تابعةً في سياساتها العامة والدولية للغرب، وخاصة للولايات المتحدة، وكانت مرتعاً لما سُمّي بالمافيات، التي نهبت الملكية العامة للدولة السوفييتية السابقة وأفقرت قطاعات واسعة من الشعب، كما أشرنا أعلاه، وفتحت الأبواب للشركات الأجنبية لتنهش في جسم الدولة المستباحة.

لكن استمرار التفاوت الكبير في المداخيل وسيطرة الأثرياء الجدد على مقدرات البلد، حتى بعد التغييرات التي حدثت في مرحلة بوتين، تجعل احتمال عودة التيارات اليسارية، ومنها الحزب الشيوعي، الى الإنتعاش أمراً مرجّحاً، وهو ما أشّرت عليه الإنتخابات الجزئية التي أوردناها أعلاه.

وقد شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، بالفعل، انتعاشاً في الوضع الإقتصادي الروسي، على خلفية ارتفاع أسعار النفط بالأساس، وكذلك على أرضية محاولات النظام الروسي في عهد فلاديمير بوتين إعادة سيطرة الدولة على قطاعات أساسية من الإقتصاد، وخاصة مصادر الطاقة، النفط والغاز، دون المساس بشكل جوهري بنظام السوق.

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط ورفع حجم إنتاج النفط في روسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين، بالفعل، في إعادة الحياة للإقتصاد الروسي الذي كان متراجعاً، كما ذكرنا، خلال التسعينيات الماضية. علماً بأن روسيا هي الدولة الثانية المصدّرة للنفط في العالم، بعد السعودية، والدولة الأولى المنتجة للغاز الطبيعي وصاحبة الإحتياطي العالمي المكتشف الأكبر منه. حيث يقدّر احتياطيّها بأكثر من ربع الإحتياطي المكتشف من الغاز في العالم.

هذه التطورات على صعيد الطلب على النفط والغاز وارتفاع أسعارهما، علاوةً على إجراءات اتخذها بوتين لاستعادة سيطرة الدولة، ولو جزئياً وبشكل متدرج، على صناعة واستخراج النفط والغاز وإضعاف سيطرة بعض أصحاب السطوة المالية من الأثرياء الجدد والشركات الأجنبية العاملة في هذين المجالين، كما وقيامه بفرض السيطرة الكاملة على أنابيب نقل النفط والغاز عبر الأراضي الروسية ومنها الى البلدان المستوردة، وخاصة بلدان أوروبا الغربية، كلها ساهمت في تحسين الوضع الإقتصادي الروسي خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وهو تحسّن خفّف، الى حد ملموس، من مصاعب الحياة التي عاشتها روسيا في ظل نظام تحكّم المافيات والفلتان الإقتصادي في التسعينيات الماضية، والتي عانت منها غالبية الشعب في روسيا، وخاصة كبار السن المتقاعدين وعمال وموظفي القطاع العام وشرائح واسعة أخرى تضررت من استباحة الملكية العامة الروسية، وفقدان الضمانات الإجتماعية التي كانت متوفرة ابان الحقبة السوفييتية.

وهذا التحسن في وضع الإقتصاد والوضع المعيشي، ولو انه لم يحلّ مشكلة الفقر بشكل جذري ومشكلة التفاوت المريع في المداخيل، ولم يمس نظام اقتصاد السوق السائد منذ مطلع التسعينيات، انعكس إيجاباً على شعبية بوتين ونظامه لدى قسم كبير من الجمهور الروسي. خاصة وأن بوتين ظهر أمام هذا الجمهور بمظهر الرئيس المسؤول والمسيطر على نفسه وعلى سلوكه الخارجي، خلافاً لسلفه بوريس يلتسين، الذي اشتهر بالإدمان في تعاطي الخمور والسكر الى درجة فقدان الوعي أحياناً، كما فاحت حوله وحول عائلته ومشايعيه روائح فساد مكشوف وإثراء واسع.

هذا، وتشير الأرقام الخاصة بالناتج الداخلي الإجمالي لروسيا في السنوات ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٥ الى متوسط نسبة نمو بحدود ٦،٧ بالمئة سنوياً، وهي نسبة عالية بالمعايير السائدة في العالم الرأسمالي المتطور، وخاصة دول أوروبا، بمعزل عن نسب النمو الإستثنائية التي يشهدها عدد من بلدان آسيا سريعة النمو، وخاصة الصين وفييتنام والهند، التي تحقق نسب نمو سنوية تتجاوز الـ٧ والـ٨ بالمئة، بل الـ١٠ بالمئة بالنسبة للصين. فقد نما الناتج الداخلي الإجمالي لروسيا الإتحادية في العام ١٩٩٩ بنسبة ٦،٤ بالمئة، وفي العام ٢٠٠٠ بنسبة ١٠ بالمئة، وفي العام ٢٠٠١ بنسبة ٥،١ بالمئة، وفي العام ٢٠٠٢ بنسبة ٤،٧ بالمئة، وفي العام ٢٠٠٣ بنسبة ٧،٣ بالمئة، وفي العام ٢٠٠٤ بنسبة ٧،٢ بالمئة، وفي العام ٢٠٠٥ بنسبة ٦،٤ بالمئة. (المصدر: موسوعة ويكيبيديا).

كما شهدت فترة ولاية فلاديمير بوتين، منذ ربيع العام ٢٠٠٠، سعياً من الرئيس الذي خلف يلتسين لإستعادة مكانة الدولة على الصعيد العالمي وإحياء قوة الجيش السوفييتي، التي تضعضعت في التسعينيات في حالة الفوضى التي سادت البلد وتراجع القطاع الصناعي، بما في ذلك صناعات الأسلحة.

وكان بوتين قد بدأ عهده بمواصلة الحملة العسكرية على منطقة الشيشان في القوقاز، التي بدأت في عهد يلتسين، وتزامنت مع سلسلة من عمليات التفجير واحتجاز الرهائن راح فيها عدد كبير من الضحايا، ونُسبت الى الحركة الداعية

الى انفصال الشيشان عن روسيا وإعلان استقلالها. وقد شهدت منطقة الشيشان في تلك الفترة درجة عالية من العنف الدموي والمدمّر مُورست من قبل القوات الروسية، نتج عنها حجم كبير من الخسائر البشرية والمادية التي تكبّدها المواطنون هناك بشكل خاص. ومن الواضح أن بوتين ونظامه أرادا أن يبعثا برسالة الى كل من يعنيه الأمر بأن الإتحاد الروسي، بالحدود التي ورثها عن المرحلة السوفييتية، لا يقبل المساس بوحدة أراضيه، وأن عملية التفكك التي لحقت بالإتحاد السوفييتي، ثم بالإتحاد اليوغسلافي الى الجنوب خلال التسعينيات، لن تتواصل في روسيا الإتحادية.

ومن بين المستهدفين بهذه الرسالة، بشكل خاص، الإدارات الأميركية، التي عملت منذ انهيار الإتحاد السوفييتي على الإمعان في إضعاف روسيا ومدّ الخيوط الأميركية في الجمهوريات السوفييتية السابقة، سواء الأوروبية منها مثل أوكرانيا، أو تلك الواقعة شرقي البحر الأسود، جورجيا وأرمينيا، والجمهوريات ذات الكثافة المسلمة في آسيا الوسطى، وخاصة تلك الواقعة على ضفاف بحر قزوين الغنية بالنفط وتلك المتاخمة لأفغانستان.

وبدا هذا التوجه الأميركي أكثر وضوحاً في ظل إدارة جورج بوش الإبن، التي بدأت ممارسة مهماتها في مطلع العام ٢٠٠١، وشهدت في عامها الأول هجمات غير مسبوقة على مواقع هامة في قلب الولايات المتحدة، في مدينتي نيويورك وواشنطن، تلك الهجمات التي اتُّخذت مبرراً من قبل التيار الأكثر يمينية في الإدارة والنازع نحو فرض المصالح الأميركية الأساسية في العالم بالقوة، إذا تطلّب الأمر، لشنّ حروب وهجمات توسع كونية، في زمن لم يعد فيه هناك من ينافس الولايات المتحدة في هذا المجال، أو يستطيع أن يتحداها في مجال الحروب النظامية الكونية.

ومع تحقيق بوتين لهذه النتائج على الصعيد الداخلي، مقابل تورط إدارة جورج بوش الأميركية في حربين دمويتين في أفغانستان والعراق، واتباعها سياسات عالمية عنجهية وفجة، تمكّن الرئيس الروسي من رفع صوته في انتقاد السياسات الأميركية العالمية، ومن إعادة بعض الإعتبار للدور الروسي على الصعيد العالمي. وهي تطورات تحققت في عهد بوتين، وأعطت، على محدوديتها، مزيداً من الثقة للمواطنين الروس بدولتهم، التي كادت تنهار بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وانتشار الفوضى ونهب القطاع العام وسيادة نظام المافيات في مطلع التسعينيات، الى حد أن بعض المحللين الروس لم يتورعوا، آنذاك، عن اعتبارها قد تحولت الى مصاف دول "العالم الثالث".

كل ذلك أعطى نظام بوتين قاعدة سياسية واجتماعية واسعة، وهي قاعدة لا أحد يستطيع أن يتنبأ، بدقة، بمدى استقرارها بعد رحيل بوتين عن الحكم إثر إنتهاء ولايته الثانية في العام ٢٠٠٨. وهو ما يجعل من غير الممكن التنبؤ المبّكر، بدقة كافية، بما سيؤول إليه وضع الحزب الشيوعي للإتحاد الروسي وسائر الأحزاب المتمسكة بالفكر الإشتراكي في روسيا في السنوات القادمة، وإذا ما كان سيستعيد الحزب قاعدته السياسية والإنتخابية ويتمكن لاحقاً من توسيعها وتوسيع دوره في قيادة الدولة الروسية وفي المساهمة في تحديد سياساتها.

ويلاحظ، في الوقت ذاته، تنامي اتجاهات جديدة في روسيا تسعى الى دمج الفكر اليساري مع نزعة قومية روسية. ومثل هذه النزعات القومية تنامت في سنوات ما بعد الإنهيار السوفييتي، واتخذت، في بعض الأحيان، طابعاً متطرفاً معادياً للأجانب، والشرقيين منهم خاصة، وللأقليات القومية في روسيا، وخاصة الأقليات القوقازية، التي تسكن في المنطقة الجنوبية الشرقية من روسيا الأوروبية، القريبة من بحر قزوين.

ومعروف أن جمهورية روسيا الإتحادية تتكون حالياً من أغلبية روسية تصل الى حوالي ٨٠ بالمئة من السكان، وحوالي ١٦٠ قومية وإثنية أخرى تشكل بمجموعها الـ ٢٠ بالمئة الباقية. وكل قومية من هذه القوميات والإثنيات غير الروسية حجمها النسبي لعدد السكان الإجمالي متواضع. وتكاد كلها تكون أقل من ١ بالمئة من السكان، باستثناء أربع أو خمس أقليات، أكبرها القومية التترية، التي تشكّل ما يقارب الـ٤ بالمئة من الحجم الإجمالي للسكان. وهي أقلية تُدين بالإسلام. ويبلغ عدد المواطنين المسلمين من بين هذه القوميات والإثنيات كلها حوالي ١٥ بالمئة من العدد الإجمالي لسكان روسيا الإتحادية.

ومعروف أنه من بين الجمهوريات السوفييتية السابقة الخمس عشرة، هناك ست جمهوريات في آسيا الوسطى تسكنها أغلبيات مسلمة، هي أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان وقيرغيزيا. وكلها جمهوريات مستقلة حالياً، وتطوّرت بشكل مستقل ومختلف عن روسيا. ونظراً لوقوع ثلاث منها، هي أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، على ضفاف بحر قزوين الغنية بالنفط، وبعضها على حدود الصين وأفغانستان، فإنها كانت هدفاً، كما ذكرنا أعلاه، لهجمة دولية، أميركية بالدرجة الأولى، إقتصادية وجيو – استراتيجية، مرتبطة بمحاولات مدّ نفوذ الشركات الأميركية، والغربية الأخرى، في منطقة آبار النفط والغاز خاصة، وبالمساعي التي جرت لإقامة قواعد عسكرية وتكثيف النفوذ السياسي في هذه المنطقة الحساسة التي كانت في القرنين السابقين مسرح تنافس عالمي واسع أيضاً.

وبالمقابل، سعت روسيا والصين، منذ السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين خاصةً، الى محاولة الحد من هذا النفوذ الأميركي، عبر تعزيز صلتهما بهذه الجمهوريات. وهو أحد الأهداف التي سعت إليها معاهدة شانغهاي، التي أُقيمت بصيغتها الأولى في العام ١٩٩٦، وشكّلت نوعاً من الإطار الإقليمي، ثم توسّعت في العام ٢٠٠١ بدخول دولة أخرى من آسيا الوسطى، السوفييتية سابقاً، وأطلق على هذا الإطار منذ ذلك الحين اسم منظمة شانغهاي للتعاون. وأصبحت المنظمة تضم، بالإضافة الى روسيا والصين، أربعاً من الجمهوريات الآسيوية السوفييتية السابقة الست المذكورة أعلاه، وهذه الدول الأربع هي قيرغيزيا وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وقد اتخذت هذه المنظمة سلسلة من الخطوات اللاحقة لتعزيز تعاون دولها في المجالات المختلفة، الإقتصادية والأمنية خاصة.

صراع القوى الكبرى على مصادر النفط والغاز في آسيا الوسطى

وبما أن مسألة الطاقة ومصادرها، وخاصة النفط والغاز، احتلت حيزاً كبيراً من اهتمام الإدارات الأميركية في السنوات الأخيرة، وخاصة إدارة جورج بوش الإبن، التي عمل العديد من كبار مسؤوليها في السابق في شركات نفطية أو خدماتية مرتبطة بهذا المجال، بما في ذلك الرئيس بوش نفسه ونائبه ريتشارد تشيني ومستشارته للأمن القومي كوندوليزا رايس، التي أصبحت لاحقاً وزيرة خارجيته، فكان في منطق هذه الإدارة أن تسعى لتعزيز نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة على المناطق الغنية بالنفط والغاز أو تلك التي تشكّل معابر، حالية أو محتملة، لنقلهما. بما يؤمّن سيطرة واشنطن على استمرار تدفق النفط والغاز، ويضمن تأمين احتياجاتها المستقبلية، ويتيح المجال للتحكم في اقتصادات الدول الأخرى المستوردة للنفط، وخاصة تلك التي تشكّل منافساً حالياً أو مستقبلياً لها، سواء أكانت حليفة، مثل دول الإتحاد الأوروبي واليابان، أو كانت دولاً ساعية لتثبيت مكانة عالمية بارزة لها، مثل الصين، والى حد ما أيضاً الهند. كل ذلك في مناخ يشهد نشر العديد من الدراسات والمقالات في الولايات المتحدة وخارجها في السنوات الأخيرة، تشير الى استمرار تناقص الإحتياطي النفطي المكتشف في العالم وعدم تعويض ما يُستهلك منه باكتشافات حقول جديدة، توفّر، على الأقل، إستقراراً في الحجم الإجمالي للإحتياطي المكتشف. مما يؤشّر الى احتمال نضوبه بعد زمن.

وجدير بالإشارة أن عملية البحث عن مصادر بديلة للطاقة غير النفط لم تتقدم كثيراً، بعد أن كان قد جرى الحديث كثيراً عن ضرورة توفيرها، خاصة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ العربية – الإسرائيلية، والحظر النفطي الذي طبّقته

الدول العربية المنتجة للنفط على الدول المؤيدة لإسرائيل، تضامناً مع الجانب العربي المحارب، وهو الحظر الذي ترافق مع رفع أسعار النفط بنسب غير مسبوقة. فقد بقيت الدول الصناعية الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، تعتمد على هذين المصدرين للطاقة بشكل كبير، وإن كان استخدام الطاقة النووية قد تعزّز خلال العقود الماضية في معظم الدول الغنية، التي كانت، وما زالت، تستورد كميات كبيرة من النفط والغاز، بالرغم من المخاطر البيئية والبشرية المحتملة للطاقة النووية. وبقيت المصادر الأخرى للطاقة محدودة الدور، سواء منها الملوِّثة للبيئة كالفحم، أو تلك المتجددة كالماء المتدفق والرياح والشمس، وحتى بعض المواد الزراعية التي تُستخدم كوقود.

وهكذا، رأى أصحاب القرار والنفوذ في واشنطن أن عالم ما بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وتفرّد الولايات المتحدة بالقوة الكونية فيه، بالإضافة الى توفّر ذريعة "محاربة الإرهاب" بعد هجمات ٢٠٠١/٩/١١، يقدمان لهم فرصة تاريخية لتوسيع نفوذهم في العالم، تحديداً في مناطق استخراج النفط ومساراته.

وشعر حكام روسيا الجدد، بعد مرحلة الإرباك والإرتجال الإقتصادي والتدهور العام في التسعينيات، أن هذا السعي الأميركي يستهدف بلدهم ومحيطه المباشر، خاصة في ظل مساعي واشنطن لنسج علاقات وثيقة مع الأنظمة في البلدان المستقلة التي كانت جزءً من الإتحاد السوفييتي أو حليفةً له، ولتأمين حضور عسكري وسياسي لها في هذه البلدان. وهو ما حصل مع بلد مثل جورجيا في العام ٢٠٠٣، ثم مع أوكرانيا في العام ٢٠٠٤، وما استمرت الولايات المتحدة خاصة في السعي الى تحقيقه في جمهوريات سوفييتية سابقة أخرى، خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى الواقعة في محيط بحر قزوين والغنية بمصادر الطاقة، وهي جمهوريات ذات أغلبية مسلمة، كما هو معروف، وبعضها ذات حضارات وتاريخ غني، كجزء من التشكيل الحضاري العربي – الإسلامي القديم. فمدن مثل طشقند وسمرقند وبُخارى، وكلها تقع اليوم في جمهورية أوزبكستان، كانت مراكز حضارية حيوية في العصور الذهبية للحضارة العربية – الإسلامية.

وسبق وذكرنا أن عدداً من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، الواقعة في أوروبا، انضم في السنوات الأخيرة الى حلف شمال الأطلسي. بينما حاولت الولايات المتحدة إقامة قواعد لها في عدد من دول آسيا الوسطى تحت شعار "محاربة الإرهاب" في تلك المناطق، وبهدف دعم حربها في أفغانستان التي بدأت منذ أواخر العام ٢٠٠١ كرد على هجمات ٩/١١. ولكن الأدبيات والكتابات والتقارير التي سبقت هجمات ٩/١١ والصادرة عن "المحافظين الجدد" والرموز

اليمينية النافذة الأخرى في هذه الإدارة الأميركية، وعلى رأسها نائب الرئيس الأميركي ريتشارد تشيني، تؤشر، في الواقع، الى نوايا ومخططات مسبقة لدى هذا الفريق المحافظ لتوسيع مناطق الوجود والنفوذ الأميركي الى هذه المنطقة الإستراتيجية، التي شهدت في القرن التاسع عشر صراعاً على النفوذ بين روسيا القيصرية وبريطانيا، أَطلق عليه بعض الكُتّاب البريطانيين، ومنهم الروائي الشهير رديارد كيبلينغ، في حينه، اسم "ذي غريت غيم"، أي "اللعبة الكبرى". ومن وحي هذه الإستعادة التاريخية، أطلق آخرون على الصراع الجاري بعد تفكك الإتحاد السوفييتي على هذه المنطقة اسم "اللعبة الكبرى الجديدة".

وقد أقامت واشنطن، بالفعل، علاقات وثيقة مع جمهورية أذربيجان، التي باتت تطمح للإنضمام الى حلف شمال الأطلسي. وأقامت واشنطن قاعدة في قيرغيزيا لدعم حربها في أفغانستان المجاورة، كما سعت للحصول على تسهيلات شبيهة من دول آسيا الوسطى الأخرى. وكانت هناك قوات أميركية أيضاً في أُوزبكستان، الواقعة شمالي أفغانستان، لكن منظمة تعاون شنغهاي طلبت من حكومة أوزبكستان أن تعمل على إنهاء وجود القوات الأميركية. وهو ما حصل فعلاً في أواخر العام ٢٠٠٥. كما إن قيرغيزيا عملت لاحقاً، واستجابة الى دعوات شبيهة، الى ربط وجود القاعدة العسكرية الأميركية لديها باستمرار المواجهات في أفغانستان، بما يعني أن على الولايات المتحدة سحب قواتها من البلد في حال استقر الوضع في أفغانستان. وهو أمر لا تظهر بوادره حتى الآن.

وتواصل كل من روسيا والصين المحيطتين بجمهوريات آسيا الوسطى المساعي والضغوط لاستبعاد أي وجود عسكري واستراتيجي للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحساسة. مع العلم بأن النفوذ الأميركي تعزّز، كما ذكرنا، في أذربيجان، الواقعة شمالي إيران، وكذلك في جمهورية جورجيا، السوفييتية سابقاً، الواقعة الى الغرب منها على حدود تركيا، خاصة منذ أن استلم الحكم في جورجيا ميخائيل ساكاشفيلي، الوثيق الصلة بالولايات المتحدة والغرب، في العام ٢٠٠٣، بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق إدوارد شيفاردنادزه، وهو تطور أحدث توتراً كبيراً في العلاقات بين روسيا وجورجيا ما زال مستمراً حتى الآن.

ومن الواضح، في هذا السياق، أن هناك أهمية بارزة للتقارب الروسي–الصيني، المتزايد في السنوات الأولى من القرن الجديد، وخاصة بعد إعلان شانغهاي عام ١٩٩٦ وتشكيل "منظمة تعاون شانغهاي" في العام ٢٠٠١. وقد شهدت كل هذه السنوات تعزيزاً في العلاقات الإقتصادية والتجارية بين أعضاء هذه المنظمة،

وخاصة بين الصين وروسيا، وهناك تفكير جدي في أوساطها بتطوير الصيغة الى مستوى أرقى من التنسيق الإقتصادي والعسكري وفي مجال الطاقة.

كل هذه التطورات أكدت أن مراهنات الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الغربية على إضعاف روسيا وإخضاعها لعملية استتباع إقتصادي، وبالتالي سياسي، بعد انهيار العام ١٩٩١، لم تنجح. لا بل هناك، بالإضافة الى تنامي المشاعر القومية والمطامح للعودة الى النفوذ العالمي السابق، بعض المؤشرات الأولية على تنامي تيارات تسعى، بأشكال مختلفة، الى إحياء الصيغة اليسارية للبلد، ولكن مع استيعاب أفضل لدروس المرحلة السابقة.

لكن ذلك كله يبقى، حتى الآن، في مجال التخمين وطي احتمالات المستقبل. خاصة وأن التحولات التي جرت منذ مطلع التسعينيات أوجدت شرائح واسعة من الرأسماليين، بتلاوينهم المختلفة، باتت لديهم مصالح كبيرة في استمرار نظام السوق الرأسمالي وحرية الإثراء غير المحدود.

إنعكاسات التجربة السوفييتية على العالم ...

يبقى أن نقول أن تقييماً موضوعياً للحقبة السوفييتية، بالنسبة للمنطقة التي عاشتها، أي جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، وبالنسبة لمناطق العالم الأخرى، وهو تقييم سيتطور ويتبلور بشكل أفضل مع البعد الزمني عن الحدث، سيُظهر تلاوين في اللوحة غير تلك الصورة البيضاء أو السوداء التي يرفعها، من جهة، بعض المتزمتين من مواليها، ومن جهة أخرى، أعداؤها الألداء.

فعلى الصعيد الخارجي، بإمكاننا القول، بدون مبالغة، أن التجربة كان لها، بشكل عام، ومنذ بداياتها، تأثيرات إيجابية على البلدان التي كانت خاضعة للإستعمار ومستتبعة من قبل الدول الرأسمالية الإمبريالية. فقد فتحت التجربة، منذ سنواتها الأولى، أعين الفئات المتقدمة في هذه البلدان على إمكانيات التحرر وإنهاء الوجود الإستعماري والسعي لإقامة كيانات مستقلة وغير تابعة للمراكز الرأسمالية.

ومن السهل تلمّس مثل هذه التأثيرات على بلدان مثل الصين وفييتنام، زاوجت فيها الطليعة القائدة لعملية التحرر ما بين استنهاض الشعور الوطني التحرري وما بين التطلعات الإجتماعية التطويرية المستندة الى الفكر الإشتراكي الماركسي. وهو ما يفسّر، الى حد كبير، كون هاتين التجربتين، بالإضافة الى التجربة الكورية الشمالية، في المنطقة الآسيوية، والتجربة الكوبية في أميركا اللاتينية، لم تتأثر

بالإنهيار السوفييتي على الصعيد المعنوي بالدرجة ذاتها التي تأثرت بها بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية التي كانت تعيش تجارب شبيهة، والتي تحوّلت كلها الآن الى أنظمة سوق مفتوحة، بما في ذلك البلدان اللذان أنجزا تحررهما بشكل مستقل، الى حد كبير، عن الإتحاد السوفييتي وجيشه خلال الحرب العالمية، وهما ألبانيا ويوغوسلافيا.

وهنا يمكن استذكار رواية لقائد تحرر فييتنام، هو شي مينه، لكيفية اكتشافه للفكر الماركسي. فقد تحدث في مقال له عن إطّلاعه لأول مرة، حين كان عاملاً في فرنسا، على نداءات لينين والأممية الشيوعية (كومينتيرن) الموجهة الى "شعوب الشرق" للتحرر من الإستعمار والتبعية، في السنوات الأولى للتجربة السوفييتية. وهذه النداءات، كما يقول، هي التي فتحت عينيه على هذا الفكر اليساري وأهميته بالنسبة لبلد مستعمَر مثل بلده، آنذاك.

ومعروف أن التجربتين الصينية والفييتنامية اعتمدتا، بالأساس، في بلدين كانا مستعمرين كلياً أو جزئياً وقليلي التطور الصناعي، على الجماهير الريفية الواسعة وعلى شعارات وطنية واجتماعية تحررية، من الإستعمار والإقطاع في آن واحد، لاستنهاض الطاقات الشعبية الواسعة في خوض حروب تحرر طويلة، والصمود أمام التدخلات والضغوط الداخلية والخارجية العاتية. وهي خصائص أعطت للتجربتين سمات مختلفة عن التجربة السوفييتية، التي اعتمدت في مرحلة الثورة بشكل رئيسي على الطبقة العاملة في المدن، وإن كان هناك جهد بُذل، في بدايات الثورة، لترسيخ تحالف بين العمال والفلاحين. مع العلم، طبعاً، أن البلدين الآسيويين كانا أقل تطوراً بكثير على الصعيد الإقتصادي من روسيا القيصرية في بدايات العملية الثورية.

ومن الملفت للإنتباه أن هذين البلدين، الصين وفييتنام، يخوضان، في العقدين الأخيرين، تجربة تطوير اقتصادي متسارع تكاد تبدو وكأنها صيغة طويلة الأمد للإنفتاح على اقتصاد السوق شبيهة بتلك التي اتبعت في الإتحاد السوفييتي في عشرينيات القرن الماضي، وأُطلق عليها هناك اسم "السياسة الإقتصادية الجديدة"، "نيب"، كما ذكرنا أعلاه. وهو تطوير يعطي نتائج استثنائية على الصعيد الإقتصادي بالنسبة للبلدين الآسيويين، مع انه يخلق إشكالات على الصعيد الإجتماعي تحتاج الى يقظة دائمة حتى لا تتفاقم التمايزات والفروقات في المداخيل وتترسّخ قوة طبقة رأسمالية جديدة، تحاول لاحقاً ترجمة قوتها الإقتصادية الى المستوى السياسي.

وشهد، من جانب آخر، عدد من بلدان "العالم الثالث" في القرن العشرين محاولات لنسخ بعض جوانب التجربة السوفييتية، سواء تلك البلدان التي نجح فيها اليساريون في الوصول الى السلطة أو تلك التي شكّلوا فيها حضوراً قوياً في أوساط الشعب دون الوصول الى السلطة. ولا بد هنا من الإشارة الى كون النموذج السياسي السوفييتي كان يُنسخ في العديد من الحالات من قبل أحزاب ليست بالضرورة متبنية للفكر الماركسي، بحيث انتشرت في العديد من بلدان "العالم الثالث"، التي استقلّت منذ الخمسينيات الماضية، أنظمة الحزب الحاكم الواحد. وهي صيغة كان يجري تطويرها أحياناً الى صيغة ما سُمّي بـ"الجبهة الوطنية"، إقتداءً بتلك الجبهات التي أُقيمت في بعض بلدان أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي صيغة كانت تضمّ، الى الحزب الحاكم الفعلي، أحزاباً أخرى مناصرة له، لكن مشاركتها الفعلية في السلطة كانت محدودة جداً ومرتبطة بإرادة وقرارات الحزب الحاكم. وهذه الخاصية حدّت من التعددية الفعلية ومن إمكانية تطوير هامش الحريات الديمقراطية. كما قاد الإستئثار بالسلطة من قبل حزب واحد لفترة طويلة من الزمن، في حالات عديدة، الى نشوء طبقة رأسمالية بيروقراطية، متحالفة مع الشرائح الرأسمالية المحلية أو بديلة لها، وفق ظروف كل بلد، وبالتالي انتشار سوء الإدارة والفساد، وتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لغالبية المواطنين.

ويبدو انتشار الفساد ملازماً لكل احتكار طويل الأمد للسلطة في غياب رقابة شعبية حقيقية تتوفر من خلال العمليات الإنتخابية وضمان حرية التعبير والتجمع والتنظيم، ومن خلال حضور وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني. والمقصود بهذا التعبير، المجتمع المدني، هو الهيئات الشعبية المنظمة بشكل مستقل عن السلطة الحاكمة، وبالتالي غير التابعة لها، والمدافعة عن مصالح وتطلعات وقضايا شرائح مختلفة من المجتمع، مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات والحركات الإجتماعية والتجمعات المهنية والقطاعية ومؤسسات الدفاع عن البيئة، الخ...

أما في البلدان الرأسمالية المتطورة، بدءً ببلدان أوروبا الغربية، فيمكن القول ان تأثير التجربة السوفييتية كان مزدوجاً: فمن جهة، ساعد وجود النموذج الإجتماعي للتجربة السوفييتية، وخاصة توفُّر الضمانات الإجتماعية الأساسية الواسعة في إطارها، وهو ما أُطلق عليه أحياناً في بلدان التجربة السوفييتية تعبير الديمقراطية الإجتماعية، في تدعيم مطالبات الحركات النقابية والإجتماعية في البلدان الرأسمالية المتقدمة بتطويرات تقترب من هذا النموذج.

ومعروف أن الضمانات الإجتماعية في دول التجربة الإشتراكية كانت تشمل رعاية الطفولة والأمومة، وضمان العمل لكل مواطن، وتوفير التعليم المجاني لكل المستويات منذ الحضانات وحتى الدراسات الجامعية العليا، والعلاج الصحي الكامل لكل المواطنين، ورعاية المسنّين وتوفير دخل لائق لهم. وهذه الضمانات الشاملة للمواطن في بلدان التجربة السوفييتية أوجدت ضغطاً قوياً على الطبقات الحاكمة في البلدان الرأسمالية، فاضطرت الى تقديم التنازلات على هذا الصعيد للنقابات والشرائح الإجتماعية الدنيا، أولاً، ولاحقاً لقطاعات إجتماعية أوسع، بهدف سحب البساط من تحت أقدام القوى اليسارية والنقابات والحؤول دون تقديم النموذج السوفييتي كنموذج أكثر تقدماً على الصعيد الإجتماعي الحياتي، وبالتالي لإضعاف جاذبية هذا النموذج لدى الجمهور الواسع من العمال والموظفين ومحدودي الدخل. وهي جاذبية، إذا ما ترسّخت، فهي تصبّ، في نهاية المطاف، لغير صالح هذه الطبقات الحاكمة.

وفي الجانب الآخر، وبالرغم من وصول بعض الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية الرأسمالية الى نسبة عالية من النفوذ الإنتخابي والشعبي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بفعل الدور الذي لعبته هذه الأحزاب في مقاومة الإحتلالين النازي الألماني والفاشي الإيطالي، لم يكن النموذج السياسي السوفييتي، نموذج الحزب الواحد وتغييب الحريات الديمقراطية الأساسية، مثل حرية التعبير والتجمع والتنظيم، مغرياً لقطاع غير قليل من المواطنين في هذه البلدان، وذلك بمعزل عن الحملات الدعاوية التي كانت تشنّها الطبقات الحاكمة في البلدان الرأسمالية المتطورة لتسويد صورة النموذج السوفييتي أمام الجمهور الواسع.

فقد حققت شعوب هذه البلدان الرأسمالية المتطورة، في القرن أو القرنين الأخيرين من النضال العمالي والديمقرطي في القارة الأوروبية، خاصة في أعقاب الثورة الفرنسية والثورات الوطنية والعمالية اللاحقة في أواسط القرن التاسع عشر ونصفه الثاني وخلال القرن العشرين، حقوقاً وحريات ديمقراطية لم تكن معهودة قبل ذلك. وما زالت صور المعاناة الواسعة للعمال والشرائح الشعبية في الماضي القريب في هذه البلدان حاضرة في كتب التاريخ، كما في بعض الأعمال الأدبية البارزة التي صدرت في القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين، خاصة معاناة العمال والفئات الكادحة الأخرى في مرحلة الثورة الصناعية المكثّفة في تلك الحقبة، من نمط أعمال الروائي البريطاني تشارلز ديكنز، والروائي الفرنسي إميل زولا، وأعمال الكاتب الأميركي جون ستاينبيك في الثلاثينيات الماضية، حين كان متعاطفاً مع قضايا الكادحين في الريف الأميركي، وقبل أن ينتقل الى مواقع أخرى في أواخر حياته.

كما تمكّنت الطبقات العاملة والشرائح الديمقراطية المستنيرة في هذه البلدان، عبر محطات نضال قاسية أحياناً، من تطوير مؤسسات المجتمع المدني، أي المؤسسات المجتمعية المستقلة عن السلطة وأجهزتها التنفيذية، بحيث تحوّلت هذه المؤسسات الى كابح دائم لنزعات السلطات والطبقات الحاكمة للإنتقاص من حقوق المواطنين ومكاسبهم الإجتماعية وحرياتهم الديمقراطية. وهي مكتسبات لم يكن من السهل على هذه الطبقات والشرائح التخلي عنها، أو اعتبارها ثانوية، طالما ان الأوضاع المعيشية والحياتية في هذه البلدان تجاوزت حالات البؤس التي كانت سائدة في الحقب السابقة.

هذه المفارقة بين ميزات الوضع الإجتماعي المعيشي في بلدان التجربة السوفييتية ومثالب تغييب الحريات الديمقراطية وبُنى المجتمع المدني جعلت طريق تطور نفوذ ووزن القوى اليسارية الجذرية في الدول الرأسمالية المتطورة محصورةً بسقف معين، حتى بالنسبة لتلك القوى التي حققت نفوذاً شعبياً وانتخابياً واسعاً كالحزب الشيوعي الإيطالي، الذي تجاوز وزنه الإنتخابي في السبعينيات الماضية ثلث أصوات الناخبين، كما ذكرنا. دون أن نقلّل، في هذا الصدد، من تأثير الحملات الدعاوية المضادة، وحتى عمليات التخريب المباشر، التي شهدتها هذه البلدان، خاصة في مرحلة "الحرب الباردة".

* * *

وفي هذا السياق أيضاً، شهدت البلدان الرأسمالية المتطورة منذ مطلع الثمانينيات هجمة مضادة شرسة شُنّت من قبل الأوساط والطبقات الحاكمة، في مرحلة تمدد العولمة الرأسمالية و"الليبرالية الجديدة". ومن بين أهداف هذه الهجمة محاولة إضعاف وتحجيم الحركة النقابية، أحد الروافد الرئيسية للقوى اليسارية، وخط الدفاع الأول عن مصالح وحقوق العمال والموظفين والعاملين بأجر. وأحد أبرز النماذج لهذه الهجمة كانت المواجهة القاسية التي جرت في الفترة ١٩٨٤–١٩٨٥ بين الحكومة البريطانية التي كانت ترأسها، آنذاك، مارغريت ثاتشر، والإتحاد الوطني لعمال المناجم في بريطانيا. حيث سددت ثاتشر في هذه المواجهة ضربة قاسية للنقابات البريطانية، بعد أن أفشلت إضراب النقابة العمالية، الذي استمر زهاء العام، وانتهى دون أن يحقق أية نتائج على صعيد فرض التراجع على قرارات ثاتشر الخاصة بإغلاق بعض المناجم والتوجه نحو خصخصة بعضها الآخر. وشهدت بلدان أوروبية أخرى وبلدان رأسمالية متطورة أخرى في أنحاء العالم أشكالاً أقل حدةً علنيةً من هجوم ثاتشر على الحركات النقابية، ولكنها استهدفت تحقيق النتيجة ذاتها: إضعاف الحركة النقابية.

مما نتج عنه تراجع في وضع النقابات العمالية ونسبة العمال والموظفين المنتمين اليها في العديد من هذه البلدان. ومن المثير أن بعض الدول الأوروبية المتطورة إقتصادياً باتت نسبة الحركة العمالية النقابية المنظمة فيها من مجموع العمال نسبة متواضعة، حيث تصل في فرنسا حالياً الى أقل من ١٠ بالمئة.

وهذه الهجمة ضد النقابات واليسار في الغرب تواكبت زمنياً مع تورط الإتحاد السوفييتي في حرب أفغانستان، ومع تأزم الوضع الإقتصادي السوفييتي، الذي سبق وتناولناه، ومع تكثيف الهجمة الأميركية الشاملة على الإتحاد السوفييتي وقوى اليسار والتحرر الوطني في أنحاء العالم. وهكذا، جاءت سياسات ثاتشر متناغمة مع سياسات حليفها السياسي والروحي، الرئيس الأميركي رونالد ريغن، وفتحت الباب لمدرسة واسعة من اليمين الجديد الـ "نيوليبرالي" في مناطق العالم المختلفة، في المرحلة التي عُرفت باسم مرحلة العولمة.

* * *

وفي الخلاصة، يمكن القول أن انهيار التجربة السوفييتية كان له تأثير ملحوظ، سلبي بشكل عام، على القوى اليسارية والتحررية في أنحاء العالم، بدءً بـ"العالم الثالث"، حيث المرجعية الفكرية للقوى اليسارية هناك، مع بعض الإستثناءات، كانت، في أغلب الحالات، مرتبطة بما أظهر الإتحاد السوفييتي من نجاحات، سواء داخلية على صعيد التنامي السريع للإقتصاد والتطور التعليمي والإجتماعي والعلمي أو على المستوى الخارجي، من انتصاره الكبير على النازية الى دعمه لحركات التحرر والقوى اليسارية. ومن هذه الزاوية، رأت هذه القوى أنها فقدت مركزاً مناصراً وداعماً كان يوفر لها الحماية السياسية والعملية في مواجهة المعسكر الآخر، معسكر الإمبريالية والعولمة الرأسمالية.

لكن التأثير السلبي للإنهيار السوفييتي لم يقتصر على بلدان "العالم الثالث"، بل امتد ليشمل بلدان الرأسمالية المتقدمة، كما رأينا. حيث شهدت غالبية القوى اليسارية الجذرية تراجعاً في نفوذها الشعبي وفي قاعدتها السياسية والإنتخابية، حتى تلك التي لم تكن على علاقة وثيقة بالمركز السوفييتي، كالحزب الشيوعي الإيطالي. فهذا الحزب الكبير، الذي وصل أوج نفوذه الإنتخابي في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، تحوّلت غالبيته في مطلع التسعينيات الى صفوف الإشتراكية الديمقراطية، بينما الأقلية التي تمسكت بمرجعيتها اليسارية الجذرية بقي تأثيرها الإنتخابي في حدود معينة (حوالي ٨ – ١٠ بالمئة لمجموع هذا التيار في الإنتخابات الإيطالية الأخيرة).

وهكذا يمكن القول أن جملة من التطورات والعوامل الداخلية، كما وتأثيرات وإنعكاسات الضغوط والتحركات الخارجية المعادية، لعبت كلها دوراً في انهيار التجربة السوفييتية. وما يتوفر الآن من معلومات يشير، كما سبق وذكرنا، الى أن هذه النهاية أو هذا الشكل من الإنهيار لم يكن حتمياً، ولم يكن مخططاً له مسبقاً، على الأغلب، من قبل قادة في الدولة السوفييتية منذ البداية، وإنما كان نتيجة مصاعب عملية في محاولات الإصلاح الإقتصادي والإداري للخروج من وضع مأزوم، في ظل جمود وتكلّس النظام السياسي نتيجة غياب المشاركة الشعبية الفعلية في القرار على مختلف المستويات.

أية آفاق لتطور الأوضاع السياسية في الجمهوريات السوفييتية سابقاً؟

من المبكّر التنبؤ بما سيتشكل في الجمهوريات السوفييتية السابقة من تيارات سياسية بعد فترة إنتقالية من التخبط أو البحث عن صيغ جديدة تلائم الوضع الجديد في كل منها، بحيث تتبلور أُطرها السياسية الداخلية وبناها الإقتصادية ومجتمعاتها المدنية. والأمر لا ينطبق على هذه الجمهوريات الآسيوية التي تحدثنا عنها أعلاه فحسب، وإنما على بقية الجمهوريات التي كانت جزءً من الإتحاد السوفييتي، بما فيها تلك الأوروبية، كجمهوريات البلطيق الثلاث (ليثوانيا، لاتفيا، إستونيا)، التي دخلت في مطلع العام ٢٠٠٤ في عضوية الإتحاد الأوروبي، وتوثقت علاقاتها مع الدول الإسكندنافية المجاورة، وكأوكرانيا وروسيا البيضاء، الواقعتين الى الغرب من روسيا، ومولدوفا، الواقعة على حدود رومانيا الشمالية الشرقية، وأرمينيا وجورجيا، اللتين تقعان شرقي البحر الأسود وشمال شرقي تركيا.

وإلى حد كبير، تنطبق الملاحظة أيضاً على تلك البلدان التي كانت أنظمتها السابقة حليفة للاتحاد السوفييتي ولكن كانت خارجه، وهي بلدان تقع في أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية الشرقية، ومعظمها أصبح عضواً في الإتحاد الأوروبي (بولونيا، هنغاريا، تشيكيا، سلوفاكيا، بلغاريا)، بالإضافة الى رومانيا وسلوفينيا. والأخيرة كانت جزءً من الإتحاد اليوغوسلافي، وهي الآن أيضاً داخل الإتحاد الأوروبي.

والأمور ربما تكون أكثر تعقيداً في بلدان التجربة الإشتراكية الأخرى، مثل ألبانيا، وبقية الكيانات المتنوعة التي انبثقت عن تفكك يوغوسلافيا في التسعينيات الماضية، والتي هي أقل تطوراً إقتصادياً من الكيان الأول الذي انسلخ عن الإتحاد

اليوغسلافي وانضم لاحقاً الى الإتحاد الأوروبي، وهو سلوفينيا. وهي الكيانات التي تحوّلت معظمها الآن الى دول مستقلة: كرواتيا، البوسنة والهرسك، صربيا، مقدونيا، الجبل الأسود، وأخيراً، كيان كوسوفو، الذي لم يُحسم وضعه بعد. وكانت منطقة كوسوفو، ذات الأغلبية الإثنية الألبانية، في الماضي، مرتبطة مع صربيا، لكن غالبية سكان كوسوفو كانت تميل الى الإستقلال، وهو ميلٌ تعزّز بعد الحرب التي شنتها قوات حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٩٩ على صربيا، والتي تلاها فرض وصاية الأمم المتحدة على المقاطعة منذ ذلك العام. وما زالت صربيا، حتى في ظل النظام الذي خلَف حكم سلوبودان ميلوشيفيتش، ترفض استقلال كوسوفو، بحجة العلاقة التاريخية للشعب الصربي بهذه المنطقة، مع أن الصرب أقلية صغيرة في المقاطعة مقارنة بالألبان. ولذلك بقيت مسألة إستقلال كوسوفو موضوع جدل وأخذ ورد خلال العام ٢٠٠٧.

ومن الصعب التقدير الى أية درجة ستتأثر الدول التي انضمت الى الإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة بالمناخات السياسية والإجتماعية السائدة في البلدان الأقدم في الإتحاد، مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا، والى أي حد ستشهد كلها، أو بعضها، مسارَ تطورٍ مختلفاً.

وهنا نستذكر، من باب تظهير التمايز بين مناطق أوروبا، مقولة وزير الدفاع الأميركي السابق رونالد رامسفيلد في سياق التقليل من أهمية اعتراض بعض الدول الأوروبية الغربية على مشروع الحرب على العراق عشية شنّها عام ٢٠٠٣، حين تحدث عن "أوروبا القديمة"، ويقصد خاصة فرنسا وألمانيا، اللتين وقفتا ضد الحرب، و"أوروبا الجديدة"، التي تضم، وفق تصنيفه، دول أوروبا الشرقية التي كانت أنظمتها السابقة حليفة للإتحاد السوفييتي، وباتت معظمها الآن أقرب الى الغرب والولايات المتحدة. وخارطة بعضها السياسية تميل كثيراً نحو اليمين، كما هو الحال في بلد مثل بولندا.

ولكن الأرجح أن يجري التفاعل، بالنسبة لغالبية هذه البلدان، مع مناخات بلدان أوروبا الغربية، ولكن ببطء وعلى مدى سنوات طويلة نسبياً. ويبقى المستقبل، إذاً، مفتوحاً على احتمالات عدة، يصعب التنبؤ بها نظراً لخصوصيات المسار التاريخي لكل بلد من هذه البلدان. وإن كان من الواضح، من الآن، أن روسيا ستشهد على الصعيد السياسي الداخلي تطوراً مختلفاً عن جاراتها الواقعة الى الغرب منها، خاصة تلك البلدان التي لم تكن جزءً من الإتحاد السوفييتي.

وفي الخلاصة

في الخلاصة، يمكن القول أن النظام السوفييتي، الذي نشأ في ظروف داخلية وخارجية صعبة جداً، حمَلَ، منذ نشأته، تراثاً من السلطوية، الموروثة في بعض جوانبها من التاريخ السابق لروسيا القيصرية، أو هي شكل من النقيض المتحسّب لطبيعة السلطة المطاح بها والطبقات التي كانت تستند اليها، في ظل ضعف تطور المجتمع المدني في روسيا القيصرية وغياب التقاليد والحقوق الديمقراطية والحريات العامة، التي تطورت بشكل أكبر في بلدان أوروبا الغربية. وقد حُكِم النظام الجديد بضرورات مواجهة شبه مستمرة لتحديات داخلية، خاصة في البدايات، وخارجية بشكل شبه متواصل.

وقد تفاقمت هذه النزعة السلطوية بعد رحيل فلاديمير لينين، الذي كان يتمتع بسمات قيادية إستثنائية، مكّنت الثورة البلشفية من قطع أشواط هامة من مسيرتها القاسية الأولى وتصليب وضعها بشكل أولي. لكن عمره القصير لم يوفّر له ولمشروعه الكبير الفرصة لتثبيت وتعميق هذا المسار. وتفاقمت هذه السلطوية في المراحل اللاحقة على غيابه، وخاصة في ظل صراعات داخلية، كان في حياته قادراً على إدارتها بأقل قدر من الخسائر، لكن خلفاءه لم يتمكّنوا من إدارتها بنفس القدر من الكفاءة.

كل ذلك لا يقلّل من حجم الإنجازات الهائلة التي تحققت في العقود التالية، سواء على صعيد الدفاع عن البلد ضد الإجتياح النازي وتحقيق انتصار كبير عليه، أو على صعيد البناء الداخلي وتطوير الإنتاج في المجالين الصناعي والزراعي، والتقدم في مجالي التعليم والتطوير العلمي للبلد، بحيث تحققت خلال فترة وجيزة، بالمعيار التاريخي، نقلة كبيرة في أوضاع البلد الإقتصادية وفي مجال توفير متطلبات الحياة المادية الأساسية للبلد، وفي مستوى التعليم والتطور العلمي فيه.

ولا شك أن المؤرخين يمكن أن يناقشوا في تناولهم لهذه المرحلة التاريخية إذا ما كانت هناك طرق ومسالك أقل كلفة على الصعيد البشري كان يمكن أن تسلكها مسيرة التحول في البلد، وإذا ما كانت القسوة التي مورست في معالجة التناقضات الداخلية التي برزت في سياق هذه المسيرة، سواء على صعيد القطاعات الشعبية المختلفة أو على صعيد الكادر الحزبي القيادي، وهي قسوة أشار إليها لينين بالنقد في الرسالة الشهيرة التي كتبها في أواخر العام ١٩٢٢ وأوائل العام ١٩٢٣، حين كان على فراش المرض الشديد، وافترض أنها ستُقرأ في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي السوفييتي الذي انعقد في نيسان/أبريل من العام ١٩٢٣، وهي الرسالة أو الرسائل التي عُرفت لاحقاً باسم وصية لينين. والمعروف أن هذه الرسالة أبقتها زوجته لديها بعد أن أُصيب لينين بجلطة دماغية أخرى في آذار/مارس عشية المؤتمر،

آملةً أن تسمح له عودته اللاحقة الى وضع صحي أفضل بأن يتابع مفاعيلها بشكل أفعل. لكنه لم يخرج من هذه الأزمة الصحية، التي أصابته بالشلل وفقدان القدرة على الكلام، الى أن توفي في مطلع العام ١٩٢٤، فقامت زوجته بعد ذلك بتسليم الرسالة الى قيادة الحزب، آملة أن تُقرأ أمام المؤتمر الثالث عشر للحزب الذي انعقد في آذار/مارس ١٩٢٤. وقد اتفقت القيادة الثلاثية التي تسلّمت مقاليد الأمور في تلك الفترة، وضمت كلاً من ستالين وزينوفييف وكامينييف، على معالجة قراءة الرسالة بصيغة تخفّف من وقعها، وعلى إبقاء الرسالة خارج إطار النشر.

وبالرغم من أنها تسربت الى الخارج ونشرت في صحيفة أجنبية في العام ١٩٢٦، فإن القيادة السوفييتية، آنذاك، نفت صحة النص المنشور، وبقيت الرسالة، أو بالأحرى مجموعة الرسائل، غير منشورة بشكل رسمي حتى ما بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ ومن ثم انعقاد المؤتمر العشرين للحزب في العام ١٩٥٦، حين كان نيكيتا خروتشوف في قمة السلطة السوفييتية.

وفي حين تواصل التقدم الإقتصادي والعلمي في البلد بشكل حثيث حتى الستينيات، بدأت بوادر التأزم أو التباطؤ تظهر في تلك الفترة وتتطور، كما سبق وأشرنا. مما كان يتطلب، من حيث المبدأ، تغييراً باتجاه التخفيف من قبضة المركزية الشديدة في مختلف المجالات، وخاصة المجال الإقتصادي، وتطبيق نظام مشاركة فعلية لقطاعات الشعب في القرار على مختلف المستويات، بما في ذلك في مجال إدارة الإقتصاد ومرافقه الميدانية عامةً، بما يعطي للنظام طابعاً شعبياً عميقاً يجعله عسيراً على الكسر أو الإنهيار، سواء بفعل عوامل داخلية ظرفية، مثل مواسم الزراعة الفقيرة أو التراجع في مستوى إنتاج النفط وفي أسعاره العالمية، أو بفعل الضغوط وإجراءات التضييق الخارجية.

وكان ملفتاً للإنتباه في الفترة التي سبقت الإنهيار، أو واكبته، أن الجماهير الشعبية الواسعة، بما في ذلك الطبقة العاملة وكافة قطاعات الشغيلة، من عاملين في القطاع الزراعي أو في المجالات العلمية والثقافية، لم تلعب دوراً واسعاً ملموساً في الدفاع عن النظام في مواجهة عملية التفكيك والتبديد والبيع التي حوّلت البلد، في التسعينيات خاصةً، الى مرتع للنهّابين والمافيات، الداخلية والخارجية.

ويمكن طرح تساؤلات أخرى حول طبيعة النظام السوفييتي، بالصيغة التي وصل إليها عملياً، وهي صيغة تراكمت عبر مسار التجربة، ولا علاقة لها بالنظرية، بما يفترض استبعاد سؤالٍ من نمط: هل الخطأ في النظرية أو في التطبيق؟ وهو تساؤل خاطئ كما قلنا سابقاً.

فالصيغة التي آل إليها النظام السوفييتي هي صيغة لها علاقة بالتعاطي مع الواقع المعقّد الذي لا يمكن التنبؤ به أو التخطيط المسبق لكل جوانبه، في تجربة هي الأولى من نوعها في العالم، كما هو من المفترض أمر جليّ بالنسبة للفكر الماركسي، البعيد عن الطوباوية والقوالب المسبقة. وهذا ما كانت تقوله، على سبيل المثال وليس الحصر، القائدة والمفكرة اليسارية الألمانية– البولونية روزا لوكسمبورغ في كتابها المشار إليه أعلاه "الثورة الروسية" منذ بدايات الثورة البلشفية.

فهي قالت في هذا الكتاب:

"نحن نعلم، بشكل أو بآخر، ما ينبغي علينا أن نلغيه من البداية لفتح الطريق أمام الإقتصاد الإشتراكي (المقصود إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج – الكاتب). لكن عندما يتعلق الأمر بطبيعة آلاف الإجراءات العملية والملموسة، الكبيرة والصغيرة، الضرورية لإدخال المبادئ الإشتراكية في الإقتصاد، وفي القانون وفي كل العلاقات الإجتماعية، فليس هناك أي مفتاح في أي برنامج أو كتاب لحزب سياسي إشتراكي. وهذه ليست نقيصة، بل هو الشيء المحدد الذي يجعل الإشتراكية العلمية أرقى من نظيراتها الطوباوية... إن النظام الإشتراكي للمجتمع يجب أن يكون، ولا يمكن إلاّ أن يكون، نتاجاً تاريخياً، مولوداً من المدرسة الناجمة عن تجاربه الخاصة، مولوداً أثناء عملية تحقّقه، كنتيجة لتطورات التاريخ الحي... ومن الواضح أن الإشتراكية، من حيث طبيعتها، لا يمكن أن تتحدد بالأوامر وتُطبّق بقرارات فوقية... كل جموع الشعب يجب أن تنخرط وتشارك في ذلك. بغير ذلك، تكون الإشتراكية عملية إصدار أوامر من خلف عدد قليل من المكاتب الرسمية من قبل دزينة من المثقفين... إن الرقابة الشعبية هي ضرورة أساسية، وإلاّ فإن تبادل الخبرات تتم فقط في إطار دائرة مغلقة من الرسميين في النظام الجديد. والفساد يصبح أمراً لا مفر منه". وهنا تشير لوكسمبورغ الى كلمات أوردها لينين بنفس المعنى في كتابه "الدولة والثورة" الذي صدر عشية الثورة. (أنظر Luxemburg, 1969: 55 - 90; Luxemburg, 1918).

ويمكن إيراد استشهادات أخرى من لوكسمبورغ، التي وصفها لينين بـ"النسر المحلّق للماركسية"، ومن غيرها من الماركسيين الكبار، تتقاطع في تشخيص بعض تعقيدات وإشكالات التجربة الثورية السوفييتية. وكنا قد أوردنا أعلاه ما قالته في الكتاب ذاته، "الثورة الروسية"، حول أهمية الحريات الديمقراطية

في مرحلة التحول الإشتراكي. وكل ذلك كتبته لوكسمبورغ في العام الأول للثورة البلشفية، العام ١٩١٨، قبل أن تأخذ التجربة السوفييتية مداها، وتظهر البوادر التي قادت، في النهاية، الى انتكاسها.

* * *

فهل يعني انهيار التجربة السوفييتية، في هذا السياق، إنهياراً لفكرة إمكانية تجاوز النظام الرأسمالي وإزالة الإستغلال الملازم له للجهد البشري، والتحول نحو نظام إنتاج أكثر إنسانيةً وإنصافاً أُطلق عليه إسم الإشتراكية؟ وهل هي فعلاً "نهاية التاريخ"، كما كتب أحد مفكري المؤسسة الفكرية السياسية المركزية في الولايات المتحدة، فرانسيس فوكوياما، في مطلع التسعينيات؟

تطورات مطلع القرن الحادي والعشرين أظهرت أن التاريخ ما زال مفتوحاً على كل احتمالات التطور، على ضوء ما نراه الآن من تطورات في أميركا اللاتينية، وعلى ضوء التجارب الجارية للتنمية المتسارعة في كل من الصين وفييتنام، وعلى ضوء تنامي حركة مناهضة العولمة الرأسمالية ونظامها الإقتصادي في أنحاء العالم، واستمرار قوى وحركات يسارية عديدة لنشاطها وحركتها في أوساط شعوبها في العمل على تغيير الواقع الظالم المستمر في عالمنا. خاصةً وأن هذا الواقع يشهد تفاقماً في ظل سياسات "الليبرالية الجديدة" والعولمة الرأسمالية، التي تقود، في سياق السعي المتواصل لأصحاب رؤوس الأموال لرفع مستوى أرباحهم والتقليص من النفقات و"الأعباء" البشرية في عملية الإنتاج، الى طحن الملايين من البشر في أنحاء العالم وإلقائهم على قارعة الطريق، حتى في بلدان الرأسمالية المتطورة نفسها.

وما يمكن قوله اليوم، مرةً أخرى، هو أن العالم لم يشهد حتى الآن نظاماً إشتراكياً بالمعنى الذي وضع علاماته الأولى كارل ماركس، وتحدث عنه لينين في كتابه "الدولة والثورة". وكل ما جرى في الماضي، ويجري الآن، هو محاولات للإنتقال بهذا الإتجاه، سواء في بلدان التجربة السوفييتية، في الماضي، أو في الصين وفييتنام أو في بعض بلدان أميركا اللاتينية.

وستبقى التطلعات قائمة لرؤية نموذج حي للنظام الإشتراكي، المتفوق على النظام الرأسمالي، ليس فقط في مجال العدالة الإجتماعية والتوزيع المتوازن للثروات وتوفير الضمانات الإجتماعية الأساسية، وإنما أيضاً في مجال الحقوق الديمقراطية الكاملة والمشاركة الفعلية والشاملة في القرار وفي الرقابة الشعبية على كل مفاصل

الإدارة والإقتصاد والسياسة. بحيث يكون النظام الإشتراكي، كما جاء في كتاب لينين "الدولة والثورة"، نظاماً أرقى على كل صعيد، وأكثر ديمقراطيةً من أكثر النظم الرأسمالية ديمقراطيةً في العالم.

ومن الممكن القول، على ضوء مآل هذه التجربة الهائلة التي شهدها الإتحاد السوفييتي وشاهدها العالم كله في القرن المنصرم، أن الإشتراكية، بالمفهوم الذي تحدث عنه مؤسسو المدرسة الإشتراكية العلمية، تتطلب، في نهاية المطاف، مستوىً عالياً من نضوج وتطور وارتقاء عملية التطور الرأسمالي ومن نمو المجتمع المعني على كافة الصعد، الإقتصادية والإجتماعية والعلمية والثقافية الخ...، وهو ما يمكن أن يتحقق في مجتمعات متطورة، أو من خلال عملية تطوير متسارعة في بلدان محدودة التطور، بحيث تتوفّر الشروط الموضوعية والذاتية خلال زمن أقصر للإنتقال اللاحق الى مرحلة التحول الإشتراكي. وتبقى مسألة المدى الزمني مفتوحة، لأن توفر هذه الشروط هي، في نهاية المطاف، عملية تاريخية، وليست قراراً إدارياً أو إرادوياً. ومن الواضح، بعد كل الذي جرى، أن هذه العملية ستكون، بالضرورة، أطول مدى مما كان يعتقد بعض حاملي راياتها المتفائلين في القرن العشرين.

والجواب الأوضح، على أية حال، لن يتبلور إلاّ في الواقع وعلى الأرض، عندما تتحقق تجربة منجزة. ولا أحد يمكنه الآن أن يتوقع أين ومتى ستتحقق.

ويبقى السؤال الراهن إياه: هل يقود انهيار التجربة السوفييتية الى التسليم، المعلن أو المضمر، بكون النظام الرأسمالي وقالبه السياسي الديمقراطي الليبرالي غير قابل للتجاوز، حتى لا نقول انه هو الشكل المكتمل للتطور البشري، بحيث يتم الإقرار بديمومته وأبديته، كما ورد في مقولة صاحب نظرية "نهاية التاريخ"؟ أم نعتبر أن التاريخ البشري سيبقى مفتوحاً على الإرتقاء الدائم بمصير الشعوب، كل الشعوب، والبشرية جمعاء، نحو مزيد من العدالة، ومزيد من الحرية والحقوق الديمقراطية للشعوب وللأفراد، بأعمق معاني كلمتي الحرية والديمقراطية، وبمضمون ملموس وحي لهما.

من الآن، في عالم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت إجابات الواقع الذي نعيشه تميل لحسم الإجابة بهذا الإتجاه: فكتاب التاريخ ما زال مفتوحاً.

خارطة رقم (٢): روسيا الإتحادية (عام ٢٠٠٠)

خارطة رقم (٣): آسيا الوسطى

خارطة رقم (٤): أوروبا الشرقية والوسطى

الفصل الثالث

أميركا اللاتينية: يسار ناهض وجريء يقتحم القرن الجديد

الفصل الثالث

أميركا اللاتينية: يسار ناهض وجريء يقتحم القرن الجديد

شهدت القارة الأميركية اللاتينية خلال عقد من الزمن، منذ أواخر التسعينيات الماضية، تطورات عاصفة، أعطت إنطباعاً قوياً بأن يساراً من نوع جديد وُلد في هذه القارة، التي كانت تُحتسب دائماً كجزء من ذلك "العالم الثالث" المستعمَر مباشرةً، أو بأشكال مستحدثة، والمنتهكة حقوقه وثرواته من قبل الدول الرأسمالية المتطورة.

وقد استُعمل في السنوات الأخيرة كرديف لتعبير "العالم الثالث" تعبير جديد نسبياً هو "الجنوب"، وذلك بنفس المعنى، للحديث عن هذه البلدان الأقل تطوراً والأضعف إقتصادياً مقارنةً ببلدان "الشمال" الغنية والمتطورة صناعياً واقتصادياً.

وجدير بالإشارة أن تعبير "العالم الثالث" اشتُقّ في مطلع خمسينيات القرن العشرين من قبل الإقتصادي الفرنسي ألفريد سوفي. ومصدر الإشتقاق هو صيغة "الحالة الثالثة" أو "الفئة الثالثة" – تيير زيتاه، باللغة الفرنسية – التي كانت تشير الى المجموعة الثالثة من ممثلي الشعب الذين كان يستدعيهم الملك في فرنسا للإجتماع بين حين وآخر، في إطار مجلس إستشاري أُقيم منذ أوائل القرن الرابع عشر، وبقي قائماً ويجتمع بتقطع وعلى فترات متباعدة حتى عشية الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

وكانت الحالة، أو الفئة، الأولى تتشكل من رجال الدين (الإكليروس)، والثانية من النبلاء الإقطاعيين، والثالثة من الفئات الأخرى من الشعب، وخاصة البورجوازية الوليدة والصاعدة وأصحاب المهن الحرة والحرفيين والعمال والمزارعين، وإن كانت الغلبة في التركيبة الأخيرة كانت في ذلك الحين لأصحاب المهن الحرة والبورجوازية الصاعدة. ولذلك استُعمل تعبير "العالم الثالث" – تيير موند، بالفرنسية – كمقاربة

شكلية ولفظية بين الوضعين. وهو، بالطبع، تعبير مبسّط يراد منه توصيف مكانة البلدان المستعمَرة والمتخلِّفة إقتصادياً أو غير النامية بشكل كافٍ. وبالعادة، في تلك الحقبة، أي في الخمسينيات، كان يجري الحديث عن بلدان القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية تحديداً.

ودرج مؤخراً، كما ذكرنا، تعبير "الجنوب"، مع أنه تعبير تقريبي أيضاً. فبعض بلدان الجنوب الجغرافي، مثل أُستراليا ونيوزيلاندا، هي دول رأسمالية متطورة، كما كان حال دولة البيض في جنوب إفريقيا ابان مرحلة التمييز العنصري، وكذلك دولة إسرائيل حالياً بالنسبة لليهود فيها. كما إن التطورات التي جرت في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة في جنوب شرق آسيا وضعت بعض بلدان المنطقة، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ في مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة. كما إن بلداً فقيراً وقليل التطور الإقتصادي مثل مونغوليا يقع في الشمال جغرافياً، ولكنه في التصنيف المشار إليه يُعتبر جزءً من الجنوب.

أميركا اللاتينية لم تعد "الحديقة الخلفية" لواشنطن

على أية حال، فإن بلدان أميركا اللاتينية، الواقعة كلها الى الجنوب من كندا والولايات المتحدة في القارة الأميركية، هي، بشكل عام، قليلة أو متوسطة التطور الإقتصادي. وهناك بلدان بينها يمكن اعتبارها فقيرة الى حد بعيد، مثل هاييتي، الواقعة في البحر الكاريبي. وحتى تلك التي تطورت إقتصادياً عانت وتعاني من مشكلة التفاوت الكبير في المداخيل ونسب عالية من الفقر، حتى في حالات الدول الأكبر حجماً وسكاناً والأغنى بالموارد الطبيعية، مثل البرازيل والمكسيك، اللتين احتلتا المرتبتين التاسعة والثالثة عشرة في حجم الناتج القومي الإجمالي على صعيد دول العالم في العام ٢٠٠٥، وفق نظام إحتساب قيمة الناتج القومي المعدّلة على أساس القوة الشرائية الفعلية في البلد.

ومعروف ان الولايات المتحدة كانت تتعامل تاريخياً مع هذه القارة اللاتينية، التي تبدأ بالنسبة لها بالمكسيك، المتاخمة لحدودها الجنوبية، كـ"مزرعة خلفية" أو "فناء دار خلفي"، كما يقال. خاصة وأن "مبدأ مونرو" الشهير، على اسم الرئيس الأميركي جيمس مونرو، نصّ، في العام ١٨٢٣، على حرص واشنطن على استبعاد أي تدخل في القارة الأميركية بمجملها من قبل دول خارجها، والأطراف المقصودة آنذاك بهذا التحذير كانت تحديداً دول أوروبا، بما في ذلك كلٍ من إسبانيا

والبرتغال، الدولتين الإستعماريتين الرئيسيتين في القارة اللاتينية، اللتين كانتا قد أُخرجتا قبل ذلك الإعلان بفترة وجيزة من معظم بلدان القارة.

وتعبير "اللاتينية" في تسمية المنطقة أو القارة يعود الى كون اللغتين الإسبانية والبرتغالية، الغالبتين في هذه المنطقة، هما من أصل لاتيني، أي أنهما مشتقتان من اللغة اللاتينية القديمة، كما هو حال لغات أخرى مثل الفرنسية والإيطالية والرومانية. ورغم هذه الغلبة الواضحة والكاسحة للغتين، هناك بعض المستعمرات السابقة أو الحالية جنوبي الولايات المتحدة، بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي في أميركا الوسطى لها لغات رسمية غير لاتينية، مثل الإنكليزية والهولندية، ولكنها عددياً محدودة السكان، بالمقارنة مع الدول اللاتينية اللغة. مع العلم بأن اللغة الفرنسية، وهي لاتينية أيضاً كما ذكرنا، محكية في بعض المستعمرات الفرنسية السابقة، ومنها دولة هاييتي القريبة من جزيرة كوبا، والتي تُستعمل فيها اللغة الفرنسية وكذلك لغة مشتقة من الفرنسية وبعض اللهجات الإفريقية، تسمى الكريول. والأمر نفسه ينسحب، بطبيعة الحال، على المستعمرات التي لا زالت فرنسا تحكمها، مثل جزر المارتينيك وغوادلوب في البحر الكاريبي، ومنطقة غويان في شمال شرق أميركا الجنوبية، حيث تُجرى حتى الآن عمليات إطلاق الأقمار الصناعية الفرنسية والأوروبية.

وخارج الإطار الجغرافي الأميركي اللاتيني، يجري استخدام اللغة الفرنسية حتى الآن في بعض المناطق الجنوبية للولايات المتحدة، التي بيعت من قبل فرنسا للولايات المتحدة في مطلع القرن التاسع عشر، وخاصة ولاية لويزيانا، كما، بالطبع، في ولاية كيبيك في كندا. والبلدان الأميركيان الشماليان، الولايات المتحدة وكندا، هما بالطبع خارج مجال بحثنا هنا.

* * *

هذه القارة اللاتينية الكبيرة التي تمتد الى الجنوب من الولايات المتحدة شهدت، منذ أواخر التسعينيات الماضية، كما ذكرنا، تنامياً متواصلاً لنفوذ القوى والتيارات اليسارية، بعد أن كانت كوبا الصغيرة نسبياً (١١ مليون نسمة تقريباً)، في مرحلة معينة، شبه معزولة في القارة، وهي عزلة فاقمها الحصار الأميركي الشمالي المفروض عليها منذ العام ١٩٦٢. كما زاد من مفاعيل هذه العزلة في التسعينيات الماضية انهيار التجارب الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي والبلدان الحليفة له في أوروبا الشرقية، والتي كانت كوبا على علاقة إقتصادية حميمة معها.

وهي عزلة كانت دائماً نسبية، لأن التجربة الكوبية وشخصياتها القيادية الأبرز، وخاصة فيديل كاسترو وإرنستو غيفارا، الذي جرت تصفيته في جبال بوليفيا في العام ١٩٦٧، بعد أسره من قبل السلطات المحلية وعناصر المخابرات المركزية الأميركية، بقيت تحظى بشعبية واسعة لدى قطاعات واسعة من سكان القارة وشبيبتها، بالرغم من حملات التشويه التي تعرّضت لها في وسائل الإعلام الأميركية الشمالية، ووسائل إعلام إقليمية ودولية أخرى.

لكن، في أواخر العام ١٩٩٨، جرى انتخاب الضابط السابق أوغو تشافيس رئيساً لفنزويلا. وجاء تشافيس الى السلطة في هذا البلد، الواقع في شمالي أميركا الجنوبية على ضفاف البحر الكاريبي الجنوبية، وهو يحمل مشروعاً جذرياً لتغيير الوضع الإقتصادي- الإجتماعي للبلد باتجاه التحول نحو الإشتراكية، التي أطلق عليها تشافيس اسم "إشتراكية القرن الحادي والعشرين".

وفي السنوات اللاحقة لوصوله الى السلطة، وتحديداً في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، أحرز المرشحون اليساريون، بتلاوينهم المختلفة، انتصارات متلاحقة في بلدان القارة الأخرى في الإنتخابات العامة، التشريعية والمحلية والرئاسية:

ففي تشيلي، فاز بالرئاسة مرشح الحزب الإشتراكي و"إئتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية" ريكاردو لاغوس عام ٢٠٠٠. وفي البرازيل، فاز مرشح حزب الشغيلة لويس إناسيو دا سيلفا المعروف بلقب "لولا" بالرئاسة في أواخر العام ٢٠٠٢. وفي الأرجنتين، فاز البيروني اليساري نستور كيرتشنير بالرئاسة عام ٢٠٠٣. وفي أوروغواي، في أواخر العام ٢٠٠٤، فاز مرشح "الجبهة الموسعة" اليسارية، تاباري فاسكيس، بالرئاسة، كما فازت "الجبهة الموسعة" بالأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ. وفي بوليفيا، فاز بالرئاسة اليساري إيفو موراليس، وهو من شعب أيمارا، من سكان البلاد الأصليين المعروفين خطأً باسم "الهنود الحمر"، في أواخر العام ٢٠٠٥، ليكون أول رئيس من سلالة سكان البلاد الأصليين بشكل كامل.

وفي تشيلي ثانيةً، فازت مرشحة الحزب الإشتراكي و"إئتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية" ميتشيل باتشيليت بالرئاسة في مطلع العام ٢٠٠٦. وفي إكوادور، فاز المرشح اليساري رفائيل كورّييا بالرئاسة في أواخر العام ٢٠٠٦. وفي البرازيل، أُعيد انتخاب لولا دا سيلفا رئيساً في خريف العام ٢٠٠٦. وفي نيكاراغوا، جرى انتخاب زعيم الحركة الساندينية والرئيس الأسبق دانييل أورتيغا أواخر العام ٢٠٠٦ رئيساً للبلد.

وفي فنزويلا أيضاً، أُعيد انتخاب أوغو تشافيس في أواخر العام ذاته ٢٠٠٦. واقترب مرشحون يساريون من النجاح في عدد آخر من البلدان، بما فيها المكسيك (٢٠٠٦)، ثاني أكبر بلدان القارة اللاتينية من حيث عدد السكان بعد البرازيل، وثاني اقتصاد في القارة اللاتينية بعد البرازيل أيضاً. كما حققت أحزاب يسارية نتائج متقدمة في الإنتخابات التشريعية في العديد من البلدان اللاتينية خلال هذه السنوات.

خارطة رقم (٥): أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي

فما الذي يفسّر هذه النجاحات لليسار في هذه القارة التي كانت طوال قرنين تقريباً تحت سيطرة طاغية من جارها الشمالي القوي، الولايات المتحدة؟

خلفيات نجاحات اليسار

يمكن إيراد جملة من الأسباب الرئيسية لهذا الإنعطاف في تاريخ القارة اللاتينية بهذا الشكل الواسع وغير المسبوق، نختصرها، قبل أن نعود إليها بتفصيل أوسع، بالعناوين التالية:

- تدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم الفقر في القارة، خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، على أرضية تطبيق وصفات العولمة الرأسمالية، بدفعٍ من صندوق النقد الدولي، والإدارات الأميركية المتعاقبة، التي تتحكم عملياً بسياسات هذا الصندوق.
- نهوض ملموس للنشاط السياسي والمطلبي لقطاعات واسعة من المواطنين في بلدان القارة، وخاصة سكان البلاد الأصليين، الذين يُطلق عليهم خطأً، كما ذكرنا، تعبير "الهنود الحمر"، والذين كانوا، لفترة طويلة في الماضي، مهمَّشين وبعيدين عن المشاركة في النشاطات السياسية. ومعروف أن تسميتهم بـ"الهنود" نتجت عن سوء تقدير أولي لدى المكتشف الإيطالي المولد، الإسباني الولاء، للقارة الجديدة، كريستوفورو كولومبو (كريستوفوروس كولومبوس، باللاتينية، وكريستوبال كولون، بالإسبانية)، الذي اعتقد عند وصوله لليابسة أنه طاف الكرة الأرضية ووصل من الغرب الى مناطق آسيا الجنوبية الشرقية المسماة في أوروبا آنذاك بـ"البلاد الهندية" – إنديز، بالإنكليزية –. وهو ما صحّحه لاحقاً الجغرافي والمكتشف، الإيطالي الأصل أيضاً، أميريغو فيسبوتشي، الذي وصل الى شواطئ أميركا الجنوبية بعد رحلة كولومبوس الأولى بسنوات قليلة، وأكد أن هذه الأراضي هي قارة أخرى لم تكن معروفة في أوروبا. وبعد فترة وجيزة، أُطلق اسم مشتق من اسم فيسبوتشي الأول، أميريغو، على القارة الجنوبية الجديدة، ولاحقاً على القارة كلها، بما في ذلك القسم الشمالي، التي عُرفت منذ ذلك الحين باسم أميريكا.
- توسُّع التحالفات السياسية المناهضة لليمين ولنتائج العولمة الرأسمالية وسياسات صندوق النقد الدولي، لتشمل قطاعات واسعة ومتنوعة من

المجتمعات اللاتينية، بما في ذلك بعض الأوساط الدينية المناهضة للظلم، وحتى قطاعات من الفئات الوسطى.

- تراجع قدرة الولايات المتحدة على التدخل المباشر، بعد انتشار الممارسات الديمقراطية في البلدان الأميركية اللاتينية في العقدين الأخيرين، وتنامي قوة المجتمعات المدنية فيها، وتعدد الحركات الشعبية ذات الصيغ المطلبية المنظمة. وتراجُع الدور الأميركي في القارة تفاقم بعد تورُّط الولايات المتحدة في حربي أفغانستان والعراق، ومحاولاتها الحثيثة لاحتلال الفراغ الناجم عن انهيار الإتحاد السوفييتي في منطقتي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، كما والمناطق المحيطة بالصين، المنافس القوي المحتمل للولايات المتحدة في المستقبل المنظور. وقد عمّت أميركا اللاتينية في تلك الفترة، ومنذ اتضاح نوايا الولايات المتحدة لغزو العراق، مناخات شعبية واسعة مناهضة للحروب الأميركية، وخاصة لحربها على العراق.

- بروز قيادات محلية في عدد من بلدان المنطقة ذات سمات كاريزمية وقدرة على تحقيق التفاف شعبي واسع حولها وحول برامجها وتنظيماتها، وخاصة بعد نجاح تشافيس في فنزويلا، وإنجازاته الداخلية والإقليمية ودوره الداعم للحركات اليسارية والتحررية في بلدان القارة. وتشافيس نفسه هو في مقدمة هذه القيادات، وهو يتمتع بتأثير وشعبية واسعين في عموم القارة.

- تعزُّز حضور قوى عالمية أخرى في القارة، بما فيها الصين، على الأصعدة الإقتصادية والتجارية والإستثمارية، وهو حضور يحقّق، بالممارسة ومجرد الحضور، بديلاً محتملاً للولايات المتحدة في حال إتخاذها إجراءات حصار أو مقاطعة إقتصادية مع هذا البلد أو ذاك، على غرار ما مُورس تجاه كوبا في العقود الماضية، منذ مطلع الستينيات. دون أن يعني ذلك أنه كان هناك دور سياسي مباشر للصين في دعم هذه الحركات اليسارية، التي، كما ذكرنا، انطلقت من أوضاع بلدانها الخاصة، وطاقات شعوبها. وليس وراءها "أيدٍ خفية" خارجية، كما كان يُشاع عن الإتحاد السوفييتي ودوره في القارة، وغيرها من المناطق في أنحاء العالم، قبل نهاية ما سُمّي بـ"الحرب الباردة".

مفاعيل عصر العولمة وتمدُّد مجال المصالح الإقتصادية الأميركية

لقد واجهت بلدان أميركا اللاتينية، كما ومناطق أخرى في العالم، في ربع القرن المنصرم، أي منذ أوائل الثمانينيات، محاولات فرض توصيات صندوق النقد الدولي تحت عنوان "الإصلاح الإقتصادي" أو "إعادة الهيكلة"، وذلك في سياق التحولات العاصفة المرافقة لعملية تمدد العولمة الرأسمالية.

* * *

ومعروف أن التحولات التي أُطلق عليها تعبير العولمة انطلقت من أميركا الشمالية وبلدان أوروبا الغربية، منذ نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات الماضية، وخاصة بعد وصول مارغريت ثاتشر الى السلطة في بريطانيا عام ١٩٧٩ واستلام إدارة رونالد ريغن لزمام الرئاسة في الولايات المتحدة في مطلع العام ١٩٨١.

علماً بأن الإجراءات الأولى المبشِّرة بعصر العولمة، وإنتشار تطبيقات ما سمي بـ"الليبرالية الجديدة" على الصعيد الإقتصادي، بدأت بالظهور المتدرج والمتلاحق قبل ذلك، من خلال تنامي الدور الكوني لـ"الشركات ما فوق القومية"، وتزايد الضغوط الممارسة من قبل الدول الرأسمالية الغنية، وفي المقدمة الدولة الأغنى، الولايات المتحدة، من أجل إزالة كافة العوائق أمام حركة الأموال والرساميل والسلع، وتزايد التدخلات الإقتصادية المختلفة في بلدان العالم، بما في ذلك من خلال المضاربات المالية، التي سهّلت وسائل الإتصالات الحديثة تنامي حجمها وقدرتها على التأثير الواسع على أوضاع مختلف البلدان واقتصاداتها.

وجدير بالذكر أن واشنطن، بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، التي شهدت خلالها قطاعات واسعة من الإقتصاد الأميركي انتعاشاً كبيراً لتلبية متطلبات المعارك على مختلف الجبهات، كانت بحاجة الى فتح أسواق جديدة لاستيعاب هذا الحجم المتزايد من الإنتاج الفائض في حالة السلم، وللحؤول دون العودة الى بطالة واسعة في البلد بعد إنتهاء الحرب وتباطؤ الإنتاج العسكري ونشاط القطاعات الصناعية الأخرى المرتبطة به. وهو ما دفع واشنطن لاتباع جملة من السياسات، من بينها رصد أموال كبيرة لإعادة إحياء إقتصادات أوروبا واليابان المدمرة، بحيث تتطور احتياجاتها اللاحقة وقدراتها الشرائية من السلع والخدمات الأميركية، لتستوعب قسماً مهماً من فائض الإنتاج هذا. وهو ما حدث فعلاً، وساهم في نهضة بلدان أوروبا الغربية واليابان إقتصادياً خلال سنوات قليلة، كما ساهم في انتعاش الإقتصاد الأميركي نفسه، خاصة في العقدين الأولين اللذين تليا الحرب العالمية.

وسعت واشنطن، كذلك، لفتح مزيد من الأسواق ومناطق النفوذ في العالم عبر محاولات الحلول في بلدان "العالم الثالث" مكان الدول الإستعمارية الأوروبية التي خرجت منهكة من الحرب العالمية، وبدأت سيطرتها على مستعمراتها تتهاوى بشكل متسارع. وهو ما حدث، مثلاً، في منطقتنا العربية بعد حرب السويس الثلاثية، البريطانية–الفرنسية – الإسرائيلية ضد مصر في العام ١٩٥٦، حيث تسارع بعدها فقدان الإستعمارين البريطاني والفرنسي لنفوذهما في المنطقة. وتحدثت الإدارة الأميركية، آنذاك، عن ضرورة "ملء الفراغ" الناجم عن هذا الخروج، وهو ما تضمَّنه في مطلع العام ١٩٥٧ خطابٌ للرئيس الأميركي في ذلك الحين، دوايت أيزنهاور، أوضح سياسة الولايات المتحدة لمواجهة أي تمدد للشيوعية والنفوذ السوفييتي في البلدان الخارجة من سيطرة الإستعمار الأوروبي المباشر، وهو الإعلان الذي عُرف باسم "مبدأ أيزنهاور". وجاء هذا الإعلان استكمالاً لسياسات إدارة الرئيس الأميركي الذي سبقه هاري ترومان (١٩٤٥–١٩٥٣)، والتي دَشَّنت "الحرب الباردة" مع الإتحاد السوفييتي بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفي الواقع، كانت هناك عقبات محلية في وجه هذا التمدد الأميركي، وخاصة على أرضية اتساع نطاق حركات التحرر ونزعات تحقيق الإستقلال الوطني في "العالم الثالث"، بما فيه منطقتنا العربية، وما ترافق معها من تحالفات أقامتها هذه الحركات، والأنظمة المنبثقة عنها، مع الإتحاد السوفييتي وبلدان التجربة الإشتراكية الأخرى.

وشهدت العقود التالية للحرب العالمية، في هذا السياق، سلسلة من الحروب التي قادتها الولايات المتحدة تحت يافطة محاربة الشيوعية واحتواء تمدد نفوذ الإتحاد السوفييتي، وفي الواقع أيضاً، من أجل توسيع نطاق نفوذها وهيمنتها في أنحاء العالم، وبطبيعة الحال لتوسيع المجال أمام تلبية وتنمية مصالحها الإقتصادية وتمدد شركاتها وحضورها السياسي وغير السياسي في كل مكان متاح.

وهكذا، شهد العالم حرب كوريا في أوائل الخمسينيات (١٩٥٠–١٩٥٣)، التي شُنّت بقيادة الولايات المتحدة، التي تمكّنت في حينه من أخذ غطاء من هيئة الأمم المتحدة في غياب الإتحاد السوفييتي، الذي قاطع الهيئة الدولية بسبب رفضها الإعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثلة لشعب الصين في الأمم المتحدة، بعد أن أُعلن عن قيامها في العام ١٩٤٩. حيث عملت واشنطن على إبقاء النظام السابق المهزوم، بزعامة تشانغ كاي تشيك، الملتجئ الى جزيرة تايوان، ممثلاً للصين

كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وذلك حتى مطلع السبعينيات، أي لمدة ربع قرن تقريباً. وهو ما تناولناه في الفصل السابق.

وفي مطلع الخمسينيات، عملت المخابرات المركزية الأميركية على الإطاحة بنظامين وطنيين إستقلاليين في كل من إيران، حيث تم تنظيم إنقلاب على رئيس الحكومة الشرعية المنتخبة محمد مُصَدَّق في آب/أغسطس ١٩٥٣، وغواتيمالا في أميركا الوسطى حيث تم الإنقلاب على النظام الشرعي للرئيس المنتخب هاكوبو أربينس، ذي النزعة الإستقلالية اليسارية، وذلك في حزيران/يونيو ١٩٥٤.

وتتالت التدخلات الأميركية في شؤون بلدان "العالم الثالث". وجاء التدخل الأميركي في فييتنام بعد انهيار وضع الإستعمار الفرنسي وهزيمته هناك على يد القيادة الوطنية اليسارية الفييتنامية بزعامة هو شي مينه في معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤. فعملت واشنطن، بحكم مشاركتها في مؤتمر جينيف الذي أنهى الوجود الإستعماري الفرنسي في البلد، على تقسيم فييتنام الى شمال وجنوب، على غرار ما جرى بعد الحرب في كوريا. وكان من المفترض أن تجري انتخابات في العام ١٩٥٦ ويُعاد توحيد فييتنام، لكن واشنطن هنا أفشلت الإنتخابات وحالت دون حصولها، وبدأت ببناء نظام محلي موالٍ لها هناك. ووصل تورطها في الستينيات وأوائل السبعينيات الى تَدخل عسكريً مباشر واسع، حيث وصل تعداد القوات الأميركية هناك في أواخر الستينيات الى حوالي نصف مليون عسكري أميركي. وهو ما لم يمنع الفيينياميين من تحقيق إنتصار كبير في العام ١٩٧٥ وفرض الإنسحاب النهائي للقوات الأميركية، وتكريس إعادة توحيد فييتنام كبلد واحد، كما كان يفترض أن يحصل بعد الإنتخابات الموعودة للعام ١٩٥٦، والتي عطّلتها الولايات المتحدة، كما سبق وذكرنا (أنظر الفصل السابق أيضاً).

وتكررت التدخلات الأميركية لقلب الأنظمة الإستقلالية في أميركا اللاتينية. حيث جرت الإطاحة بالرئيس اليساري جواو غولارت في البرازيل عام ١٩٦٤، ثم الرئيس اليساري سلفادور أليندي في تشيلي عام ١٩٧٣، ثم جرى التخريب الواسع على النظام الساندينى اليساري في نيكاراغوا في الثمانينيات بدعم مباشر لعصابات "كونتراس"، كما تم غزو جزيرة غرينادا في العام ١٩٨٣ والإطاحة بنظامها اليساري، وتدخلات عديدة أخرى في القارة بأشكال مختلفة.

وفي إفريقيا، جرت الإطاحة بأول رئيس لحكومة الكونغو التي استقلت في حزيران/يونيو ١٩٦٠، الزعيم الوطني الإستقلالي باتريس لومومبا، بعد أسابيع قليلة من توليه مسؤوليته الحكومية، وذلك بتواطؤ بين البلجيكيين، المستعمِرين

السابقين، والأجهزة الأميركية. وقد أوردت صحيفة "ذي غارديان" البريطانية المعروفة، في عدد يوم ١٠/٨/٢٠٠٠، معلومة نقلتها عن مقابلة صحافية جرت في العام ١٩٧٥، ولم تكن منشورةً في السابق، مع كاتب المحاضر في اجتماع للرئيس الأميركي آنذاك، دوايت أيزنهاور، مع مستشاريه للأمن القومي، جرى في آب/أغسطس ١٩٦٠. فقد نقلت على لسان الرئيس الأميركي قوله لرئيس وكالة المخابرات المركزية، أَلَن دالاس، خلال الإجتماع، أن لا بد من تصفية لومومبا. وهو كلام أدهش الحاضرين، كما ذكر كاتب المحضر في المقابلة المشار اليها، واسمه روبرت جونسون. وتم، بالفعل، عزل لومومبا من موقعه من قبل رئيس دولة الكونغو الموالي لبلجيكا، ثم جرى اعتقاله في أول كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته، وتمت تصفيته جسدياً في ١٧/١/١٩٦١.

كما قامت الإدارات الأميركية بالتنسيق مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا بمحاربة الأنظمة اليسارية في المستعمرات البرتغالية السابقة، وخاصة أنغولا وموزامبيق، منذ استقلالهما أواسط السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات، حين انهار النظام العنصري في جنوب إفريقيا.

وفي آسيا، دعمت واشنطن الإنقلاب العسكري في إندونيسيا عام ١٩٦٦، بقيادة الجنرال سوهارتو، الذي أطبق على نظام أحمد سوكارنو، بطل الإستقلال وأحد مؤسسي حركة عدم الإنحياز، ومضيف اللقاء الأول لزعماء هذه الحركة في مدينة باندونغ الإندونيسية عام ١٩٥٤. وكان سوكارنو متحالفاً مع القوى اليسارية في البلد، وخاصة الشيوعيين، الذين كانوا قوة كبيرة في البلد، وكانوا يُعتبرون أقرب سياسياً الى الصين منهم الى الإتحاد السوفييتي.

حيث شهدت إندونيسيا، في أواخر العام ١٩٦٥ ومطلع العام ١٩٦٦، مذابح واسعة قامت بها مجموعات من الجيش والقوى المناهضة لليسار، راح ضحيتها، حسب بعض المصادر، نصف مليون مواطن، قيل انهم من الشيوعيين أو أنصارهم. وهذه تُعتبر واحدة من أكبر المذابح في التاريخ المعاصر. وقيل أن السفارة الأميركية في جاكارتا كانت قد سلّمت لوائح لقيادات الجيش الإندونيسي تتضمن أسماء الآلاف من الشيوعيين.

هذا، بالإضافة الى تدخلات بوسائل أخرى شتى، ودعم حروب محلية وإقليمية في مناطق أخرى من العالم، بما فيها منطقتنا العربية المشرقية، عبر إسرائيل، ولاحقاً بشكل مباشر. حيث كانت واشنطن تغذي هذه الحروب وتدفع عبرها بمصالحها الإقتصادية والإستراتيجية قدماً. وطوال هذه المرحلة التاريخية، كان

الغطاء الأيديولوجي لهذه الحروب والتدخلات هو هو، محاربة الشيوعية والإتحاد السوفييتي، والدفاع عما كان يُسمَّى بـ"العالم الحر".

هذه السياسات الأميركية كانت لها كلفتها المادية والمعنوية بالنسبة لواشنطن، وخاصة حرب فييتنام، التي كانت لها تأثيرات على الوضع الإقتصادي والمالي الأميركي، بحيث أصبح لدى الولايات المتحدة في العام ١٩٧١ عجزٌ في الميزان التجاري، وذلك لأول مرة في القرن العشرين. وفي نفس هذه السنة، أعلن الرئيس الأميركي، آنذاك، ريتشارد نيكسون، التخلي عن قابلية تحويل الدولار الى الذهب، التي نصّ عليها النظام النقدي العالمي الذي أُقرّ في العام ١٩٤٤ في المؤتمر الذي انعقد في بلدة بريتون وودز الأميركية، بهدف تنظيم الوضع النقدي والعلاقات التجارية بين دول الحلفاء الأربعين، ولاحقاً دول العالم الرأسمالي كله. وقد تمت إقامة مؤسسات دولية، إنطلاقاً من هذا المؤتمر، لعبت دوراً كبيراً في الحياة الإقتصادية والمالية العالمية، وأولها صندوق النقد الدولي، ومن ثم البنك الدولي، وكذلك منظمة "غات" لتنظيم التجارة الدولية والتعرفة والجمارك بين دول العالم، وهي المنظمة التي انبثقت عنها، في العام ١٩٩٥، منظمة التجارة العالمية، التي باتت تضم حالياً أكثر من ١٥٠ دولة.

وبفعل هذه الأزمة الإقتصادية التي أخذت تتفاقم في الستينيات والسبعينيات في الولايات المتحدة، وتنعكس على بلدان رأسمالية متطورة أخرى، سعت مراكز القوة الإقتصادية المؤثرة في هذه البلدان الى الدفع باتجاه إعادة تنظيم اقتصاداتها الداخلية على حساب الطبقات الأدنى في البنية الإقتصادية، وخاصة قطاعات العمال والموظفين، بحيث تم المساس بالعديد من الضمانات الإجتماعية التي جرى انتزاعها عبر نضالات سابقة لهذه الشرائح وللتيارات الديمقراطية بشكل عام.

كما عملت الدول الرأسمالية المتطورة على توسيع نطاق نشاطها الإقتصادي العالمي عبر اتفاقات التجارة الحرة، التي تكسر الحواجز الجمركية والحمائية للبلدان الأضعف، وتساهم بالتالي في اجتياح هذه البلدان بالسلع والخدمات والرساميل الخارجية، بما يحقق لشركات الكيانات الإقتصادية الأقوى في العالم أرباحاً متزايدة، تعوّضها عن تراجع معدلات أرباحها في السنوات السابقة. وهو التطور الذي عُرف باسم العولمة، وهي مرحلة اتسعت مفاعيلها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وأحدثت تغييرات جوهرية في أوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما في أوضاع بلدان العالم الأخرى، ومن بينها وفي مقدمتها بلدان أميركا اللاتينية.

مبدأ مونرو...هل أصبح من الماضي؟

بعد استقلال معظم بلدان أميركا اللاتينية في مطلع القرن التاسع عشر، وانحسار الوجودين الإستعماريين الإسباني والبرتغالي، بفعل مقاومة الشعوب التي تشكّلت فيها من أصول شتى، محلية ووافدة ومستوردة عنوةً (سود إفريقيا)، عملت الولايات المتحدة الأميركية، التي استقلت في أواخر القرن السابق، الثامن عشر، عن الوجود العسكري البريطاني، على توسيع مساحة أراضيها خلال العقود اللاحقة، عبر ضم وشراء أراض كانت، قبل ذلك، تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية والمكسيكية والروسية (ألاسكا بيعت للولايات المتحدة عام ١٨٦٧ من قبل روسيا القيصرية المجاورة لها من الشمال القطبي، عبر مضيق بيرينغ)، لتتحول هكذا الى دولة شاسعة المساحة وغنية بالثروات الطبيعية، ولتصبح، في الواقع، القوة العظمى في القارة.

وفي العام ١٨٢٣، في الحقبة ذاتها لمسلسل الإستقلالات في القارة، قام الرئيس الأميركي جيمس مونرو، كما ذكرنا أعلاه، بإعلان رفض الولايات المتحدة لأي تدخل لقوى من خارج القارة، وتحديداً من أوروبا، في أي منطقة من القارة الأميركية، بشمالها ووسطها وجنوبها. وهو الإعلان الذي عُرف بعد ذلك باسم "مبدأ مونرو".

ودأبت واشنطن، مذذاك، على التعامل مع هذه المنطقة الواسعة كـ"مزرعة" أو "حديقة خلفية" لها. وتدخلت مراراً في أوضاع بلدان القارة طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. كما خاضت أو دعمت حروباً عدة للسيطرة على بعض بلدان المنطقة.

وكانت الحرب الأميركية – الإسبانية في العام ١٨٩٨ فرصة للولايات المتحدة، ليس فقط لتوجيه ضربة قوية لما تبقى من نفوذ إسباني في القارة، وإنما أيضاً لمصادرة واستملاك المستعمرات الإسبانية، سواء في البحر الكاريبي أو في مناطق آسيا الشرقية والمحيط الهادئ. فقد هَزمت قوات الولايات المتحدة الجيش الإسباني في كوبا في العام ذاته ١٨٩٨، وسيطرت على الجزيرة، وفرضت عليها في العام ١٩٠٢ إستقلالاً مقيّداً بعدم عقد أي اتفاقات مع قوى أخرى، وهو ما حوّل الجزيرة عملياً الى شبه مستعمرة أميركية، وهو الوضع الذي استمر حتى الثورة التي قادها فيديل كاسترو في خمسينيات القرن العشرين وانتصرت في مطلع العام ١٩٥٩. كما فرضت واشنطن على كوبا معاهدة تجيز وجوداً عسكرياً أميركياً، غير محدد زمنياً وغير قابل للإلغاء من طرف واحد، في قاعدة غوانتانامو، شرقي كوبا، التي أصبحت منذ أواخر العام ٢٠٠١ مركزاً لتجميع السجناء الذين أُسروا في الحرب

التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان في سياق "حربها الشاملة على الإرهاب الدولي"، كما أسمته، مباشرةً بعد هجمات ٢٠٠١/٩/١١ على نيويورك وواشنطن، التي نُسبت لمنظمة "القاعدة".

كما سيطرت الولايات المتحدة خلال حرب ١٨٩٨ مع إسبانيا على جزر بويرتوريكو، الواقعة في شمال شرق البحر الكاريبي، الى الشرق من كوبا والدومينيكان، وهذه الجزر لا زالت حتى يومنا تحت السيطرة الأميركية. وانتزعت الأساطيل الأميركية من إسبانيا أيضاً كلاً من الفيليبين، الأرخبيل الكبير في جنوب شرق آسيا الى الجنوب من الصين، وكذلك جزيرة غوام الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ الى الشرق من الفيليبين وجنوبي اليابان. وتُعتبر هذه الحرب الأميركية – الإسبانية محطة هامة في تحوّل الولايات المتحدة من دولة ذات نفوذ محصور في القارة الأميركية الى دولة ذات طموحات توسعية كونية.

وواصلت واشنطن بشكل منهجي بعد ذلك، وطوال القرن العشرين، محاولة إدامة نفوذها على دول القارة الأميركية كافة، بشمالها ووسطها وجنوبها. وعملت على ربط الشرائح الحاكمة في أميركا اللاتينية بها، وتدخلت مراراً لدعم الأنظمة المرتبطة بها والموالية لها، ولضرب الحركات الشعبية الإستقلالية المناهضة للتبعية، طوال هذا القرن.

لكن الوضع تغيّر في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين مع سلسلة الإنعطافات الكبيرة نحو اليسار في الإنتخابات التي جرت منذ العام ١٩٩٨ في فنزويلا، أولاً، حين أصبح أوغو تشافيس رئيساً للبلد، ثم لاحقاً في عدد آخر من بلدان أميركا اللاتينية أشرنا إليها أعلاه. وكل هذه التحولات نحو اليسار جاءت على خلفية التدهور المتزايد في الإوضاع الإقتصادية والمعيشية لسكان القارة اللاتينية في مرحلة تطبيقات العولمة الرأسمالية منذ مطلع الثمانينيات الماضية.

تاريخ طويل من الكفاح التحرري والثورات في القارة

هذه التحولات نحو اليسار في القارة الأميركية اللاتينية خلال السنوات القليلة الماضية لها أسباب وظروف خاصة تضافرت لتحقيق هذا التغيير الكبير في الخارطة السياسية للقارة. وهذه الأسباب والظروف تؤكد بمجملها أن ظاهرة النجاحات اليسارية الراهنة مختلفة تماماً عن المحطات اليسارية والوطنية الإستقلالية الموقعية السابقة في القارة. وبالتالي هي، على الأرجح، ظاهرة عميقة وطويلة الأمد وليست عابرة.

فهي تختلف، بالتأكيد، عن صيغة تداول السلطة الجاري موسمياً، مثلاً، في أوروبا بين الأحزاب اليمينية والتقليدية، من جهة، وتلك الإشتراكية أو الإجتماعية الديمقراطية (يسار الوسط) من جهة أخرى. فلليسار في "العالم الثالث"، بما فيه ذلك اليسار الإصلاحي الذي نراه في بعض دول أميركا اللاتينية، خصائص مختلفة لها علاقة بمشكلات الفقر وضعف التطور والمعارضة الشعبية الواسعة للتدخلات الخارجية ولسياسات "الليبرالية الجديدة".

فالتحولات التي يسعى إليها بعض زعماء هذا اليسار اللاتيني، وخاصة في فنزويلا وبوليفيا، كما في الإكوادور، بعد انتخاب الرئيس رفائيل كورييا في أواخر العام ٢٠٠٦، هي تحولات جذرية تعمل على إحداث تغيير عميق في النظم السياسية والإقتصادية – الإجتماعية في هذه البلدان. وحتى اليسار الأقل جذرية في برامجه السياسية وفي ممارساته، كما في البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وغيرها، فله توجهات مناهضة للعولمة الرأسمالية وتطبيقات "الليبرالية الجديدة"، وهو ما ليس حال اليسار الأوروبي الإجتماعي الديمقراطي.

ومعروف أن أميركا اللاتينية شهدت في الماضي حركات تحررية وإستقلالية عديدة، بعد استقلال معظم بلدانها عن إسبانيا والبرتغال في مطلع القرن التاسع عشر. وهذه التحركات كانت تارةً ضد الإجتياحات الأميركية الشمالية (في المكسيك، كوبا، نيكاراغوا...)، وتارةً أخرى ضد الإقطاع وكبار ملاكي الأراضي (الثورة المكسيكية التي بدأت في العام ١٩١٠ واستمرت حتى العشرينيات)، وأطواراً من أجل تطوير البلد وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيه الأفقر، ومن أجل استعادة السيطرة على الثروات الوطنية وتحجيم نفوذ الشركات الكبرى، الأميركية الشمالية غالباً.

فكان هناك، مثلاً، النظام القومي الشعبوي الذي أقامه خوان بيرون في الأرجنتين (١٩٤٦–١٩٥٥)... وحكم اليساري الإستقلالي هاكوبو أربينس في غواتيمالا (١٩٥١–١٩٥٤)... واليساري جواو غولارت في البرازيل (١٩٦١–١٩٦٤)... واليساري سلفادور أليندي في تشيلي (١٩٧٠–١٩٧٣). والثلاثة الأخيرون، وكلهم منتخبون ديمقراطياً، أُطيح بهم بإنقلابات عسكرية مدعومة من واشنطن، بذريعة تعاطفهم مع الشيوعية و"المعسكر السوفييتي". وعملية شبيهة جرت مع النظام الساندينى اليساري في نيكاراغوا (١٩٧٩–١٩٩٠)، حيث دعمت الإدارة الأميركية، وخاصة إدارة رونالد ريغن في الثمانينيات، عصابات مسلحة معارضة للنظام، غالبيتها من أنصار النظام الفاسد والرجعي الذي أطاحت به الثورة الساندينية، نظام أنستاسيو سوموزا. وهي تجربة تناولناها في الفصل السابق.

ويمكن الحديث، في هذا السياق، عن المحاولات العديدة لإغتيال فيديل كاسترو وقادة كوبا الآخرين وللإطاحة بالنظام اليساري في كوبا، بما في ذلك بالقوة، وهو ما جرى فعلاً في غزوة خليج الخنازير في نيسان/أبريل ١٩٦١ الفاشلة، التي أشرفت على تنظيمها المخابرات المركزية الأميركية في عهد الرئيس الأميركي جون كينيدي.

ولكن، في الظروف الدولية والإقليمية التي نشأت في العقدين الأخيرين، تحوّل العديد من الحركات الثورية المسلحة في القارة الى العمل السياسي الديمقراطي، فأصبح معظم هذه الحركات أحزاباً علنية، بعضها وصل مؤخراً الى الحكم في سياق العمليات الإنتخابية، كما هو الحال في أوروغواي (حركة توباماروس) ونيكاراغوا (الحركة الساندينية) وبعض الأحزاب اليسارية المؤتلفة مع حركة تشافيس في فنزويلا، بما فيها الحزب الشيوعي الفنزويلي، وغيرها. وفي حالات أخرى، شكّلت هذه الأحزاب معارضة سياسية قوية، كما هو الحال في السلفادور. بينما استمر نشاط حركات مسلحة ذات شأن في بلد مثل كولومبيا، المتاخمة لفنزويلا غرباً، بالدرجة الأولى لعدم تمكّن القوى اليسارية في البلد من ممارسة العمل السياسي العلني دون تعريض حياة الآلاف من قادتها وكوادرها للخطر على يد "فرق الموت" اليمينية القريبة من بعض أوساط السلطة والجيش هناك، كما تكشّف علناً في السنوات الأخيرة. (أنظر Muse, April 18,2007; Muse, April 20,2007).

ومعروف أن كولومبيا هي من بين البلدان القليلة في أميركا اللاتينية التي ما زال فيها وجود عسكري أميركي ملموس، بحجة محاربة تهريب المخدرات، المستخرجة من شجرة الكوكا هناك، وخاصة مخدر الكوكايين، الى الولايات المتحدة.

إحدى ساحات الإختبار الأولى للعولمة الرأسمالية في "العالم الثالث"!

وكانت أميركا اللاتينية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، في معظمها، تحت سيطرة أنظمة عسكرية أو سلطوية قمعية. لكن الأمور بدأت تتغير في مطلع الثمانينيات، خاصة بعد هزيمة العسكريين الحاكمين آنذاك في الأرجنتين عام ١٩٨٢ في الحرب التي شنتها حكومة مارغريت ثاتشر، رداً على محاولتهم إستعادة السيطرة على جزر فوكلاند المستعمَرة من قبل بريطانيا (ويسميها الأرجنتينيون جزر مالفيناس)، الواقعة جنوبي غربي المحيط الأطلسي على مسافة من شواطئ الأرجنتين.

في هذه المناخات الجديدة، أخذت الأنظمة السلطوية والعسكرية في القارة اللاتينية تتهاوى، الواحد بعد الآخر، وتترك الساحة مرغمةً، لصالح نظم مدنية تعددية اعتمدت الإنتخابات الديمقراطية. وإن لم تكن كافة الإنتخابات التي جرت في تلك السنوات الأولى من هذه الحقبة دائماً نزيهة.

وفي الثمانينيات ذاتها، ومع تنامي العولمة الرأسمالية وسياسات "الليبرالية الجديدة" الملازمة لها على الصعيد الاقتصادي، والتي روّجت لها وشجعتها إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغن وفريقها الإقتصادي، سعت واشنطن، كما ذكرنا، الى فرض قوانين وشبكات هذه العولمة، بشكل مباشر أو عبر المؤسسات الدولية التي تسيطر، بشكل أو بآخر، على قراراتها: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة "غات" للتجارة، التي حلّت مكانها في أواخر القرن العشرين منظمة التجارة العالمية... الى جانب "منظمة الدول الأميركية"، المنظمة الإقليمية التي تضم حالياً ٣٥ دولة، هو عدد دول القارة الأميركية المستقلة، بشمالها ووسطها وجنوبها، باستثناء كوبا، التي استُبعدت من هذه المنظمة الإقليمية في مطلع العام ١٩٦٢ بضغط من واشنطن.

وهكذا، عملت واشنطن على فرض سيطرة شركاتها الكبرى وأولوية مصالحها الخاصة، وضغطت على دول القارة الأخرى للإلتزام بقواعد السوق و"الليبرالية الجديدة"، تحت يافطة "الإصلاح الاقتصادي". كما حاولت فرض اتفاقات تجارية إقليمية، أو ثنائية، بينها وبين دول المنطقة وفق قواعد ما يسمى بـ "التجارة الحرة"، التي تفترض فتح الأسواق بدون قيود بين البلدان المعنية، وهو ما يقود عملياً الى سيطرة رأسمال ومنتجات الدولة الأكثر تطوراً، أي الولايات المتحدة، على أسواق البلدان الأضعف إقتصادياً. وهو ما حصل، بالفعل، في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولذلك، عندما يتبادر الى الذهن السؤال الطبيعي: لماذا يحدث هذا الزحف اليساري الواسع في هذه المنطقة قبل غيرها من مناطق العالم؟ يأتي الجواب واضحاً على لسان أحد كبار المفكرين اليساريين المتابعين لشؤونها: لأن هذه المنطقة كانت دائماً حقل تجارب أول للولايات المتحدة في "العالم الثالث". وفيها، بالتالي، بُدئ بتطبيق وصفات "الليبرالية الجديدة" وتوسيع نفوذ وامتداد العولمة الرأسمالية في شتى المجالات، من منطلق تعزيز التبعية للمركز الرأسمالي الرئيسي في القارة: الولايات المتحدة الأميركية نفسها. وبالتالي، تجلّت سلبيات هذه السياسات الاقتصادية في هذه المنطقة، وعلى نطاق واسع، قبل غيرها من مناطق العالم.

وقد ذهبت بعض التطبيقات لهذه السياسات الإقتصادية الجديدة في بعض البلدان الأميركية اللاتينية بعيداً في الإلتزام والرضوخ لوصفات صندوق النقد الدولي. مما نتج عنه، عكس ما كان يروّج له دعاة العولمة والمشيدون بمحاسنها المفترضة، تراجعٌ كبيرٌ في الأوضاع الإقتصادية عامةً، وفي الأوضاع المعيشية لغالبية السكان، وخاصة من الطبقات والشرائح الأضعف إقتصادياً في المجتمع، والتي شهدت مداخيلها تدهوراً متزايداً.

فخلال قرابة العقدين من تطبيق قواعد "الليبرالية الجديدة" في معظم بلدان أميركا اللاتينية، اتضح أن هذا النظام الإقتصادي، الذي كان يجري تقديمه على أساس أنه أقصر الطرق لتسريع النمو الإقتصادي وإزالة الفقر، قاد في الواقع إلى زيادة الأثرياء والشرائح المرتبطة بالمصالح الأميركية الشمالية (والأوروبية) ثراءً، كما قاد إلى زيادة الفقراء فقراً، وإلقاء المزيد من شرائح الفئات الوسطى في أميركا اللاتينية في أتون الفاقة.

ووصلت الأمور في بعض الحالات الى انفجار أزمات نقدية واقتصادية كبرى، كما في المكسيك عام ١٩٩٤، ثم في الأرجنتين في العامين ٢٠٠١–٢٠٠٢، وهي أزمات دفعت ثمنها أيضاً بلدان أخرى في محيط البلدين وعموم القارة. هذا، الى جانب إنعكاسات وصلت إلى القارة اللاتينية أيضاً من الإنهيارات المالية التي حصلت في جنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧–١٩٩٨، ونالت من بلدان عديدة في تلك المنطقة، وفي المقدمة تايلاند، وإندونيسيا، وماليزيا، وكوريا الجنوبية. وكلها تطورات فاقمت من نسبة الفقر في بلدان أميركا اللاتينية.

وفي واقع الحال، فإن ما أسموها بـ"الإصلاحات الاقتصادية البنيوية"، أو "إعادة هيكلة الاقتصاد"، قادت الى تباطؤ النمو في غالبية هذه البلدان.

وتشير الإحصاءات الإقتصادية المنشورة الى أنه، في حين زاد معدل الناتج القومي الإجمالي للفرد لدول أميركا اللاتينية بين العامين ١٩٦٠ و١٩٨٠، أي قبل تطبيقات وصفات "الليبرالية الجديدة"، بحدود ٩٢ بالمئة، مع إحتساب نسب التضخم، لم تتجاوز الزيادة في العشرين عاماً اللاحقة، ١٩٨٠–٢٠٠٠، الـ٩ بالمئة. وحتى بلد غني بالنفط مثل فنزويلا، وهو سابع بلد منتج وخامس بلد مصدِّر للنفط في العالم، تراجع معدل الناتج القومي للفرد فيه بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٨، عام انتخاب أوغو تشافيس، بنسبة ٣٥ بالمئة! هذا، في حين اتسع عدد الفقراء في أحد البلدان الأكثر تطوراً إقتصادياً في القارة، وهو الأرجنتين، من مليون مواطن عام ١٩٩٠ الى ١٤ مليوناً عام ٢٠٠١، عام الإنهيار الإقتصادي (Weisbrot, 2006).

وهي ظاهرة برزت أيضاً في بلد نفطي آخر في أميركا الجنوبية مثل الإكوادور، وبلد غني بالغاز والمعادن مثل بوليفيا. حيث أضحت بوليفيا، عشية انتخاب اليساري إيفو مورالیس رئيساً في أواخر العام ٢٠٠٥، البلد الأفقر في أميركا الجنوبية. علماً بأن هاييتي، الواقعة في البحر الكاريبي والقريبة من شواطئ الولايات المتحدة الجنوبية، والمأهولة حصراً بسكان سود من أصول إفريقية، هي الدولة الأفقر على صعيد القارة الأميركية كلها.

وسيطرت، خلال الفترة ذاتها، شركات عابرة للقارات (أميركية وأوروبية، خاصة) على أكثر من ٤٠٠٠ مصرف ومنجم وشركات نفط واتصالات ونقل في القارة.

وعموماً، فإن أي نمو كان يحدث في أي من بلدان المنطقة، كانت المستفيدة الأكبر منه الشرائح العليا من المجتمعات، وخاصة تلك المرتبطة بالمؤسسات الأجنبية، الأميركية في غالبيتها. في حين كانت أوضاع غالبية السكان تزداد تدهوراً.

وهكذا، بات ٤٠ بالمئة من سكان بلدان أميركا اللاتينية، الذين تجاوز عددهم الـ٥٠٠ مليون، يعيشون تحت خط الفقر، وحوالي ٢٠ بالمئة في فقر مدقع (الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم). هذا، في حين بلغت الفروقات في المداخيل بين الأفقر والأغنى مستويات فاحشة، بكل المعايير، بحيث وضع تقرير التنمية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٥ أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أدنى المراتب في العالم من زاوية التفاوت في المداخيل، الى جانب إفريقيا السوداء (جنوبي الصحراء الكبرى).

* * *

وبالتأكيد، فإن هذا الجانب الاقتصادي هو الأخطر حالياً في إطار سياسات الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية. ففي سياق تطبيقات العولمة الرأسمالية، أبرمت واشنطن إتفاق تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك في العام ١٩٩٤ عُرف بالأحرف الأولى لاسمه بالانكليزية، "نافتا" (اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية). وحققت واشنطن بذلك منافع كبيرة لشركاتها الكبرى لاختراق السوق المكسيكي الواسع بشكل خاص.

كما عملت الإدارات الأميركية على التحضير لعقد إتفاق آخر مع دول أميركا الوسطى (غواتيمالا، بيليز، هوندوراس، السلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، وبَنَما)، بالإضافة الى جمهورية الدومينيكان في بحر الكاريبي، تحت اسم "اتفاق

التجارة الحرة لأميركا الوسطى وجمهورية الدومينيكان" ("در– كافتا"، بالأحرف الأولى الانكليزية). وقد أُقر الإتفاق في مجلسي الكونغرس في الولايات المتحدة بالأغلبية البسيطة في العام ٢٠٠٥، وهو يُعتبر معاهدة وفق القانون الدولي، ولكن ليس وفق الدستور الأميركي، حيث هناك شروط تصويت معينة لاعتباره كذلك. ومن وجهة نظر القانون في الولايات المتحدة، يُعتبر الإتفاق إتفاقاً مُبرماً من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولكنه ليس معاهدة، كما ذكرنا.

وقد دخل سريان مفعول الإتفاق في دولة السلفادور في ٢٠٠٦/٣/١، في مناخ معارضة نشطة واسعة في الشارع هناك لهذا الاتفاق، ولنتائجه المتوقعة على البلد واقتصاده الضعيف. ولحقت بالسلفادور في الأسابيع التالية كل من هوندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا. ولحقت جمهورية الدومينيكان في ٢٠٠٧/٣/١. أما كوستاريكا، فقد التزم رئيسها أوسكار أرياس، الذي كان رئيساً للبلد بين العامين ١٩٨٦ و١٩٩٠، وأُعيد انتخابه في العام ٢٠٠٦، بطرح مشروع الإتفاقية على استفتاء شعبي، وهو ما لم يتم حتى أواسط ربيع ٢٠٠٧.

وكافة الدول المعنية بهذا الإتفاق في أميركا الوسطى والكاريبي هي دول صغيرة قليلة السكان نسبياً وضعيفة التطور الإقتصادي. فأكبرها سكاناً، غواتيمالا، تعدّ حوالي ١٣ مليون نسمة، وأغناها من حيث حجم الناتج الإجمالي للفرد هي كوستاريكا، وتليها جمهورية الدومينيكان، التي تأتي في المرتبة ٨١ من حيث معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد على الصعيد العالمي. وهشاشة إقتصاديات هذه البلدان، التي تعتمد في غالبيتها على صادرات زراعية معينة مثل الموز والقهوة والتبغ، تُفسّر مناهضة القوى اليسارية والأوساط الشعبية في هذه البلدان لهذا الإتفاق.

كما سعت واشنطن بقوة الى توقيع اتفاق مع دول أميركا الجنوبية كان من المفترض أن يتم التوقيع عليه في مطلع العام ٢٠٠٥ تحت اسم اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لدول القارة الأميركية". لكن عدداً من دول أميركا الجنوبية الرئيسية واجهت وأبطلت مشروعها هذا، وفي المقدمة البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وفنزويلا. وكان الرئيس الفنزويلي أوغو تشافيس رأس الحربة في مواجهة هذا المقترح الأميركي، حيث قام بحملة تحريض واسعة ضده، في مختلف المنابر على المستوى الشعبي في عموم القارة.

ووجد الرئيس جورج بوش نفسه في الزاوية في قمة منظمة الدول الأميركية في مدينة مار دِل بلاتا في الأرجنتين، في أواخر العام ٢٠٠٥، بحيث تعطّل مشروع الإتفاق التجاري تماماً، وتم وضعه في الثلاجة. وخرج تشافيس من قاعة الاجتماعات ليخاطب الجماهير الأرجنتينية، وجماهير جنوب القارة، في مهرجانات حاشدة، داعياً الى رفض التبعية للولايات المتحدة وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول أميركا اللاتينية.

واستوحى تشافيس، في مجمل تحركه هذا، الدور التاريخي للقائد الأميركي الجنوبي الشهير، سيمون بوليفَر، الذي سعى في مطلع القرن التاسع عشر الى انتزاع استقلال مناطق شمال وشمال غرب أميركا الجنوبية من الإستعمار الإسباني، آنذاك، والى توحيد بلدان أميركا اللاتينية لتعزيز قوتها في مواجهة التدخلات الخارجية. ومن الطبيعي أن تجد الشعارات التي أطلقها تشافيس تجاوباً في الأوساط الشعبية الواسعة في القارة اللاتينية التي عاشت سنوات طويلة من المصاعب والمعاناة المعيشية والإستغلال الخارجي، وربطت الكثير من هذه المعاناة بسياسات الولايات المتحدة في القارة.

نهوض سكان البلاد الأصليين - "الهنود الحمر"

ومن المهم لفت النظر هنا الى عنصر جديد وبالغ الأهمية في الوضع في أميركا اللاتينية خلال العقدين الأخيرين، وهو صعود دور وفعالية أصحاب البلاد الأصليين (المطلق عليهم خطأً تعبير "الهنود الحمر"، كما أوضحنا)، واهتمامهم المتزايد بالشأن السياسي، وبأهمية تنظيم أنفسهم والمشاركة في الحياة العامة لبلدانهم.

فبعد قرون طويلة من المذابح والإضطهاد والتهميش، كانوا خلالها يشكّلون قسماً رئيسياً من القطاعات الأفقر في العديد من بلدان أميركا اللاتينية، وبعد عقود من الديكتاتوريات العسكرية ومن الأنظمة الأوليغاركية التي كانت تحتكر فيها شريحة محدودة من المجتمع، وأحزاب تقليدية مرتبطة بها، بالأساس من ذوي الأصول الأوروبية، إدارة الدول والتعاقب على قيادتها وحكمها، رأى أصحاب البلاد الأصليون أن أفقاً جديداً برز بعد الإنفتاح الديمقراطي الذي فرض نفسه إثر انهيارات الأنظمة الديكتاتورية، من جهة، وبعد تطور الوضع في القارة والعالم بما يجعل التدخلات الخارجية الفجة، الأميركية الشمالية خاصة، أكثر صعوبة من السابق.

وهكذا، بينما لم يتمكن الثوري الأرجنتيني المولد إرنستو غيفارا، في أواخر الستينيات الماضية، من تحريك قطاعات المزارعين في جبال بوليفيا الفقيرة، من أصحاب البلاد الأصليين، واستمالتهم لحركته الثورية، بات هؤلاء المزارعين الفقراء في بوليفيا، في السنوات الأخيرة، قطاعاً هاماً في الحركة السياسية اليسارية المعارضة للوضع القديم في البلد. وبما أنهم يشكلون غالبية السكان في بلد مثل بوليفيا، تمكّن قائد يساري برز من صفوفهم، أي من أهل البلاد الأصليين، هو إيفو مورالیس، وهو من قومية أيمارا، كما ذكرنا، من النجاح في انتخابات الرئاسة في أواخر العام ٢٠٠٥.

وبدأ مورالیس، منذ استلامه لمقاليد السلطة، بتطبيق برنامجه الجذري، القريب من برنامج تشافيس في فنزويلا، على صعيد تعزيز إستقلالية إقتصاد البلد وتأميم ثرواته الطبيعية والسعي الى تغيير نظامه السياسي– الإقتصادي، والتعاون والتكامل مع بلدان أميركا اللاتينية الأخرى، بما في ذلك، وخاصة في المراحل الأولى، مع كوبا وفنزويلا. فقد شكّل البلدان الثلاثة كتلة للتعاون الإقتصادي والتجاري في ما بينها أُطلق عليها اسم "البديل البوليفاري للبلدان الأميركية"، وعُرفت بالأحرف الأولى لاسمها هذا باللغة الإسبانية "ألبا". وكلمة ألبا تعني بالإسبانية: الفجر. والمقصود بتعبير "البلدان الأميركية" في هذه التسمية هي بلدان أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، وليس الولايات المتحدة بالطبع، التي يُطلق عليها الأميركيون اللاتينيون عادةً تعبير "أميركا الشمالية"، تمييزاً عن بلدان القارة الأخرى.

ومن الملفت للإنتباه أن الرئيس البوليفي الجديد، الذي بدأ يمارس صلاحياته في مطلع العام ٢٠٠٦، حرص منذ الأشهر الأولى لحكمه على إبراز صور وملصقات إرنستو غيفارا في المكاتب الرسمية وفي المسيرات، تأكيداً على هذا التواصل والإستمرارية في حركة نهوض شعوب أميركا اللاتينية الإستقلالي، بمعزل عن الأصول العرقية.

هذه المعطيات الجديدة ساهمت كلها بقوة في إضعاف تأثيرات واشنطن وصندوق النقد الدولي وقدرتهما على ممارسة الضغوط والإبتزازات على بلدان أميركا اللاتينية، وفتحت المجال أمام انضمام بلدان أخرى في القارة اللاتينية، كما ذكرنا، الى النادي المتسع الحجم للبلدان التي تحكمها أنظمة يسارية.

الظل العالي للنظام اليساري في كوبا

وهنا ينبغي التأكيد على أهمية دور النظام اليساري التاريخي (منذ مطلع العام ١٩٥٩) في جزيرة كوبا، الواقعة في البحر الكاريبي (١١ مليون نسمة تقريباً)، وحجم تأثيره الكبير على عموم القارة. خاصة وأن هذا النظام، الذي قاده رئيسه فيديل كاسترو طوال هذه الفترة وحتى مرضه الأخير في صيف العام ٢٠٠٦، بعد أن وصل الى الحكم عبر ثورة مسلحة، كانت تحظى بتأييد شعبي كاسح طوال مرحلة كفاحها في جبال الجزيرة في الخمسينيات ضد النظام الفاسد والقمعي الدموي لفولغينسيو باتيستا (١٩٥٢-١٩٥٩)، كان له، أي لنظام كاسترو ورفاقه، طوال كل هذه السنوات دور سياسي ومعنوي كبير مؤثر على أوضاع عموم القارة اللاتينية، بما في ذلك في مرحلة الإنتخابات الديمقراطية الأخيرة التي انتشرت في أنحاء القارة بعد انهيار الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية خلال الثمانينيات الماضية.

وقد عانت كوبا من فقر شديد ومصاعب إقتصادية جمة خلال التسعينيات، بعد انهيار الإتحاد السوفييتي والتجارب الإشتراكية في بلدان أوروبا الشرقية الأخرى. ومعروف أن كوبا كانت عضواً في مجلس التعاضد الإقتصادي المشترك "كوميكون" مع الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية المتحالفه معه. وكانت قد تخصصت في إطار المجلس بتأمين مصادر زراعية معينة للبلدان الأخرى مقابل الحصول على احتياجاتها من الوقود والمواد المصنّعة.

ومعروف أن الـ" كوميكون " كان يضم عند تأسيسه في العام ١٩٤٩، الى جانب الإتحاد السوفييتي، كلاً من بولندا وهنغاريا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا. وانضمت ألبانيا إليه في العام ذاته، لكنها لم تلبث أن جمّدت عضويتها فيه منذ العام ١٩٦١ دون إعلان ذلك رسمياً، بسبب الخلاف المتفاقم بينها وبين الإتحاد السوفييتي. كما انضمت ألمانيا الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) في العام ١٩٥٠، ومونغوليا في العام ١٩٦٢، وكوبا في العام ١٩٧٢، وفييتنام في العام ١٩٧٨. كما شاركت يوغسلافيا بصيغة عضوية تعاقدية مشاركة منذ العام ١٩٦٤، وكانت عملياً شبه عضو في المنظمة. كما شاركت عدة دول بصيغة عضوية مراقبة، مثل اليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية) وإثيوبيا ولاوس ونيكاراغوا وأفغانستان، في الثمانينيات، أو بصيغة تعاقدات محددة بالنسبة لبلدان ذات أنظمة مختلفة، مثل المكسيك وموزامبيق والعراق وفنلندا.

وقد اضطُر الكوبيون في التسعينيات، بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وحلفائه، في المرحلة التي أطلقوا عليها تعبير "المرحلة الخاصة"، الى فتح المجال أمام السياحة

الأجنبية والسماح بتداول العملات الصعبة في السوق المحلي، وخاصة الدولار، وإعادة بناء علاقاتهم الإقتصادية مع دول أخرى. الى أن بدأت التحولات نحو اليسار في بلدان أميركا اللاتينية الأخرى في أواخر التسعينيات، خاصة بعد نجاح أوغو تشافيس في انتخابات الرئاسة في فنزويلا في العام ١٩٩٨ وتوطيده لسلطته بعد فشل اليمين في سحب الثقة منه في العام ٢٠٠٤. بحيث بدأت كوبا في مطلع القرن الجديد تعتمد على تبادل الخدمات والسلع مع فنزويلا، وبعد ذلك مع بلدان لاتينية أخرى، وتحصل على احتياجاتها من الوقود والمواد الأخرى مقابل ذلك.

ومع هذه التطورات، انفتحت صفحة جديدة في تاريخ كوبا وأميركا اللاتينية وفي تاريخ اليسار العالمي في القرن الجديد. حيث تعتمد كوبا الآن على تعاونها واندماجها اللاحق في إطار أميركي لاتيني أوسع، بدأت صيغته الأوثق تتبلور، في البداية بين كوبا وفنزويلا، منذ العام ٢٠٠٤ في إطار ما سُمّي بـ"البديل البوليفاري للقارة الأميركية"، التي تُعرف بالأحرف الأولى لاسمها بالإسبانية "ألبا"، كما سبق وأشرنا. وهذا الإطار بات يضم في ربيع العام ٢٠٠٧، بالإضافة الى كوبا وفنزويلا، كلاً من بوليفيا ونيكاراغوا، والدولتان الأخيرتان انضمتا الى "إتفاقية الشعوب للتجارة، المنبثقة عن "ألبا"، بعد انتخاب رئيس يساري في كل منهما خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وهذا التكتل التجاري والإقتصادي الجديد مطروح كبديل عن مشروع الولايات المتحدة لإيجاد منطقة تجارة حرة لعموم القارة الأميركية، بشمالها ووسطها وجنوبها، بمشاركة الولايات المتحدة طبعاً، وهو المشروع المعروف بأحرف "ألكا" باللغة الإسبانية، وقد ووجه بقوة من قبل دول أميركا اللاتينية ذات التوجه اليساري والإستقلالي، كما سبق وذكرنا.

* * *

ومن الجدير ذكره أن العديد من الرؤساء اليساريين الجدد في القارة كانوا على اتصال مستمر في الماضي مع فيديل كاسترو والقيادة الكوبية، وبقي بعضهم زواراً دائمين لكوبا، يتداولون مع رئيسها ويستشيرونه حتى في بعض القضايا التي تخص بلدانهم. وهذا هو، مثلاً، حال الرئيس الفنزويلي تشافيس والرئيس البوليفي إيفو مورالیس، وحال الرئيس الأسبق المُعاد انتخابه مؤخراً في نيكاراغوا، دانييل أورتيغا، الذي أقام لفترات طويلة في كوبا، بعد أن أُنهيت في العام ١٩٩٠ المرحلة السابقة من حكمه وحكم حزبه الساندیني (١٩٧٩–١٩٩٠).

* * *

وليس مستغرباً، في ظل هذا الدور الحيوي لكوبا في عموم القارة، أن تصدر مقالة مطولة في مجلة "فورين أفّيرز" الدورية الأميركية النافذة، في عددها المؤرخ لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧، تحمل عنوان "الإنتصار الأخير لفيديل". وكاتبة المقالة، جوليا سوايغ، هي مديرة دراسات أميركا اللاتينية في "مجلس العلاقات الخارجية"، المركز البحثي والدراسي الأميركي الشهير في واشنطن ونيويورك الذي تصدر عنه الدورية. والمركز والدورية ليسا، بالطبع، من أنصار اليسار أو من المتعاطفين مع كاسترو وحكمه.

* * *

ومن المفيد الإشارة هنا أيضاً الى كون مرشح المعارضة اليسارية في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠٠٤ في السلفادور، وهو بلد صغير في أميركا الوسطى (زهاء ٧ ملايين نسمة)، حصل على حوالي ٣٦ بالمئة من الاصوات في الدورة الأولى و٤٥ بالمئة في الدورة الثانية لهذه الإنتخابات. وهذا المرشّح هو الفلسطيني الأصل شفيق حنضل، قائد جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني اليسارية، آنذاك، وهو نفسه كان أميناً عاماً للحزب الشيوعي السلفادوري بين العامين ١٩٧٣ و١٩٩٤. وقد شارك الحزب الشيوعي السلفادوري في تشكيل جبهة فارابوندو مارتي، التي تأسست في العام ١٩٨٠ من أربع منظمات مسلحة بالإضافة الى الحزب. وخاضت الجبهة مواجهات عنيفة مع النظام اليميني القمعي في السلفادور استمرت حتى العام ١٩٩٢، حين تم التوصل مع سلطة اليمين الى اتفاق لإنهاء الصراع المسلح، واعتماد الجبهة كحزب سياسي شرعي يشارك في العمليات الإنتخابية المحلية والوطنية.

* * *

وأغسطين فارابوندو مارتي، الذي أُطلق اسمه على الجبهة اليسارية التي تشكلت في مطلع الثمانينيات، كما ذكرنا، هو قائد ثوري يساري قاد ثورة فلاحية مسلحة من أبناء سكان البلاد الأصليين ضد النظام الإقطاعي المرتبط بالولايات المتحدة في العام ١٩٣٢. لكن هذه الثورة قُمعت في حينه، وتم إعدام فارابوندو مارتي على أيدي الحرس الوطني الرسمي، المدرب والمسلح من قبل الولايات المتحدة. وتسبب القمع الذي قامت به السلطة آنذاك بمقتل أكثر من ثلاثين ألفاً من الفلاحين، وجلُّهم من نسل سكان البلاد الأصليين.

* * *

وجرى انتخاب شفيق حنضل عضواً في الجمعية التشريعية في العام ١٩٩٧، وأصبح رئيساً لكتلة جبهة فارابوندو مارتي اليسارية، وبالتالي رئيساً للمعارضة في البرلمان. وقد حققت الجبهة اليسارية في تلك الإنتخابات نتائج متقدمة، وكادت تتجاوز الحزب الحاكم، حيث حصلت على ٣٣ بالمئة من الأصوات و٢٧ مقعداً في الجمعية التشريعية مقابل ٣٥،٤ بالمئة للتحالف القومي الجمهوري، اليميني، و٢٨ مقعداً.

وتجاوزت جبهة فارابوندو مارتي الحزب اليميني ذاته في انتخابات العام ٢٠٠٠ من حيث عدد المقاعد، حيث حصلت على ٣١ مقعداً مقابل ٢٩ للتحالف القومي اليميني. وفي العام ٢٠٠٣، تجاوزت جبهة فارابوندو مارتي التحالف اليميني في نسبة الأصوات وفي عدد المقاعد، حيث حصلت على ٣٤ بالمئة من الأصوات و٣١ مقعداً، مقابل ٣٢ بالمئة و٢٧ مقعداً للتحالف القومي اليميني.

ولكن شفيق حنضل، الذي واجه حملةً واسعةً من التحريض والدعاية السلبية من قبل أبواق اليمين في السلفادور كما في البلدان المجاورة، وكذلك من وسائل الإعلام الأميركية الرئيسية المحسوبة على اليمين الأميركي وعلى الإدارة في واشنطن، تحت يافطات كونه يسارياً متشدداً وزعيماً سابقاً للحزب الشيوعي في البلد، لم يتمكن من النجاح في الإنتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٤، كما ذكرنا. وتم، بالمقابل، انتخاب مرشح اليمين المدعوم من الإدارة الأميركية، واسمه إلياس انطونيو سقّا، وهو فلسطيني الأصل أيضاً، ومن نفس المدينة الفلسطينية التي تنتمي إليها عائلة حنضل، وهي بيت لحم.

وفي الإنتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٦، بعد رحيل شفيق حنضل في الشهر الأول من العام ذاته، رفعت القائمة اليسارية التي كان يقودها حتى وفاته، أي قائمة جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني، نسبة أصواتها الى زهاء الـ ٤٠ بالمئة من الأصوات، وجاءت، من حيث عدد الأصوات، في المرتبة الأولى، قبل حزب الرئيس اليميني المنتخب، ولو بأصوات قليلة، حيث حصلت على ٣٩،٧ بالمئة من الأصوات و٣٢ مقعداً، مقابل ٣٩،٤ بالمئة و٣٤ مقعداً لحزب الرئيس أنطونيو سقا.

انتخاب تشافيس في أواخر ١٩٩٨... حدث مفصليّ

ومن الضروري التأكيد هنا، مرة أخرى، على الأهمية البارزة في كل هذه التطورات في القارة لانتخاب أوغو تشافيس رئيساً لفنزويلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وتسلمه صلاحياته الرئاسية في شباط/فبراير من العام التالي.

فهذا الحدث شكّل انعطافة حقيقية في مسيرة المنطقة، باتجاه تدعيم النهج الإستقلالي تجاه الولايات المتحدة والمناهض لتوصيات صندوق النقد الدولي وسياسات "الليبرالية الجديدة" والعولمة الرأسمالية، وتقوية النهج الساعي الى إعطاء الأولوية لحل المشاكل المعيشية الملحّة لغالبية السكان، المبتلاة بالفقر الشديد.

ذلك ان فنزويلا بلد هام في القارة اللاتينية. وهي أكثر سكاناً وأكبر مساحةً من كوبا (زهاء ٢٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٧، أي أكثر من ضعف عدد سكان كوبا، وأكثر من ٩٠٠،٠٠٠ كم٢ في المساحة، أي أكثر من ٨ أضعاف مساحة كوبا)... علاوةً على أن فنزويلا أغنى بما لا يقاس من كوبا، بسبب ثروتها النفطية والغازية. بالإضافة الى كون تشافيس، كما فيديل كاسترو، يتمتع بكاريزمية عالية وقدرات خطابية ملفتة، وبالتالي، بقدرة كبيرة على التواصل مع الجمهور الواسع في بلده، وكما تبيّن لاحقاً، في مجمل المنطقة الأميركية اللاتينية.

وجدير بالذكر ان تشافيس كان، قبل وصوله الى السلطة، قد تبنّى مواقف يسارية متقدمة منذ بدايات نشاطه السياسي. حيث شارك في العام ١٩٨٣ في تأسيس حركة يسارية حملت اسم "الحركة الثورية البوليفَرية ٢٠٠"، والرقم ٢٠٠ يشير الى الذكرى المئتين لميلاد سيمون بوليفَر، والتي صادفت ذلك العام.

وكان تشافيس قد خدم في الجيش الفنزويلي زهاء ١٧ عاماً ووصل الى رتبة مقدم. وهو حاول في العام ١٩٩٢ تنظيم إنقلاب عسكري ضد نظام الرئيس كارلوس أندريس بيريس، الذي أشتُهر بالفساد، ولكن المحاولة فشلت. وهو ما كلّفه قضاء فترة عامين في السجن، الذي غادره في العام ١٩٩٤ بعفو من الرئيس الجديد رفائيل كالديرا، بعد أن كان البرلمان قد أطاح بالرئيس أندريس بيريس في العام ١٩٩٣ بتهم الفساد. وقد استفاد تشافيس من عمليته الإنقلابية واعتقاله ليوصل صوته الى الجمهور الواسع الفقير في البلد في مراحل المحاكمة وبعدها، مما أكسبه شهرةً وشعبيةً في هذا الوسط، سهّلتا نجاحه اللاحق في انتخابات العام ١٩٩٨.

وتقدّم تشافيس، مباشرةً بعد تسلمه لمهمته الرئاسية في مطلع العام ١٩٩٩، بمشروع لانتخاب جمعية تأسيسية بهدف وضع دستور جديد للبلاد، واقترح طرح الفكرة أولاً على استفتاء شعبي. وقد وافق ٧٢ بالمئة من المقترعين على هذا المقترح. فتم انتخاب الجمعية التأسيسية في العام ذاته (١٩٩٩)، ونجح ٩٥ بالمئة من أنصار وحلفاء تشافيس في هذه الجمعية، مما سهّل مهمة وضع دستور جديد يتناسب مع الرؤية السياسية– الإجتماعية الجديدة التي حملها تشافيس وفريقه. وهو دستور تمّ إقراره شعبياً في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٩ ذاته.

وجرى، على أساس هذا الدستور، انتخاب الجمعية الوطنية الجديدة (البرلمان)، في تموز/يوليو ٢٠٠٠. وأُعيد انتخاب تشافيس رئيساً على أساس هذا الدستور، بأغلبية ٦٠ بالمئة من الأصوات، ولمدة حكم تدوم ست سنوات قابلة للتجديد.

وأَقرّ تشافيس، خلال الأشهر الأولى لولايته الجديدة، سلسلة من الإجراءات لتوفير الضمان الصحي الشامل للمواطنين والتعليم المجاني حتى المستوى الجامعي، كما أصدر مرسوماً بتوزيع الأراضي على الفلاحين. ومن خلال إجراءات لضبط رأس المال والإقتصاد، تمكّن من تخفيض نسبة التضخم في نهاية العام ٢٠٠١ الى ١٣،٤ المئة، وهي النسبة الأدنى في البلد منذ ١٤ عاماً.

لكن القوى اليمينية التي كانت تسيطر على مقدرات البلد في السابق لم تستسلم، وعادت للعمل على التصدي للنظام اليساري الجديد وعرقلة تطبيقاته البرنامجية، وحتى حاولت الإطاحة به. ووصلت الأمور، بالفعل، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الى حد تدبير عملية إنقلابية عسكرية– مدنية بمشاركة قطاعات من الجيش وأوساط القطاع الخاص الرأسمالي وبعض النقابات المسيطر عليها من قبل الأحزاب المعارضة، وذلك بدعم من إدارة جورج بوش الإبن في واشنطن، كما اتضح لاحقاً. وذهب تورُّط رئيس الولايات المتحدة الى حد إعلان تأييده علناً للحركة الإنقلابية، واعتبارها شرعية!!

لكن قطاعات الجيش التي بقيت وفية لتشافيس، مدعومةً بتظاهرات شعبية واسعة، خاصة من قبل القاعدة الإجتماعية الفقيرة المستفيدة من القرارات الإجتماعية للنظام اليساري، تمكّنت من إحباط الإنقلاب خلال ٤٨ ساعة، وإطلاق سراح تشافيس الذي كان محتجزاً في إحدى قواعد الجيش، وإعادته الى السلطة.

ولم تتوقف محاولات التخريب بعد ذلك. فعملت أوساط المعارضة اليمينية على عرقلة عمل القطاع النفطي، المصدر الرئيسي للدخل في البلد، من خلال إضرابات شاملة ووقف الإنتاج من قبل إدارة الشركة النفطية وموظفيها، الذين سعى تشافيس لاستبدالهم بعد إضراب الشهر الأخير من العام ٢٠٠٢ والشهر الأول من العام ٢٠٠٣. وبعد إفشال هذه المحاولة التعطيلية، وتأمين بدائل للخبراء والفنيين الذين شاركوا فيها، واصلت حكومة تشافيس، طوال العام ٢٠٠٣، تنفيذ سلسلة من البرامج الإجتماعية التطويرية. فاتسعت الحملة الوطنية لمحو الأمية، واتُخذت إجراءات لحماية حقوق سكان البلاد الأصليين، المعروفين خطأً باسم "الهنود الحمر"، ثم لتسهيل استكمال خريجي المدارس من الفئات الشعبية لدراساتهم العليا.

ومنذ مطلع العام ٢٠٠٣، تجنّدت المعارضة اليمينية لجمع تواقيع لسحب الثقة من تشافيس، مستفيدةً من بند في الدستور الجديد، الذي أُقرّ في العام ١٩٩٩، أي في بداية حكم تشافيس، يتيح سحب الثقة من أي مسؤول منتخَب، بما في ذلك الرئيس، بعد انقضاء نصف ولايته، عبر عملية إستفتاء شعبية، يجري تنظيمها إذا ما تقدم ٢٠ بالمئة على الأقل من مجموع الناخبين المسجَّلين بطلب بهذا الاتجاه.

وقد عمل أنصار المعارضة على جمع تواقيع طلب الإستفتاء عبر تجنيد كل قواهم، الى أن تمكنوا من جمع العدد المطلوب (٢،٤ مليون توقيع في هذه الحالة). وبعد التدقيق في التواقيع من قبل المجلس الوطني للإنتخابات، تم طرح الثقة بالرئيس تشافيس في إستفتاء جرى في آب/أغسطس ٢٠٠٤، فكانت النتيجة أن ٥٩ بالمئة من الناخبين رفضوا سحب الثقة من الرئيس. وهو ما أعطى تشافيس شرعية قوية لمواصلة تطبيق سياساته الجذرية.

هذا، في وقت كان فيه تشافيس قد استقدم خبراءً وعمالاً من كوبا وبلدان أخرى لإصلاح ما تضرر في القطاع النفطي، بحيث تم استئناف الضخ. وعلى أرضية إرتفاع أسعار النفط العالمية، خاصة بعد الغزو الأميركي – البريطاني للعراق، تمكّنت فنزويلا من تأمين عائدات كبيرة، بلغت عشرات المليارات من الدولارات سنوياً. مما سمح لتشافيس، ليس فقط بتغطية تكاليف عمليات محو الأمية وتوسيع نظام التعليم الشعبي المجاني، وعلاجات طبية مجانية لقطاعات واسعة من الجماهير الفقيرة في البلد، مستعيناً بكادر تعليمي وطبي من عشرات الآلاف من المعلمين والأطباء الكوبيين الذين استُقدموا لهذا الغرض، وإنما أيضاً بتوفير مساعدات لهذه القطاعات الفقيرة لتأمين متطلبات الحياة الأساسية، والبدء بمشاريع تطويرية للبلد، بمساعدة دول أميركية لاتينية وأوروبية وآسيوية.

وفي الوقت ذاته، قدمت حكومة تشافيس كميات من النفط ومشتقاته، بأسعار مخفضة، لعدد من بلدان أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي الفقيرة، وحتى لبعض المناطق الفقيرة في الولايات المتحدة نفسها، بما فيها منطقة نيو أورلينز في جنوب الولايات المتحدة، ذات الإغلبية السوداء، التي نُكبت بإعصار كاترينا المدمر عام ٢٠٠٥، وحتى بعض الأحياء الفقيرة في مدن أميركية أخرى، بما فيها نيويورك.

مناهضة صندوق النقد الدولي... وتشكيل بنك للجنوب بديلٍ عن البنك الدولي

كما ساعد تشافيس بعض دول أميركا اللاتينية على تغطية ديونها بتقديم قروض مسهّلة لتسديد الديون التي تراكمت عليها خلال فترات الأزمات ومرحلة سيطرة صندوق النقد الدولي على سياساتها الإقتصادية.

فقد ساعد تشافيس الأرجنتين، إحدى الدول الأكثر تطوراً صناعياً واقتصادياً في القارة اللاتينية، كما ذكرنا، على تنفيذ القرار الذي أعلنته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بإنهاء تسديد ما تبقى عليها من ديون لصندوق النقد الدولي، وحجمها آنذاك كان ٩،٨ مليار دولار. حيث عرضت فنزويلا تقديم زهاء ربع المبلغ (٢،٥ مليار)، بحيث تخلّصت الأرجنتين نهائياً من ديونها الخارجية، وخاصة للهيئات الدولية، بعد أقل من أربعة أعوام على الأزمة النقدية والإقتصادية الطاحنة التي شهدها البلد.

* * *

وكانت هذه الأزمة قد أطاحت بالرئيس الأرجنتيني، آنذاك، فيرناندو دي لا روا، الذي كان قد انتُخب أواخر العام ١٩٩٩، واضطُرَّ، بعد اندلاع الأزمة وانهيار الوضع الإقتصادي في البلد، الى الهرب من قصره في أواخر العام ٢٠٠١ بعد أن حاصرته التظاهرات الشعبية الحاشدة، ليلحق به، خلال أقل من أسبوعين، ثلاثة من الرؤساء المؤقتين الذين اختيروا بعده، ثم سارعوا الى الإستقالة الواحد بعد الآخر، على خلفية تفاقم الأزمة الإقتصادية وتصاعد التحركات الشعبية الإحتجاجية، الى أن اختير رئيس مؤقت رابع في ٢/١/٢٠٠٢، هو إدواردو دوالدي، ليبقى في السلطة حوالي سبعة عشر شهراً، وليسلّمها الى الرئيس الجديد الذي انتُخب في ربيع العام ٢٠٠٣...

وجدير بالذكر أن هذا الرئيس الأرجنتيني الجديد، الذي انتُخب في أيار/مايو ٢٠٠٣، واسمه نستور كيرتشنير، الذي ينتمي الى الجناح اليساري من الحزب البيروني (نسبة الى الرئيس الشعبوي الأسبق خوان بيرون، الذي حكم البلد بين العامين ١٩٤٦ و١٩٥٥ واتبع سياسة تطوير للصناعة وتحسين لأوضاع العمال والفئات الأفقر في البلد)، أثبت كفاءة عالية في نشل بلده من أزمته، لا بل وتطوير وضعه الإقتصادي بسرعة ووتيرة عاليتين خلال هذه السنوات القليلة، متحدّياً بشكل سافر ومتواصل كل نصائح وتوصيات صندوق النقد الدولي. ونُقل عن كيرتشنير قوله عن صندوق النقد الدولي: "إنه تعامل مع بلدنا كمقاول ومشجّع لسياسات تسببت بالفقر والألم لشعب الأرجنتين".

ومن المفيد الإشارة، في هذا السياق، الى أن الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ رئيسي في صندوق النقد الدولي، الذي يضم ١٨٤ دولة، وذلك بحكم نسبة مشاركتها في تمويل الصندوق. مما جعل هذه المؤسسة المالية أداةً رئيسيةً في فرض السياسات الأميركية على الصعيدين النقدي والإقتصادي في أنحاء العالم، وفي العقدين الأخيرين في فرض تطبيقات العولمة الرأسمالية، ووصفات "الليبرالية الجديدة". وهي التطبيقات التي تشمل رفع القيود الحمائية على الواردات الخارجية، على حساب المنتوجات المحلية للبلدان الضعيفة إقتصادياً، وتوسيع نطاق سيطرة القطاع الخاص والإستثمارات الخارجية على حساب القطاع العام، من خلال نظام الخصخصة الشهير، وتقليص الضمانات الإجتماعية، الخ...

* * *

وما فعله تشافيس مع الأرجنتين، اقترح فعله مع الإكوادور الفقيرة في العام ٢٠٠٥ من خلال إعلان استعداده لشراء السندات التي طرحتها الحكومة هناك للبيع لدعم اقتصاد البلد، في وقت لم يكن فيه الحكام هناك من الصف الجديد من القادة اليساريين في القارة... وربما أعطت هذه السياسة ثمارها بعد فترة وجيزة، في إنتخابات الرئاسة التي جرت دورتاها في شهري ١٠ و١١ من العام ٢٠٠٦ في الإكوادور. حيث نجح فيها، وبنسبة عالية من الأصوات (٥٧ بالمئة)، المرشح اليساري الجذري، الإقتصادي الشاب رفائيل كورِّييا.

وقد اتبع كورّييا في الأشهر الأولى لحكمه طريقاً مشابهاً للطريق الذي اختطه تشافيس، بدءً بإجراء استفتاء شعبي حول انتخاب جمعية تأسيسية بهدف وضع دستور جديد للبلد، وهو الإستفتاء الذي جرى في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وحقّق فيه كورّييا غالبية كاسحة لصالح مشروعه الجذري، حيث صوّت أكثر من ٧٨ بالمئة من الناخبين لصالح الجمعية التأسيسية. كما أقدم في أواخر نيسان/أبريل على طرد ممثل البنك الدولي في الإكوادور، مكرراً إعلاناته المناهضة لصندوق النقد الدولي ووصفاته الإقتصادية.

وعندما كانت بوليفيا على وشك خسارة ١٧٠ مليون دولار، هي قيمة صادراتها السنوية من حبوب الصويا لكولومبيا، بعد أن أقدمت كولومبيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على توقيع إتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة، بما يُوجد وضعاً تُعطى فيه الأولوية لاستيراد هذه المادة من الولايات المتحدة، تقدمت فنزويلا لشراء المنتوج البوليفي. كما قدمت فنزويلا لهذا البلد، الأفقر في أميركا الجنوبية، قرضاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لتطبيق برنامجه في الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، ومساعدات متنوعة أخرى لإنجاح تجربة نظام إيفو مورالیس، الرئيس اليساري المنتخب في أواخر العام ٢٠٠٥.

ولترسيم ومأسسة سياسات الدعم الإقتصادي هذه، طرح تشافيس إنشاء "بنك الجنوب" لتمويل التنمية في القارة اللاتينية كلها، من المكسيك شمالاً وحتى أقصى جنوب الأرجنتين، برأسمال أولي قدمته فنزويلا قيمته خمسة مليارات دولار. ويُفترض بهذا البنك أن يحتلّ الدور الذي كان يلعبه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في توفير القروض لتمويل المشاريع التنموية لبلدان أميركا اللاتينية، بما يقود الى التخلي الكامل عن التعامل مع هاتين المؤسستين، المسيطَر عليهما عملياً من قبل الولايات المتحدة، كما ذكرنا. وهو التخلي الذي يدعو اليه تشافيس علناً، بهدف تعزيز استقلال هذه البلدان عن الجار الشمالي ثقيل الوطأة.

ومن المفترض أن يبدأ عمل بنك الجنوب في حزيران/يونيو ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تشارك فيه دول "البديل البوليفاري" أو "ألبا"، المشار إليها أعلاه، وهي، بالإضافة الى فنزويلا، كلٌ من كوبا وبوليفيا ونيكاراغوا، وكذلك إكوادور والأرجنتين، والأخيرة ليست عضواً في "ألبا"، وبمشاركة مالية محتملة من البرازيل. ومن أول مشاريع بنك الجنوب المخطط لها تغطية بناء خط أنابيب لنقل الغاز من فنزويلا الى الأرجنتين، مروراً بكل من بوليفيا والبرازيل، وذلك على امتداد حوالي ٨٠٠٠ كيلومتر، وبكلفة تصل الى مليارات الدولارات، يُفترض أن تشارك البلدان المعنية في توفيرها (أنظر Faujes, 2007).

ومثل هذه السياسات المتبعة من قبل النظام اليساري في فنزويلا تدخل في سياق أحد ركائز برنامجه السياسي– الإقتصادي الإستراتيجي، والمتمثل في العمل على إقامة كتلة اقتصادية، ولاحقاً سياسية، لبلدان القارة اللاتينية، لدعم توجهها الإستقلالي والتطويري، بعيداً عن تدخل أو مشاركة المارد الأميركي الشمالي ذي نزعة الهيمنة الإمبراطورية.

وتشافيس، في هذا المجال، يستوحي طموحه التكاملي التوحيدي للقارة اللاتينية، كما سبق وذكرنا، من الشخصية التاريخية التي ارتبط اسمها في مطلع القرن التاسع عشر بمعارك استقلال ومحاولات توحيد بلدان القارة اللاتينية، سيمون بوليفَر (١٧٨٣–١٨٣٠)، المولود في كراكاس، عاصمة فنزويلا الحالية، والذي ربط تشافيس إسمه باسم البلد، مطلقاً على البلد اسم جمهورية فنزويلا البوليفَرية.

تجربة أميركية لاتينية متميّزة في التعاطي مع المسألة الدينية

ومن المفيد هنا الإشارة الى أن هذا النموذج الأميركي اللاتيني لليسار له سمات خاصة، مختلفة في عدد من الجوانب، عن سمات التجارب اليسارية التاريخية التي شهدناها في الماضي في مناطق أخرى من العالم، في مجال التعاطي مع مسألة الدين والتدين، مثلاً.

فالمسألة الدينية تعامَلَ معها اليسار المعاصر في أميركا اللاتينية بطريقة فيها درجة عالية من النَفَس الخلاّق. فرجال الدين هناك لم يكونوا، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، جميعهم بالضرورة حلفاء للنفوذ الأجنبي (الأوروبي، ثم الأميركي الشمالي)، أو مرتبطين بالشرائح والنظم المستبدة الحاكمة في بلدان القارة. بل حدث هناك انقسام بين من هم من بين رجال الدين منحازون الى الشرائح الحاكمة، من جهة، وأولئك الذين اختاروا الإنحياز الى الفئات الشعبية المقهورة والفقيرة، وحتى الى الحركات اليسارية والثورية المسلحة.

والدين الغالب في أميركا اللاتينية هو المسيحية الكاثوليكية، ولكنه في حالة تراجع نسبي، مع تنامي أقليات متزايدة من مختلف الكنائس البروتيستانتية، الى جانب وجود أقليات دينية أصغر حجماً، مسلمة ويهودية وبوذية، الخ...، في عدد من بلدان أميركا اللاتينية، وحتى بعض الطقوس ذات الأصول الهندية– الأميركية، أي طقوس الشعوب المختلفة من أصحاب البلاد الأصليين، كما وطقوس إفريقية.

ولا زال هناك حديث في هذه القارة، مستمر منذ أواسط القرن العشرين، عن الطروحات التي أُطلق عليها تعبير "لاهوت التحرير". والمقصود تنظيرات وأفكار رجال الدين الذين انحازوا لصالح الفئات البائسة والمضطَّهدة في مجتمعاتهم، ووجدوا تقاطعات واسعة مع الإتجاهات اليسارية النشطة هناك في تلك المرحلة. وتتحدث تلك المرحلة عن رجال دين ذهبوا الى حد حمل السلاح ضد الأنظمة المستبدّة والتابعة للأجنبي، ومنهم المناضل الكولومبي الشهير، الأب كاميلو تورّيس، الذي قيل انه كان مشاركاً في حركة مسلحة يسارية واستشهد في إحدى قواعدها في كولومبيا في العام ١٩٦٦. وقد نُسب إليه القول: "لو كان المسيح حياً اليوم، لكان ثائراً مسلحاً (فدائياً، أو من رجال الغوار)".

ومن بين أنصار هذا المفهوم الإنساني المنفتح للدين، أيضاً، رجال دين وصلوا الى مراتب عليا في الكنيسة، كما هو حال كبير أساقفة سان سلفادور، أوسكار

روميرو، الذي انتقد وعارض علناً سياسات حكومة السلفادور العسكرية اليمينية في أواخر السبعينيات الماضية، وذهب حتى الى الإعتراض على انتقاد بابا الكنيسة الكاثوليكية آنذاك، يوحنا بولس الثاني، ابان زيارة له الى السلفادور، لـ "لاهوت التحرير". وقد كلّفت هذه المواقف الأسقف روميرو حياته، في بلد مضطرب وغارق في العنف آنذاك كالسلفادور، فكان هدفاً للإغتيال، حيث أطلقت مجموعة من "فرق الموت" التابعة لليمين السلفادوري النار عليه أثناء قيامه بالقداس في الكنيسة في سان سلفادور، عاصمة السلفادور، في آذار/مارس ١٩٨٠.

وتجري الإشارة أيضاً في هذا المجال الى سمة مميزة، على هذا الصعيد، كانت للنظام الساندينى اليساري الذي وصل الى السلطة في نيكاراغوا في العام ١٩٧٩. فقد شارك في الثورة الساندينية وفي الحكومات اللاحقة عدد من رجال الدين اليساريين المنخرطين أو المتعاطفين مع الحركة الساندينية، من بينهم الأب ميغيل ديسكوتو، الذي أصبح وزيراً لخارجية الحكم الساندينى، والأب إرنستو كاردينال، الذي صار وزيراً للثقافة. والأخير معروف بدعمه لـ "لاهوت التحرير".

وفي مقابل هذه النماذج، وقف عدد كبير من رجال الدين وكبار الأساقفة الكاثوليك في أميركا اللاتينية ضد القوى المقاومة وضد اليسار، وانحازوا الى جانب السلطات الحاكمة. وشجّعهم على ذلك موقف البابا يوحنا بولس الثاني النقدي الحاد للتيار الديني المستنير والمنفتح على اليسار وأفكار "لاهوت التحرير" في القارة، وهو موقف شاركه فيه بقوة مستشاره البارز والمقرّب، آنذاك، الكاردينال يوزف راتسينغر، الذي ورث البابوية بعد رحيل البابا يوحنا بولس، وحمل اسم البابا بينيديكتوس السادس عشر.

وجدير بالذكر أن كتاباً صدر في أميركا اللاتينية، في أواسط الثمانينيات الماضية، هو حصيلة حوار طويل أجراه مع الزعيم الكوبي فيديل كاسترو أحد رجال الدين البرازيليين من أنصار "لاهوت التحرير"، واسمه فراي (الراهب) بيتّو. وتناول الكتاب في ما تناول موقف كاسترو من الدين والعلاقة الممكنة بين المسيحيين المتدينين واليسار. ومن بين ما قاله كاسترو في الحوار: "أن لا شيء يحول دون مشاركة المسيحيين المؤمنين في الحركات الثورية"، وأن "هناك آلاف التقاطعات بين الشيوعية والمسيحية أكثر مما هناك من التقاطعات بين الرأسمالية والمسيحية". وقد أشار كاسترو في هذا الكتاب الى اهتمامه ومتابعته لدور رجال الدين المسيحيين في الثورة الساندينية في نيكاراغوا، وهو تطور اعتبره عنصراً مهماً في مسيرة الحركات اليسارية التحررية في القارة اللاتينية.

ويبدو أن هذا الكتاب الحواري، الذي نُشر بالبرتغالية والإسبانية أولاً، ثم تُرجم للغات أخرى، أثار اهتماماً واسعاً لدى أوساط متنوعة من القراء، ليس فقط في أميركا اللاتينية، وإنما أيضاً في أوساط مهتمة في بلدان أخرى، كما تظهر بعض التعليقات المنشورة على شبكة الإنترنت من بعض قراء هذا الكتاب في بلد كالولايات المتحدة.

إن أهمية موضوع كيفية تعاطي اليسار، الجذري خاصة، مع مسائل الدين والتدين تكمن في كون بعض الحركات اليسارية المعاصرة في أميركا اللاتينية تتحدث عن مرجعياتها الفكرية اليسارية والمسيحية في آن واحد. وهو حال أوغو تشافيس في فنزويلا، الذي أشار مراراً في تصريحاته الى هذه المرجعية المزدوجة، مركّزاً على الجانب المناصر للفقراء والمضطهدين في التراث المسيحي الأول، وفي المقولات المنسوبة إلى المسيح بهذا الشأن. والأمر نفسه ينطبق على حزب الشغيلة في البرازيل، الذي شارك في تأسيسه في العام ١٩٨٠ رئيس البرازيل الحالي، لويس إيناسيو "لولا" دا سيلفا، وهو حزب كان، منذ البداية، تجمعاً من مجموعات من النقابيين والناشطين اليساريين والمثقفين والمسيحيين اليساريين. وحتى الرئيس الجديد للإكوادور، رفائيل كورّييا، يقدم نفسه في بعض تصريحاته كمسيحي يساري.

وهكذا، من الواضح أن التيارات اليسارية الأميركية اللاتينية المعاصرة ليس فقط لا تصطدم مع الدين والتدين، وإنما تعتبر الجمهور الواسع الفقير والمغبون في هذه القارة، وهو في حالات كثيرة جمهور متدين، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم تسود فيها أديان مختلفة، تعتبره، من حيث موقعه في المجتمع، قاعدة اجتماعية وسياسية مفترضة للحركات السياسية اليسارية الساعية الى تغيير جذري، لصالح هذه الجماهير الفقيرة والمغبونة بالدرجة الأولى. وهو ما تظهره الآن، ليس فقط أقوال، وإنما أفعال الحكومات اليسارية الجديدة في القارة، وخاصة تلك التي ترفع برامج تغيير جذرية.

وأهمية مثل هذه الرؤية انها تصحّح نظرة خاطئة كانت سائدة في بعض أوساط اليسار في أنحاء العالم، تعتبر أن الإنتماء للفكر اليساري هو، من حيث المبدأ، خيار مناهض للمتدينين ولكل التيارات الدينية بلا استثناء، وبمعزل عن خط هذه التيارات السياسي ومواقفها الإجتماعية واستعدادات بعضها للعمل من أجل الأهداف ذاتها التي يدعو لها اليسار. وبالطبع، كانت الأوساط المعادية لليسار تستغلّ هذه المفاهيم لتعبئة الفئات الشعبية المتدينة ضد اليسار. وهو ما كان يقود في حالات كثيرة، خاصة في "العالم الثالث"، الى عزلة مثل هذه الإتجاهات اليسارية عن قطاعات واسعة من الفئات الشعبية في بلدها.

هل تشقّ أميركا اللاتينية أفقاً جديداً للتحول الإشتراكي؟

وهكذا، يمكن التأكيد ان ما يجري في أميركا اللاتينية من تقدم واسع للخيار اليساري هو منعطف تاريخي بالنسبة للقارة. وهو ليس مجرد تكرار لظواهر وحالات موسمية شعبوية ويسارية شهدتها القارة في الماضي، على غرار تلك التي تحدثنا عنها أعلاه. وهو ما يعني أن العملية مرشحة للإستمرار، وللتجذر، على الأرجح. وهو تطور هام يحتاج الى متابعة واستخلاص الدروس المفيدة بالنسبة للشعوب والمناطق الأخرى في "العالم الثالث" خاصة، بما في ذلك منطقتنا العربية.

وجدير بالإشارة في سياق تسجيل الطابع العميق لهذا التطور في أميركا اللاتينية، أنه، حتى في البلدان التي لم ينجح فيها المرشح اليساري للرئاسة، حقق التيار اليساري حضوراً قوياً في المجالس النيابية والبلدية، وأصبح قوةً مؤثرة في الحياة السياسية.

وهو الحال، مثلاً، في كل من المكسيك والسلفادور وغيرهما من البلدان. وفي المكسيك تحديداً، كانت النتيجة في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في تموز/يوليو ٢٠٠٦ متقاربة جداً بين المرشّح المدعوم من قوى اليمين ومن الولايات المتحدة، فيليبي كالديرون، ومرشح اليسار، أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، المعروف بالأحرف الأولى لاسمه الطويل هذا بالإسبانية "أملو"، الى حد أن هذا المرشح اليساري رفض الإقرار بالنتيجة، ودعا الى إعادة فرز الأوراق يدوياً. وبعد أن رفضت المحكمة الإنتخابية ذلك، واكتفت بالدعوة الى إعادة فرز جزئية ومحدودة، قام أوبرادور وأنصاره بسلسلة من التظاهرات والإعتصامات، وذهب الى حد تنظيم تنصيب شعبي لنفسه كرئيس شرعي، وشكّل مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة.

والى جانب هذه المعارضة المتنامية التي تعبّر عن نفسها في صناديق الإقتراع، لا بد من الإشارة الى الحركة الثورية اليسارية الجارية في مقاطعة تشياباس الجنوبية ذات الكثافة السكانية من أصحاب البلاد الأصليين، وهي حركة نشطة منذ عدة سنوات، وتحمل اسم الجيش الزاباتي للتحرر الوطني (نسبة الى إميليانو زاباتا، أو ساباتا، كما تُلفظ هناك، أحد قادة الثورة الريفية المكسيكية بين العامين ١٩١٠ و١٩١٩). وقد بدأ الجيش الزاباتي حرب عصابات مسلحة في العام ١٩٩٤ ضد النظام الحاكم، وضد اتفاق التجارة الحرة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة المعروف باسم "نافتا"، بالأحرف الأولى الإنكليزية، والذي بدأ مفعوله يسري في ذلك العام. لكن الجيش الزاباتي تحوّل بعد ذلك الى المعارضة اللاعنفية. هذا، وتشهد مقاطعة واهاكا المتاخمة لمقاطعة تشياباس تمرداً آخر متواصلاً ضد السلطة وممارسات حاكم المقاطعة.

* * *

وهكذا، فحتى إذا تصاعدت لاحقاً الحملات العدائية ومحاولات إجهاض هذه التحولات من قبل الولايات المتحدة وأنصار سياساتها المحليين، فإن هناك قواعد جديدة للعمل ومستوى عالياً من الوعي الشعبي، والأهم الممارسة الفعلية والتحركات الشعبية في الشارع والميدان، فرضت نفسها في مجمل القارة اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

فهذا التلاقي التاريخي بين اليساريين القدماء والجدد، وأحفاد أصحاب البلاد الأصليين، والمتدينين المتنورين المناصرين لمُثل اليسار وسائر المناصرين للفقراء من منطلقات إنسانية، وهو التلاقي الذي تعزز مع انكشاف مثالب، لا بل كوارث، نظام العولمة الرأسمالية، الذي حاولت واشنطن فرض وصفاته على مجمل القارة اللاتينية، فتح الأبواب أمام ما اعتبره تقريرٌ نُشر على موقع هيئة البث البريطانية (بي بي سي) على الإنترنت في ربيع العام ٢٠٠٦ "خسارة الولايات المتحدة لأميركا اللاتينية". حيث يقول كاتب التقرير: "إنها واحدة من أهم قصص عالم العام ٢٠٠٦، وأقلها إشارةً إليه...لقد خسر جورج دبليو بوش أميركا اللاتينية". (BBC News Online, April 3,2006).

يبقى أن نرى في المستقبل القريب كيف يمكن أن تحقّق هذه الأنظمة اليسارية برامجها على الأرض، وكيف يمكن ليس فقط أن تحافظ على قاعدتها السياسية الإجتماعية (أكثر من ٦٠ بالمئة من الناخبين صوّتوا لصالح إعادة انتخاب كل من تشافيس في فنزويلا ولولا دا سيلفا في البرازيل في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٦)، وإنما كيف يمكن أن يتم توسيع هذه القاعدة باتجاه شرائح أخرى من المجتمع غير مرتبطة أو مستفيدة من العولمة الرأسمالية وغير تابعة للنفوذ الأجنبي، وخاصة نفوذ الولايات المتحدة ومؤسساتها وشركاتها الإقتصادية، أو، على الأقل، تحييد هذه الشرائح الإجتماعية المنساقة حالياً الى معسكر اليمين، بحيث يجري تقليص القاعدة الإجتماعية للمعارضة الملتفة حول الشرائح العليا ذات المصالح المرتبطة غالباً بالشركات الأجنبية والفئات الطفيلية الثرية، أي نواة اليمين الصلبة، بما يجعل هذه الشرائح مهمّشة سياسياً واجتماعياً، بعد أن كانت هي التي تقوم بتهميش اليسار والإتجاهات التحررية وأصحاب البلاد الأصليين، والقطاعات الشعبية الواسعة، طوال عقود طويلة.

ولا شك، مثلاً، أن وضع بلد مثل البرازيل أكثر تعقيداً من وضع فنزويلا أو بوليفيا، بسبب حجم البلد، الخامس في العالم من حيث عدد السكان والإقتصاد التاسع من حيث حجم الناتج الداخلي، ولكون الحزب اليساري الذي ينتمي إليه الرئيس "لولا" في البرازيل لا يملك أغلبية في الهيئات التشريعية، مما يضطره الى عقد صفقات مع

أحزاب ونواب آخرين لتمرير مشاريعه وبرامجه في الهيئات التشريعية. مع العلم بأن النظام السياسي في البرازيل هو نظام رئاسي، كما في الولايات المتحدة، يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة.

أما الوضع في فنزويلا، كما ذكرنا، فهو مؤاتٍ جداً لمشروع تشافيس الجذري. حيث لديه، الى جانب أغلبيته الكبيرة في إنتخابات الرئاسة التجديدية الأخيرة، في أواخر العام ٢٠٠٦، سيطرةٌ كاملةٌ على المجلس التشريعي. فقد اختارت المعارضة، ابان انتخاب المجلس عام ٢٠٠٥، مقاطعة الإنتخابات، على الأغلب بسبب ضعفها وعدم قدرتها على إبراز ديناميكية موحدة للتيار اليميني والوسطي الذي تمثله، والذي لم يكن له رأس واحد قادر على منازلة رأس اليسار الحاكم.

وإن كانت أوساط اليمين، بدفعٍ وتشجيعٍ من الإدارة الأميركية، نجحت في الإنتخابات الرئاسية الأخيرة في الإتفاق على مرشّح واحد لها في مواجهة، غير ناجحة، لشعبية تشافيس الهائلة.

يبقى أن نشير الى أن كل هذه التحولات في أميركا اللاتينية ترتدي أهمية كبيرة بالنسبة لمجمل بلدان "العالم الثالث"، أو "الجنوب"، التي تعاني من مشكلات وأوضاع شبيهة بتلك التي يتصدى لها اليسار في أميركا اللاتينية. وهي تجارب مهمة حتى بالنسبة لبلداننا العربية، بالرغم من وجود إختلافات ثقافية وتاريخية مع المنطقة اللاتينية الأميركية.

ذلك أن عصر العولمة وهيمنة القطب الإمبراطوري الواحد وسياساته التوسعية الكونية تُقرّب كلها المسافات والتجارب، بما يتيح المجال أمام تبادل الخبرات والإستفادة من هذا الحقل الجديد من التجارب الساعية لتحرير الشعوب من الإستغلال الكوني الذي تفرضه مؤسسات ودول العولمة الرأسمالية على الحلقات الأضعف بين الكيانات السياسية – الإقتصادية في العالم. ولم تكن صدفةً، في هذا السياق، أن تُقْدِم حكومة فنزويلا على سحب السفيرين بينها وبين إسرائيل في صيف العام ٢٠٠٦، احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية الدموية الجارية آنذاك على لبنان، وأن تشهد بعض العواصم العربية، بالمقابل، تعابير عن التقدير لهذا الموقف التضامني الفنزويلي. كما كان منطقياً أن تسعى أنظمة أميركا اللاتينية اليسارية الى مزيد من تطوير العلاقات الإقتصادية والسياسية بينها وبين الدول العربية من خلال الدعوة الى قمة عربية – أميركية جنوبية انعقدت في برازيليا، عاصمة البرازيل في أيار/مايو العام ٢٠٠٥.

* * *

من جانب آخر، هناك سؤال كبير يطرحه كل المتمسكين بأهمية وضرورة تجاوز العولمة الرأسمالية ونظامها الإستغلالي باتجاه عولمة بديلة، تقوم على احترام حقوق وخصائص كل الشعوب، بما في ذلك حقها في تقرير مصيرها، وفي تسخير ثرواتها الطبيعية ورأسمالها البشري لصالح مواطنيها، وليس لصالح شركات ومؤسسات خارجية لا همّ لها سوى الربح، حتى ولو كان على حساب أرواح وصحة ومستقبل ملايين الناس في أنحاء العالم، وخاصة في هذا "الجنوب" المغبون.

ولذلك، تكتسي تجارب اليسار في أميركا اللاتينية أهميةً خاصة، لأنها تشقّ طريقاً جديداً للسير باتجاه مجتمعات تسودها العدالة والمساواة في الفرص والحقوق والكرامة الإنسانية، مجتمعات تضمن الحقوق الأولية الضرورية للحياة البشرية، كالمسكن والملبس والغذاء والتعليم والعلاج، واحترام البشر جميعاً بمعزل عن قدراتهم ووضعهم الصحي. كما تضمن تلك الحقوق الديمقراطية التي لا غنى عنها، حرية التعبير والتجمع والتنظيم وحرية المعتقد.

ولذلك، تبدو تجارب بلدان أميركا اللاتينية من هذه الزاوية مثيرة للإهتمام لكل من يبحث عن مخارج من الأوضاع الصعبة والظالمة التي تعيشها العديد من بلدان "العالم الثالث". ويبقى مستقبل هذه التجارب الحديثة العهد في أميركا اللاتينية طيّ المستقبل، ولا يمكن التنبؤ بمآلها. وإن كان من الجلي أن من مصلحة شعوب العالم المغبونة والمضطهَدة والمستغَلة أن تحقق تجارب اليسار هذه كل النجاح في مشروعها الطموح لتغيير جذري في أوضاع شعوب تلك القارة، تحت شعار السير نحو الإشتراكية، التي سعت، في الماضي، وما زالت تسعى الملايين من الناس في أنحاء العالم لتحقيقها. وفي كل الأحوال، فإن تجارب أميركا اللاتينية تبعث آمالاً جديدة بشقّ طرق متعددة ومتنوعة في أنحاء العالم لتحقيق الأهداف النبيلة ذاتها: حرية الأوطان والشعوب، وكرامة كل إنسان فيها.

الفصل الرابع

اليسار في القارة الأوروبية: تحوّلات الواقع والجوار

الفصل الرابع

اليسار في القارة الأوروبية: تحوّلات الواقع والجوار

من مفارقات الوضع في الدول الرأسمالية المتقدمة، وخاصة أوروبا الغربية والجنوبية، القريبة جغرافياً من مركز الأحداث، أن انهيارات التجارب الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي وبعض بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية الأخرى في الإحدى عشرة سنة الأخيرة من القرن العشرين انعكست سلباً، بشكل عام، على اليسار المناهض للنظام الرأسمالي (الذي يمكن أن نسميه اليسار الجذري)، أو معظمه، في مجمل البلدان الأوروبية، بمعزل عن مدى قُرب أو بُعد هذا اليسار، في هذا البلد أوذاك، في الماضي، من تجربة الإتحاد السوفييتي ومن المواقف السياسية والفكرية التي كانت القيادات السوفييتية المتعاقبة ومجمل التجربة تمثّلها.

وجدير بالإشارة أن هذه الإنهيارات ترافقت زمنياً مع الهجمة الواسعة التي شنّتها دوائر وأنظمة العولمة الرأسمالية على الحركة النقابية وحقوق العمال والموظفين وعلى القطاع العام في كل بلد، ومع تضخم حجم العاطلين عن العمل بفعل التحولات البنيوية التي جرت في البلدان الرأسمالية في تلك الحقبة. وهي التحولات التي كان لها، بالتأكيد، دور كبير في أزمة اليسار الجذري في الدول الرأسمالية المتطورة، خاصة وأن اليمين تمكّن من انتزاع المبادرة على نطاق واسع في هذه الدول. بينما لا زال اليسار، بمجمله، يبحث عن ردود فعّالة، ويسعى للإمساك بخيوط روافع جديدة تمكّنه من استعادة المبادرة. وإن كانت تحركات مناهضة العولمة الرأسمالية تعطي إجابات أولية، ولكنها ما زالت، في هذه القارة، في مراحلها الأولى.

إيطاليا: الإستقلالية لا تُعفي من التأثر بانهيار التجربة السوفييتية

فمعروف، مثلاً، أن الحزب الشيوعي الإيطالي (١٩٢١– ١٩٩١)، على سبيل المثال، كان في مجمل مساره، وخاصة منذ الستينيات، صاحب مواقف مستقلة الى حد ملموس عن المواقف الرسمية المعلنة من قبل المركز السوفييتي في عدد من القضايا. وهي استقلالية تزايدت في المراحل الأخيرة من عمر هذا الحزب ومن عمر الإتحاد السوفييتي، كما سنرى لاحقاً.

فمنذ بداياته في العشرينيات الماضية، تميّز هذا الحزب بدرجة عالية من الخصوصية والإنطلاق من سمات ومعطيات المجتمع الإيطالي أولاً، ومجتمعات أوروبا الغربية المتطورة رأسمالياً ثانياً.

ومما يميّز هذا الحزب عن عدد من الأحزاب الأخرى في أوروبا الغربية كون أحد أبرز مؤسسيه وقادته الأوائل، أنطونيو غرامشي، صاحب رؤية مبدعة ومتابعات عميقة وإسهامات بارزة في دراسة واقع مجتمع إيطاليا والخروج باستخلاصات فيها درجة عالية من الإغناء للفكر اليساري الجذري بشكل عام، وخاصة في ما يتعلق بمجتمعات أوروبا الغربية.

وغرامشي (١٨٩١–١٩٣٧)، الذي قضى العقد الأخير من حياته القصيرة في سجون نظام الحزب الفاشي الذي أقامه في إيطاليا وقاده بينيتو موسّوليني (وهو النظام الذي حكم إيطاليا بين العامين ١٩٢٢ و١٩٤٣)، كان أحد أبرز مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي في العام ١٩٢١، ثم أصبح المسؤول الأول عنه في العام ١٩٢٤، ولم يلبث أن أُعتقل من قبل النظام الفاشي في العام ١٩٢٦، بالرغم من حصانته البرلمانية المفترضة كنائب منتخب، ليمضي بقية حياته عملياً في السجن، حيث أنتج بعض أهم كتاباته وإسهاماته الفكرية. وفي إطار كتاباته، تناول في ما تناول، كما أشرنا في فصل سابق، تلك التمايزات، التي شدّد عليها، بين ما أسماه مجتمعات "الشرق"، حيث المجتمع المدني ليس متطوراً وقوياً بما فيه الكفاية بسبب الطابع الإستبدادي الغالب للنظام السياسي السائد، أو الذي كان سائداً، في هذه المجتمعات، وهو يشير بذلك، خاصة، الى الأوضاع في روسيا القيصرية وبلدان شرق أوروبا، ومجتمعات "الغرب"، حيث نمت مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن السلطة، النقابات والجمعيات القطاعية والمهنية والحقوقية والخيرية المستندة الى تنامي مكاسب الحريات الديمقراطية، التي تشمل في ما تشمل حرية التنظيم والتجمع، وحرية المعارضة والإنتقاد.

وحافظ الحزب الشيوعي الإيطالي، بعد الحرب العالمية الثانية، على مساحة مرئية من الإستقلالية تجاه المركز السوفييتي، دون اتخاذ موقف عدائي أو سلبي معلن من هذا المركز. وكان الحزب الشيوعي الإيطالي قد خرج من الحرب العالمية الثانية مكلّلاً بدوره البارز في مقاومة النظام الفاشي، الذي تحالف قبل الحرب وأثناءها مع النظام النازي في ألمانيا. كما برز دوره المقاوم أيضاً للإحتلال الألماني النازي لشمال إيطاليا في العامين الأخيرين من الحرب (١٩٤٣–١٩٤٥). حيث أقدمت ألمانيا على التدخل المباشر، إثر قيام ملك إيطاليا فيتّوريو إيمانويله الثالث، في أواسط العام ١٩٤٣، بعزل موسّوليني عن رئاسة الحكومة، التي تولاها منذ العام ١٩٢٢، إثر سحب المجلس الفاشي الأعلى ثقته من موسوليني، بعد كل الهزائم المتتالية لإيطاليا في شمال إفريقيا وفي جزيرة صقلية، جنوب إيطاليا، التي كان الأميركيون والبريطانيون قد أنزلوا قوات فيها، وبدأوا بالسيطرة عليها توطئة لغزو البلد، كما ونتيجة الهزائم المتدحرجة للحليف الألماني النازي، بدءً من معركة ستالينغراد، مطلع ذلك العام ١٩٤٣، وهي الهزائم التي بدأت تؤشر الى احتمال خسارة دول المحور الألماني–الإيطالي– الياباني للحرب.

وشارك الحزب الشيوعي الإيطالي في الحكومات الإئتلافية الوطنية الأولى التي شُكّلت بعد الحرب (١٩٤٤–١٩٤٧)، الى أن تحوّلت سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا، مع بدء ما عُرف باسم "الحرب الباردة"، باتجاه الدفع لاستبعاد الشيوعيين من الحكومات في دول غرب أوروبا، وخاصة في إيطاليا وفرنسا، اللتين كان فيهما حزبان شيوعيان واسعا النفوذ والشعبية.

وفي السنوات اللاحقة، وسّع الحزب الشيوعي الإيطالي هامش استقلاليته وتمايزه، الى حد أن رئيس وفد الحزب الى مؤتمر للأحزاب الشيوعية العالمية انعقد في موسكو في حزيران/يونيو ١٩٦٩، وهو إنريكو بيرلنغوير، الذي كان آنذاك نائباً للأمين الوطني (العام) للحزب وأصبح أميناً وطنياً (عاماً) بعد ذلك بثلاث سنوات، أعرب عن رفض الحزب لإدانة وعزل الحزب الشيوعي الصيني، الذي كان منذ أواخر الخمسينيات على خلاف حاد معلن مع الحزب الشيوعي السوفييتي. كما انتقد الشيوعيون الإيطاليون تدخل القوات السوفييتية وقوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وهو التدخل الذي استهدف الإطاحة بقيادة جديدة للحزب اليساري الحاكم هناك، كانت تسعى لشيء من الإنفتاح، ولإجراء تعديلات على آليات عمل النظام السياسي في البلد.

ومع وصول الحزب الشيوعي الإيطالي الى أوج نفوذه السياسي والشعبي في أواسط السبعينيات الماضية، مع حصوله على نسبة ٣٤،٤ بالمئة من الأصوات في انتخابات العام ١٩٧٦ العامة، بفارق بسيط عن الحزب الرئيسي الحاكم منذ أواخر الأربعينيات، حزب الديمقراطية المسيحية، سعت قيادته الى المشاركة في السلطة وتحمّل مسؤولية تحقيق الإستقرار السياسي المفقود منذ ما بعد الحرب (إيطاليا شهدت ١٥ حكومة بين العامين ١٩٥٣ و١٩٧٣)، وذلك من خلال الدعوة الى تحالف بين الحزب الشيوعي وحزب الديمقراطية المسيحية، أَطلق عليه بيرلينغوير تعبير "التسوية التاريخية".

لكن الولايات المتحدة عارضت بشدة هذه المشاركة، وضغطت على القوى السياسية الإيطالية الأخرى لاستبعاد الشيوعيين بالمطلق من السلطة (Wikipedia: Aldo Moro 1916-1978, 2007). واستجابت بعض قيادات هذه الأحزاب للمطلب الأميركي أو تناغمت معه، في حين كانت هناك أقلية من هذه القيادات، بما في ذلك لدى الديمقراطيين المسيحيين تميل الى القبول بهذه الفكرة، ومنهم رئيس الوزراء الأسبق ألدو مورو. ومعروف أن مورو اختُطف وتمت تصفيته في العام ١٩٧٨ على أيدي أشخاص قيل انهم ينتمون الى تنظيم يساري متشدد يُسمّى "الألوية الحمراء". بينما لا زالت هناك شكوك قوية حول هوية القتلة الحقيقيين ومن يقف وراءهم. (Willan, 2003).

وفي العام ١٩٨٠، أدان الحزب الشيوعي الإيطالي تدخل القوات السوفييتية في أفغانستان. وامتنع، في العام ذاته، عن المشاركة في مؤتمر للأحزاب الشيوعية العالمية تمت الدعوة له وعُقد في باريس. وقام بيرلينغوير، من جانب آخر، في الفترة ذاتها، بزيارة رسمية الى الصين، للتأكيد على السياسات المستقلة لحزبه. واعتبر في تصريح له عام ١٩٨١ ان "الشحنة التقدمية لثورة أكتوبر قد استُنزفت". وبعد أن تخلى عن الدعوة الى "التسوية التاريخية" مع الديمقراطيين المسيحيين، دعا الى وحدة القوى اليسارية، وبالدرجة الأولى مع الحزب الإشتراكي. لكنه لم يعش طويلاً ليتابع مشروعه هذا، حيث أطاحت به جلطة دماغية قوية، أثناء إحدى خُطبه الجماهيرية في العام ١٩٨٤، لم تمهله أكثر من أيام ثلاثة. وكان في الثانية والستين من عمره. وشهدت روما في تشييعه ما يعتبره البعض أكبر تظاهرة تشييع في تاريخ العاصمة الإيطالية، تجاوز عدد المشاركين فيها المليون مواطن.

خارطة رقم (٦): أوروبا السياسية

برامج سرّية لحلف شمال الأطلسي

وهنا، لا بد من تناول وجه آخر من الوجوه الرئيسية لـ"الحرب الباردة" في أوروبا الغربية، كما مارستها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في تلك الحقبة التاريخية التي تلت إنتهاء الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى نهاية "الحرب الباردة"، وانهيار الإتحاد السوفييتي. وهذا الوجه يتمثل بالحرب المعنوية والدعاوية والعملية، متعددة الأشكال، التي خيضت ضد اليسار الجذري في أوروبا الغربية في تلك السنوات، وهي حربٌ اتخذت في بعض المراحل طابعاً عنيفاً ودموياً، وإن لم تكن دائماً مكشوفة الوجه والعنوان.

والحزب الشيوعي الإيطالي كان أحد الأهداف الرئيسية لهذه الحرب، لكونه كان الأقرب الى الوصول الى السلطة أو الى المشاركة فيها. فقد بيّنت الوثائق التي كُشفت في السنوات الأخيرة وجود مخططات واعية لدى الإدارات الأميركية ولدى قيادة حلف شمال الأطلسي العسكرية، التي كانت منذ نشأة الحلف أميركية، لمنع مثل هذا التطور، ولإضعاف نفوذ الأحزاب الشيوعية واليسارية الجذرية في أوروبا الغربية. (أنظر Vulliamy, 1990; Washington Post, 14 Nov 1990).

صحيح أن الهدف المعلن أو المتعارف عليه لإنشاء حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٤٩ من قبل عدد من دول أوروبا الغربية والجنوبية، بالإضافة الى الولايات المتحدة وكندا، هو الدفاع المشترك عن هذه البلدان، وتحديداً عن أوروبا الغربية، ضد أي اجتياح خارجي. وكان مفهوماً أن المقصود بهذا الإجتياح المفترض هو الإتحاد السوفييتي تحديداً. ولكن التطورات اللاحقة، خاصة في البلدان التي كانت فيها أحزاب وقوى يسارية ذات ثقل، ومنها إيطاليا، أظهرت أن لدى قيادة الحلف كانت هناك أهداف أوسع من صد أي هجوم عسكري برّي سوفييتي محتمل على أوروبا الغربية، من بينها، كما اتضح لاحقاً بشكل موثّق ومعترف به من كبار المسؤولين، منع تمدد نفوذ الشيوعيين المحليين ووصولهم الى السلطة في بلدان أوروبا الغربية.

فبالفعل، تم الكشف، بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وانتهاء ما سمّي بـ"الحرب الباردة"، عن وجود فرق ميليشياوية سرية تشكّلت في الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، تدرّبُها الولايات المتحدة، بهدف رسمي، ولكن غير معلن، هو الإستعداد لمقاتلة القوات السوفييتية وراء خطوطها، وفق أساليب حرب العصابات، في حال اجتياحها لأوروبا الغربية. وقد أقرّ عدد من البلدان الأعضاء في الحلف مؤخراً بوجود هذا البرنامج، وكان يُعرف تحت اسم "عملية غلاديو". وفي حين لم يعلّق قادة الحلف الأميركيون رسمياً على هذا الكشف، اعترفت وزارة الخارجية الأميركية بوجود هذه المجموعات، لكنها نفت أن يكون عناصرها قد قاموا بعمليات تخريب وقتل إرهابية في أوروبا الغربية، وهو ما اتهمتهم به بعض القوى اليسارية في أوروبا، وخاصة في إيطاليا. (أنظر Statewatch, 22 Nov 1990).

وقد صوّت البرلمان الأوروبي منذ يوم ١٩٩٠/١١/٢٢ على قرار يدين "عملية غلاديو"، ويطالب الدول الأوروبية باستقصاءات كاملة حول تاريخها وملابساتها في كل بلد معني، كما يطالب بحل البنى الميليشياوية المرتبطة بهذه العملية. وهو أمر لم يتم التأكد من تحققه حتى العام ٢٠٠٥. في حين قامت ثلاث دول أوروبية فقط بإجراء التحقيقات المطلوبة بهذا الشأن، وهي إيطاليا وبلجيكا وسويسرا.

وقد أدان قرار البرلمان الأوروبي المشار إليه "وجود هذه الأجهزة الموازية السرية خلال ٤٠ عاماً"... "كما ووجود تنظيم لعمليات مسلحة في عدد من الدول"... "بمنأى عن أي رقابة ديمقراطية، وبإدارة أجهزة سرية للبلدان المعنية بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي". كما ندد القرار بـ"الخطر الذي يشكّله تدخل مثل هذه الشبكات السرية في الشؤون السياسية الداخلية لدول أعضاء بشكل غير قانوني، سواء في الماضي، أو ربما حالياً أيضاً". وأشار القرار الى انه "في بعض

الدول الأعضاء، تورطت الأجهزة السرية العسكرية، أو بعض فروعها غير المسيطر عليها، في حالات خطيرة من الإرهاب والجريمة". ودعا قرار البرلمان الأوروبي الدول المعنية الى التحقيق في كل هذه القضايا. (أنظر Statewatch, 22 Nov 1990).

وجرى، بالفعل، تحقيق في إيطاليا حول الموضوع، وتم تقديم تقرير عن نتائج هذا التحقيق في العام ٢٠٠٠ من قبل "تحالف شجرة الزيتون"، الحاكم آنذاك، والذي كان يضم، بالأساس، الحزب الديمقراطي لليسار في إيطاليا، الوريث الإشتراكي الديمقراطي لتيار الأغلبية في الحزب الشيوعي الإيطالي السابق، كما ذكرنا أعلاه، ومجموعة من الأحزاب الأخرى اليسارية واليسار وسطية. وقد أشار هذا التقرير الى وجود ما أسماه "استراتيجية توتير" خلال فترة امتدت من الستينيات وحتى الثمانينيات، بدعم من الأجهزة الأميركية المختصة، بما في ذلك المخابرات المركزية الأميركية وقيادة حلف شمال الأطلسي، ومنها برنامج "غلاديو" المشار إليه أعلاه. وتقضي هذه الإستراتيجية بدفع مجموعات يمينية متطرفة ومجموعات منبثقة عن برنامج "غلاديو" للقيام بتنفيذ عمليات تخريب وقتل في إيطاليا، ونَسْبها لقوى اليسار والشيوعيين بهدف تخويف الرأي العام الإيطالي ودفعه الى الإنفضاض عن اليسار، و"الحؤول دون وصول الحزب الشيوعي الإيطالي، والى حد معين الحزب الإشتراكي الإيطالي، الى السلطة التنفيذية في إيطاليا"، كما جاء في التقرير المشار إليه.

وكانت إيطاليا قد شهدت، بالفعل، وخلال فترة طويلة نسبياً، سلسلة من التفجيرات والإغتيالات التي تَكشَّف لاحقاً ان لها علاقة بهذا التنظيم السري المرتبط بحلف شمال الأطلسي. ففي العام ١٩٦٩، مثلاً، جرى تفجير في وسط مدينة ميلانو الشمالية الرئيسية أدى الى مقتل ١٦ شخصاً وجرح حوالي التسعين. وتتالت مثل هذه العمليات في السبعينيات والثمانينيات، وراح فيها المئات من الضحايا المدنيين. وكانت هذه العمليات، في معظم الحالات، تُنسب في البداية الى أشخاص أو مجموعات محسوبة على اليسار المتطرف، وخاصة الأناركيين (الفوضويين) ومجموعات مثل "الألوية الحمراء"، ليتبيّن لاحقاً أن وراءها مجموعات يمينية متطرفة أو أشخاص لهم علاقة بالأجهزة الأمنية الإيطالية والأميركية.

وأشار التقرير الإيطالي المذكور أعلاه، الصادر، كما ذكرنا، عن تحالف يسار الوسط الإيطالي في العام ٢٠٠٠، الى أن هذه العمليات كانت تستهدف في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات الماضية، بالأساس، إفشال دعوات الحزب الشيوعي الإيطالي الى ما سُمّي بـ"التسوية التاريخية"، المطالبة بتشكيل حكومة تضم الحزبين الإيطاليين الأكبر، حزب الديمقراطية المسيحية والحزب الشيوعي.

وكان الحزب الشيوعي قد تزايد نفوذه في تلك الحقبة بشكل ملحوظ، حيث حصل في انتخابات المجلس النيابي للعام ١٩٧٦ على ٣٤،٤ بالمئة من الأصوات، كما ذكرنا، واقترب من حجم أصوات الحزب الحاكم تقليدياً في فترة ما بعد الحرب العالمية، حزب الديمقراطيين المسيحيين، الذي حصل في هذه الإنتخابات على نسبة ٣٨،٧ بالمئة.

وما زالت هناك مناخات تشكيك قوية في إيطاليا حول خلفيات خطف ومقتل رئيس الوزراء الإيطالي الديمقراطي المسيحي الأسبق ألدو مورو، والذي اتهمت به "الألوية الحمراء" اليسارية المتطرفة، كما سبق وأوردنا. وذلك لما عُرف عن مورو في تلك الفترة من استعداد للقبول باقتراح الحزب الشيوعي لتشكيل حكومة مشتركة بين الديمقراطيين المسيحيين والشيوعيين، أو على الأقل تشكيل حكومة يدعمها الشيوعيون.

وألدو مورو، الذي كان آنذاك أحد أبرز زعماء حزب الديمقراطية المسيحية، بعد أن كان قد شغل رئاسة الحكومة مرتين، اختُطف من سيارته يوم ١٩٧٨/٣/١٦ في أحد شوارع روما، بعد قتل مرافقيه، قبل ساعات من جلسة في مجلس النواب لمناقشة احتمال دعم الحزب الشيوعي لحكومة إيطالية جديدة برئاسة حزب الديمقراطية المسيحية. وقد وُجدت جثة مورو، بعد ٥٥ يوماً من احتجازه، في الصندوق الخلفي لإحدى السيارات، في مكان يقع في منتصف الطريق بين مقرّي الحزب الشيوعي وحزب الديمقراطية المسيحية، وهو ما اعتُبر في حينه رسالة واضحة. وبعد مقتله، تم صرف النظر عن فكرة التفاهم الشيوعي – الديمقراطي المسيحي، وتشكّلت حكومات بتحالفات أخرى حتى أواسط التسعينيات.

ولم يحدث تغيُّر على هذا الصعيد إلاّ بعد انهيار الإتحاد السوفييتي واضمحلال وتفكك حزب "الديمقراطية المسيحية" نفسه، الذي غرق في فضائح الفساد، التي تكشّفت آنذاك على نطاق واسع، بعد أن جرت التغطية عليها طوال العقود السابقة حتى لا يفيد كشفها اليسار الإيطالي.

اليسار الإيطالي بعد الإنهيارات

وخلال تلك الفترة أيضاً، تنامى داخل الحزب الشيوعي الإيطالي تيار يدعو عملياً الى الإقتراب من سياسات التيار الإجتماعي أو الإشتراكي الديمقراطي، أي التيار اليساري المعتدل الذي لا يسعى الى تغيير جذري للنظام الرأسمالي، والذي يتمثل

خاصة في الإطار الدولي المعروف باسم "الأممية الإشتراكية"، أو "الدولية الإشتراكية"، والذي تنتمي إليه أحزاب مثل حزب العمال البريطاني والحزب الإشتراكي الفرنسي والحزب الإجتماعي الديمقراطي الألماني.

وقد واصل هذا التيار تناميه داخل الحزب الشيوعي الإيطالي، الى أن أعلن أنصاره في العام ١٩٩١ عن حلّ الحزب الشيوعي، لتنبثق عنه كتلة كبيرة أطلقت على نفسها أولاً اسم "الحزب الديمُقراطي لليسار"، ولاحقاً اسم "ديمُقراطيي اليسار". فيما تمسّك زهاء ثلث أعضاء الحزب بالهوية السياسية والفكرية التاريخية للحزب، فأسسوا "الحزب الشيوعي– إعادة التأسيس"، الذي انضمت إليه أيضاً مجموعات يسارية جذرية أخرى.

وفي العام ١٩٩٦، نجح إئتلاف اليسار/يسار الوسط بقيادة الأستاذ الجامعي رومانو برودي، وبمشاركة وريثَي الحزب الشيوعي الإيطالي، الحزب الديمقراطي لليسار وحزب "إعادة التأسيس" الشيوعي، في الإنتخابات العامة، وقام هذا الإئتلاف بتشكيل الحكومة، التي استمرت في السلطة، مع بعض التعديلات، بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠١. ثم عاد هذا التحالف اليساري– الوسطي نفسه الى الحكم مرة ثانية بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وبرئاسة برودي أيضاً، بعد هزيمة الإئتلاف اليميني واليميني المتطرف بزعامة سيلفيو بيرلوسكوني، صاحب الإمبراطورية الإعلامية الواسعة، الذي ورث حزبه الجديد "إيطاليا الى الإمام" قسماً كبيراً من كادر وقاعدة حزب الديمقراطية المسيحية وأحزاب يمينية أخرى. وهذا الإئتلاف اليميني هو الذي شكّل الحكومة بعد نجاحه في انتخابات العام ٢٠٠١ وبقي في الحكم حتى نهاية ولايته في العام ٢٠٠٦.

* * *

هذا، وحقق حزب إعادة التأسيس الشيوعي نسبة تصويت في الإنتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٩٢ وصلت الى ٥،٦ بالمئة في مجلس النواب و٦،٥ بالمئة لانتخابات مجلس الشيوخ. وفي الإنتخابات الأوروبية في العام ١٩٩٤، حصل الحزب على ٦،١ بالمئة من الأصوات. وفي الإنتخابات الأوروبية عام ٢٠٠٤، حقق حزب إعادة التأسيس الشيوعي النسبة ذاتها ٦،١ بالمئة. وفي العام ١٩٩٦ وصلت النسبة في الإنتخابات الإيطالية الى ٨،٦ بالمئة للمجلس النيابي و٥ بالمئة لمجلس الشيوخ، مقابل ٥،٨٤ في إنتخابات العام ٢٠٠٦ للمجلس النيابي و٧،٣٧ لمجلس الشيوخ.

وحقق حزب انشق عن حزب إعادة التأسيس في العام ١٩٩٨ وحمل اسم حزب الشيوعيين الإيطاليين ٢،٣١ بالمئة في الإنتخابات النيابية إياها في العام ٢٠٠٦. وفي انتخابات مجلس الشيوخ، حقق تحالف ضم حزب الشيوعيين الإيطاليين مع حزبين آخرين، أحدهما حزب دفاع عن البيئة، إتحاد الخضر، نسبة ٤،٠٩ بالمئة من الأصوات.

في حين حصل تحالف الحزب الديمقراطي لليسار، الذي غيّر اسمه لاحقاً الى "ديمقراطيي اليسار"، مع تنظيمين آخرين من يسار الوسط، وعُرف باسم تحالف "شجرة الزيتون– معاً من أجل إيطاليا"، في الإنتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٩٦ على حوالي ٣١ بالمئة من الأصوات. وحصل التحالف نفسه، مع خروج حزب من الثلاثة وإضافة حزب صغير آخر، في الإنتخابات الأوروبية التي جرت في العام ٢٠٠٤ على ٣١،١ بالمئة من الأصوات. كما حصل هذا التحالف على نسبة قريبة، هي ٣١،٢٧ بالمئة من الأصوات، في الإنتخابات النيابية الإيطالية التي جرت في العام ٢٠٠٦، وفاز فيها تحالف اليسار ويسار الوسط، كما ذكرنا. وفي إنتخابات مجلس الشيوخ في العام ذاته، حيث تقدم كل حزب من التحالف وحده، حصل "ديمقراطيو اليسار" على ١٧،٥ بالمئة من الأصوات، بينما حصل حزب إعادة التأسيس الشيوعي فيها على ٧،٣٧ بالمئة. أي إن مجموع نتائج الحزبين معاً، وإن لم تصل الى النسبة التي كانت للحزب الشيوعي التاريخي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، إلاّ انها تؤشر الى استقرار نسبي للقاعدة الإنتخابية لهذين التيارين، تيار اليسار الجذري وتيار يسار الوسط، في اليسار الإيطالي في السنوات اللاحقة على حلّ الحزب الشيوعي التاريخي وانهيار الإتحاد السوفييتي.

تحولات اليسار في فرنسا

وربما كانت تحولات الحزب الشيوعي الإيطالي لها بعض التميّز عن مسارات أحزاب شيوعية أخرى في أوروبا الغربية، نظراً لكون التغيير الذي حصل في أوائل التسعينيات في مسار هذا الحزب كان مخططاً له من قبل غالبية قيادة الحزب منذ سنوات، وقبل الإنهيارات التي شهدتها التجارب الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي والبلدان الأوروبية الحليفة أو القريبة من تجربته. وكان رائجاً، مثلاً، في أواسط السبعينيات الماضية، وهو ما سمعناه مباشرةً هناك، أن القيادي في الحزب الشيوعي الإيطالي، آنذاك، جورجيو نابوليتانو، هو من أنصار أو حتى من الرموز الأبرز لهذا التوجه. ونابوليتانو هو الآن رئيس جمهورية إيطاليا، وتم ترشيحه في

أيار/مايو ٢٠٠٦ من قبل "ديمقراطيي اليسار" وائتلاف اليسار– الوسط الحاكم، إثر فوز هذا التحالف بالأغلبية البرلمانية في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

هذا، في حين ان أحزاباً يسارية جذرية أخرى ذات وزن تاريخي في أوروبا الغربية شهدت مسارات مختلفة، مرتبطة بالدرجة الأولى بسمات وتاريخ الحزب ومكانته في المجتمع، كما بالتطورات التي جرت داخل البلد نفسه، وبتطور التجربة السوفييتية أيضاً. فالحزب الشيوعي الفرنسي، الحزب الثاني بعد الإيطالي في بلدان أوروبا الغربية الكبيرة من حيث الوزن الإنتخابي والشعبي بعد الحرب العالمية الثانية، عاش سنوات نفوذ شعبي واسع في المرحلة التي تلت إنتهاء الحرب مباشرة وحتى عودة قائد المقاومة الوطنية الفرنسية للإحتلال، شارل ديغول، الى السلطة في العام ١٩٥٨. ففي الإنتخابات النيابية الخمسة التي جرت بين العامين ١٩٤٤ و١٩٥٦، حقق الحزب الشيوعي الفرنسي نسباً إنتخابية تفوق الـ٢٥ بالمئة من الأصوات. وكان في معظم الحالات، الحزب الأول من حيث رصيده الإنتخابي مقارنة بالأحزاب الأخرى. وفي العام ١٩٤٦، وصلت نسبته الإنتخابية الى أكثر من ٢٨ بالمئة من الأصوات.

لكنه تراجع الى نسبة ١٨،٩ بالمئة في الإنتخابات النيابية الأولى التي جرت في أواخر العام ١٩٥٨ في إطار الجمهورية الفرنسية الخامسة الجديدة التي أسسها الجنرال شارل ديغول في العام ذاته، وأشرف على وضع دستورها الجديد ونظامها الإنتخابي المختلف عن النظام السابق. ورغم ذلك، بقي الحزب، كحزب منفرد، الحزب الأول في فرنسا من حيث القوة الإنتخابية، متجاوزاً في تلك الإنتخابات قوة الحزب الموالي للرئيس الفرنسي الجديد، الذي حصل فيها على ١٧،٦ بالمئة من الأصوات.

وطوال الستينيات والسبعينيات، حافظ الحزب الشيوعي على وزن انتخابي يتجاوز الـ ٢٠ بالمئة. ولكنه لم يعُد، منذ انتخابات العام ١٩٦٢، الحزب الأول من حيث عدد الأصوات، بعد أن تمكن أنصار ديغول من تطوير حزبهم وقاعدتهم الإنتخابية. فقد حصل الحزب الشيوعي على ٢١،٩ بالمئة من الأصوات في انتخابات العام ١٩٦٢، و٢٢،٥ بالمئة في انتخابات العام ١٩٦٧، و٢٠ بالمئة في انتخابات العام ١٩٦٨. وحصل مرشحه في الإنتخابات الرئاسية في العام ١٩٦٩ على ٢١،٣ بالمئة من الأصوات، وهي الإنتخابات التي كسبها مرشح الحزب الديغولي الحاكم جورج بومبيدو، الذي أصبح الرئيس الثاني للجمهورية الخامسة بعد ديغول، الذي كان قد استقال من الرئاسة قبل ذلك بأسابيع.

وفي الإنتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٧٣، حصل الحزب الشيوعي على ٢١،٤ بالمئة من الأصوات، في حين اقترب من نسبة أصواته الحزب الإشتراكي الجديد الذي تولى زعامته منذ العام ١٩٧١ فرانسوا ميتيران، الذي كان قبل ذلك يقود حزباً صغيراً من يسار الوسط. مع العلم بأن الحزب الإشتراكي الديمقراطي القديم، الذي كان معروفاً باسم "الفرع الفرنسي للأممية العمالية"، كان في حالة تراجع متواصل في الستينيات، حيث وصل حجم أصوات مرشحه في انتخابات الرئاسة للعام ١٩٦٩، غاستون دوفير، رئيس بلدية مارسيليا، المدينة الثانية في فرنسا بعد باريس، الى نسبة متواضعة جداً (٥،٠١ بالمئة)، إي أقل من ربع الأصوات التي حصل عليها مرشح الحزب الشيوعي في تلك الإنتخابات، جاك ديكلو.

وبينما حافظ الحزب الشيوعي على نسبة ٢٠،٦ بالمئة في الإنتخابات النيابية للعام ١٩٧٨، تمكّن الحزب الإشتراكي بقيادة فرانسوا ميتيران فيها، ولأول مرة منذ العام ١٩٤٤، من تجاوزه، حيث حصل على ٢٢،٦ بالمئة من الأصوات.

ويمكن اعتبار الثمانينيات بداية التراجع المتواصل لنفوذ الحزب الشيوعي الفرنسي، لصالح الإشتراكيين، من جهة، ولكن أيضاً بعد ذلك لصالح ظاهرة جديدة في تلك الحقبة من تاريخ فرنسا، وهي ظاهرة تنامي اليمين المتطرف. وهذا التيار الأخير، الذي كان ضعيفاً جداً قبل ذلك، أخذ يستقطب شرائح من العمال والعاطلين عن العمل والفئات المهمَّشة الأخرى في المجتمع الفرنسي، التي بدأت تعاني من ظاهرة البطالة المتزايدة وما يرافقها من قلق دائم لدى العاملين على احتمال انتقالهم المفاجئ الى هذه الحالة. ومن الواضح أن هذا الإصطفاف الإنتخابي كان له طابع إحتجاجي واضح على تردي الأوضاع أكثر منه خياراً أيديولوجياً لدى غالبية جمهوره الجديد (أنظر Le Monde, 11 Nov 2006).

ففي الإنتخابات الرئاسية للعام ١٩٨١، حصل مرشح الحزب الشيوعي، وهو الأمين العام للحزب في حينه جورج مارشيه، على نسبة ١٥،٣٥ بالمئة من الأصوات في الدورة الأولى، أي أقل من النسبة التي حصل عليها مرشح الحزب في العام ١٩٦٩، جاك ديكلو، والذي لم يكن في ذلك الوقت المسؤول الأول في الحزب، وإن كان قيادياً تاريخياً مشهوراً. وحصلت إمرأة مرشحة من حزب تروتسكي صغير، اسمها أرليت لاغييه، في الدورة الأولى لانتخابات ١٩٨١على ٢،٣٠ بالمئة من الأصوات. وهي نسبة غير معهودة لهذا التيار في بلد مثل فرنسا. وبما ان فرانسوا ميتيران حصل على نسبة أعلى من مارشيه وجاء في المرتبة الثانية بين

المرشحين للرئاسة، حيث حصل على ٢٥،٨٥ بالمئة من الأصوات، فقد انتقل هو، أي ميتيران، الى الدورة الثانية في مواجهة مرشح اليمين، الرئيس الفرنسي آنذاك فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤–١٩٨١)، الذي حصل في الدورة الأولى ذاتها على ٢٨،٣٢ بالمئة من الأصوات. لكن الأخير لم يتمكن من تجديد ولايته، وخسر لصالح ميتيران، الذي دعمه الشيوعيون ومجمل اليسار في الدورة الثانية. وعلى أرضية هذا الدعم، حصل توافق بين الحزبين الإشتراكي والشيوعي على تشكيل حكومة يشارك فيها الشيوعيون بعد تولي ميتيران الرئاسة.

وجاءت مشاركة الحزب الشيوعي في هذه الحكومة من موقع الضعف النسبي. وهو، على ما يبدو، ما كان ميتيران يدركه، ويعمل في سياقه على محاولة إضعاف الحزب الشيوعي بأساليب غير مباشرة وغير فجة. وقد قام ميتيران، مباشرةً بعد انتخابه رئيساً، بإجراء إنتخابات نيابية مبكرة، حصل فيها الحزب الشيوعي على نسبة ١٦،١٧ بالمئة من الأصوات، مقابل ٣٧،٥٢ بالمئة للحزب الإشتراكي، حزب ميتيران، المتحالف مع حزب صغير من يسار الوسط يحمل اسم حزب راديكاليي اليسار. لكن النظام الإنتخابي الفرنسي أعطى للحزب الإشتراكي وحده أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية (البرلمان)، مما جعله قادراً على الإستغناء عن الحزب الشيوعي، إذا ما تطلّب الأمر ذلك، دون أن يخسر الأغلبية في البرلمان.

وقد بادر الحزب الشيوعي نفسه الى الإنسحاب من الحكومة في العام ١٩٨٤، بعد أن شعر بأن مشاركته مع الإشتراكيين في الحكومة على أساس سياساتهم الليبرالية، التي لم تكن لصالح القاعدة الإجتماعية للحزب الشيوعي، العمال والموظفين الصغار خاصة، تجعله يخسر جزءً من رصيده لدى هذه الشرائح الإجتماعية. خاصة وأن السياسات الإقتصادية لحكومة ميتيران، التي جاءت في تلك السنوات متزامنةً، وإن غير متطابقة، مع سياسات الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة، قادت الى زيادة في نسب البطالة في البلد، مما رفد جيش العاطلين عن العمل بجمهور جديد، كان في السابق يصوّت معظمه للحزب الشيوعي، ولكن قسماً كبيراً منه انتقل الى صفوف الناقمين الذين باتوا يصبّون أصواتهم لصالح اليمين المتطرف، كما ذكرنا.

وهكذا، تراجعت نسبة الشيوعيين في الإنتخابات النيابية في العام ١٩٨٦ الى ٩،٧٨ بالمئة، مقابل ٣١ بالمئة للحزب الإشتراكي، في حين انتقل رصيد حزب اليمين المتطرف الرئيسي، بقيادة جان ماري لوبن، واسمه "الجبهة القومية"، من ٩٠ ألف صوت تشكّل نسبة ٠،٤ بالمئة من الأصوات في انتخابات العام ١٩٨١ الى زهاء

ثلاثة ملايين صوت، بنسبة ٩،٦٥ بالمئة من الأصوات في انتخابات العام ١٩٨٦. أي ان عدد أصوات الحزب الشيوعي وأصوات اليمين المتطرف أصبحت متقاربة في تلك الإنتخابات.

وقد كسب تحالف اليمين ويمين الوسط هذه الإنتخابات، فقام بتشكيل حكومة برئاسة زعيم الحزب الديغولي، آنذاك، جاك شيراك، "تتعايش" – وفق التعبير المستخدم في فرنسا– مع الرئيس المنتمي الى اليسار. وهو تعايش لم يستمر أكثر من عامين. حيث لجأ ميتيران، بعد نجاحه للمرة الثانية في الإنتخابات الرئاسية في العام ١٩٨٨، الى حل البرلمان وإجراء انتخابات نيابية جديدة خسر فيها اليمين، وحقّق الحزب الإشتراكي ٣٤،٨ بالمئة من الأصوات والحزب الشيوعي ١١،٢ بالمئة.

ومن الواضح أن مشاركة الشيوعيين في حكومة ميتيران الأولى بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٤ جعلت بعض جمهور ناخبي حزبهم يحمّلهم جزءً من المسؤولية عن تدهور الأوضاع المعيشية في تلك الفترة وتنامي نسبة البطالة، التي وصلت الى مستويات غير معهودة في العقود السابقة. وبالرغم من انسحاب الحزب الشيوعي من الحكومة الثانية لميتيران في العام ١٩٨٤ وعودته الى موقف نقدي من الحكم، إلا أن الخسارة وقعت، وتواصلت.

* * *

أما اليمين المتطرف، كما سبق وذكرنا، فقد قطف ثمار هذا التدهور في الأوضاع المعيشية لقطاعات العمال والموظفين في تلك الحقبة. ففي حين لم يحصل حزب اليمين المتطرف، "الجبهة القومية"، في الإنتخابات النيابية في العام ١٩٧٨ على أكثر من ٠،٣ بالمئة من الأصوات، وفي الإنتخابات النيابية عام ١٩٨١ على نسبة قريبة (٠،٤ بالمئة)، حصل هذا الحزب على ٩،٦٥ بالمئة من الأصوات في الإنتخابات النيابية عام ١٩٨٦ والنسبة ذاتها في العام ١٩٨٨، و١٢،٤ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٣. ووصل زعيم هذا اليمين المتطرف، جان ماري لوبن، في الدورة الأولى من انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٢، الى حد تجاوز مرشح الَحزب الإشتراكي في هذه الإنتخابات، رئيس الحكومة آنذاك ليونيل جوسبان، حيث حصل على ١٦،٨٦ بالمئة من أصوات المقترعين الصالحة أوراقهم مقابل ١٦،١٨ لمرشح الحزب الإشتراكي. مما مكّنه من الإنتقال مع مرشح يمين الوسط آنذاك، الرئيس جاك شيراك، الى الدورة الثانية، التي ربحها شيراك بأغلبية كبيرة، بدعم كافة القوى الأخرى في فرنسا، بما في ذلك اليسار.

وحافظ اليمين المتطرف على نسب تتجاوز الـ١٠ بالمئة طوال الفترة اللاحقة على انتخابات ١٩٨٨. بالمقابل، حصل الحزب الشيوعي في الإنتخابات النيابية في العام ١٩٩٣ على ٩،٢ بالمئة، و٩،٧ بالمئة في العام ١٩٩٧، وعلى ٤،٨ بالمئة في العام ٢٠٠٢، ونسبة أقل قليلاً من هذه النسبة في الإنتخابات النيابية التي جرت في حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

أما في الإنتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٢، فكانت النتائج أصعب عليه، حيث حصل مرشحه، وهو المسؤول الأول للحزب آنذاك، روبير أو، على مجرد ٣،٣٧ بالمئة من الأصوات، وهي نسبة أقل من تلك التي حصل عليها مرشحان من تنظيمين تروتسكيين، هما أرليت لاغييه (٥،٧٢ بالمئة) وأوليفييه بيزانسونو (٤،٢٥ بالمئة)، والأخير كان عمره ٢٨ عاماً في ذلك العام.

وكان المرشح الشيوعي نفسه قد حقق نسبة أفضل في الإنتخابات الرئاسية السابقة عام ١٩٩٥، والتي انتصر فيها جاك شيراك للمرة الأولى، حيث حصل على ٨،٦٤ بالمئة، متجاوزاً آنذاك المرشحة التروتسكية لاغييه، التي حصلت على نسبة ٥،٣٠ بالمئة في تلك الإنتخابات. في حين حقق المرشح عن الحزب الإشتراكي ليونيل جوسبان النسبة الأعلى في الدورة الأولى لتلك الإنتخابات، حيث حصل على ٢٣،٣٠ بالمئة من الأصوات متقدماً على المرشح الديغولي جاك شيراك، الذي حصل على ٢٠،٨٤ بالمئة. لكن الأخير هو الذي فاز في الدورة الثانية.

ومن الضروري هنا التأكيد على أن التصويت، خاصة في الإنتخابات الرئاسية، حيث السمات الشخصية للمرشح تلعب دوراً مهماً، ليس بالضرورة تصويتاً أيديولوجياً أو لصالح حزب معين أو تيار فكري معين. فالتصويت لمرشحين تروتسكيين بنسب عالية، الى حد ما، لا يعني، بالضرورة، تأييداً للتيارات التروتسكية ومواقفها الفكرية، وإن كان هو، بالطبع، خيار له طابع يساري، ولكنه ليس انتقالاً لتأييد هذا التيار بالتحديد، كما سنرى لاحقاً.

* * *

ومعروف أن ليف تروتسكي، الذي ينتسب إليه التروتسكيون في العالم، كان، في الحزب البلشفي الذي كان يقوده فلاديمير لينين، أحد قادة ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧، مع انه كان قد افترق مع التيار البلشفي في بدايات القرن ولم يعُد إليه إلا عشية الثورة. ولعب تروتسكي دوراً مهماً في قيادة العمل العسكري بعد الثورة، وفي تأسيس الجيش الأحمر وهزيمة القوى العسكرية المناهضة للثورة البلشفية

في سنوات " الحرب الأهلية " . لكن علاقاته مع عدد من القيادات التاريخية للحزب البلشفي، وخاصة مع ستالين وزينوفييف، كانت صعبة. وكان لينين قد حذّر في الرسائل التي بعثها من فراش المرض في أواخر حياته الى قيادة الحزب، وعُرفت لاحقاً باسم وصية لينين، من خطورة الصراع والتنافس في الحزب خاصة بين تروتسكي وستالين، وعبّر عن خشيته من انقسام في الحزب على خلفية هذا الصراع. وجاءت التطورات لتثبت أن مخاوف لينين كانت مبررة. فخلال سنوات قليلة بعد وفاته عام ١٩٢٤، تمكّن ستالين من تعزيز نفوذه في قيادة الحزب والدولة السوفييتية. وفي العام ١٩٢٧، تم فصل تروتسكي من الحزب، ونفيه، أولاً الى كازاخستان الآسيوية في العام ١٩٢٨، ثم الى خارج الإتحاد السوفييتي في مطلع العام التالي. وتنقّل تروتسكي بين عدد من البلدان خلال السنوات التالية، من تركيا الى فرنسا فالنرويج، وأخيراً الى المكسيك، حيث بقي حتى مقتله في العام ١٩٤٠.

وكان تروتسكي قد أسس في العام ١٩٣٨ ما عُرف باسم "الأممية الرابعة"، للتمييز عن "الأممية الثالثة" أو الأممية الشيوعية (كومينتيرن، بالمقاطع الأولى للتسمية الروسية)، التي تأسست على يد الحزب البلشفي في حياة لينين عام ١٩١٩، وهي الأممية التي ضمّت حين تأسيسها الأحزاب الشيوعية والعمالية في أنحاء العالم المؤيدة للخيارات الأساسية لثورة أكتوبر.

وشهدت الأممية الرابعة التي أسسها تروتسكي في السنوات اللاحقة مجموعة من الإنقسامات، بحيث تشكلت مدارس مختلفة على المستوى العالمي ترتبط باسم تروتسكي وتراثه السياسي والفكري، وهو ما يفسِّر تعددية الأحزاب التروتسكية في العديد من بلدان العالم. حيث استمرت الأممية الرابعة في الوجود، ولكن الى جانبها كانت هناك مجموعات أخرى وفروع أخرى لمدرسة تروتسكي السياسية. وبما أن تروتسكي وورثته كانوا شديدي النقد لما اعتبروه تبقرط الحزب الحاكم والدولة في الإتحاد السوفييتي في ظل حكم ستالين، فمدرستهم شهدت بعض الإنتعاش في أعقاب انهيار الإتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١، ولكنها لم تتجاوز حدوداً معينة، كما شهدنا في النسب التي حققها المرشحون التروتسكيون في الإنتخابات الفرنسية.

* * *

وللتأكيد على الطابع غير الأيديولوجي وغير الثابت للتصويت للمرشحين التروتسكيين في الإنتخابات الرئاسية الفرنسية، نشير الى أن قائمة مشتركة للإنتخابات الخاصة بالبرلمان الأوروبي بين التنظيمين التروتسكيين، اللذين قدما

المرشحَين المشار إليهما أعلاه في الإنتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٢، والتنظيمان يحملان إسمي "الكفاح العمالي" و "العصبة الشيوعية الثورية"، حازت على ٥،١٨ بالمئة من الأصوات في الإنتخابات الأوروبية عام ١٩٩٩ وخمسة مقاعد من بين المقاعد الـ٨٧ المخصصة لفرنسا في البرلمان الأوروبي. ولكن القائمة نفسها لم تتجاوز نسبة الحسم (٥ بالمئة) في الإنتخابات الأوروبية للعام ٢٠٠٤، حيث حصلت على نسبة ٢،٥٦ بالمئة فقط. وبالمقابل، كما ذكرنا أعلاه، وصل مجموع نسبتي أصوات المرشحين التروتسكيين، بيزانسونو ولاغييه، في الإنتخابات الرئاسية التي جرت قبل ذلك بعامين، أي في العام ٢٠٠٢ الى ٩،٩٧ بالمئة. مع العلم بأن الإنتخابات الأوروبية تجري في فرنسا على أساس التمثيل النسبي في إطار سبع تقسيمات مناطقية لخارطة فرنسا ودائرة ثامنة مشكّلة من كافة الأراضي المسيطر عليها من قبل فرنسا في أنحاء العالم، مما يجعل هذه الإنتخابات أدق تمثيلاً من زاوية عدد المقاعد من الإنتخابات النيابية الفرنسية الداخلية، التي تجري على أساس الدوائر الفردية والدورتين في حال عدم حصول أي مرشح على أكثر من نصف أصوات المقترعين في الدورة الأولى.

وهذا النظام الإنتخابي الفرنسي الذي أُقر منذ إنشاء الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ يمكن أن يعطي حزباً ما عدداً من المقاعد أكبر بكثير من نسبة الأصوات التي حصل عليها، والعكس أيضاً صحيح. حيث يمكن أن ينال حزب ما نسبةً عاليةً من الأصوات وينال عدداً قليلاً جداً من المقاعد، أو حتى لا يحصل على أي مقعد. فالحزب الشيوعي الفرنسي حصل في انتخابات العام ١٩٥٨ النيابية على زهاء ١٩ بالمئة من الأصوات، أعطته أقل من ٢ بالمئة من المقاعد: ١٠ مقاعد من اصل ٥٧٩ مقعداً. واليمين المتطرف لم تجلب له نِسبُه العالية، في الغالب، أية مقاعد.

أحزاب يسارية أخرى... من إسبانيا والبرتغال، الى اليونان وألمانيا

وما أوردناه هنا عن الحزب الشيوعي الفرنسي، يمكن إيراد مثله، مع فروقات متوقعة تتعلق بتاريخ وواقع كل بلد ومسار الأحداث فيه، عن أحزاب يسارية أخرى في إسبانيا والبرتغال واليونان، وهي بلدان كلها كانت لديها أحزاب يسارية جذرية ذات وزن انتخابي مهم.

ففي بلد مثل إسبانيا، وصل إئتلاف اليسار، تحت اسم الجبهة الشعبية، الى السلطة في انتخابات العام ١٩٣٦، بمشاركة كل من الحزبين العمالي الإشتراكي والشيوعي وعدد من الأحزاب الأخرى، مما دفع قوى اليمين بقيادة الجنرال فرانثيسكو فرانكو،

وبدعم من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، الى خوض حرب أهلية دموية دامت حتى العام ١٩٣٩. وانتصر اليمين في هذه الحرب بعد تكبيد البلد عدداً كبيراً من الضحايا وخراباً هائلاً.

وبقي فرانكو يحكم إسبانيا حتى وفاته في العام ١٩٧٥، وكانت كافة القوى اليسارية ممنوعة في عهده وتعمل تحت الأرض. ولكن الملك خوان كارلوس، الذي نصّبه فرانكو دستورياً وريثاً له، أخذ البلد باتجاه التحول الى ملَكية دستورية، وعادت الحريات العامة والإنتخابات التعددية التي جرى حجبها طوال أربعة عقود.

وفي أول انتخابات تعددية حرة بعد وفاة فرانكو، وجرت في العام ١٩٧٧، حصل الحزب الشيوعي الإسباني، السري سابقاً، على نسبة ٩،٣٥ بالمئة من الأصوات، والحزب الإشتراكي العمالي، وهو حزب ينتمي الى الأممية الثانية، على ٢٩،٣٩ بالمئة. وكان هناك حضور أقل لأحزاب يسارية أخرى، بما في ذلك في مناطق الأقليتين القوميتين، الكاتالان والباسك.

وفي انتخابات العام ١٩٧٩، حصل الحزب الشيوعي على ١٠،٨٢ بالمئة، والحزب الإشتراكي العمالي على ٣٠،٥٤ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٨٢، حصل الحزب الشيوعي على ٤،٠٤ بالمئة والحزب الإشتراكي العمالي على ٤٨،٣٤ بالمئة، وشكّل زعيم الحزب الأخير، فيليبي غونثالث، أول حكومة يسارية أو يسار وسطية في إسبانيا بعد الحرب الأهلية.

وفي انتخابات العام ١٩٨٦، حصل الحزب الشيوعي في إطار قائمة "اليسار الموحد" على ٤،٤٥ بالمئة والحزب الإشتراكي العمالي على ٤٤،٠٧ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٨٩ ارتفعت نسبة "اليسار الموحد" الى ٨ بالمئة، مقابل تراجع للحزب الإشتراكي العمالي الى ٣٤،٣٥ بالمئة بالإضافة الى ٥،٥٢ لحزب الإشتراكيين في مقاطعة كاتالونيا، وهو حزب متحالف مع الحزب الإشتراكي. وفي العام ١٩٩٣، حاز "اليسار الموحد" على ٨،١٤ بالمئة، وحصل الحزب الإشتراكي على نسبة ٣٣،٦٤ بالمئة و ٥،٤٦ بالمئة للإشتراكيين في كاتالونيا.

وفي انتخابات العام ١٩٩٦، حصل "اليسار الموحد" على ١٠،٦ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٣٨ بالمئة، لكنه خسر الأغلبية، وشكّل الحزب اليميني، الحزب الشعبي، الحكومة برئاسة زعيمه خوسيه ماريا أثنار. وفي العام ٢٠٠٠، تراجع "اليسار الموحد" الى ٥،٥ بالمئة، مقابل ٣٤،١ بالمئة للحزب الإشتراكي. وفي العام ٢٠٠٤، حصل "اليسار الموحد" على ٥،١ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٤٢،٦ بالمئة، وعاد الى ترؤس الحكومة.

وهكذا، نجد أن "اليسار الموحد"، ونواته الحزب الشيوعي الإسباني، وصل أوج نفوذه في العام ١٩٩٦، ثم عاد الى التراجع. أما الحزب الإشتراكي العمالي، فهو أصبح جزءً من ثنائية معهودة في أكثر من بلد أوروبي، بين يسار الوسط ويمين الوسط.

* * *

وشهدت البرتغال، المجاورة لإسبانيا جغرافياً، نظاماً فاشياً على غرار النظام الإسباني بين العامين ١٩٢٦ و١٩٧٤. وكان أنطونيو دي أوليفيرا سالازار رجل البلد القوي بين العامين ١٩٣٢ و١٩٦٨. ولم تُجرَ انتخابات ديمقراطية، بالطبع، إلا بعد سقوط النظام الفاشي في العام ١٩٧٤، حين أطاح انقلاب عسكري يساري بالسلطة اليمينية.

وكان لليسار الجذري دور كبير في الإطاحة بالنظام الفاشي، فعدد من كبار ضباط الجيش الذين قاموا بالحركة كانوا ينتمون الى هذا التيار. وفي هذا المناخ، كان وضع الحزب الشيوعي في البرتغال، مثلاً، أقوى من وضع رديفه في إسبانيا المجاورة.

ففي الإنتخابات التأسيسية التشريعية في العام ١٩٧٥، حصل الحزب الشيوعي على ١٢،٥ بالمئة من الأصوات، والحزب الإشتراكي على ٣٧،٩ بالمئة. وفي العام ١٩٧٦، حصل الحزب الشيوعي على ١٤،٤ بالمئة، والحزب الإشتراكي على ٣٤،٩ بالمئة.

وفي انتخابات العام ١٩٧٩، حصل الحزب الشيوعي متحالفاً مع حزب اشتراكي صغير على ١٨،٨ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٢٧،٣ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٨٠، حصل التحالف حول الحزب الشيوعي على ١٦،٨ بالمئة، وتحالف موسع بين الإشتراكيين والإشتراكيين الديمقراطيين على ٢٦،٦ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٨٣، حصل التحالف حول الحزب الشيوعي على ١٨،١ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٣٦،١ بالمئة.

وفي انتخابات العام ١٩٨٥، حصل التحالف الذي يقوده الحزب الشيوعي على ١٥،٥ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٢٠،٨ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٨٧، حصل تحالف الحزب الشيوعي مع أنصار البيئة على ١٢،١ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٢٢،٢ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٩١، تراجع تحالف الشيوعيين مع أنصار البيئة الى ٨،٦ بالمئة، فيما حصل الحزب الإشتراكي على ٢٩،١ بالمئة.

وفي انتخابات العام ١٩٩٥، حصل تحالف الشيوعيين مع أنصار البيئة على ٨،٦ بالمئة، والحزب الإشتراكي على ٤٣،٨ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٩٩، حصل التحالف الشيوعي/البيئوي على ٩،٢ بالمئة من الأصوات، تضاف إليها ٢،٤ بالمئة حصل عليها إئتلاف يساري جذري آخر واسمه الكتلة اليسارية، وحصل الحزب الإشتراكي على ٤٤،٦ بالمئة.

وفي انتخابات العام ٢٠٠٢، حصل التحالف الشيوعي/البيئوي على ٧،٠ بالمئة، والكتلة اليسارية على ٢،٧ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٣٧،٨ بالمئة. وفي انتخابات العام ٢٠٠٥، حقق اليسار الجذري بمجمله تحسناً ملحوظاً في نسبة أصواته، فحصل التحالف الشيوعي/البيئوي على ٧،٨ بالمئة والكتلة اليسارية على ٦،٦ بالمئة، والحزب الإشتراكي على ٤٦،٤ بالمئة.

* * *

أما اليونان، فقد عرفت حرباً أهلية في أواخر الأربعينيات، واجه فيها اليمين اليوناني، المدعوم من قبل بريطانيا، ثم من الولايات المتحدة، تنظيم المقاومة الذي كان يقوده الشيوعيون، الذي خرج قوياً بفعل دوره النشط ضد الإحتلال النازي. وتميّزت الإنتخابات الأولى بعد الحرب الأهلية، التي كانت قد انتهت لصالح اليمين، بالحذر والإرتياب من اليسار.

ففي انتخابات العام ١٩٥٠، فاز الحزب الإشتراكي الديمقراطي بقيادة جورج باباندريو بنسبة ١٠،٦٧ بالمئة. أما الحزب الشيوعي فكان ممنوعاً، وبقي كذلك حتى العام ١٩٧٤. وشارك في انتخابات العام ١٩٥٢ حزب يساري راديكالي حمل اسم اليسار الديمقراطي الموحد وحصل على ٩،٥٥ بالمئة من الأصوات، في حين حصل إئتلاف أحزاب يسار الوسط، بمشاركة حزب جورج باباندريو، على ٣٤،٢٢ بالمئة. وحصل اليسار الديمقراطي الموحد في انتخابات العام ١٩٥٨ على ٢٤،٤٢ بالمئة، وأصبح بذلك الحزب الأول في المعارضة.

ولكن هذا الحزب اليساري سيتعرض في السنوات التالية لملاحقات اليمين المتطرف وبعض أوساط السلطة والقصر الملكي. حيث جرى في العام ١٩٦٣ اغتيال أحد نوابه البارزين، غريغوريس لامبراكيس، وهو الحادث الذي أحدث اضطراباً واسعاً في الوضع الداخلي في اليونان، وانتهت تفاعلاته بالإنقلاب العسكري اليميني في العام ١٩٦٧. وكان هذا الحادث، أي مقتل لامبراكيس، الموضوع المركزي في رواية الكاتب اليوناني فاسيليس فاسيليكوس التي حملت عنوان "ز"، وهو الحرف الأول

من الكلمة اليونانية التي تعني "حيّ". وقد تحولت هذه الرواية الى فيلم سينمائي شهير حمل نفس العنوان "ز"، أو "زد"، أخرجه السينمائي اليوناني الفرنسي كوستا غافراس في أواخر الستينيات.

وفي انتخابات العام ١٩٦٤، حصل اليسار الديمقراطي الموحد على ١١،٨ بالمئة من الأصوات. وبعد الإنقلاب العسكري، مُنع هذا الحزب من النشاط السياسي. وبعد انهيار النظام العسكري في العام ١٩٧٤ والسماح للحزب الشيوعي بالعمل العلني، اشترك اليسار الديمقراطي مع الحزب الشيوعي بجناحيه، الداخل والخارج، كما كانا يسمّيان، في قائمة واحدة حصلت على ٩،٤٧ بالمئة، فيما حصلت الحركة الإشتراكية لعموم اليونان التي شكّلها اندرياس باباندريو، ابن جورج باباندريو، على ١٣،٥٨ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٧٧، حصل الحزب الشيوعي على ٩،٣٦ بالمئة من الأصوات وتحالف يساري حول ما كان يسمى الحزب الشيوعي/الداخل على ٢،٧٢ بالمئة، وحصلت الحركة الإشتراكية على ٢٥،٣٤ بالمئة.

وفي العام ١٩٨١، حصلت الحركة الإشتراكية على ٤٨،٠٧ بالمئة، وشكّل زعيمها أندرياس باباندريو الحكومة الجديدة، فيما حصل الحزب الشيوعي على ١٠،٩٣ بالمئة وأحزاب يسارية أخرى على نسب قليلة.

وفي العام ١٩٨٩، حصل تحالف يقوده الحزب الشيوعي على ١٣،١ بالمئة، وتراجعت الحركة الإشتراكية الى ٣٩،١ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٩٣، تراجع الحزب الشيوعي الى ٤،٥ بالمئة وحصل ائتلاف يساري باسم ائتلاف اليسار والتقدم على ٢،٩ بالمئة، فيما عادت الحركة الإشتراكية الى الحكم بنسبة ٤٦،٩ بالمئة. وفي انتخابات العام ١٩٩٦، حصل الحزب الشيوعي على ٥،٦١ بالمئة وائتلاف اليسار على ٥،١٢ بالمئة، وحافظت الحركة الإشتراكية بقيادة كوستاس سيميتيس، الذي خلف باباندريو في زعامة الحركة، على السلطة.

وفي انتخابات العام ٢٠٠٠، حصل الحزب الشيوعي على ٥،٥٣ بالمئة، وائتلاف اليسار (سيناسبيسموس) على ٣،٢ بالمئة، وحافظت الحركة الإشتراكية على الحكم. وفي انتخابات العام ٢٠٠٤، حصل الحزب الشيوعي على ٥،٩ بالمئة، وسيناسبيسموس على ٣،٣ بالمئة وخسرت الحركة الإشتراكية السلطة لصالح اليمين، حزب الديمقراطية الجديدة.

وهكذا يظهر أن الحزب الشيوعي خسر أكثر من نصف النسبة التي كانت له في أواخر الثمانينيات. ولكن موقعه في الخارطة البرلمانية اليونانية أبقته في المرتبة

الثالثة، مع مسافة طبعاً عن الحزبين الرئيسيين في البلد، الحركة الإشتراكية وحزب الديمقراطية الجديدة، وجاء الإئتلاف اليساري، الجديد نسبياً، في المرتبة الرابعة مع نسبة تتراوح حول ٣ بالمئة أو أكثر قليلاً.

* * *

ويتميز بلد صغير مثل قبرص (القسم اليوناني) بوجود حزب يساري راديكالي ذي وزن هام يحمل اسم "أكيل"، وهي الأحرف الأولى اليونانية لاسم الحزب: الحزب التقدمي للشعب العامل، وهو وريث الحزب الشيوعي القديم الذي تشكل في البلد ابان الإستعمار البريطاني. وقد حصل هذا الحزب على نسبة ٣٤،٧ بالمئة في الإنتخابات النيابية التي جرت في العام ٢٠٠١، واحتل بذلك المرتبة الأولى من حيث حجم الأصوات بين أحزاب قبرص (اليونانية)، وهي مرتبة حافظ عليها في انتخابات العام ٢٠٠٦، ولكن بنسبة أقل من الأصوات، ٣١،١ بالمئة.

وهذه النسب متقاربة مع ما كان "أكيل" يحصل عليه قبل انهيار الإتحاد السوفييتي. أي أن وضعه الإنتخابي لم يتأثر بشكل ملموس بهذا الحدث، بالرغم من أنه كان قريباً من الحزب الشيوعي السوفييتي. وهو بذلك يشكّل ظاهرة متميّزة في السياق الأوروبي المشار إليه أعلاه.

* * *

وألمانيا حالة خاصة، نظراً لكونها كانت مشَكَّلة من شطرين قبل العام ١٩٩٠: أحدهما، ألمانيا الإتحادية، أو الغربية، كان جزءً من المعسكر الغربي وعضواً في حلف شمال الأطلسي وفي المجموعة الإقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) منذ تأسيسها في العام ١٩٥٧، والتي أصبح اسمها الإتحاد الأوروبي بعد العام ١٩٩٢، والشطر الثاني، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أو ألمانيا الشرقية وفق التسمية المتداولة آنذاك، كان جزءً من حلف وارسو المرتبط مع الإتحاد السوفييتي، وكان يعيش، منذ السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، في ظل نظام شبيه بالنظام السوفييتي وبقيادة حزب كان يحمل اسم الحزب الإشتراكي الموحد.

بعد دمج الشطرين، قام ورثة الحزب الحاكم سابقاً في ألمانيا الشرقية بتأسيس حزب جديد في ألمانيا الموحدة حمل اسم حزب الإشتراكية الديمقراطية، "بي دي إس" بالأحرف الأولى الألمانية، بينما الحزب الإجتماعي الديمقراطي يُعرف بالأحرف الأولى "إس بي دي"، وهو، كما سبق وذكرنا، حزب يسار الوسط، ويتناوب على السلطة منذ الستينيات الماضية مع الإتحاد المسيحي الديمقراطي

(يمين الوسط)، أو يشاركه الحكم. ومثل هذه المشاركة اعتُمدت بعد انتخابات العام ٢٠٠٥، حين تشكلت حكومة إئتلافية ضمت الحزبين الكبيرين، برئاسة المستشارة أنغيلا ميركِل، زعيمة الإتحاد المسيحي الديمقراطي.

وفي الإنتخابات اللاحقة على توحيد شطري ألمانيا في العام ١٩٩٠، حصل الحزب اليساري الجديد المنبثق، بشكل أساسي، عن الحزب السابق الحاكم في ألمانيا الشرقية، كما ذكرنا، على نسبة أصوات محدودة في ألمانيا الغربية، مقابل نسبة ملموسة تتجاوز في بعض المقاطعات الـ٢٠ بالمئة من أصوات الناخبين في المناطق الشرقية من ألمانيا. وبما ان الشطر الغربي يسكنه أربعة أضعاف تقريباً عدد سكان الشطر الشرقي، فإن النسبة العامة في البلد ككل كانت في بعض الدورات الإنتخابية لا تتجاوز الحد الأدنى المطلوب للتمثيل في برلمان ألمانيا الموحدة، المعروف باسم بوندستاغ، وهي ٥ بالمئة.

ففي الإنتخابات العامة التي جرت في العام ١٩٩٠، حاز الحزب اليساري "بي دي إس" في عموم البلد الموحد على ٢،٤ بالمئة فقط من الإصوات. لكنه رفع نسبته في انتخابات العام ١٩٩٤ الى ٤،٤ بالمئة. وفي العام ١٩٩٨ وصلت النسبة الى ٥،١ بالمئة، لكنه عاد وتراجع في انتخابات عام ٢٠٠٢ الى ٤،٣ بالمئة. في حين حقق نسبة ٦،١ بالمئة في الإنتخابات الأوروبية عام ٢٠٠٤.

وفي الإنتخابات النيابية الألمانية في العام ٢٠٠٥، أقام حزب الإشتراكية الديمقراطية تحالفاً مع جناح يساري تشكّل من نقابيين ومن يساريين انشقوا عن الحزب الإجتماعي الديمقراطي، الذي كان يقوده آنذاك المستشار غيرهارت شرودر، وهو جناح تبنى اسم "البديل الإنتخابي للشغل والعدالة الإجتماعية"، وأبرزُ قادته رئيس الحزب الإجتماعي الديمقراطي السابق، ووزير المالية في حكومة شرودر الأولى في الفترة ١٩٩٨–١٩٩٩، أوسكار لافونتين.

وحمل التحالف الإئتلافي إسم حزب اليسار/حزب الإشتراكية الديمقراطية. وحقق في انتخابات ٢٠٠٥ إنجازاً كبيراً نسبياً بالوصول الى نسبة ٨،٧ بالمئة من أصوات الناخبين و٥٤ مقعداً في المجلس النيابي الإتحادي (بوندستاغ)، مما وضعه في المرتبة الرابعة في البرلمان بعد الحزبين الكبيرين، الإتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب الإجتماعي الديمقراطي، وبعد الحزب الديمقراطي الحر، الأصغر حجماً، وهو حزب ينتمي الى يمين الوسط ويتحالف غالباً مع الإتحاد المسيحي الديمقراطي. وتمكّن حزب اليسار الجديد، بذلك، من تجاوز حزب الخُضُر، الحزب الخامس في البرلمان الألماني، والذي كان قد شارك في حكومة

شرودر السابقة. أما من حيث حجم العضوية، فحزب اليسار أصبح الحزب الثالث في ألمانيا بعد الحزبين الكبيرين.

من جانب آخر، واصل هذا الحزب اليساري الجديد تقدمه في الإنتخابات المناطقية في ألمانيا الشرقية، حيث أصبح حزباً رئيسياً هناك، وشكّل في بعض المقاطعات حكومات محلية إئتلافية مع الحزب الإجتماعي الديمقراطي.

هذا، وعقد الحزب الجديد مؤتمره التأسيسي في برلين يوم ١٦/٦/٢٠٠٧، حيث شكل هيئاته الموحدة، وانتخب كلاً من أوسكار لافونتين، الآتي من الحزب الإجتماعي الديمقراطي، ولوتار بيسكي، الآتي من حزب الإشتراكية الديمقراطية "بي دي إس"، رئيسين للحزب، الذي بات يحمل اسم حزب "اليسار"، "دي لينكه"، باللغة الألمانية.

* * *

وأما في البلدان الإسكندنافية، شمال غرب أوروبا، فمن المألوف أن يتم ربط اليسار السياسي بقضية الدفاع عن البيئة. وقد شكّلت الأحزاب الرئيسية لهذا اليسار في هذه البلدان تحالفاً في العام ٢٠٠٤ حمل اسم "تحالف شمال أوروبا اليساري الأخضر"، وهو يضم التحالف اليساري في فنلندا، وحركة اليسار/الخضر في أيسلندا، وحزب اليسار في السويد، وحزب اليسار الإشتراكي في النرويج، وحزب الشعب الإشتراكي في الدانمرك.

وهذا التحالف ممثّل بشكله الإئتلافي في البرلمان الأوروبي (عبر أحزاب الدول المشاركة في الإتحاد الأوروبي، أي باستثناء النرويج وأيسلندا، اللتين ليستا عضوين في الإتحاد)، وهو مشارك في الكتلة البرلمانية الأوروبية التي تحمل اسم اليسار الأوروبي الموحد/اليسار الأخضر الشمالي، وهي الكتلة السادسة، من حيث الحجم، في البرلمان الأوروبي، ولها في العام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٤١ نائباً في برلمان الإتحاد الأوروبي. والبرلمان يتشكل من ٧٨٥ نائباً يمثلون ٢٧ دولة، هي مجموع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

تمثيل اليسار بين التيارات السياسية في البرلمان الأوروبي

وهكذا، إذاً، بات الإتحاد الأوروبي، منذ مطلع العام ٢٠٠٧، يضم ٢٧ دولة من دول أوروبا، بما فيها معظم دولها الرئيسية وأكثفها سكاناً (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بولندا...)، على اعتبار أن روسيا لها وضع إستثنائي لكونها ليست دولة

أوروبية بحتة، بل هي دولة أوروبية– آسيوية، تبلغ مساحتها ١٧ مليون كم تقريباً، أي قرابة ضعف مساحة القارة الأوروبية كلها (حوالي ١٠،٤ مليون كم مربع). مع العلم بأن حجم السكان في روسيا حالياً (حوالي ١٤٢ مليون نسمة في العام ٢٠٠٦)، بعد تفكك الإتحاد السوفييتي والإنخفاض المستمر في عدد الولادات مقابل الزيادة في الوفيات بعد هذا التفكك، يبلغ فقط حوالي خُمس سكان القارة الأوروبية بمجملها، والذي يصل الى حوالي ٧٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٥، حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة. وهذا الرقم الإجمالي يشمل سكان القسم الأوروبي من روسيا.

ونظراً لأن عدد سكان دول الإتحاد الأوروبي (حوالي ٤٩٢ مليون نسمة في العام ٢٠٠٧) يشكّل أكثر من ثلثي مجمل سكان القارة، بإمكاننا أن نعتبر أن تمثيل التيارات السياسية في البرلمان الأوروبي يعطي مؤشراً ذا مغزى على وزن التيارات السياسية السائدة في مجمل القارة، خاصة وأن النظام الإنتخابي الغالب في انتخابات هذا البرلمان هو التمثيل النسبي.

وهكذا، إذا تركنا جانباً القسم الأوروبي من روسيا، ويقطنه حوالي ١٠٠ مليون نسمة، والقسم الآسيوي من تركيا، يصبح عدد سكان المناطق الأوروبية من الدول غير المنضمة للإتحاد الأوروبي حتى الآن حوالي الـ١٢٠ مليون نسمة، مما يشكل زهاء خُمس العدد الإجمالي لسكان أوروبا الجغرافية (وليس السياسية، أي التي تشمل إمتدادات الدول الأوروبية في قارات أخرى، وتحديداً القارة الآسيوية).

وكما سبق وذكرنا، فإن الإتحاد الأوروبي بات، في مطلع العام ٢٠٠٧، يضم، ثلاث دول كانت جزءً من الإتحاد السوفييتي السابق، هي دول البلطيق، إستونيا وليثوانيا ولاتفيا، وست دول كانت حليفة للإتحاد السوفييتي السابق، هي بولندا وهنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا، ودولة كانت جزءً من الإتحاد اليوغسلافي، الذي كان منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى تفككه في التسعينيات الماضية يخوض تجربة بناء إشتراكي مستقلة ومختلفة بعض الشيء عن التجربة السوفييتية ولكن لها سمات متقاطعة معها، وهذه الدولة العضو في الإتحاد الإوروبي منذ العام ٢٠٠٤ هي سلوفينيا، الواقعة في شمال يوغسلافيا السابقة، على حدود إيطاليا والنمسا.

وهكذا يمكن القول أن غالبية كبيرة من دول أوروبا باتت الآن عضو في الإتحاد الأوروبي، باستثناء تلك الدول التي لم تنضم للإتحاد بقرار منها، أو هي تُعتبر من قبل الإتحاد الأوروبي غير مستوفية شروط الإنضمام: وتشمل كلاً من النرويج وسويسرا وأيسلندا، وعدد من الدول الأخرى الصغيرة جداً أو الكيانات غير كاملة السيادة في وسط وجنوب أوروبا الغربية (أندورا، موناكو، الفاتيكان، سان مارينو،

ليشتنشتاين، جبل طارق، جزر القنال الإنكليزي/بحر المانش، بعض الجزر التابعة مع هامش من الخصوصية لدول إسكندنافية، وتحديداً لكل من فنلندا والدانمرك والنرويج)، الى جانب تركيا التي تجري مفاوضات يُتوقع أن تكون طويلة الأمد للإنضمام الى الإتحاد بعد عدة سنوات.

هذا دون أن نغفل الأوضاع الخاصة لبلدان هامة أخرى في أوروبا الشرقية والجنوبية، يعتبرها الإتحاد الأوروبي غير مستوفية حتى الآن لشروط الإنضمام، مثل أوكرانيا وبيلوروسيا ومولدوفا، التي كانت جزءً من الإتحاد السوفييتي، وألبانيا، ذات التجربة السابقة الخاصة في التحول الإشتراكي، وجمهوريات الإتحاد اليوغسلافي السابق غير سلوفينيا (كرواتيا، وصربيا–كوسوفو، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، والجبل الأسود/مونتينيغرو). والخارطة السياسية، كما الأوضاع البشرية والإقتصادية، في هذه البلدان متحركة كثيراً وغير مستقرة، وستحتاج الى مهلة حتى تتضح وتثبت التشكيلات السياسية التي نشأت مؤخراً فيها.

* * *

وإذا عدنا الى التمثيل السياسي في البرلمان الأوروبي، حيث تجري الإنتخابات في بلدان الإتحاد وفق أنظمة يحددها كل بلد لنفسه، ولكنها تنطلق في الغالب من التمثيل النسبي، يمكن الحديث عن حضور واسع في البرلمان للتيار الإشتراكي الديمقراطي، أو الإجتماعي الديمقراطي التقليدي، أي وريث ما سمي بالأممية الثانية، فهي الآن الكتلة الثانية من حيث الحجم في البرلمان الأوروبي. أما كتلة اليسار الجذري، فتأتي، كما سبق وذكرنا، في المرتبة السادسة بين كتل البرلمان. وهذه الكتل، حسب ترتيب حجمها، هي:

- كتلة الحزب الشعبي الأوروبي/الأوروبيين الديمقراطيين، التي تضم ٢٧٧ نائباً في مطلع العام ٢٠٠٧. وهذه الكتلة تضم أحزاب المسيحيين الديمقراطيين، والحزب الديغولي في فرنسا، وأحزاب يمين الوسط بشكل عام.
- وتأتي كتلة حزب الإشتراكيين الأوروبيين في مطلع العام ٢٠٠٧ في المرتبة الثانية بين الكتل في البرلمان ولها ٢١٨ نائباً،
- وتأتي في المرتبة الثالثة كتلة "تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا"، وتضم ١٠٦ نواب. وتضم الأحزاب الليبرالية الديمقراطية وتلك التي تُصنّف أحياناً كأحزاب الوسط، مثل الحزب الديمقراطي الحر في ألمانيا، والذي شارك في الماضي في حكومات الإتحاد المسيحي الديمقراطي.

- ثم في المرتبة الرابعة "إتحاد أوروبا الأمم"، وتضم ٤٤ نائباً، وهي كتلة تضم أحزاباً ذات نزعة قومية ومحلية ومناطقية في بعض الدول الأوروبية، مثل التحالف القومي وعصبة الشمال في إيطاليا، اللذين يتحالفان في إيطاليا مع قائمة سيلفيو بيرلوسكوني "إيطاليا، الى الأمام". وهي، بشكل عام، ذات توجهات يمينية وغير متحمسة لتطوير الإتحاد الأوروبي نحو مزيد من التأطير ما فوق القومي.
- ثم كتلة الخضر الأوروبيين والتحالف الأوروبي الحر (والتحالف الأخير يضم خمسة أعضاء من الأحزاب الداعية لاستقلال بعض المناطق داخل بلدان أوروبية)، وتضم الكتلة ٤٢ نائباً، ٣٧ منهم من الخضر والمدافعين عن قضايا البيئة.
- في حين يأتي حزب اليسار الأوروبي المؤتلف مع تحالف الشمال اليساري الأخضر في إطار كتلة اليسار الأوروبي الموحد/واليسار الشمالي الأخضر، الذي تحدثنا عنه أعلاه، في المرتبة التالية من حيث عدد المقاعد في البرلمان، مع ٤١ مقعداً في مطلع العام ٢٠٠٧.
- وهناك بعد ذلك كتلة "الإستقلال والديمقراطية" مع ٢٣ نائباً، وتضم أحزاباً تُصنّف في اليمين ويمين الوسط، لديها نزوع قوي للحفاظ على استقلال الدول الأوروبية ورفض أي شكل من أشكال المركزية في الإتحاد الأوروبي يُضعف سيادة وصلاحيات كل دولة من دوله، وبعض أعضاء هذه الكتلة يذهبون الى حد الدعوة في بلدانهم الى الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي.
- وأخيراً، هناك كتلة "الهوية، التقاليد، السيادة"، ولها ٢٠ نائباً، وهي كتلة تضم أحزاب اليمين القومي المتشدد والمتطرف، أو ما يُسمّى أحياناً أقصى اليمين.

والعدد ٢٠ هو الحد الأدنى الضروري من المقاعد للسماح بتشكيل كتلة في البرلمان، مع شرط إضافي يتمثل في ضرورة أن تضم الكتلة، أية كتلة في البرلمان الأوروبي، نواباً من ست دول مختلفة من دول الإتحاد، على الأقل. والكتلة الأخيرة تشكلت في مطلع العام ٢٠٠٧ بعد ضم نواب رومانيا وبلغاريا المنتخبين، وعدد منهم من هذا اليمين المتطرف. والكتلة تضم، كما ذكرنا، أحزاباً من اليمين المتشدد والإتجاهات القومية المتزمتة، وبعضها ذو طابع عنصري معادٍ للمهاجرين الأجانب في بلدانهم، وخاصة الوافدين من بلدان "العالم الثالث".

حزب اليسار الأوروبي

أما "حزب اليسار الأوروبي" في البرلمان الأوروبي، وهو يضم أحزاب اليسار الجذري المناهض للرأسمالية ولليبرالية الجديدة، فقد تشكّل في أيار/مايو ٢٠٠٤ في اجتماع انعقد في العاصمة الإيطالية روما، بعضوية ١٥ تنظيماً شيوعياً واشتراكياً ومن اليسار البيئوي (أحمر/أخضر، كما يُسمّى في بعض البلدان الإسكندنافية). وانتخب هذا الإجتماع رئيساً لهذا "الحزب"، هو المسؤول الأول لحزب إعادة التأسيس الشيوعي الإيطالي، فاوستو بيرتينوتّي.

وفي العام التالي، عقد الحزب، وهو في الواقع تكتل أحزاب من عدة بلدان أوروبية، كما أسلفنا، مؤتمره الرسمي الأول في أثينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حين أصبح عدد الأحزاب العضوة ١٨ حزباً، بالإضافة الى عدد من الأحزاب بصفة مراقب. كما تقدم حزب "الإحترام" البريطاني بطلب للإنضمام، وهو الحزب الذي أسسه النائب السابق في حزب العمال البريطاني جورج غالاوي، الذي عارض موقف رئيس الحزب ورئيس الحكومة البريطانية آنذاك، توني بلير، بشأن الحرب الأميركية – البريطانية على العراق، وتعرّض للفصل من حزب العمال، فقام بتأسيس هذا الحزب الجديد، وتقدم للإنتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٥، وحاز غالاوي على المقعد الوحيد للحزب في مجلس العموم البريطاني.

والأحزاب الأعضاء في مطلع العام ٢٠٠٧ في حزب اليسار الأوروبي هي:

- اليسار الموحد/ إسبانيا،
- الحزب الشيوعي الإسباني،
- اليسار الموحد والبديل/ إسبانيا– منطقة كاتالونيا،
- سيناسبيسموس (إئتلاف اليسار والحركات الإجتماعية والبيئة)/ اليونان،
- الحزب الشيوعي الفرنسي،
- حزب الإشتراكية الديمقراطية/ تشيكيا،
- اليسار– حزب الإشتراكية الديمقراطية/ ألمانيا،
- الحزب الشيوعي النمساوي،
- حزب اليسار الإستوني،

- حزب العمال الشيوعي/ هنغاريا،
- كتلة اليسار/ البرتغال،
- حزب العمل/ سويسرا،
- حزب التحالف الإشتراكي/ رومانيا،
- حزب إعادة التأسيس الشيوعي/ سان مارينو،
- اليسار/ لوكسمبورغ،
- حزب إعادة التأسيس الشيوعي/ إيطاليا،
- الحزب الشيوعي البلجيكي،
- الحزب الشيوعي لجمهورية مولدوفا.

أما الأعضاء المراقبون، فهم:

- الحزب التقدمي للشعب العامل "أكيل" / قبرص،
- الحزب الشيوعي لبوهيميا وموراڤيا/ تشيكيا،
- الحزب الشيوعي السلوفاكي،
- الحزب الشيوعي الألماني،
- الحزب الشيوعي الفنلندي،
- التحالف الأحمر-الأخضر/ الدانمرك،
- حزب التضامن والحرية/ تركيا،
- حزب الشيوعيين الإيطاليين،
- اليسار الشيوعي والبيئوي المتجدد/ اليونان.

وهذه الأحزاب ليست كلها ممثلة في البرلمان الأوروبي. أما أعضاء كتلة اليسار الموحد/ اليسار الشمالي الأخضر في هذا البرلمان، ومجموعهم ٤١ نائباً في مطلع العام ٢٠٠٧، كما ذكرنا، فيتوزعون حسب البلدان في البرلمان الأوروبي كالتالي:

ألمانيا ٧ (من مجموع ٩٩ نائباً لألمانيا في البرلمان)،

إيطاليا ٧ (من ٧٨)،

تشيكيا ٦ (من ٢٤)،

اليونان ٤ (من ٢٤)،

فرنسا ٣ (من ٧٨)،

البرتغال ٣ (من ٢٤)،

قبرص ٢ (من ٦)،

هولندا ٢ (من ٢٧)،

السويد ٢ (من ١٩)،

الدانمرك ١ (من ١٤)،

إسبانيا ١ (من ٥٤)،

إيرلندا ١ (من ١٣)،

فنلندا ١ (من ١٤)،

بريطانيا ١ (من ٧٨).

وليس هناك أي عضو في هذه الكتلة من كل من: بلغاريا وبلجيكا وإستونيا ولاتفيا وليثوانيا ولوكسمبورغ والمجر(هنغاريا) ومالطا والنمسا وبولندا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا. أي إن حوالي نصف الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لا تمثيل قوياً فيها لليسار الجذري المناهض لليبرالية الجديدة وللنظام الرأسمالي. ويلفت الإنتباه أن معظم هذه الدول التي لا تمثيل لليسار الجذري لها في البرلمان الأوروبي هي من دول التجربة الإشتراكية سابقاً، ٩ دول من ١٣، حيث الدولتان الوحيدتان من بين دول التجربة الإشتراكية سابقاً اللتان يتمثل منهما أحزاب من اليسار الجذري هما تشيكيا وألمانيا، حيث الثقل اليساري في ألمانيا كان بالأساس في شطرها الشرقي قبل تشكيل الحزب اليساري الموحد الجديد. وجدير بالإشارة أن ألمانيا الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) وتشيكوسلوفاكيا كانتا الدولتان الأكثر تقدماً صناعياً واقتصادياً بين دول التجربة الإشتراكية السابقة.

يسار الوسط... تداول السلطة مع اليمين، وأحياناً التقاطع معه

أما التيار الإشتراكي الديمقراطي، أو الإجتماعي الديمقراطي، الذي ينتظم أعضاؤه في البرلمان الأوروبي في إطار حزب الإشتراكيين الأوروبيين، كما ذكرنا، فله ٢١٨ نائباً في مطلع العام ٢٠٠٧، وهو يشكل الكتلة الثانية في البرلمان بعد كتلة الحزب الشعبي الأوروبي والأوروبيين الديمقراطيين التي لها ٢٧٧ نائباً، كما ذكرنا أعلاه.

وفي بعض الدورات، كان هذا التيار يشكل الكتلة الأولى، كما كان الحال، مثلاً، بعد انتخابات ١٩٩٤، حين كان لكتلة الإشتراكيين ٢١٥ مقعداً، مقابل ١٨١ مقعداً لكتلة الحزب الشعبي والأوروبيين الديمقراطيين. وكان عدد الدول الإعضاء في الإتحاد، في ذلك العام، ١٢ دولة فقط، هي: الدول المؤسسة الست للسوق المشتركة عام ١٩٥٧، وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بالإضافة الى كل من بريطانيا وإيرلندا والدانمرك، التي انضمت في العام ١٩٧٣، واليونان التي انضمت عام ١٩٨١، وإسبانيا والبرتغال اللتين انضمتا في العام ١٩٨٦. وقد انضمت ثلاث دول أخرى للإتحاد في مطلع العام ١٩٩٥، وهي النمسا وفنلندا والسويد، وشارك نواب منتخبون عنها في البرلمان الأوروبي مباشرةً بعد الإنضمام.

وسبق وذكرنا أن هذا التيار الإشتراكي الديمقراطي أو الإجتماعي الديمقراطي، الذي يمكن اعتباره في موقع يسار الوسط، لم يتأثر سلباً بانهيار الإتحاد السوفييتي. بل العكس هو الصحيح، لأسباب واضحة. وقد تحولت بعض الأحزاب الحاكمة سابقاً في بلدان التجربة الإشتراكية سابقا في أوروبا الشرقية الى أحزاب منتمية لهذا التيار.

وفي الوقت ذاته، شهدت بعض الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية تحولات نحو الوسط واليمين، خاصة على الصعيد الإقتصادي وبشأن الضمانات الإجتماعية في بلدانها، وباتت الفروقات بينها وبين أحزاب يمين الوسط أو الوسط محدودة في العديد من القضايا. وهو ما حدث، مثلاً، مع حزب العمال البريطاني في عهد توني بلير، الذي ترأس الحكومة بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧، حيث مارس سياسة إقتصادية لا تبتعد في عدد من المجالات الرئيسية عن السياسة النيوليبرالية التي افتتحتها رئيسة الوزراء المحافظة السابقة مارغريت ثاتشر منذ وصولها الى السلطة في العام ١٩٧٩.

وفي واقع الحال، فإن هناك تلاوين مختلفة وسياسات متباينة في العديد من القضايا الداخلية والخارجية بين الإحزاب الإجتماعية، أو الإشتراكية، الديمقراطية

الأوروبية، وبالطبع داخلها أيضاً، حيث تتعايش تيارات متعددة، بعضها أقرب الى اليسار المناهض للرأسمالية، كما شهدنا في الإنقسام الذي حصل في الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني عام ٢٠٠٥، وكما نرى في بعض الأحزاب في الشمال الأوروبي (البلدان الإسكندنافية).

* * *

والى جانب ذلك، هناك في أوروبا عدد كبير من القوى اليسارية الجذرية من تيارات شتى، سواء التروتسكية منها، أو الماوية (نسبة الى ماو تسي تونغ، قائد الثورة الصينية ومؤسس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩)، أو ذات الخصائص والتأثيرات الفكرية المتنوعة الأخرى، مثل الأناركيين، الذين يُسمَّون أحياناً في اللغة العربية، خطأً، بالفوضويين.

فالكلمة الأخيرة تثير الإلتباس في اللغة العربية، حيث إنها لا تعكس المضمون الأيديولوجي للتعبير الأصلي في اللغات الأوروبية، الذي يجعل كلمة "اللاسلطويين" أقرب الى المعنى الأصلي للكلمة، نظراً لكون إحدى المسائل الرئيسية في فكرهم السياسي تتمثل في العمل من أجل إزالة الدولة، باعتبارها، من حيث التعريف لدى اليسار الجذري، أداة قمع. ويتقاطع الأناركيون مع الماركسيين في اعتبار أن الدولة هي تاريخياً أداة قمع، ولكن الماركسيين يعتبرون أن زوال الدولة وسيادة الحرية الكاملة للبشر لا يمكن أن تجري بشكل فوري، بل تحتاج الى مرحلة تاريخية طويلة، تضعف فيها الدولة بشكل تدريجي وطويل الأمد لصالح الإدارة الذاتية من قبل البشر لشؤونهم، بدون قمع أو سيطرة فئة أو طبقة أو مجموعة طبقات على بقية الفئات والطبقات ومجموع المواطنين.

وهذه التيارات المذكورة أعلاه بمجملها بقيت ذات تأثير محدود في معظم الحالات، مع ان التيار الماوي شهد شعبية واسعة في أوساط الشبيبة وبعض المثقفين والفنانين في الستينيات الماضية خاصة. والتيار التروتسكي انتعش، كما ذكرنا، في بعض البلدان الى حدود معينة، بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، نظراً لأن مؤسس هذا التيار، ليف تروتسكي، كان من النقّاد الحادّين للتحول الذي شهده الإتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي السوفييتي في عهد يوسف ستالين في نهاية العشرينيات وفي الثلاثينيات، كما سبق وذكرنا. وذهب تروتسكي في كتاباته الى حد الحديث عن "الثورة المغدورة" واعتبار الدولة السوفييتية دولة عمالية متفسخة. وطبعاً، كانت هناك نظريات عديدة أخرى حول طبيعة الدولة السوفييتية ومضمونها الطبقي في أوساط مثقفي اليسار الأوروبي والعالمي.

وفي بريطانيا، مثلاً، كان هناك نفوذ ملموس في أوساط اليسار الجذري للأفكار التروتسكية، حيث تأسس حزب مثل حزب العمال الإشتراكي من هذه المدرسة. كما إن بعض أعضاء الجناح اليساري في حزب العمال البريطاني لهم خلفيات تروتسكية، علاوة على وجود حالات يسارية متقدمة أخرى داخل حزب العمال تاريخياً. ومن بين هذه الحالات النائب السابق الشهير توني بن، الذي شغل مناصب وزارية في حكومات حزب العمال في الستينيات والسبعينيات الماضية، واتخذ مواقف يسارية متقدمة في العديد من القضايا بعد ذلك، بما في ذلك ضد الحربين اللتين شُنّتا على العراق في العام ١٩٩١ وابتداءً من العام ٢٠٠٣ وشاركت فيهما بريطانيا، كما كان مع إلغاء الملكية ومع تحويل البلد الى جمهورية. وعارض توني بن كذلك حرب بريطانيا ضد الأرجنتين لاستعادة جزر فوكلاند (مالفيناس) في العام ١٩٨٢، وهي الحرب التي أعلنتها رئيسة الحكومة المحافظة مارغريت ثاتشر، ونجحت في تحقيق أهدافها منها. وعارض توني بن أيضاً ثاتشر في المواجهة التي جرت بينها وبين نقابات عمال المناجم في العامين ١٩٨٤-١٩٨٥، والتي سبق وتناولناها في مجال آخر.

وفيما لم يصل الحزب الشيوعي البريطاني طوال تاريخه الى مستوى من النفوذ يقترب من نفوذ الأحزاب الشيوعية في البلدان اللاتينية (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال)، إلا أن هذا الحزب ومجمل اليسار الجذري البريطاني له حضور مهم في الحركة الإجتماعية والثقافية والفنية، وهناك حالات مثقفة بارزة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الفكري النظري، في بريطانيا.

وجدير بالذكر أن مؤسسَي الإشتراكية العلمية المعاصرة الألمانيين كارل ماركس وفريدريش إنغلز أمضيا قسطاً كبيراً من حياتهما في بريطانيا، حيث كتب ماركس "رأس المال"، أهم كتاباته، وبقية نتاجاته الفكرية الهامة بعد مرحلة شبابه الأولى، وأقام هناك منذ العام ١٨٤٩ وحتى وفاته في العام ١٨٨٣.

وهناك حالة ملفتة للإنتباه، وإن كانت غير استثنائية، هي حالة حزب هولندي يحمل حالياً اسم الحزب الإشتراكي، وهو بالأصل حزب ماوي تأسس عام ١٩٧١ بهوية ماوية ماركسية – لينينية واضحة ومعلنة. وقام بتغيير اسمه الى الحزب الإشتراكي في العام ١٩٧٢. وقد شهد تحولات في مرجعياته الفكرية ونهجه السياسي، وهو بات الآن أقرب الى الإشتراكية الديمقراطية. وبقي نفوذه محدوداً الى العام ٢٠٠٦، حين فاجأ المتابعين في الإنتخابات النيابية التي جرت في ذلك العام، حيث ضاعف عدد نوابه في البرلمان الهولندي ثلاث مرات من ٩ في الإنتخابات السابقة الى ٢٥، من أصل ١٥٠ هو عدد أعضاء المجلس.

فتحول الى الحزب الثالث في البلد، بعد "النداء المسيحي الديمقراطي"، ٤١ نائباً، وحزب العمل (الإجتماعي الديمقراطي)، ٣٣ نائباً، وقبل "حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية"، وهو حزب يميني ليبرالي، حصل على ٢٢ مقعداً في هذه الإنتخابات الأخيرة. علماً بأنه، في الإنتخابات للبرلمان الأوروبي عام ٢٠٠٤، كان للحزب الإشتراكي نائبان فقط من مجموع ٢٧ لهولندا، حيث جاء الحزب في تلك الإنتخابات في المرتبة السادسة، وسبقه في المرتبة الرابعة حزب اليسار الأخضر، وفي الخامسة حزب أوروبا الشفافة، بينما المواقع الأولى احتلتها الأحزاب الرئيسية الثلاثة المذكورة أعلاه.

وأكد الحزب الإشتراكي تقدمه الكبير في انتخابات المجالس المحلية التي جرت في مطلع العام ٢٠٠٧، حيث زاد مقاعده من ٢٩ الى ٨٣، وحلّ في المرتبة الرابعة، بعد الحزب المسيحي الديمقراطي (١٥١) وحزب العمل (١١٤) والحزب الشعبي (١٠٢).

اليمين يقضم ويهجم، في مرحلة العولمة الرأسمالية...

ويمكن القول، على أرضية هذا الإستعراض لتطورات وضع القوى اليسارية في أوروبا، أن اليسار المناهض للرأسمالية، أو اليسار الجذري، بصيغته التاريخية التقليدية، في أوروبا عامةً، شهد تراجعاً ملموساً في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة. وذلك يعود، جزئياً فقط، الى فشل تجربة التحوّل الإشتراكي الأولى في العالم، مع العلم بأن بعض إشكالات هذه التجربة كانت ملموسة في تلك القارة، حتى قبل الإنهيار، بسبب القرب الجغرافي، ودرجة المتابعة والإهتمام بما كان يجري هناك.

ولا بد، من جانب آخر، من التأكيد على دور الهجمة الكبرى التي قامت بها الدول الرأسمالية المتطورة، مع بدء تطبيقات مرحلة العولمة، على النقابات العمالية وقوى اليسار، حتى قبل أن تظهر الى العلن أزمة النظام السوفييتي بعمقها الفعلي في النصف الثاني من الثمانينيات. ويبقى من الضروري التدقيق في مسار كل بلد لمعرفة الأسباب المباشرة، الخاصة بالبلد المعني وبالحزب أو بالتيار المعني، لهذا التراجع.

ومن غير المستبعد أن بعض القوى اليسارية الجذرية لم تلتقط بالسرعة المطلوبة التغييرات الكبيرة التي طرأت على البنى الطبقية والإجتماعية في بلدانها مع تطور الرأسمالية وولوج مرحلة العولمة وتنامي دور التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك وخاصة المعلوماتية، وميل الرأسمالية في كل بلد الى تصدير بعض صناعاتها الى بلدان الأيدي العاملة الرخيصة، القريبة أو البعيدة، كما هو حال صناعات الملابس

العادية، منذ وقت مبكّر، ولاحقاً العديد من الصناعات الأخرى التي تتطلب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة.

فمعظم هذه الصناعات التي كانت قائمةً في الدول الأوروبية المتقدمة إقتصادياً نُقل العديد منها في السنوات الأخيرة الى بلدان بعيدة، وخاصة بلدان آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية، وأحياناً بلدان أوروبا الشرقية، بلدان التجربة الإشتراكية سابقاً، والتي ما زال مستوى المعيشة فيها والأجور منخفضة مقارنة ببلدان أوروبا الغربية.

* * *

ولا بد من الإقرار، كذلك، بأن بعض أنصار التيارات اليسارية الجذرية وبعض قادة دول التجربة الإشتراكية كانوا، في مطلع القرن العشرين، متفائلين، أكثر مما أظهر الواقع انه يحتمل، بعمق أزمة النظام الرأسمالي وقرب انهياره، ولم يقدّروا مدى قدرة النظام الرأسمالي على الخروج من أزماته المتلاحقة، على حساب الفئات الشعبية طبعاً، وحتى قدرته على تطوير وسائل الإنتاج والإستفادة من الإكتشافات العلمية والتقنيات الجديدة لرفع الإنتاجية ومضاعفة الإنتاج. وإن كان الدافع الأول في هذا المجال هو دافع تحقيق الربح وإدامة مستواه العالي على حساب التقليص (النسبي) لمردود الإنتاج لصالح المنتجين المباشرين، وخاصة العمال والفنيين. والفنيون أو أصحاب الإختصاصات، كتلك المتعلقة بالمعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة، تزايد حجمهم النسبي في إطار الحجم الإجمالي للطبقة العاملة، مع تطور وسائل الإنتاج والتقنيات الجديدة التي أُدخلت الى عملية الإنتاج.

والتفاؤل المشار إليه أعلاه لا يقلّل من قيمة دور أصحابه ومساهماتهم التاريخية، لكون النظرية الإشتراكية العلمية لا تفترض التنبؤ بالمستقبل بتعقيداته كلها، كما سبق ونقلنا على لسان روزا لوكسمبورغ.

وفي الواقع، شهد القرن العشرون وامتداداته في السنوات الأولى من القرن الجديد مستوى عالياً ومتسارعاً من التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور الصناعات الإلكترونية وعالم الإتصالات وكل ما سُمّي بالتكنولوجيا العالية، التي أدخلت تغييرات هائلة في عملية الإنتاج، وفي التركيب الإجتماعي للمجتمعات الرأسمالية المتطورة.

وفي مرحلة العولمة الرأسمالية، سعت الشركات الكبرى الى إعادة رفع نسبة أرباحها، فعمدت الى تقليص نسبة كلفة الأيدي العاملة المحلية في الكلفة العامة للإنتاج، باعتماد تكنولوجيات جديدة تختزل عددها، وعملت على تفكيك القطاع العام وتحويله الى

القطاع الخاص المحلي، أو الأجنبي المستثمر محلياً، والذي يبدأ عادةً بتقليص النفقات، والأيدي العاملة في الدرجة الأولى. كما عملت هذه الشركات، والحكومات اليمينية التي تشكّل منابر دفاع عن مصالحها، كما سبق وذكرنا، على نقل الصناعات كثيفة اليد العاملة الى بلدان أخرى ذات تكلفة أقل، سواء كانت هذه البلدان قريبة، مثل المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة أو دول أوروبا الشرقية بالنسبة لألمانيا ودول أوروبا الغربية، أو أبعد من ذلك، بما يصل الى أنحاء آسيا الشرقية، من الصين الى الهند وبلدان جنوب شرق آسيا. كل ذلك نتج عنه تنامي نسب البطالة في البلدان الرأسمالية المتطورة، بما فيها بلدان أوروبا الغربية والشمالية. وشيء شبيه حصل في بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية وجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، التي شهدت كلها، في سياق عملية التحول الى اقتصاد السوق الرأسمالي وخصخصة الملكية العامة، تفاقماً للبطالة وترديا في الأوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من السكان، خاصة في السنوات الأولى لانهيار أنظمة التجارب الإشتراكية.

ومن المفيد هنا الإشارة الى أن ظواهر جديدة هامة في بلدان أوروبا الغربية، مثل ظاهرة "الخضر" والدفاع عن البيئة البشرية والإنسانية، لم تلتقطها كافة القوى اليسارية التاريخية بالسرعة المطلوبة وتدمج طروحاتها في برامجها باعتبارها إستدراكاً لقضايا مهمة ومستجدة، على الأقل على صعيد الوعي بها، على جدول أعمال البشرية وقواها الطليعية المفترضة. وهو عامل مهم من عوامل تراجع بعض هذه القوى، وبروز قوى جديدة تستقطب بعض قواعد اليسار الجذري التاريخي لتتبنى هذه القضايا.

ولسنا في وضع نستطيع أن نجزم فيه بوجود حلول سريعة لهذه العثرات في مسيرة اليسار الأوروبي أو يسار الدول الرأسمالية المتطورة الأخرى في أنحاء العالم. فهذه مسألة مطروحة على جدول أعمال هذه القوى، القديمة الجذور منها والجديدة، وهي تبحث الآن عن سبل تجاوز عنق الزجاجة وإعادة الإعتبار لمُثُل اليسار، وتطلعه الدائم لتحقيق مزيد من العدالة والإنصاف في المجتمعات الإنسانية وتجاوز أشكال التمييز والغبن والإستغلال والظلم التي تلحق بفئات المجتمع المعني، أو على صعيد المجتمعات البشرية بمجملها وفي ما بينها.

ولعل نشاطات القوى والتيارات والأشخاص المنخرطين في حركة مناهضة العولمة الرأسمالية في أوروبا، وفي أنحاء العالم، والحوارات والتفاعل الجاري في ما بينها في إطار هذه الحركة العالمية، ستساعد في هذه البلورة المتجددة لمهمات واستراتيجيات اليسار، سواء في البلدان المتطورة إقتصادياً، أو تلك الأقل تطوراً، وكلها خاضعة، بدرجات متفاوتة، لاستغلال وجشع أصحاب شركات الدول

الرأسمالية المتطورة العابرة للقارات، علاوة على محترفي المضاربات المالية التي سببت العديد من الأزمات في هذين العقدين الأخيرين.

خارطة رقم (٧): القارة الأوروبية

الفصل الخامس

صعود الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية

الفصل الخامس

صعود الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية

ظاهرة جديدة هامة برزت على سطح الأحداث الكونية بشكل صاخب في أواخر التسعينيات الماضية وأوائل القرن الجديد، هي الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية. وهي حركة فضفاضة، واسعة ومتنوعة، شملت العديد من المكوّنات السياسية والإجتماعية والنقابية والقطاعية، والمدافعين عن حقوق العمال، بما في ذلك حق التنقل للأيدي العاملة وأوضاع العمال المهاجرين من "العالم الثالث" الى الدول الرأسمالية المتطورة، وحقوق الشعوب المغبونة والأقليات القومية والإثنية، وقضايا الدفاع عن الحريات الفردية والجماعية، وكذلك الدفاع عن البيئة وقضايا المرأة ومشاكل اللاجئين في العالم وقضية السلام العالمي. وشملت، هكذا، كل المناهضين للمظاهر الأكثر استفزازاً وأذىً في العولمة الرأسمالية. خاصةً بعد أن تمددت ظاهرة العولمة هذه منذ مطلع الثمانينيات على صعيد البلدان الرأسمالية المتطورة الداخلي وعلى مستوى مختلف بلدان العالم، لتوسّع نطاق نفوذ الشركات الصناعية والخدماتية العالمية الكبرى والمؤسسات المصرفية ورأس المال المالي في أنحاء العالم وفي مختلف مجالات الحياة.

الولادة الصاخبة في سياتل

والحدث الأبرز الذي لفت الإنتباه الى هذه الحركة على المستوى العالمي كان تلك التظاهرات الصاخبة التي شهدتها مدينة سياتل الأميركية، الواقعة على سواحل المحيط الهادئ في أقصى شمال غرب الولايات المتحدة، في أواخر العام ١٩٩٩. حيث شهدت هذه المدينة مواجهات عنيفة بين المتظاهرين الآتين من بلدان مختلفة ورجال الشرطة والأمن في المدينة، وذلك ابان انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في تلك المدينة بين ٣٠/١١ و٣/١٢ من ذلك العام.

إلاّ إن التحركات الشعبية الأولى الإحتجاجية على مساوئ العولمة الرأسمالية بدأت قبل ذلك بقليل. فقد شهدت العاصمة الإسبانية مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ تظاهرات إحتجاجية على انعقاد تجمع احتفالي بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة في العام ١٩٤٤. وركزت التظاهرات في ما ركزت، وتحت شعار "خمسون عاماً... تكفي"، على قضايا البيئة والخطر على غلاف الأوزون المحيط بالكرة الأرضية جراء انبعاث الغازات المؤذية نتيجة الصناعات الملوّثة للبيئة، وخاصة غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي يضرّ بهذا الغلاف. ومعروف أن طبقة الأوزون هذه تحمي الكرة الأرضية من الإشعاعات الضارة، وانحسار هذه الطبقة يقود الى ظاهرة ارتفاع حرارة الأرض، وبالتالي، تغيّر المناخ في أنحاء الكرة الأرضية، مما يجرّ تزايداً متواصلاً في عدد ومستويات الكوارث الطبيعية ويؤثّر على سلامة صحة البشر في أنحاء العالم.

وجرت بعد ذلك تظاهرات في حزيران/يونيو ١٩٩٩ في عدة مدن في أنحاء العالم، كانت أبرزها تظاهرة في العاصمة البريطانية لندن، وأخرى في مدينة يوجين في ولاية أوريغون في الولايات المتحدة، وكلها اندرجت في إطار ما سُمّي "الكرنفال ضد الرأسمالية".

وبعد سياتل، التي أعطت بعداً دعاوياً هائلاً للحركة الجديدة ضد الرأسمالية المعولمة، جرت تحركات احتجاجية واسعة في تموز/يوليو ٢٠٠١ في مدينة جنوى الساحلية الإيطالية ضد قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى. وشهدت هذه المدينة الساحلية مواجهات عنيفة مع رجال الشرطة الإيطالية، الذين أبدوا شراسة كبيرة في مواجهة المتظاهرين، راح ضحيتها متظاهر يساري إيطالي هو كارلو جولياني، بالإضافة الى عشرات الجرحى. وبذلك أصبح هناك شهيد لحركة مناهضة العولمة الرأسمالية وضحية أولى للقمع المباشر، يُضاف الى الضحايا الكثر لممارسات وتجاوزات واستغلال المؤسسات والدول الرأسمالية للبشر في أنحاء العالم، على مستوىً منهجي.

واستهدفت، بعد ذلك، تظاهرات وتحركات شعبية واسعة في كافة قارات العالم ومناطقه المختلفة اجتماعات أخرى لقمة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ولاجتماعات ومؤتمرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وللمنبر الإقتصادي العالمي الذي ينعقد سنوياً في منتجع دافوس السويسري أو أماكن أخرى، وللقمم الأوروبية نصف السنوية، ولقمم دول حوض

المحيط الهادئ، وإجتماعات متعلقة بمشروع معاهدة التجارة الحرة للقارة الأميركية التي طرحتها الولايات المتحدة ورفضتها معظم دول أميركا اللاتينية، وغيرها.

كما جرت تحركات شعبية واسعة من النمط ذاته في مناسبات معينة مثل أول أيار/مايو، يوم العمال العالمي، وفي سياق الإحتجاج على حروب الولايات المتحدة التي شُنّت تحت يافطة وذريعة "مواجهة الإرهاب". وكانت الإحتجاجات المعارضة للحرب على العراق، حتى قبل بدئها، وخاصةً في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣، من أكبر هذه التظاهرات. وقُدّر عدد المشاركين فيها في مدن مختلفة في أنحاء العالم بأكثر من عشرة ملايين متظاهر.

وبعد هذه المحطات، التي أعطت لحركة معارضة العولمة الرأسمالية بُعداً عالمياً شاملاً، سعى المشاركون في هذه الفعاليات الى إيجاد نوع من التنسيق والتنظيم الأوسع والأشمل من التحركات الموسمية، بالإعتماد على شبكات الإتصال العصرية، وخاصة البريد الإلكتروني عبر الإنترنت، في تحديد توقيت وتأمين تجميع مكوناتها في التحركات الجماهيرية.

ميلاد المنبر الإجتماعي العالمي عام ٢٠٠١، ثم المنابر الإقليمية

وبالفعل، انعقد المنبر الإجتماعي العالمي الأول في مدينة بورتو أليغريه في البرازيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في ضيافة مقاطعة بورتو أليغريه التي كان يحكمها حزب الشغيلة في البرازيل، وهو الحزب الذي سينجح في العام التالي ٢٠٠٢ بإيصال مرشحه لويس إيناسيو دا سيلفا، المعروف بلقب "لولا"، الى سدة الرئاسة البرازيلية.

وانعقدت بعد ذلك، وبوتيرة سنوية، مؤتمرات للمنبر الإجتماعي العالمي في بورتو إليغريه في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ثم في مومباي (بومبي) في الهند في العام ٢٠٠٤، ومرةً أخرى في بورتو أليغريه في العام ٢٠٠٥، حيث شارك أكثر من ١٥٠،٠٠٠ مندوب من أنحاء العالم. وفي العام ٢٠٠٦، انعقد المنبر الإجتماعي العالمي في عدد من المدن في قارات العالم، وخاصة كراكاس، عاصمة فنزويلا، وباماكو، عاصمة جمهورية مالي الإفريقية، ومدينة كاراتشي في باكستان الآسيوية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، انعقد المنبر العالمي في نيروبي، عاصمة كينيا، حيث شارك أكثر من ١٤٠٠ منظمة من ١١٠ بلدان، وهي أوسع مشاركة من حيث التمثيل من بين كافة المؤتمرات التي انعقدت حتى هذا العام. ومن المفترض أن ينعقد

المنبر العالمي في العام ٢٠٠٨ في مدينة بيليم في البرازيل. وينعقد المنبر العالمي عادةً في الشهر الأول من كل عام ليتزامن مع انعقاد المنبر الإقتصادي العالمي، ملتقى الرأسمالية العالمية، في منتجع دافوس الجبلي بسويسرا، في محاولة للتعبير عن الإعتراض على سياسات هذا التجمع وللتشويش الإعلامي عليه، ما أمكن، خاصة بعد أن تبينت صعوبة التظاهر والتجمع المباشر في دافوس نفسها.

وجرى، منذ العام ٢٠٠٢، اعتماد اجتماعات إقليمية للمنبر العالمي. فانعقد المنبر الإجتماعي الأوروبي الأول في مدينة فلورنسا الإيطالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وشارك فيه أكثر من ٦٠،٠٠٠ عضو معتمد، وانتهى اللقاء بتظاهرة ضخمة ضد مشروع الحرب الأميركية المخطط لها آنذاك على العراق، ضمت بتقدير المنظّمين أكثر من مليون متظاهر. وكان شعار المؤتمر: "ضد الحرب، ضد العنصرية، ضد النيوليبرالية". وانعقدت المنابر الأوروبية اللاحقة في كل من العاصمة الفرنسية، باريس، في العام ٢٠٠٣، والعاصمة البريطانية، لندن، في العام ٢٠٠٤، وفي العاصمة اليونانية، أثينا، في العام ٢٠٠٦.

كما انعقدت منابر إقليمية في القارات الأخرى، وخاصة آسيا، وفي المنطقة العربية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، انعقد في بيروت مؤتمر دولي ضد الحرب الأميركية–البريطانية على العراق وضد العولمة الرأسمالية، وتناول الإستراتيجيات المحتملة لمواجهة هذه التطورات. وشارك في المؤتمر ممثلون عن ٢٦٢ هيئة ومنظمة وحركة مناهضة للعولمة من ٥٣ بلداً. وضمت الهيئة اللبنانية المضيفة للمؤتمر ممثلون عن الحزب الشيوعي وأحزاب وهيئات وشخصيات يسارية وتقدمية أخرى، بالإضافة الى ممثلين عن حزب الله. وقد أثارت مشاركة حزب الله حفيظة بعض المنابر الأميركية والإسرائيلية، بالرغم من عداء الطرفين لمجمل ظاهرة مناهضة العولمة الرأسمالية، لكون حزب الله مصنّفاً في الولايات المتحدة على قائمة "الإرهاب الدولي" الشهيرة هناك، ولكون إسرائيل تعتبر حزب الله عدواً رئيسياً في المنطقة بسبب دوره البارز في هزيمة احتلالها للبنان. كما انعقد ملتقى دولي في بيروت في صيف العام ٢٠٠٦، حضره ممثلون عن حركات وأحزاب وفعاليات متنوعة من ٥٤ بلداً من أنحاء العالم. وانعقد مؤتمر دولي في القاهرة في مطلع العام ٢٠٠٧، ويجري الإعداد لمؤتمر دولي ينعقد في القاهرة في آذار/مارس ٢٠٠٨.

وهناك، بالفعل، في عدد من البلدان العربية، حركات مناهضة للعولمة تشكلت في السنوات الأخيرة للإنخراط في الحركة العالمية الواسعة ضد العولمة الرأسمالية

وللدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين المهددة بفعل تجليات هذه العولمة واجتياح الشركات الرأسمالية الأجنبية للبلدان العربية. ومن بين هذه الحركات: المجموعة المصرية لمناهضة العولمة "أجيج"، التي تتابع مختلف القضايا المتعلقة بأوضاع الفلاحين والعمال وقضايا البيئة والتجارة الخارجية وأسعار الدواء المستورد... الخ. ويشارك الكاتب والمفكر الماركسي المصري المعروف عالمياً، سمير أمين، في فعاليات وندوات هذه المجموعة. وهناك الحركة العالمية لمناهضة العولمة والهيمنة الأميركية والإسرائيلية، التي انطلقت من بيروت. وهناك ناشطو العولمة في سورية وموقعهم على شبكة الإنترنت "بديل". وهناك حركات "أتّاك"، أو "أطّاك"، كما تُكتب في المغرب، في كل من المغرب وتونس ولبنان، وحركات أخرى في بلدان عربية عدة.

* * *

إن اتساع هذه التحركات المتعددة الأهداف، المتنوعة التكوين، كمؤشر على حيوية الشارع العالمي في مواجهة عنجهية المؤسسات والقوى الرأسمالية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، جعل صحيفة أميركية بارزة مثل "نيويورك تايمز"، بعد تظاهرات الإعتراض، التي جرت في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣، على مشروع الحرب الأميركية – البريطانية على العراق، والتي شارك فيها أكثر من عشرة ملايين متظاهر في أنحاء العالم، كما ذكرنا، تتحدث عن هذا الشارع الكوني بكونه "القوة العالمية العظمى الثانية".

لكن هذه الحركة، تحديداً بسبب تنوع تكوينها ومصاعب التوصل الى تحديد أهداف استراتيجية متفق عليها لها تتجاوز مرحلة الإعتراض والإحتجاج على تجليات العولمة الرأسمالية المختلفة، لم تستطع حتى الآن تحقيق قدر كافٍ من الإرتقاء بمستوى تنظيمها وتنسيق فعلها الى درجة أعلى، ولو على الصعيد الوطني في بلدانها، بحيث تشكّل قوة فاعلة ومؤثرة على مستوى العمل وتغيير الواقع. وهذه الظاهرة عامة في هذه الحركة، التي يشارك فيها يساريون جذريون واشتراكيون إصلاحيون وأنصار البيئة، الذين يرفض بعضهم تسييس حركتهم، وحركات فلاحية وحركات أقليات وشعوب أصلية مضطهدة، الى جانب المدافعين عن مطلب محدد واحد الخ... وهو ما يجعل التنسيق في قضايا سياسية أو استراتيجية على صعيد البلد الواحد، بما في ذلك قضايا العمل المشترك في العمليات الإنتخابات في كل بلد، من الأمور غير السهلة. لكن النقاش مستمر بين مكوِّنات هذه الحركة لتطوير أشكال العمل المنسّق.

ففي فرنسا، مثلاً، أجرى التيار المناهض لليبرالية الجديدة وللعولمة الرأسمالية، ويُطلق عليه هناك أحياناً اسم "يسار اليسار" أو "اليسار المناهض لليبرالية"، قبل أشهر من الإنتخابات الرئاسية التي جرت دورتاها في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧ جملةً من اللقاءات بهدف الإتفاق على مرشح واحد لهذا التيار في الإنتخابات. ولم يتم، في نهاية المطاف، الوصول الى أي اتفاق، وتقدّم للترشيح الرسمي أربعة مرشحين، على الأقل، من هذا التيار، وهم مرشحون عن كل من الحزب الشيوعي الفرنسي، وتنظيمين تروتسكيين، وعن الحركة الريفية المناهضة للعولمة الرأسمالية (ممثّلةً في المدافع المعروف عن المزارعين الفرنسيين ضد منافسة السلع الزراعية والغذائية الأميركية والمنتمي الى الحركة العالمية المناهضة للرأسمالية، جوزيه بوفيه)، بالإضافة الى مرشح خامس يقدم نفسه بإنه ممثّل للمجالس البلدية الصغيرة وحظي بدعم حزب تروتسكي ثالث حمل منذ التسعينيات الماضية اسم حزب الشغيلة. هذا الى جانب مرشحة سادسة من أنصار البيئة، وهي قريبة من التيار الإشتراكي الديمقراطي.

وهو ما نتج عنه، بالضرورة، تشتت أصوات مناهضي العولمة الرأسمالية، وبالتالي، عدم توفر إمكانية لنجاح أي منهم ليس بالوصول الى الرئاسة، وهو أمر صعبٌ جداً حالياً، ولكن، على الأقل، لإثبات حضور قوي في الساحة السياسية الفرنسية، وربما في مرحلة لاحقة للإنتقال الى الدورة الثانية من الإنتخابات لمواجهة المرشّح الرئيسي، وللإستفادة من كل هذه الفرص لطرح أفكارهم والدفاع عنها أمام أوسع جمهور، ولفضح سياسات وممارسات مرشّحي القوى الرأسمالية والليبرالية الجديدة.

وهدف الوصول الى الدورة الثانية للإنتخابات الرئاسية حقّقه، بالمقابل، كما سبق وذكرنا، تيار اليمين القومي المتطرف الفرنسي، ممثلاً برئيس "الجبهة القومية" جان ماري لوبن، في انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٢، حين انتقل الى الدورة الثانية بعد أن حصل على زهاء ١٧ بالمئة من الأصوات متجاوزاً مرشح الحزب الإشتراكي، ليواجه جاك شيراك في الدورة الثانية، ويخسرها بالطبع، بسبب المعارضة الواسعة في البلد لمواقفه العنصرية تجاه المهاجرين والعمال الوافدين من المغرب العربي وإفريقيا، والمدافعة عن التراث الإستعماري الفرنسي والشوفينية القومية التي يتميز بها.

وهي مواقف تبنّى المرشح اليميني الرئيسي في الإنتخابات الرئاسية الفرنسية في ربيع العام ٢٠٠٧، نيكولا ساركوزي، جزءً هاماً منها، وتمكّن بذلك من اجتذاب قسمٍ رئيسي من قاعدة اليمين المتطرف الإنتخابية، مما

ضمن تأمين نجاحه في انتخابات الرئاسة، وكذلك تحجيم تيار لوبن اليميني المتطرف، ليس فقط في الإنتخابات الرئاسية، وإنما في الإنتخابات التشريعية اللاحقة في حزيران/يونيو، حيث حصل اليمين المتطرف، ممثلاً بـ"الجبهة القومية" فيها على أقل من ٥ بالمئة من الأصوات، وهي أقل نسبة له منذ أكثر من عشرين عاماً.

بالمقابل، لم يتمكن اليسار الجذري، المدافع من حيث المبدأ عن مصالح أوسع القطاعات الشعبية، تلك المتضررة بشكل ملموس وفي حياتها اليومية من مفاعيل الليبرالية الجديدة والعولمة الرأسمالية، من توضيح وجهة نظره وكسب تفهم لها على نطاق أوسع لدى الجمهور الشعبي الفرنسي، حيث لم تتجاوز نسبة الأصوات التي حصل عليها مجمل المرشحين الستة المناهضين للعولمة والمناصرين للبيئة على أكثر من ١١ بالمئة من الأصوات في الإنتخابات الرئاسية، وهو ما يوازي تقريباً ما حصل عليه زعيم اليمين المتطرف جان ماري لوبن في الإنتخابات ذاتها. ولم يتجاوز إلا مرشّح واحد منهم نسبة الـ ٢ بالمئة من الأصوات، وهو مرشح تروتسكي شاب عمره ٣٣ سنة. وحصل يسار اليسار وأنصار البيئة في الإنتخابات النيابية التي أجريت في حزيران/يونيو على نسبة قريبة من نسبة الإنتخابات الرئاسية، أي ١١ بالمئة من الأصوات في الدورة الأولى، والتي شهدت نسبة مشاركة متدنية للمقترعين، وخاصة من جمهور اليسار، الذي يبدو أنه أُحبط من نتائج الإنتخابات الرئاسية.

العولمة البديلة... وحركة الحركات

وجدير بالذكر أن التعبير الدارج المستخدم في بلد مثل فرنسا لوصف الحركة الواسعة المناهضة للعولمة الرأسمالية هو تعبير أنصار العولمة البديلة، وهو تعبير يُراد منه الإيحاء بعدم الإكتفاء بالإعتراض على العولمة الرأسمالية ومظاهرها السلبية المتعددة، وإنما السعي لبناء جبهة عالمية واسعة تبلور عولمة من نوع آخر، لصالح الشرائح والطبقات الإجتماعية الأوسع والشعوب المغبونة، وفي النهاية لصالح الإنسانية جمعاء.

وفي إيطاليا، بالمقابل، يستخدم لوصف هذه الحركة تعبير "حركة الحركات"، لأنها تضم مجموعة واسعة جداً من الحركات الجماهيرية التي تتبنى قضايا معينة أو مجموعة من القضايا، كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة لحركات أصحاب البلاد الأصليين في أميركا اللاتينية، أو حركة الفلاحين بدون أرض في البرازيل،

أو حركات الدفاع عن قضايا المرأة أو قطاعات معينة من السكان في بلدان العالم الأخرى، بما في ذلك حركات بعض الأقليات في أوروبا نفسها.

من جانب آخر، فيما يستخدم اليسار الأميركي اللاتيني تعبير "الليبرالية الجديدة" في الحديث عن السياسات الإقتصادية المترافقة مع عملية العولمة، يكتفي اليسار الجذري وأنصار العولمة البديلة في فرنسا بالحديث عن الليبرالية فقط، ويصفون أنفسهم بـ"اليسار المناهض لليبرالية"، كما أشرنا، والمقصود طبعاً هو المعنى ذاته لليبرالية الجديدة في أميركا اللاتينية.

ومن مفارقات استخدامات كلمة الليبرالية هذه في بلدان العالم المختلفة انها، في الولايات المتحدة، تعني شيئاً مختلفاً تماماً في اللغة السياسية الدارجة: حيث تُستخدم غالباً في توصيف ما يوازي تعبير اليسار في أوروبا. وإن كان الليبراليون الأميركيون، في غالبيتهم، أقرب الى اليسار المعتدل، أو يسار الوسط، في أوروبا، مع ان هناك بعض الحالات الفردية أو الأحزاب والحركات في الولايات المتحدة التي تقترب من مفاهيم اليسار الجذري، مثل الأستاذ الجامعي والمفكر الأميركي المناهض للإمبريالية نؤام تشومسكي. وهي صفة كانت تنطبق أيضاً على الأستاذ الجامعي والمفكر الفلسطيني المولد، الراحل إدوارد سعيد.

ولذلك، هناك حاجة للتدقيق في الإستعمالات المختلفة هذه بين بلد وآخر وبين منطقة وأخرى في العالم. حيث من الواضح ان لكلمة الليبرالية، بالأساس، معنىً مختلفاً في كلٍ من المجالين الإقتصادي والسياسي.

نموذج حركة "أتّاك" لمناهضي العولمة

وفي سياق الحديث عن محاولات تنظيم الحركات المناهضة للعولمة الرأسمالية أو تطوير مستوى التنسيق بينها، لا بد من الإشارة الى إحدى الحركات العالمية الأبرز والأكثر شهرة على هذا الصعيد، وهي الحركة التي نشأت في فرنسا، أولاً، في العام ١٩٩٨، ثم امتدت لتتشكل هيئات موازية لها في حوالي أربعين بلداً في قارات العالم كافة. وهي الحركة التي تحمل، بالأحرف الأولى لاسمها باللغة الفرنسية، اسم "أتّاك"، واسمها الكامل هو "رابطة الدعوة لفرض الضريبة على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين". وكلمة "أتّاك"، باللغتين الفرنسية والإنكليزية، توحي بـ"الهجوم"، رغم ان كتابتها ليست مطابقة لكتابة الكلمة التي تحمل هذا المعنى باللغتين، ولا المعنى وارد نصاً في المواقف المعلنة، وإن كانت الوسائل المتّبعة في

مناهضة تجليات العولمة الرأسمالية تحمل أحياناً طابعاً هجومياً، وحتى عنفياً في بعض الحالات، كما في مهاجمة بعض رموز العولمة وتلويث البيئة، مثل بعض المصانع الملوثة للبيئة، وبعض المطاعم أو المصانع الغذائية الأميركية، أو الحقول الخاصة بالمواد الزراعية التي يجري تغيير تكوينها الجيني. وهو سلوك اشتهر به المزارع المناهض للعولمة جوزيه بوفيه، الذي كان مرشحاً، كما ذكرنا، في الإنتخابات الرئاسية الفرنسية في العام ٢٠٠٧.

وقد تأسست حركة "أتّاك" هذه بدعوة من المشرف العام على شهرية "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية اليسارية، إنياسيو رامونيه، كتبها في أحد أعداد هذه الشهرية الشهيرة في العام ١٩٩٨، ودعا فيها مناهضي العولمة الرأسمالية الى العمل من أجل فرض الضريبة التي عُرفت باسم "ضريبة توبين" على المضاربات المالية. والإسم يعود للإقتصادي الأميركي جيمس توبين (١٩١٨-٢٠٠٢)، الحائز على جائزة نوبل للإقتصاد للعام ١٩٨١، والذي دعا الى فرض ضريبة على حركة الأموال والمضاربات بهدف سيطرة أفضل على هذه الحركة للحؤول دون الإنهيارات المالية الكبيرة، مثل الإنهيار الذي حصل في بلدان آسيا الشرقية بدء من أواسط العام ١٩٩٧ وأصاب العملات المحلية لعدد من البلدان هناك، وخاصة تايلاندا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وترددت انعكاسات هذا الإنهيار في أنحاء العالم، ووصلت حتى الى بلدان بعيدة، من روسيا الى البرازيل.

وعموماً، وبمعزل عن أفكار الإقتصادي الأميركي توبين الأساسية، وهو ليس يسارياً أبداً، رأى مؤسسو حركة "أتّاك" أن فكرة الضريبة يمكن أن تحدّ من الهيمنة المتزايدة لرأس المال المالي والمضاربات الكونية على استقرار إقتصادات العالم، وخاصة إقتصادات الدول الصاعدة غير مكتملة النمو. وتشكّلت إنطلاقاً من هذه الدعوة حركة "أتّاك" في فرنسا في العام ١٩٩٨ من مجموعة من الأشخاص والهيئات والمنظمات النقابية والقطاعية والمنابر الإعلامية اليسارية الواسعة والمتنوعة الإنتماءات، وعملت على بلورة مجموعة من الأفكار في مواجهة مظاهر العولمة الرأسمالية في شتى الميادين في أنحاء العالم. وهذه الحركة كان لها دور مهم في الدفع باتجاه نشاط منسَّق على المستوى العالمي للحركات المناهضة للعولمة، من خلال المشاركة في التحضير وفي تنظيم التظاهرات الكونية المناهضة لمؤسسات العولمة الرأسمالية، على غرار حركة التظاهر الواسعة الأولى في مدينة سياتل الأميركية في العام ١٩٩٩، كما من خلال الدعوة الى مؤتمرات المنابر الإجتماعية العالمية، وأولها في مدينة بورتو أليغريه البرازيلية عام ٢٠٠١، كما ذكرنا، ثم المنابر الإقليمية والقارية.

وقد تشكّلت لاحقاً العشرات من الهيئات المشابهة في العديد من بلدان العالم تحت الإسم نفسه، "أتّاك"، مع إضافة اسم البلد، ومن بينها بلدان عربية، مثل المغرب وتونس ولبنان، كما سبق وأوردنا، وكلها وفق شعارات منبثقة من أفكار الحركة الأولى وتجربتها، ولكن بدرجة عالية من المرونة واللامركزية والإجتهاد والطابع التنسيقي للعمل المشترك. فكل هذه الأطر بقيت أُطراً فضفاضة ومرنة جداً، لكونها بالأساس متنوعة التكوين.

ففيها، كما ذكرنا أعلاه، من مختلف مدارس وتيارات اليساريين الجذريين، الى الإشتراكيين الديمقراطيين، وأنصار البيئة والهيئات الإنسانية والحركات الفلاحية والنقابات والمثقفين متنوعي المشارب، مما فتح الباب لاختلافات في الإجتهاد وفي المواقف بالنسبة لقضايا عديدة متعلقة بكل بلد، كما بشأن القضايا الإقليمية والعالمية والمتعلقة بمصير البشرية والكرة الأرضية.

وهي ظاهرة مهمة بلا شك، ولكنها، على الأغلب، ظاهرة إنتقالية، في مرحلة البحث عن أشكال ملائمة لمواجهة التحولات العاصفة التي رافقت اتساع نطاق تمدد رأس المال ومظاهر العولمة الرأسمالية المختلفة، خاصة في ظل غياب نموذج حيّ للبديل المتقدم للنظام الرأسمالي في العالم. مع العلم بأن مثل هذه الحركات أثمرت في قارة مثل أميركا اللاتينية عن تغيرات سياسية هامة، فتحت الأبواب واسعة أمام تغييرات إقتصادية واجتماعية، متفاوتة الجذرية، لكنها، بمجملها، حرّكت القارة كلها وجماهيرها الأكثر تضرراً من تجليات العولمة الرأسمالية. وقد تناولنا هذا الموضوع في الفصل الخاص بأميركا اللاتينية.

ويبدي عالم الإجتماع والنظم العالمية الأميركي اليساري، إيمانويل واليرستين، تفاؤلاً في مستقبل الحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية، حيث قال، في تعليق له على لقاء المنبر الإجتماعي العالمي في نيروبي، عاصمة كينيا، في الشهر الأول من العام ٢٠٠٧، أن النهج الدفاعي الذي بدأت به حركة مناهضة العولمة الرأسمالية في لقاءات المنبر الإجتماعي العالمي الأولى، في مدينة بورتو أليغريه البرازيلية عام ٢٠٠١، في طريقه الى التحول الى نهج هجومي شامل ومنظّم في سياق عملية إنضاج تجري في إطار اللقاءات الأخيرة، وخاصة لقاء نيروبي المشار إليه. ويرى واليرستين أن هذه الحركة المتنوعة جداً ستواصل لقاءاتها التداولية القائمة على أساس تبادل الخبرات في شتى ميادين مجابهة مساوئ الرأسمالية ومرحلة العولمة وسياسات الليبرالية الجديدة، ولكنها في طريقها الى بلورة استخلاصات سياسية، وشقّ طريق استراتيجية مواجهة شاملة، تستفيد فيها من تعثر الهجمة

الأميركية الكونية وتراجعها وتفاعلات هذا التراجع المحتملة على صعيد الوضع العالمي. (Wallerstein, 2007).

فهل يتحول تعبير صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، البعيدة عن اليسار طبعاً، حول كون الشارع العالمي أصبح القوة العظمى الثانية في العالم، هل يتحول الى واقع في السنوات القليلة القادمة؟

وهل ستتطور أشكال العمل التنسيقية الحالية بين كل هذه الحركات الى صيغة تنظيمية جديدة تناسب الوضع العالمي الجديد والتحديات التي فرضتها العولمة الرأسمالية على قطاعات واسعة من البشر في أنحاء العالم، بما في ذلك داخل البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها؟

هل تشهد العولمة الرأسمالية تراجعاً في وتيرتها؟

ولا بد من الإشارة هنا الى أن هناك، في الواقع، مؤشرات متعددة لتراجع وتيرة تمدد العولمة الرأسمالية في العالم في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك لأسباب عدة، بعضها له علاقة بالنتائج السلبية التي تبدّت في العديد من بلدان العالم لهذا التمدد، وبروز القوى المناهضة بقوة لهذه التطورات، وهو ما لمسناه في أميركا اللاتينية التي يسعى عدد من حكوماتها اليسارية حالياً الى تشكيل كتلة إقتصادية إقليمية وتعزيز التعاون في ما بين دول المنطقة على حساب الإنفتاح الكامل على الأسواق الخارجية الذي تدعو اليه العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة.

وفي مجال الطاقة، وخاصة النفط والغاز، ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات قوية لدى عدد من الدول المنتجة لهاتين الثروتين الطبيعيتين للسيطرة عليهما والتقليص من نفوذ وتدخلات القوى الخارجية فيهما. ظهر ذلك في بلدان أميركا اللاتينية النفطية والغازية، فنزويلا وبوليفيا وإكوادور، كما ظهر في دول نفطية وغازية أخرى في أنحاء العالم كإيران، وبشكل صارخ في روسيا، حيث استعادت الدولة الروسية في عهد فلاديمير بوتين السيطرة الكاملة أو الغالبة على قطاعي الغاز والنفط، وقامت بالتصدي لمحاولات شركات أجنبية، وخاصة غربية، لوضع اليد عليها. وتمكّنت روسيا، أكثر من ذلك، من تنظيم علاقاتها مع بعض جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق في آسيا الوسطى، وخاصة كازاخستان وتركمانستان، لصالح التنسيق والعمل المشترك في تسويق النفط والغاز، والحد من محاولات الشركات الأميركية، والغربية عامة، لفرض نفوذها

في هذه المناطق وتسويق هذه الموارد عبر طرق تختارها هي وتتفادى المرور بالبلدان غير المضمونة كحليفة أو تابعة لها، وفي المقام الأول لتفادي المرور عبر روسيا، وبالطبع عبر إيران أيضاً.

وهو ما كانت الولايات المتحدة قد فعلته في السنوات الماضية بتشجيع بناء خط أنابيب النفط من أذربيجان، على ضفاف بحر قزوين، وعبر جورجيا وتركيا الى مصب جيهان التركي في أقصى شرق البحر الأبيض المتوسط. وهذا الخط، وطوله ١٧٧٦ كيلومتراً، بدأ بالضخ في العام ٢٠٠٥ ووصل النفط الى ميناء جيهان في أيار/مايو ٢٠٠٦. وهو ثاني أطول خط أنابيب في العالم بعد خط دروجبا (الصداقة، بالروسية) الذي ينقل نفط روسيا الى أوروبا الوسطى.

وجدير بالإشارة أن بعض الخبراء العالميين رأوا دوراً لإسرائيل على هامش أو في سياق عملية بناء خط الأنابيب هذا، حيث تستورد إسرائيل خُمس استهلاكها من النفط تقريباً من منطقة بحر قزوين. ولكن أحد هؤلاء الخبراء، وهو الإقتصادي الكَنَدي ميشيل شوسودوفسكي، تحدث عن مشروع أكبر يتم الترتيب له بين تركيا وإسرائيل لنقل قسم من النفط الوارد الى مصب جيهان التركي، عبر أنابيب تحت الماء أو عبر ناقلات النفط، الى ميناء عسقلان في إسرائيل، ومن هناك عبر خط أنابيب إسرائيلي، قائم حالياً، الى ميناء إيلات، بحيث يُنقل من هناك عبر ناقلات النفط الى بلدان آسيوية مثل الهند وجوارها، لمنافسة المشاريع الأخرى الجارية لنقل نفط بحر قزوين الى هناك. ويرى الخبير الكندي الى أن الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ لها علاقة بهذا المشروع، حيث تسعى إسرائيل، بدعم أميركي، وفق رأيه الى تأمين السيطرة على مناطق عبور النفط القزويني من مصب جيهان الى عسقلان، على مقربة من شواطئ سوريا ولبنان ولكن خارج مياههما الإقليمية، سواء عبر الناقلات أو تحت الماء، وهو ما يتطلب تأميناً لهذه الطريق لضمان عدم عرقلة عملية النقل هذه. (أنظر Chossudovsky, 2006).

* * *

من جانب آخر، تزايدت في الآونة الأخيرة نزعات واشنطن الحمائية للمصالح والممتلكات الأميركية، خلافاً لما يُفترض أن تفرضه قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية، التي تنتمي إليها الولايات المتحدة، لا بل هي من أبرز مؤسسيها. وبات هناك تدخل سياسي لمنع استثمارات معينة في مرافق إقتصادية تُعتبر حساسة في الولايات المتحدة. وهو ما قاد، مثلاً، في السنوات الأخيرة، الى إبطال محاولة شركة نفط صينية عملاقة من شراء شركة يونوكال الأميركية، وكذلك عرقلة

محاولة شركة موانئ دبي العالمية من شراء شركة بريطانية تملك عدداً من الموانئ الأميركية. وفي الحالتين، تم إعطاء عمليات عرقلة الشراء هذه طابع الدفاع عن المصالح القومية، حيث تُعتبر الصين قوة دولية منافسة وليست صديقة للولايات المتحدة، وتُعتبر شركة دُبي أيضاً خطراً محتملاً بحكم الإرتياب العام في الولايات المتحدة تجاه الأوساط العربية بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١. هذا، بالرغم من كون العجز الأميركي القياسي في الحساب الجاري يفترض منطقياً أن تُرحّب الولايات المتحدة بالإستثمارات الخارجية وتدفق الرساميل إليها للتخفيف من هذا العجز.

وهناك أيضاً إجراءات حمائية أميركية تتذمر منها دول الإتحاد الأوروبي، وأخذ بعضها يسعى لاتخاذ إجراءات رد شبيهة، مع العلم بأن الإتحاد الأوروبي كان حتى الآن، بشكل عام، أكثر انضباطاً من الولايات المتحدة لقوانين منظمة التجارة العالمية، التي تنظّم التجارة الدولية في عصر العولمة الرأسمالية. فيما عملت الولايات المتحدة على تدوير هذه القوانين بأساليبها الخاصة لخدمة المصالح الأميركية بالدرجة الأولى، مما جعل العديد من المحللين يعطون للعولمة الرأسمالية طابعاً أميركياً غالباً.

والصين نفسها، التي نمت نمواً هائلاً في العقدين الأخيرين، واستفادت من الإنفتاح الإقتصادي على الرساميل الخارجية، أخذت في الآونة الأخيرة تعطي الأولوية لاستثمارات الرساميل الصينية، من داخل الصين وخارجها، في البلد، مع الإستمرار باستقبال الإستثمارات الخارجية الأخرى، ولكن مع مزيد من الحماية لبعض الممتلكات والمؤسسات الرئيسية في البلد.

كل هذا علاوة على أن حرية حركة الأيدي العاملة، التي تفترضها العولمة الرأسمالية الى جانب حرية حركة رأس المال والسلع، باتت مقننة في العديد من البلدان الرأسمالية المتطورة. وبات هناك مناخ واسع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة لصالح وضع المزيد من القيود على حركة الأيدي العاملة المهاجرة، سواء من المكسيك ودول أميركا اللاتينية الأخرى المجاورة بالنسبة للولايات المتحدة، أو من إفريقيا ودول المغرب العربي بالنسبة لأوروبا، وحتى من دول أوروبا الشرقية الأفقر الى دول أوروبا الغربية، بالرغم من كون معظم هذه الدول الشرق–أوروبية أصبحت ضمن الإتحاد الأوروبي، الذي يفترض حرية الحركة بين دوله.

وهذا يعني أننا أمام تراجع لحركة توسع العولمة الرأسمالية أو أمام تباطؤ لها. وهذا ما تناولته مقالة نشرتها دورية "فورين أفّيرز" الأميركية النافذة في عدد كانون الثاني/يناير– شباط/فبراير ٢٠٠٧ تحت عنوان معبِّر: "هل تجاوزت العولمة ذروتها؟" (Abdelal and Segal, 2007).

وإذا كانت "فورين أفّيرز" مجلة لا يمكن تصنيفها في خانة اليسار أو ما يُطلق عليه تعبير "الليبرالية" في الولايات المتحدة، فإن كتابات أكثر يسارية ذهبت باتجاه أكثر حدةً، عندما تساءلت إحداها عمّا "إذا كانت العولمة في طريقها الى الخروج" – مقالة غيريش ميشرا في موقع "زد نت" على الإنترنت، ومقالة والدن بيلو في موقع "كاونتربانتش"، وكلا المقالتين صدرتا في الشهر الأول من العام ٢٠٠٧ (أنظر Bello, 2007; Mishra, 2007).

وما يمكن قوله في هذا الصدد أن الكثير من الأوهام التي أُشيعت حول الرخاء العالمي الذي ستنشره مرحلة العولمة وسياسات الإنفتاح على اقتصاد السوق قد تبددت الى حد بعيد، خاصة لدى الدول قليلة الموارد وضعيفة البنى الإقتصادية في أنحاء العالم. أما الدول القوية اقتصادياً، بدءً بالولايات المتحدة، فهي تأخذ من العولمة الرأسمالية ما يخدم مصالح شركاتها ومؤسساتها الإقتصادية واستراتيجيتها للسيطرة الكونية، وتتجاوز أو تتجاهل ما يمكن أن يكون لصالح غيرها أكثر مما لصالحها. أي إن مرحلة العولمة لم تُلغِ هيمنة قانون الغاب حتى في القرن الحادي والعشرين، حيث القوي يخترق القوانَين التي يشارك هو في وضعها، ويلاحق الآخرين لفرض إحترامهم لها، عندما يخدم ذلك مصالحه.

ولدينا نماذج عديدة على ازدواجية المعايير هذه في سياسات الولايات المتحدة المتشددة مع بلدان تعتبرها غير صديقة، كإيران وكوريا الشمالية، في ما يتعلق، مثلاً، بتطوير استخدام الطاقة النووية، والتجاهل الكامل للترسانة النووية الإسرائيلية، شبه المعلنة والمعروفة. ناهيك عن ملاحقة كثيفة لتجاوزات مفترضة لحقوق الإنسان في بلد غير صديق للولايات المتحدة كالسودان، والدفاع المستميت في الهيئات الدولية، بالمقابل، عن إسرائيل والذهاب الى حد استخدام إجراء النقض (فيتو) في مجلس الأمن لحمايتها من أية إدانة، بالرغم من كل ممارساتها الواسعة ضد حقوق الإنسان، وحتى جرائم الحرب التي ارتكبتها وترتكبها، في فلسطين ولبنان ومناطق أخرى.

* * *

ولا بد هنا من التأكيد على أن في الحديث عن تجاوز الدول القومية في مرحلة العولمة الرأسمالية لصالح مؤسسات وقوى ما فوق قومية الكثير من المبالغة وعدم الدقة. فما زالت الدول القومية ذات الأنظمة الرأسمالية المتطورة قويةً، وتدافع بالدرجة الأولى عن مصالح شركاتها واقتصادها، وما زالت الشركات ما فوق القومية لها مرجعيات ومصالح طاغية في البلد الرئيسي الذي تنطلق منه. وإذا كان

هناك تعاون ومصالح مشتركة بين دول رأسمالية متطورة أو دول تتجه للتطور السريع، فهي لا تُلغي التنافس والحسابات الخاصة، عندما تظهر هناك تباينات في هذه المصالح، كما نشهد بالنسبة للجدل الجاري بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بشأن المواد الزراعية. أما الدول التي تجاوزتها العولمة الرأسمالية، فهي الدول الفقيرة، المُستباحة والمستنزَفة والمنهَكة، من بلدان إفريقيا العديدة المنهارة... الى الكيانات الصغيرة التي تشكّلت في البلقان الأوروبي، بعد تحطيم يوغوسلافيا الإتحادية السابقة.

ومرةً أخرى، إذا كانت العولمة الرأسمالية بكل امتداداتها أو تعرجاتها تستهدف، بالأساس، خدمة رأس المال والشركات الكبرى، ولو على حساب شعوب بأكملها أو شرائح إجتماعية واسعة في البلد ذاته، فإن العولمة البديلة، أي التعاون والتكاتف بين كل المتضررين والمستغَلّين في البلد المعني وفي العالم، تفرض نفسها كمشروع بديل يعيد الثقة للذين أحبطتهم عنجهية وعدوانية وجشع الرأسمالية المعولمة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الجديد، ويفتح الآفاق لمشروع تحرري يساري جديد لقرن سيكون، ويجب أن يكون، بالضرورة، مختلفاً، وعلى الأغلب، أكثر غنىً وأفسح مجالاً لدور وحقوق شعوب العالم وطبقاته وشرائحه الكادحة في إستعادة السيطرة على مصائرها.

الفصل السادس

تجارب يسارية أخرى في آسيا وإفريقيا

الفصل السادس

تجارب يسارية أخرى في آسيا وإفريقيا

ومن المفارقة، التي يمكن تفسيرها، وكنا قد أشرنا اليها في الصفحات السابقة، أن انهيارات تجارب التحول الإشتراكي، التي تناولناها في فصلٍ سابق، جرت في بلدان أوروبية وفي الإتحاد السوفييتي السابق، في حين صُمدت تجارب تحول إشتراكي أخرى في آسيا وفي أميركا اللاتينية، وخاصة تجارب الصين وفييتنام وكوبا.

ومعروف أن عدداً من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق تنتمي الى القارة الآسيوية، ولها سمات وخصائص مرتبطة بالموقع الجغرافي والتراث الثقافي التاريخي الغالب في هذه البلدان، المختلف عن التراث الثقافي في القسم الأوروبي من الإتحاد السوفييتي. ويمكن أن نضيف الى هذه الجمهوريات الآسيوية السوفييتية سابقاً، دولة كانت، من حيث المبدأ، مستقلة، وهي دولة مونغوليا، الواقعة بين روسيا الشرقية والصين، والتي انتهت تجربة التحول الإشتراكي فيها مع انتهاء التجربة السوفييتية. فهذه الدولة واسعة المساحة (مرة ونصف المرة مساحة مصر)، قليلة السكان (أقل من ثلاثة ملايين نسمة)، كانت وثيقة الإرتباط بالإتحاد السوفييتي السابق، لكون نظام التحول الإشتراكي أُقيم فيها حين دخلتها قوات الجيش الأحمر في مطلع العشرينيات الماضية، في ملاحقتها لفلول الجيوش البيضاء المناهضة للثورة السوفييتية. وأُعلنت جمهورية مونغوليا الشعبية في العام ١٩٢٤، وانتهت هذه التجربة في مطلع التسعينيات الماضية بالتحول الى نظام سوق رأسمالي.

وإذا وضعنا حالة مونغوليا جانباً، فإن التجارب الأخرى لخيار التحول الإشتراكي في "العالم الثالث"، وخاصة تجارب الصين وفييتنام وكوبا، واصلت طريقها في سياق السعي لتوفير شروط التحول الإشتراكي، وعملياً، لبناء القاعدة المادية لهذا التحول. علماً بأن كلاً من الصين وفييتنام قد اتبعتا، في العقدين الأخيرين خاصة، مسارات تطور إقتصادي مختلفة عن المسار السوفييتي، ومتقاربة في ما بينهما من حيث الإنفتاح على إقتصاد السوق والإستثمارات الخارجية، ولكن مع بعض التمايزات بين التجربتين، علاوةً على اختلاف حجم البلدين.

خارطة رقم (٨): آسيا السياسية

خارطة رقم (٩): الصين وجوارها

ويجمع هذان البلدان الآسيويان، بالإضافة الى كوريا الشمالية ولاوس الصغيرة المتاخمة لشمال فييتنام، سمة مشتركة هي كونها كلها انطلقت، بالأساس، في مسيرة تحرر وطني للخلاص من أشكال متنوعة من الإستعمار والإحتلالات الخارجية والنفوذ الأجنبي، وأعطت لحركة تحررها طابعاً يسارياً ثورياً، دمج ما بين مهمة التحرر الوطني ومهمة البناء اللاحق بأفق التحول الإشتراكي. كما بدأت رحلة البناء فيها كلها إنطلاقاً من إقتصادات ضعيفة وقليلة التطور.

ولن نتناول هنا تجارب شبيهة، الى حد ما، جرت في بلدان أخرى من "العالم الثالث"، ولكن مسيرتها انتكست، وبعضها حتى قبل انهيارات بلدان أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي... تجارب مثل اليمن الجنوبي، الذي اتحد في العام ١٩٩٠ مع الشطر الشمالي من اليمن في دولة واحدة، وكامبوديا، التي عرفت بين العامين ١٩٧٥ و١٩٧٨ نظاماً رفع لواء التحول الإشتراكي، ولكنه مارس سياسات إرادوية متطرفة دموية داخل البلد، انتهت الى عملية إبادة لجزء مهم من الشعب، الصغير أصلاً، وهو نظام جرت الإطاحة به عبر تدخل من قوات فييتنام المجاورة في أواخر العام ١٩٧٨، وأُقيم مكانه، بعد سنوات انتقالية تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، نظام ملكي دستوري تعددي. كما لن نتطرق الى تجارب عديدة أخرى في بلدان إفريقية وغير إفريقية رفعت شعارات اليسار الجذري والخيار الإشتراكي، بدون مضمون حقيقي في معظم الحالات، ولم تلبث أن غادرتها بعد أن تغيرت الظروف.

مساران متميزان للصين وفييتنام في التطور الإقتصادي

ومن المعروف أن كلاً من الصين وفييتنام عملتا في العقدين الإخيرين على تطوير إقتصادي متسارع من خلال الإنفتاح على اقتصاد السوق العالمي، واستقبال الإستثمارات الخارجية، وتنمية القطاع الصناعي والزراعي مع تشجيع حركة التصدير، بالإعتماد على وفرة اليد العاملة وتدني أُجورها في البلدين.

والبلدان كبيران من حيث عدد السكان بالمعايير العالمية، لكن الفرق بينهما على هذا الصعيد كبير أيضاً. فعدد سكان جمهورية الصين الشعبية يتجاوز المليار والثلاثمئة مليون نسمة، في مساحة للبلد تقترب من العشرة ملايين كيلومتر مربع، بحيث تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان بين بلدان العالم والمرتبة الثالثة من حيث المساحة. بينما فييتنام يسكنها حوالي ٨٥ مليون نسمة في العام ٢٠٠٧ على مساحة تقترب من ثلث المليون كيلومتر مربع (٣٣١،٦٨٩ كم٢ تحديداً)، بما يجعلها البلد الثالث عشر في العالم من حيث عدد السكان.

والبلدان شهدا نمواً قوياً في الإنتاج خلال الفترة التي تلت إتباعهما نمط التنمية المفتوحة المشار إليه أعلاه. فالصين نمت خلال ٢٥ عاماً بنسب وصلت في المعدل الى ٩،٤ بالمئة سنوياً، وتجاوزت نسبة النمو في بعض الإعوام الـ١٣ بالمئة. بحيث تضاعف حجم الإقتصاد الصيني ست مرات منذ العام ١٩٧٨، حين بدأت السياسة الإقتصادية الجديدة. وتحوّلت الصين، التي كانت فقيرة وضعيفة التطور حين قيام جمهورية الصين الشعبية في منتصف القرن الماضي، الى القوة الإقتصادية الرابعة في العالم من حيث حجم الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، أي بالسعر الرسمي للعملات، بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، وقبل بريطانيا وفرنسا. وتشير بعض المصادر الإقتصادية الى انه، إذا ما احتسب الإقتصاد على أساس القوة الشرائية الفعلية للعملات، تأتي الصين ثانيةً بعد الولايات المتحدة بحجم إنتاج داخلي إجمالي سنوي يتجاوز ما قيمته الـ١٠ تريليون دولار، أي ١٠٠٠٠ مليار دولار، مقابل حوالي ١٣٠٠٠ مليار للولايات المتحدة. وبسبب حجم السكان، فإن معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في الصين بلغ في العام ٢٠٠٦ أقل من خُمس معدل الناتج للفرد في الولايات المتحدة.

ومن الضروري الإشارة الى الأهمية الكبيرة التي شكّلتها بالنسبة للصين إستعادة منطقة هونغ كونغ الساحلية الجنوبية في العام ١٩٩٧ بعد أن كانت لقرن ونصف القرن مستعمرة بريطانية. ومعروف أن هونغ كونغ كانت من بين الكيانات التي أُطلق عليها تعبير "النمور الآسيوية الأربعة" منذ الستينيات الماضية، باعتبارها عاشت في العقود التالية تطوراً إقتصادياً سريعاً وضعها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في

مصاف الكيانات المتطورة اقتصادياً. ويشمل توصيف "النمور الأربعة"، بالإضافة الى هونغ كونغ، كلاً من كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان. علماً بأن أربع دول آسيوية جنوبية شرقية أخرى مجاورة حاولت أن تقتدي بنموذج هذه النمور الأربعة لاحقاً، ولكنها لم تصل الى مستوى تطور مجموعة النمور الأولى، علاوة على أن معظمها تأثر بشكل كبير بالأزمة الإقتصادية النقدية التي هزّت آسيا، ومناطق أخرى في العالم، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وهذه الدول الأربع الأخرى هي، من حيث مستوى تطورها: ماليزيا، تايلاندا، إندونيسيا، الفيليبين. وهي دول ذات وزن سكاني أكبر من النمور الأربعة الأولى. لكن راية النمو السريع الآن في القارة الآسيوية يحملها بلدان أكبر حتى منها، مثل الصين والهند، وبلد متوسط الحجم السكاني، فييتنام.

وهكذا، تحولت هونغ كونغ (حوالي ٧ ملايين نسمة في العام ٢٠٠٦) المتطورة إقتصادياً الى مصدر هام للإستثمارات ولنقل تقنيات ومعلومات فنية الى مناطق الصين المجاورة، ثم الى أنحاء الصين، الساحلية خاصة، مع احتفاظها، وفق الإتفاقية التي أُبرمت بين الصين وبريطانيا في العام ١٩٨٤ بشأن إعادة هونغ كونغ الى الصين في العام ١٩٩٧، بدرجة عالية من الإستقلالية في كل شؤونها الإقتصادية والسياسية الداخلية والإدارية، ما عدا قضايا الدفاع والعلاقات الدبلوماسية الخارجية التي تعود الى سلطات جمهورية الصين الشعبية.

والرسميون الصينيون في العاصمة بيجينغ (بكين) يتحدثون عن "بلد واحد، ونظامين مختلفين"، ويعتبرون هونغ كونغ، كما منطقة ماكاو المجاورة، المستعمرة البرتغالية السابقة التي استُعيدت في العام ١٩٩٩، "مناطق إدارة خاصة"، تمييزاً لهما عن مناطق الصين الأخرى. وجدير بالذكر أن ماكاو كانت أول مستعمرة أقامها الأوروبيون في الصين، حيث أُستُعمرت منذ أواسط القرن السادس عشر.

وتطمح الصين الى استعادة جزيرة تايوان وتوابعها بالأسلوب ذاته، أي بتعامل خاص مع وضع الجزيرة (يقطنها حالياً أكثر من ٢٠ مليون نسمة) لفترة من الزمن. لكن ما زالت هناك معارضة في بعض أوساط تايوان السياسية لهذه العودة، والأهم، هناك معارضة من قبل الولايات المتحدة، التي، وإن سحبت في السبعينيات اعتبارها لتايوان ممثلةً للصين كلها، واضطرت تحت ضغط الصين الشعبية للإعتراف بمبدأ "صين واحدة"، إلا انها استمرت في حماية وجود دولة تايوان، وما زالت توفر لها مظلة عسكرية ضد أي محاولة للصين الشعبية لاستعادتها بالقوة، كما يقول الأميركيون.

وواضح أن استعادة الصين لكل هذه المناطق ستسارع في نموها وصعود دورها الإقتصادي والسياسي العالمي. وهو ما تخشاه واشنطن، وإن كانت مصالحها

ومصالح شركاتها الكبرى المستثمِرة في الصين تمنعها من وضع هذه الخشية، بشكل صارخ، في صدارة إعلاناتها السياسية.

وجدير بالذكر أن إحصائيات البلدان والمؤسسات الإقتصادية العالمية ما زالت تُصنّف هونغ كونغ ككيان خاص، وتحتسب ناتجها الداخلي الإجمالي بشكل مستقل عن ناتج الصين الشعبية. وتشير إحصائيات العام ٢٠٠٦ الى احتلال هونغ كونغ، بحجم ناتج داخلي إجمالي يتجاوز الـ٢٥٠ مليار دولار في ذلك العام، المرتبة الأربعين في ترتيب بلدان وكيانات العالم. وناتجها الإجمالي هذا يوازي تقريباً حجم ناتج بلد كبير نسبياً مثل فييتنام، يعيش فيه من السكان أكثر من إثني عشر ضعفاً لعدد سكان هونغ كونغ، مما يظهر ارتفاع معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في هونغ كونغ. حيث تأتي هونغ كونغ في المرتبة السادسة في العالم من حيث متوسط الناتج الإجمالي للفرد. بينما تأتي جمهورية الصين الشعبية في المرتبة الرابعة والثمانين، على أساس القيمة الفعلية، وليس الإسمية، للعملة. وهو ما يُظهر الفارق الكبير في معدل الناتج الإجمالي للفرد، والدخل الفعلي كذلك، بين كل من هونغ كونغ والبلد الأم، أي الصين الشعبية.

وحتى منطقة ماكاو الأقل سكاناً، زهاء نصف المليون نسمة، والأقل تطوراً من هونغ كونغ، تحظى بمتوسط ناتج للفرد يشكّل أربعة أضعاف متوسط الناتج للفرد بالقيمة الفعلية للعملة في الصين الشعبية.

* * *

أما فييتنام، فقد نما اقتصادها بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٥ بنسب تتراوح بين ٧ و٨ بالمئة. وفي العام ٢٠٠٦ نمت بمعدل ٨،١٦ بالمئة، ليتجاوز ناتجها الداخلي الإجمالي الـ٢٨٠ مليار دولار، فتحتل بذلك المرتبة السادسة والثلاثين في العالم بحجم اقتصادها في العام ٢٠٠٦.

ويجري الحديث في الأوساط الإقتصادية العالمية عن إمكانية تجاوز الناتج الداخلي الإجمالي للصين ناتج الولايات المتحدة خلال عقدين أو ثلاثة، لكن فارق متوسط الدخل للفرد سيبقى قائماً لفترة أطول من الزمن بسبب الفارق في عدد السكان بين البلدين (الصين فيها من السكان أكثر من أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة)، مما يجعل المنافسة للمرتبة الإقتصادية الأولى مؤجلة. لكن إقتصادياً يسارياً بارزاً مثل الألماني أندريه غوندر فرانك يتحدث عن أن القرن الحادي والعشرين مرشّح لكي يكون قرناً آسيوياً (Gunder Frank, 2004). وهو، بالطبع، يأخذ بعين الإعتبار أيضاً التطور السريع الذي تشهده الهند، وإن كانت وتيرته أبطأ بعض الشيء من الوتيرة الصينية.

والصين وفييتنام هما الآن عضوان كاملا العضوية في منظمة التجارة العالمية، التي تشترط، كما هو معروف، الحد من الحواجز الحمائية والإنفتاح على صادرات ورساميل الدول الأخرى. لكن تنافسية السلع الصينية والفييتنامية تسمح للبلدين بتحقيق مكاسب من هذا الإنفتاح، بالرغم من بعض الإنعكاسات الداخلية السلبية، التي يحاول النظامان الحاكمان في البلدين، بأشكال متعددة، الحدّ منها.

وحالة كوريا الشمالية حالة مختلفة. فقد شهدت نمواً قوياً في الستينيات والسبعينيات، وكانت في أواخر السبعينيات أكثر تطوراً من الشطر الجنوبي من البلد، كوريا الجنوبية، التي شهدت، بالمقابل، صعوداً إقتصادياً كبيراً بعد ذلك، حوّلها الى دولة رأسمالية متطورة. بينما تأثرت كوريا الشمالية (اسمها الرسمي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) بجملة من العوامل الطبيعية، كسنوات من الفيضانات، تعقبها أخرى من الجفاف، والخارجية، انهيار الإتحاد السوفييتي وحلفائه الأوروبيين، الذين كانوا شركاء إقتصاديين مهمين للبلد، مما جعل البلد يتراجع إقتصادياً، فيما النظام يعمل على تطوير قدراته وصناعاته العسكرية.

ولا بد من الإشارة الى بلد صغير نسبياً، بالمعايير الآسيوية، وهو جمهورية لاوس، التي تقع الى الشرق من فييتنام وتعيش في ظل نظام يساري مدعوم منه، ووفق نظام الحزب الواحد. وعدد سكانها بحدود الستة ملايين نسمة فقط. وكان البلد في الماضي مستعمرة فرنسية، كما فييتنام، حيث شكّل البلدان مع كامبوديا الواقعة الى الجنوب من لاوس ما كان يعرف ابان الإستعمار الفرنسي بـ" الهند الصينية " . وأثناء الحرب الأميركية في فييتنام في الستينيات ومطلع السبعينيات، كانت لاوس ممراً للدعم العسكري واللوجستي من الشمال الفييتنامي الى ثوار الجنوب. والبلد، الذي يعتمد بالأساس على الزراعة، قليل التطور الصناعي وضعيف البنى التحتية، خاصة في مجال المواصلات. لكنه شهد بعض النمو والإنفتاح المحدود على الخارج، حيث كانت نسبة النمو الإقتصادي حوالي ٦ بالمئة سنوياً بين العامين ١٩٨٨ و٢٠٠٤. لكنه يبقى قليل التطور.

اليسار في الهند

ما زالت هناك في عدد من بلدان العالم الأخرى، غير تلك التي انخرطت في عملية تحول إشتراكي، قوى يسارية ذات شأن وتأثير في حياة شعوبها. وهذا ينطبق على بلد كبير مثل الهند، حيث هناك العشرات من الأحزاب اليسارية على مستوى البلد ككل أو على مستوى الولايات أو على صعيد النشاط في الشارع وعلى الأرض.

وهناك، بالطبع، تعددية واسعة ومتنوعة في الهند، التي تعدّ في العام ٢٠٠٧ أكثر من ١١٠٠ مليون نسمة، وتأتي بعد الصين من حيث تعداد السكان في العالم، ولكن مع نسبة زيادة السكان الأعلى، من المحتمل أن تتجاوز الصين في السنوات القليلة القادمة.

وهناك ستة أحزاب وطنية على مستوى البلد كله معترف بها رسمياً، أي لها حضور في أنحاء الهند وليس لها طابع محلي أو إقليمي محصور، إثنان منها يمكن تصنيفهما في خانة اليسار الجذري (الحزب الشيوعي، الحزب الشيوعي الماركسي)، وثلاثة في خانة الوسط أو يسار الوسط (حزب المؤتمر الحاكم حالياً، وحزبان آخران، هما حزب باهوجان ساماج، وحزب المؤتمر القومي، المنشق عن حزب المؤتمر)، والحزب السادس هو الحزب اليميني الرئيسي في البلد واسمه بهاراتيا جاناتا، أو حزب الشعب الهندي. ولكن، بالإجمال، هناك أكثر من ستمئة حزب معترف بها في أنحاء البلد، وتشارك في العمليات الإنتخابية. والعشرات منها محسوبة على اليسار، بتلاوينه المختلفة، كما ذكرنا.

وجدير بالإشارة أن الهند تتشكل من ٢٨ ولاية و٧ مناطق اتحادية مدارة فيدرالياً، أي من قبل السلطة المركزية، ومن بين هذه المناطق السبع منطقة نيودلهي، العاصمة.

وقد سيطر حزب المؤتمر الهندي على الحياة السياسية في البلد، وهو الحزب الذي قاد معركة الإستقلال عن الإستعمار البريطاني، بزعامة المهاتما موهانداس غاندي، والتي انتهت الى الإستقلال في العام ١٩٤٧. وكان أول رئيس حكومة للهند المستقلة زعيم حزب المؤتمر جواهر لال نهرو. وبقي الحزب في رئاسة الحكومة بعد ذلك بشكل شبه متواصل، باستثناء الفترات ١٩٧٧–١٩٨٠، و١٩٨٩–١٩٩١، و١٩٩٦–٢٠٠٤.

والفترة الأخيرة هي الفترة الأطول التي غاب فيها عن السلطة. حيث وصل الى السلطة منذ العام ١٩٩٨ حزب بهاراتيا جاناتا المشار إليه أعلاه، وهو حزب يميني هندوسي متعصب، أدخل تغييرات واسعة في سياسات الهند الداخلية وعلاقاتها الخارجية، لصالح تطبيقات إقتصادية منحازة الى مدرسة الليبرالية الجديدة، والإنفتاح الواسع على الولايات المتحدة وتعزيز العلاقات مع إسرائيل. في حين كانت السياسات الهندية في السابق أقرب الى خيارات يسار الوسط، من خلال الإنتماء الى معسكر عدم الإنحياز وإبقاء علاقات جيدة مع الإتحاد السوفييتي.

والحكومة القائمة منذ انتخابات العام ٢٠٠٤ هي بقيادة حزب المؤتمر، ورئيسها مانموهان سينغ هو من قادة الحزب. وقد إئتلف الحزب، لتأمين الأغلبية في المجلس النيابي، مع

جبهة اليسار التي يشكّل الحزب الشيوعي الماركسي قوتها الأكبر، وتضم أيضاً الحزب الشيوعي والحزب الإشتراكي الثوري وكتلة "عموم الهند الى الأمام". وقد اتخذت الأحزاب اليسارية هذه موقفاً داعماً للحكومة في وجه اليمين، ولكن دون المشاركة فيها. علماً بأن رئيس المجلس النيابي منذ انتخابات العام ٢٠٠٤ هو سومْناث تشاترجي، من الحزب الشيوعي الماركسي، وقد انتُخب الى هذا الموقع بالإتفاق بين مكونات الإئتلاف.

* * *

خارطة رقم (١٠): الهند

هذا، وشهدت الهند منذ العام ١٩٩١ تحولاً إقتصادياً كبيراً باتجاه اقتصاد السوق المنفتح، الذي بدأ بإشراف وتوجيه وزير الإقتصاد آنذاك مانموهان سينغ، الذي ينتمي الى حزب المؤتمر. وهي سياسة واصلها وعمّقها التحالف اليميني بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٤ باتجاه المزيد من الخصخصة للقطاع العام والإنفتاح على الإستثمارات الخارجية. وسينغ أصبح، كما ذكرنا، رئيساً للحكومة عن حزب المؤتمر بعد انتخابات العام ٢٠٠٤.

وخلافاً لـ"النمور الآسيوية الأربعة" التي هي بلدان صغيرة نسبياً، والتي اعتمدت في تنميتها على التصدير الخارجي، اعتمدت الهند تنمية صناعية وزراعية تستهدف السوق الداخلي أولاً، مع تميّز في المجال المتعلق ببرامج الحاسوب وتقنيات المعلوماتية، التي صعدت فيها الهند الى مستويات عالية على المستوى العالمي. وقد ساهم كل ذلك في تحقيق تنمية رأسمالية سريعة للبلد، حوّلته الى قوة إقتصادية عالمية، تُصنّف في المرتبة ١٢ من حيث حجم الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، أي بدون أخذ القيمة الفعلية للعملة وقوتها الشرائية. أما إذا احتُسب ناتجها الإجمالي على أساس القوة الشرائية للعملة، فتصبح الهند عندئذٍ القوة الإقتصادية الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين واليابان.

* * *

ونظراً لحجم البلد وتنوع قومياته ولغاته وأديانه، وعلى خلفية اعتماده التعددية الحزبية منذ بداياته، أي منذ الإستقلال عن الإستعمار البريطاني في العام ١٩٤٧، فهناك، كما ذكرنا، عدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية في الهند، معظمها أحزاب موجودة على أساس محلي، سواء على أساس ولاية واحدة أو عدد محدود من الولايات. ولجنة الإنتخابات الهندية تحصر في تعدادها لأسماء الأحزاب ورموزها أكثر من ستمئة حزب تشارك في العمليات الإنتخابية العامة أو المحلية. وهناك، بالتالي، مجموعة كبيرة من الأحزاب والقوى اليسارية الموجودة على مستوى محلي أو إقليمي غير الأحزاب الموجودة على مستوى البلد بمجمله، وهي أحياناً تأتلف لتشكّل حكومة يسارية أو يسار– وسطية على صعيد ولاية معينة.

فولاية البنغال الغربية، المتاخمة لدولة بنغلادش المستقلة، ويبلغ عدد سكان هذه الولاية أكثر من ٨٠ مليون نسمة، يحكمها منذ العام ١٩٧٧، أي منذ أكثر من ثلاثة عقود، إئتلاف يساري بقيادة الحزب الشيوعي الماركسي. وحصل هذا الحزب في انتخابات مجلس ولاية البنغال الغربية في العام ٢٠٠٦ على ١٧٦ مقعداً من أصل ٢٩٤، بزيادة ٣٢ مقعداً عن الإنتخابات السابقة في العام ٢٠٠١، في حين حصل

الحزب الشيوعي الهندي، الذي كان يُعتبر الحزب المقرّب من الإتحاد السوفييتي في الماضي، على ٩ مقاعد، ومجمل التحالف اليساري الذي يشاركان فيه مع ستة أحزاب أخرى، واسمه الجبهة الديمقراطية لليسار، على ٢٣٣ مقعداً. بينما حصل حزب المؤتمر المسيطر على الحكومة المركزية في الهند على ٢١ مقعداً، وحزب مؤتمر القواعد (ترينامول) الوطني على ٢٩ مقعداً، وهو حزب يميني، وتوزعت بقية المقاعد على أحزاب صغيرة. واستمرار هذا الإئتلاف اليساري في الحكم لهذه الفترة الطويلة في هذه الولاية الكبيرة، التي يتجاوز تعداد سكانها عدد سكان معظم دول العالم، في ظل عمليات إنتخابية متواصلة، يؤشر لأهمية هذه التجربة بالنسبة لليسار الجذري، ليس فقط في الهند وإنما في عموم بلدان "العالم الثالث"، نظراً لأن الخيار الديمقراطي المتجدد هو الحَكَم في هذه التجربة.

وعلاوة على ولاية البنغال الغربي (يسمى الغربي، لأن بنغلادش التي كانت جزءً من الهند قبل العام ١٩٤٧، كانت تُعرف باسم البنغال الشرقي)، سيطر اليسار في العقود الأخيرة على ولايتين أخريين، أصغر حجماً، هما ولايتا كيرالا وتريبورا.

ففي ولاية كيرالا الواقعة في جنوب غرب الهند، ليس بعيداً عن النقطة الأدنى جغرافياً في جنوب شبه الجزيرة الهندية، ويتجاوز سكان هذه الولاية الـ٣٠ مليون نسمة، حقّق اليسار الجذري أغلبية في هذه الولاية منذ انتخابات الولاية في العام ١٩٥٧، وهي الإنتخابات الأولى بعد تشكيل الولاية في العام ١٩٥٦. وبقي نفوذ اليسار قوياً في هذه الولاية منذ ذلك الحين.

وهو نفوذ تعزز في انتخابات العام ٢٠٠٦. حيث فازت الجبهة الديمقراطية لليسار بقيادة الحزب الشيوعي الماركسي في هذه الإنتخابات. وحصل هذا الحزب على ٦١ مقعداً بالإضافة الى ٤ مستقلين مقربين منه، بزيادة ٣٨ مقعداً عن الإنتخابات السابقة عام ٢٠٠١، وحصل الحزب الشيوعي على ١٧ مقعداً، بزيادة ١٠ مقاعد عن انتخابات ٢٠٠١، ومجمل الجبهة الديمقراطية لليسار التي يشاركان فيها مع ٧ أحزاب أخرى، من بينها حزب جاناتا دال (العلماني)، والحزب الإشتراكي الثوري، على ٩٨ مقعداً من أصل ١٤٠، هو عدد مقاعد المجلس. بحيث شكّلت الجبهة الحكومة، وترأسها ممثل الحزب الشيوعي الماركسي، بطبيعة الحال، لكون الحزب حصل على زهاء ثلثي المقاعد التي حصلت عليها الجبهة (Election Commissison of India, 2007).

والشيء نفسه ينطبق على ولاية تريبورا الصغيرة– ثلاثة ملايين نسمة تقريباً– الواقعة شمال شرقي الهند على حدود بنغلادش، حيث تحكمها حالياً الجبهة الديمقراطية لليسار، بقيادة الحزب الشيوعي الماركسي أيضاً. وقد حكمها تحالف

يساري شبيه بين العامين ١٩٧٨ و١٩٨٨، ثم منذ العام ١٩٩٣. وفي الإنتخابات الوطنية العامة في العام ١٩٩٩، حصل الحزب الشيوعي الماركسي على أغلبية الأصوات في الولاية، ٥٦،٢ بالمئة، وفاز بالتالي بالمقعدين المخصصين للولاية في المجلس النيابي الوطني.

وفي انتخابات الولاية في العام ٢٠٠٣، حصل الحزب الشيوعي الماركسي على ٣٨ مقعداً من أصل ٦٠، فيما حصل الحزب الشيوعي على مقعد واحد، والحزب الإشتراكي الثوري على مقعدين، وحزب المؤتمر على ١٣ مقعداً، وحزب قومي محلي على ستة مقاعد.(Election Commission of India, Archive).

وهكذا يمكن القول أن اليسار الجذري في الهند حافظ على وجوده وتأثيره، على المستوى الوطني العام كما على مستوى الولايات، حيث تمكّن من بناء حضور قوي في عدد منها، كما رأينا.

وإذا اعتبرنا، كما أشرنا، أن المؤتمر الوطني الهندي الذي قاد معركة الإستقلال هو حزب وطني واسع الخيارات الداخلية والإتجاهات السياسية في تركيبته، كما هو حال العديد من حركات التحرر الوطني في "العالم الثالث"، وانه، بالتعبير الماركسي الكلاسيكي، حزب أقرب الى التعبير عن مصالح البورجوازية الوطنية، خاصة بعد الإستقلال، فإن اليسار الجذري المستقل تنظيمياً كان له حضور دائم، متفاوت الحجم، منذ بدايات الإستقلال في العام ١٩٤٧.

فقد تأسس الحزب الشيوعي في أوائل العشرينيات الماضية. ولكن الحزب الشيوعي الهندي لم يتم الإعتراف به ممثلاً للشيوعيين في الهند من قبل "الكومينتيرن"، الأممية الشيوعية، إلا في العام ١٩٣٥. واستحوذ الحزب على شرعية العمل العلني في مطلع الأربعينيات، بعد انخراط الإتحاد السوفييتي في الحرب العالمية مع سائر "الحلفاء" في الحرب، ومنهم بريطانيا التي كانت آنذاك تستعمر الهند. وتواصل الكفاح الوطني الهندي بعد ذلك من أجل الإستقلال وجلاء البريطانيين عن الهند. وهو استقلال تحقق في العام ١٩٤٧.

وعمل بعد ذلك الحزب الشيوعي في إطار النظام البرلماني الجديد للهند المستقلة، في حين جنحت بعض الجماعات اليسارية الجذرية الأخرى، بين حين وآخر، الى استعمال العنف في مواجهة النظام الهندي، الذي كان يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني، كما ذكرنا. والى جانب الحزب الشيوعي، كانت هناك مجموعة من الأحزاب

اليسارية الأخرى طوال عقود الإستقلال التي حملت صفة "الإشتراكية" أو "اليسارية" أو "الماركسية–اللينينية". وبعضها حقق حضوراً ملموساً، غالباً على صعيد محلي أو إقليمي، في حين بقي البعض الآخر محدود الحضور.

وجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي (الماركسي) للهند، وهو اسمه الدقيق، هو، بالأساس، إنشقاق عن الحزب الشيوعي المعترف به من قبل الإتحاد السوفييتي. وهذا الإنشقاق حصل في الفترة بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٤ على خلفية الموقف من الحرب الحدودية بين الصين والهند في أواخر العام ١٩٦٢. وبشكل عام، مال التيار الذي شكّل الحزب الشيوعي الماركسي الى مزيد من الإستقلالية تجاه حزب المؤتمر الحاكم، الذي كان متحالفاً مع الإتحاد السوفييتي، حيث كان هذا التيار يرى أن هذا التحالف بين الهند والإتحاد السوفييتي لا ينبغي أن يقلّل من أهمية التصدي لمهمات الصراع الطبقي داخل الهند. وقد أدى هذا الإنقسام الى إضعاف الحزب بمجمله انتخابياً، ولاحقاً، وبعد انهيار التجربة السوفييتية، زاد تراجع الحزب الشيوعي الأصلي، فيما حافظ الحزب الشيوعي الماركسي على قوته، وأحياناً تمكّن من تعزيزها.

فقد جاء الحزب الشيوعي الماركسي في الإنتخابات النيابية لمجلس النواب على الصعيد الوطني العام، والتي جرت في العام ٢٠٠٤، في المرتبة الثالثة بين الأحزاب المشاركة في الإنتخابات، من حيث نسبة الأصوات ومن حيث عدد المقاعد، مع مسافة بالطبع بينه وبين الحزبين الأكبر. حيث حصل حزب المؤتمر على ٢٦،٧ بالمئة من الأصوات، وحزب بهاراتيا جاناتا اليميني على ٢٢،٢ بالمئة من الإصوات. وحصل الحزب الشيوعي الماركسي على نسبة ٥،٧ بالمئة من الأصوات وعلى ٤٣ مقعداً، في حين حققت بعض الأحزاب اليسارية أو يسار الوسطية الأخرى نتائج أقل. حيث حقق الحزب الشيوعي الهندي نسبة ١،٤ بالمئة وحصل على ١٠ مقاعد. علماً بأن عشرات الأحزاب اليسارية وغير اليسارية الأخرى شاركت في هذه الإنتخابات. وبعضها، كما ذكرنا، له حضور محلي أو طائفي أو بين الأقليات القومية والثقافية.

وكان الحزب الشيوعي قد حصل في إنتخابات المجلس النيابي في العام ١٩٥١، بعد الإستقلال بفترة وجيزة، على ٣،٢٩ بالمئة من الأصوات، وكل من الحزب الإشتراكي الثوري وكتلة "عموم الهند الى الأمام" على أقل من ١ بالمئة، والحزب الإشتراكي بقيادة جايبراكاش نارايان على ١٠،٥٩ بالمئة.

وفي انتخابات العام ١٩٥٧ النيابية، حصل الحزب الشيوعي على ٨،٩٢ بالمئة وحزب براجا الإشتراكي على ١٠،٤١ بالمئة وأحزاب يسارية أخرى على أرقام أقل.

وفي انتخابات العام ١٩٦٢، وصلت نسبة الحزب الشيوعي الى ٩،٩٤ بالمئة، وحصل حزب براجا الإشتراكي على ٦،٨١ بالمئة والحزب الإشتراكي على ٢،٦٩ بالمئة. وكانت هذه أعلى نسبة وصلها الحزب الشيوعي قبل الإنقسام الذي جرى في صفوفه في العام ١٩٦٤ وأدى الى تشكيل الحزب الشيوعي (الماركسي).

وفي انتخابات العام ١٩٦٧، حاز الحزب الشيوعي على ٥،١١ بالمئة والحزب الشيوعي الماركسي على ٤،٢٨ بالمئة. ونسبتا الحزبين معاً توازي تقريباً الوزن الإنتخابي للحزب الشيوعي الموحد قبل الإنشقاق. وحصلت أحزاب إشتراكية ويسارية أخرى على أقل من ١٠ بالمئة من الأصوات.

وفي انتخابات العام ١٩٧١، حصل الحزب الشيوعي على ٤،٣٧ بالمئة والحزب الشيوعي الماركسي على ٥،١٢، وهي المرة الأولى التي يتجاوز فيها الحزب الماركسي الحزب الشيوعي في الإنتخابات الوطنية. وبقيت هناك أحزاب يسارية وإشتراكية أخرى في قائمة الأحزاب المرشحة، لكن نفوذها تقلص، وإن كان هناك دائماً مجال للتمثيل في المجلس النيابي حتى لأحزاب صغيرة على مستوى البلد ككل.

وفي انتخابات العام ١٩٧٧، شهد الحزب الشيوعي مزيداً من التراجع، حيث حصل على ٢،٨٢ بالمئة، في حين سجّل الحزب الشيوعي الماركسي تراجعاً أقل، حيث حصل على ٤،٢٩ بالمئة من الأصوات، والأحزاب اليسارية الأخرى لم يتجاوز أي منها الـ١ بالمئة.

وفي انتخابات العام ١٩٨٠، حصل الحزب الشيوعي على ٢،٤٩ بالمئة، مؤكداً تراجعه في الدورة السابقة، بينما عزّز الحزب الشيوعي الماركسي وضعه الإنتخابي حيث حصل على ٦،٢٤ بالمئة من الأصوات، وبقيت الأحزاب اليسارية الأخرى ضعيفة الحضور على المستوى الوطني، وإن كان لبعضها حضور على مستوى واحدة أو أكثر من الولايات. وكان حزب المؤتمر الوطني، بزعامة إنديرا غاندي، إبنة جواهر لال نهرو، آنذاك، وهو الحزب الحاكم منذ الإستقلال حتى العام ١٩٧٧، خرج من السلطة المركزية ورئاسة الحكومة في الفترة ١٩٧٧– ١٩٨٠، ليعود بعد ذلك الى الحكم.

وفي انتخابات العام ١٩٨٤، التي جرت بعد اغتيال رئيسة الحكومة إنديرا غاندي، حصل الحزب الشيوعي على ٢،٧١ بالمئة والحزب الشيوعي الماركسي على ٥،٨٧ بالمئة، علماً بأن تلك الإنتخابات لم تشمل كافة الولايات بسبب الوضع الأمني، حيث استكملت في العام التالي.

وفي العام ١٩٨٩، حصل الحزب الشيوعي على ٢،٥٧ بالمئة من الأصوات والحزب الشيوعي الماركسي على ٦،٥٥ بالمئة، ومجموع الرقمين يقترب من وزن الحزب الشيوعي الموحد في انتخابات العام ١٩٦٢ قبل الإنشقاق. وهذا الرقم هو الأعلى للحزب الشيوعي الماركسي على المستوى الوطني الذي سيصل إليه قبل انهيار الإتحاد السوفييتي. ولم يحقق أي حزب يساري آخر نسبة تتجاوز الـ١ بالمئة في تلك الإنتخابات.

وفي انتخابات العام ١٩٩١، عام انهيار الإتحاد السوفييتي، حقق الحزب الشيوعي ٢،٤٨ بالمئة والحزب الشيوعي الماركسي ٦،١٤ بالمئة.

وفي انتخابات العام ١٩٩٦، حصل الحزب الشيوعي على ١،٩٧ بالمئة والحزب الشيوعي الماركسي على ٦،١٢ بالمئة. وكان هناك في الإنتخابات الثلاثة الأخيرة للمجلس النيابي (المجلس النيابي يسمى في الهند لوك سَبْها) حضور محدود لبعض الأحزاب اليسارية ذات الطابع المحلي والإقليمي.

وفي انتخابات العام ١٩٩٨، حصل الحزب الشيوعي على ١،٧٥ بالمئة مقابل ٥،٤ بالمئة للحزب الشيوعي الماركسي. وحافظت أحزاب يسارية محلية على بعض الحضور.

وفي انتخابات العام ١٩٩٩، التي فاز فيها حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي اليميني، حصل الحزب الشيوعي على ١،٤٨ بالمئة و٤ مقاعد والحزب الشيوعي الماركسي على ٥،٤ بالمئة و٣٢ مقعداً، وكان الحزبان متحالفان في إطار جبهة يسارية مع أحزاب أخرى، منها الحزب الإشتراكي الثوري، الذي حصل على ٠،٤ بالمئة، وكتلة "عموم الهند الى الأمام"، التي حصلت على ٠،٢ بالمئة. وحافظت الأحزاب اليسارية أو اليسار–وسطية المحلية على حضور لها. وحصل الحزب الإشتراكي (ساماجوادي) على ٣،٨ بالمئة، وحزب باهوجان ساماج على ٤،٢ بالمئة. وكلا هذين الحزبين ينزعان نحو اليسار، وقاعدتهما الأساسية في ولاية أوتار براديش، وهي الولاية الأكبر سكاناً في الهند ويقطنها زهاء الـ١٧٠ مليون نسمة. والحزبان في الواقع حزبان متنافسان بحدة، وقاعدتاهما الإجتماعيتان مختلفتان من حيث الموقع في نظام التراتب الإجتماعي الموجود في هذه الولاية.

وفي انتخابات العام ٢٠٠٤، كما ذكرنا أعلاه، حصل الحزب الشيوعي الماركسي على ٥،٧ بالمئة من الأصوات مقابل ١،٤ بالمئة للحزب الشيوعي، وتعزّز حضور الأحزاب اليسارية ذات الوجود المحلي التي أشرنا إليها في صدد انتخابات العام ١٩٩٩.

وتدلّ كل هذه الأرقام على تراجع وزن حزب الهند الشيوعي، الذي كان مقرّباً من الإتحاد السوفييتي، حيث نزلت نسبة التمثيل الإنتخابي للحزب على الصعيد الوطني العام تحت نسبة ٢ بالمئة. ويتضح من الأرقام أعلاه أن هذا التراجع بدأ قبل انهيار التجربة السوفييتية، واستمر بعده. فالتراجع في الوزن الإنتخابي للحزب الشيوعي بدأ بعد الإنشقاق، حيث نزل من نسبة ٩،٩٤ للحزب الموحد في انتخابات ١٩٦٢ الى نسبة ٥،١١ في انتخابات ١٩٦٧. ثم حصل على نسبة ٤،٣٧ في العام ١٩٧١// ثم ٢،٨٢ في العام ١٩٧٧// و٢،٤٩ في العام ١٩٨٠// ثم ٢،٧١ في العام ١٩٨٤// ثم ٢،٥٧ في العام ١٩٨٩// و٢،٤٨ في العام ١٩٩١، عام انهيار الإتحاد السوفييتي وتجربته الإشتراكية// و١،٩٧ في العام ١٩٩٦// و١،٧٥ في العام ١٩٩٨// و١،٤٨ في العام ١٩٩٩// و١،٤ في العام ٢٠٠٤. أي ان التراجع كان متواصلاً منذ أواخر الستينيات، وتزايد بعد الإنهيار السوفييتي. وهي ظاهرة شبيهة بتلك التي حصلت في بلدان أخرى، بما في ذلك في بعض بلدان أوروبا الغربية، بالرغم من وجود سمات خاصة مختلفة للوضع الهندي، متعلقة، على ما يبدو، بطبيعة العلاقة بين الحزب والمؤتمر الوطني الحاكم، حزب نهرو وإنديرا وراجيف غاندي، وهي إحدى نقاط الخلاف مع الحزب الذي انشق عنه عام ١٩٦٤، الحزب الشيوعي الماركسي، بالإضافة الى الخلاف حول الموقف من الصين، وحول درجة الإستقلالية تجاه المركز في موسكو، حيث كان الحزب الشيوعي الهندي متماثلاً، في الغالب، مع المواقف السوفييتية، بما في ذلك مع موقف القيادة السوفييتية من الصين الشعبية ابان الخلاف الصيني– السوفييتي.

وبالمقابل، ونظراً لاستقلالية مواقفه وحرصه على اشتقاق سياسات خاصة متعلقة بدرجة رئيسية برؤيته لمعطيات أوضاع الهند الداخلية، تمكّن الحزب الشيوعي الماركسي من تنمية وزنه الإنتخابي منذ تأسيسه، بحيث حصل على النسب التالية في الإنتخابات العامة المتلاحقة منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٠٤:

٤،٢٨ عام ١٩٦٧// ٥،١٢ عام ١٩٧١، حين تجاوز للمرة الأولى الحزب الشيوعي// و٤،٢٩ عام ١٩٧٧// و٦،٢٤ في العام ١٩٨٠// و٥،٨٧ في العام ١٩٨٤// و٦،٥٥ عام ١٩٨٩، وهو رقمه القياسي على الصعيد الوطني حتى الآن// و٦،١٤ في العام ١٩٩١// و٦،١٢ عام ١٩٩٦// و٥،٤ عام ١٩٩٨// و٥،٧ عام ٢٠٠٤.

مما يعني تراجعاً محدوداً عن الرقم الأعلى في أواخر الثمانينيات، ولكن ثباتاً نسبياً كبيراً على مستوى البلد ككل، وتقدماً في الإنتخابات المحلية، حيث يقود الحزب

الشيوعي الماركسي، كما ذكرنا أعلاه، جبهة اليسار في ولايتي البنغال وتريبورا وجبهة اليسار الديمقراطية في ولاية كيرالا، ويترأس أعضاء منه الحكومات الإقليمية في هذه الولايات الثلاث.

ومن الواضح أن اليسار في الهند له جذور عميقة وخصائص محلية، وهو جزء من الجسم السياسي التاريخي للهند المكافحة للإستقلال قبل العام ١٩٤٧، وتلك المستقلة بعد هذا التاريخ. وقد تعرض اليسار الجذري للإضطهاد والملاحقة أثناء الإستعمار البريطاني، وفي بعض مراحل الهند المستقلة. لكن الديمقراطية التعددية الهندية أثبتت رسوخها في هذا البلد الهام في الخارطة العالمية، بالرغم من محطات من العنف راح ضحيته عدد كبير من المواطنين، وكذلك من القيادات الهندية، من المهاتما غاندي في العام ١٩٤٨، الى إنديرا غاندي، وهي إبنة جواهرلال نهرو ولا علاقة عائلية لها مع عائلة المهاتما، عام ١٩٨٤، الى ابنها راجيف غاندي، الذي خلفها في رئاسة الحكومة، والذي اغتيل في العام ١٩٩١ أثناء الحملة الإنتخابية للمجلس النيابي، وغيرهم.

ظاهرة اليسار الماوي في نيبال

ولا بد من إشارة سريعة الى بلد صغير نسبياً، صغير بمقاييس جيرانه الكبار، يسكنه حوالي ٢٨ مليون نسمة في العام ٢٠٠٥، ويقع شمالي الهند وبينها وبين الصين، هو نيبال، لخصوصية التيارات اليسارية الغالبة الموجودة لديه.

فالبلد له جغرافية مميزة، حيث يقع في منطقة جبال هَمَلايا، وتشمل أراضيه ثمانية من أعلى قمم الجبال الأربع عشرة في العالم، بما في ذلك القمة الأعلى في العالم، قمة جبل إيفيريست، الواقع على حدوده مع الصين. وكانت نيبال تعيش في ظل نظام ملكي مطلق وسلطوي حتى العام ١٩٩٠، عندما وافق الملك، تحت الضغط الشعبي، على قيام ملكية دستورية على أساس التعددية والنظام البرلماني. لكنه لم يحترم تعهداته.

وكانت السنوات اللاحقة سنوات مضطربة، تشهد انتخابات ثم تعطيلاً للبرلمان، وجملة من المواجهات، الى أن اندلعت ثورة مسلحة في الأرياف في العام ١٩٩٦ بقيادة حزب يساري. حيث هناك مجموعة من الحركات اليسارية الجذرية لها وزن كبير في البلد، أكبرها تسمّى حزب نيبال الشيوعي (الماركسي اللينيني الموحد)، الذي هو منبثق من حزب نيبال الشيوعي، وتشكّل في العام ١٩٩١. وقد وصل هذا

الحزب الى حد تشكيل حكومة أقلية، أي بدون أغلبية له في البرلمان، في أواخر العام ١٩٩٤، كما شارك في حكومات إئتلافية لاحقة. وقد حصل هذا الحزب على ٣١،٦١ بالمئة من الأصوات في انتخابات العام ١٩٩٩. وهناك حزب آخر منشق أيضاً عن حزب نيبال الشيوعي أطلق على نفسه عند تأسيسه في العام ١٩٩٤ إسم حزب نيبال الشيوعي (الماوي)، نسبةً الى مؤسس جمهورية الصين الشعبية ماو تسي تونغ. وهذا الحزب لجأ، في مواجهة قمع الملك وتعطيله للحياة السياسية في العام ١٩٩٦، الى العمل المسلح في الأرياف ضد النظام الملكي، وهو عمل استمر عشرة أعوام الى حين تم التوصل الى اتفاق مع السلطة، في صيف العام ٢٠٠٦، بمساعدة مجموعة من الأحزاب الأخرى، لوقف الصراع المسلح والمواجهات مع الجيش الملكي، والتحضير لحسم البنية السياسية والقانونية في البلاد، حيث ما زالت مسألة الملكية وصلاحيات الملك مطروحة للنقاش. ولكن هذا البلد الزراعي الفقير بالموارد الطبيعية وقليل التطور الصناعي والواقع في مناطق جبال هَمَلايا العالية، كما ذكرنا، يبقى عرضة لمسيرة متعرجة من التطور السياسي والإقتصادي.

وفي سياق هذه المواجهات والإتفاقات، أصبح الحزب الماوي قوةً لا يستهان بها في نيبال، حيث احتل رُبع المقاعد، ٨٣ من ٣٣٠، في برلمان تشكّل في مطلع العام ٢٠٠٧ بعد أن تم إقرار دستور مؤقت وتشكيل حكومة إئتلافية مؤقتة، له خمسة وزراء فيها، كل ذلك للتحضير لإجراء إنتخابات لجمعية تأسيسية لإعداد دستور دائم، يُفترض أن تُقام في أواسط العام ٢٠٠٧.

وجدير بالذكر أن هذا الحزب ليس موالياً للحكم الحالي في الصين، بل يعتبر أن الحكم الحالي في الصين قد ابتعد عن نهج ماو تسي تونغ واتجه نحو التطور الرأسمالي. ومن الواضح، إذاً، أن لهذا البلد خصوصية كبيرة في وضعه العام ومساره السياسي، حيث لا تأثير على هذا المسار بفعل انهيار الإتحاد السوفييتي، من جهة، ولا بتغيُّر خيارات الحكم في الصين.

اليسار في اليابان

تعتبر اليابان ركناً أساسياً من أركان الإقتصاد الرأسمالي العالمي، منذ أن تمكّنت، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، من الخروج من نظامها الإقطاعي الآسيوي والتحول الى قوة إقتصادية وعسكرية وصلت الى حد هزيمة روسيا القيصرية في العامين ١٩٠٤–١٩٠٥، والهجوم على الولايات المتحدة في أواخر العام ١٩٤١،

بعد أن كانت قد احتلت مساحات واسعة من الصين منذ مطلع الثلاثينيات، ولاحقاً مساحات كبيرة من بلدان آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية. ومعروف أن اليابان تحالفت خلال الحرب مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وهُزمت معهما في العام ١٩٤٥.

بعد الهزيمة في هذه الحرب، واحتلال البلد من قبل الولايات المتحدة حتى العام ١٩٥٢، وإبقاء وجود أميركي عسكري في أنحاء البلد بعد ذلك، جرى التركيز على التطوير الإقتصادي والصناعي وإبقاء القوة العسكرية اليابانية في مستوى محدود، مما سمح بتطور إقتصادي هائل بعد الحرب، حوّل اليابان الى القوة الإقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة لعدة عقود، الى أن برز المارد الصيني في التسعينيات الماضية، في وقت كانت فيه اليابان تشهد انكماشاً إقتصادياً. حيث تحوّلت الصين الى القوة الإقتصادية الثانية في العالم من حيث القيمة الفعلية للعملة، وأصبحت قوة عسكرية لا يستهان بها.

هذا، وقد سيطر على المسرح السياسي في اليابان منذ أواسط الخمسينيات الماضية حزب يميني يحمل اسم الحزب الليبرالي الديمقراطي، باستثناء فترة محدودة في أوائل التسعينيات. وكان الحزب المعارض الرئيسي في أواسط الخمسينيات وحتى التسعينيات هو الحزب الإشتراكي، الذي تشكّل في العام ١٩٤٥ ولعب دوراً مركزياً في الحكومات الأولى بعد الحرب العالمية، قبل أن تنتقل مقاليد الحكم الى الحزب الليبرالي الديمقراطي، الحاكم منذ العام ١٩٥٥ وحتى الآن، باستثناء فترة وجيزة خارج الحكم في العام ١٩٩٣، كما ذكرنا.

من جانب آخر، فرض الحزب الشيوعي، الذي تأسس في العام ١٩٢٢، حضوره بعد الحرب. خاصةً ولكونه كان خاضعاً للإضطهاد والملاحقة من قبل النظام الإمبراطوري العسكري قبلها وأثناءها، كما كان الحزب الرئيسي الوحيد في اليابان الذي عارض السياسة التوسعية العدوانية لليابان في الثلاثينيات والأربعينيات الماضية ودورها في الحرب العالمية الثانية. ولذلك، كان له حضورٍ مهم بعد الحرب، وأصبح من القوى الرئيسية في البلد، بالرغم من أنه بقي دائماً حتى الآن في المعارضة.

وفي ما يلي الأرقام التي حصل عليها الحزب الشيوعي في الإنتخابات النيابية المتتالية:

١٠،٤ بالمئة في انتخابات العام ١٩٧٦// ١٠،٤ بالمئة في انتخابات العام ١٩٧٩// ٨،٨ بالمئة في انتخابات عام ١٩٨٦// ٧،٩٦ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٠// ٧،٧ في

انتخابات العام ١٩٩٣// ١٣،١ في انتخابات العام ١٩٩٦// ١١،٣ بالمئة في انتخابات العام ٢٠٠٠// ٧،٧ في انتخابات العام ٢٠٠٣// ٧،٣ بالمئة في انتخابات العام ٢٠٠٥. (Center on Democratic Performance, Japan Legislative Election, Archive).

بينما كانت أرقام الحزب الإشتراكي، الذي أصبح يعرف باسم الحزب الإجتماعي الديمقراطي منذ العام ١٩٩١، كالتالي:

٣٢،٩ بالمئة في انتخابات العام ١٩٥٨// ٢٠،٧ بالمئة في انتخابات العام ١٩٧٦//١٩،٧ بالمئة في انتخابات العام ١٩٧٩// ١٧،٢ بالمئة في انتخابات عام ١٩٨٦// ٢٤،٣٥ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٠// ١٥،٤ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٣// ٦،٤ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٦// ٩،٤ في انتخابات العام ٢٠٠٠// ٥،٢ في انتخابات العام ٢٠٠٣// ٥،٥ في انتخابات العام ٢٠٠٥. (Center on Democratic Performance, Japan Legislative Election, Archive; Adam Carr's Election Archive).

علماً بأن هذه الأرقام هي أرقام الجانب النسبي على أساس القوائم في الإنتخابات، حيث النظام الإنتخابي في اليابان مختلط بين النسبي والدوائر الفردية.

ويبرز من هذه النسب شيء من التواصل في وضع الحزب الشيوعي، مع قليل من التراجع، حيث أرقامه الأخيرة شبيهة بتلك التي كانت له في الثمانينيات وفي مطلع التسعينيات، وإن كان شهد ارتفاعاً بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٠، أي بعد انهيار الإتحاد السوفييتي بعدة سنوات. وهو، على الأرجح إذاً، لم يتأثر كثيراً بانهيار التجربة السوفييتية، حيث حافظ على وزن يجعله في مطلع القرن الحادي والعشرين الحزب الشيوعي الأوسع عضوية خارج الدول التي يحكمها حزب شيوعي، خاصة بعد حلّ الحزب الشيوعي الإيطالي في مطلع التسعينيات. حيث يُعدّ الحزب الشيوعي الياباني حالياً زهاء ٤٠٠ ألف عضو. ومعروف أن الحزب الشيوعي الإيطالي كان في السبعينيات أكبر حزب شيوعي، من حيث العضوية، خارج بلدان "المعسكر الإشتراكي". وبعده كان يأتي الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي وصلت عضويته في الستينيات الى نصف المليون عضو، وباتت الآن بحدود ١٣٠ ألف عضو.

بالمقابل، شهد الحزب الإشتراكي الياباني، الذي كان الحزب الأول في البلد بعد الحرب مباشرة، ثم الحزب الثاني والحزب المعارض الرئيسي لعدة عقود، انهياراً في وضعه الإنتخابي في أواسط التسعينيات الماضية، أي

بعد الفترة الوجيزة التي شارك فيها في الحكم وترأس إحدى الحكومات الإئتلافية في العام ١٩٩٤، بمشاركة الحزب الليبرالي الديمقراطي اليميني الحاكم منذ العام ١٩٥٥. وهو تحالف فرض تنازلات على الحزب الإشتراكي عن مواقفه التاريخية، خاصة في ما يتعلق بقضية تسلح اليابان والموقف من المعاهدة الأمنية اليابانية–الأميركية، وهو ما نتج عنه انفضاض واسع عن الحزب، عكس نفسه بخسائر كبيرة في الأصوات في الإنتخابات اللاحقة. ولم يغيّر في وضعه تغيير اسمه من الحزب الإشتراكي الى الحزب الإجتماعي الديمقراطي.

وهو وضع جعل الحزب الشيوعي منذ أواسط التسعينيات القوة اليسارية الأولى في هذا البلد الكبير والهام في الخارطة الدولية، وحوّل الحزب الإشتراكي سابقاً، والإجتماعي الديمقراطي حالياً، الى حزب صغير نسبياً. فيما استقطب حزب جديد تشكّل في العام ١٩٩٤ وحمل اسم الحزب الديمقراطي، وهو حزب ليبرالي اجتماعي، يُصنّف في خانة يمين الوسط، قسماً مهماً من جمهور الحزب الإشتراكي السابق، وتحوّل الى حزب المعارضة الأول في اليابان.

اليسار في إفريقيا السوداء

إذا تركنا جانباً وضع اليسار في الدول العربية، الآسيوية منها والإفريقية، لكونه يحتاج الى معالجة خاصة مسهبة، تنطلق من قياس لتطور نفوذ كل طرف يساري، وهو قياسٌ لا يتوفر حالياً بسهولة، في غياب إنتخابات ديمقراطية تعددية حقيقية في عدد كبير من البلدان العربية، فإن الحديث عن اليسار في إفريقيا السوداء، جنوبي الصحراء الكبرى، ليس سهلاً أيضاً. ولكننا سنتناول بعض نماذجه بمقاربة أولية سريعة.

وكان من الطبيعي أن تنتشر الأفكار اليسارية، في مرحلة معينة، بين النخب المتقدمة في هذه القارة، التي تعرضت خلال قرون طويلة لاستعمار واستعباد قاسيين، طالما أن اليسار يدعو الى التحرر من الإستعمار والتبعية، والى المساواة بين الشعوب والأمم كلها، واحترام حقوق كافة مكونات المجتمعات البشرية الإثنية والقومية والعقيدية، ويدعو الى محاربة العنصرية والتمييز القائم على أساسها.

خارطة رقم (١١): إفريقيا السياسية

وقد شهدت إفريقيا السوداء، بالفعل، بعد موجة الإستقلالات السياسية منذ أواخر الخمسينيات الماضية، نماذج من القيادات الجديدة في القارة التي تبنّى معظمها أفكاراً تنويرية، فيها مرجعيات فكرية متعددة، بعضها يساري، كما هو حال أحد أبرز شخصيات إفريقيا في تلك المرحلة، كوامي نِكروما، بطل إستقلال غانا، في العام ١٩٥٧. وغانا هي الدولة الإفريقية السوداء الأولى، غير العربية، التي استقلت في تلك المرحلة، وكانت معروفة قبل الإستقلال عن الإستعمار البريطاني باسم ساحل الذهب، وقد أُضيف لها القسم الذي سيطرت عليه بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى من توغولاند، المستعمرة الألمانية السابقة، علماً بأن القسم الآخر من هذه المستعمرة سيطرت عليه فرنسا، وهو اليوم يشكّل دولة توغو، الواقعة الى الشرق من غانا.

هذا مع العلم بأن دولتين إفريقيتين غير عربيتين كانتا مستقلتين قبل ذلك:

- الدولة الأولى هي إثيوبيا، أو الحبشة كما كانت تُسمّى منذ قرون طويلة، وهي دولة قديمة في التاريخ، لم تتعرض للإستعمار الأوروبي كغيرها من دول القارة السوداء في القرون السابقة، باستثناء الفترة القصيرة التي

احتل فيها النظام الفاشي الإيطالي البلد بين العامين ١٩٣٦ و١٩٤١. وعادت بعد ذلك الى وضعها السابق في ظل نظام إمبراطوري تقليدي، متحالف مع الغرب. وكانت إثيوبيا، الواقعة في القرن الإفريقي المواجه لليمن، دولة عضو في عصبة الأمم منذ العام ١٩٢٣، وإحدى الدول الـ٥١ المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥.

- والدولة الثانية هي ليبيريا، في غرب إفريقيا، التي تأسست في العام ١٨٤٧ من مجموعة من السود الذين تمت إعادتهم الى القارة من قبل الولايات المتحدة الأميركية منذ عشرينيات القرن التاسع عشر بعد تحريرهم من العبودية.

وكان رئيس غانا المستقلة كوامي نِكروما، آنذاك، أي في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات الماضية، أحد حلفاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر في إفريقيا وأحد أبرز أعلام حركة عدم الإنحياز في القارة السوداء في تلك المرحلة التاريخية. وكان متأثراً ببعض الأفكار اليسارية والمناهضة للعنصرية الإستعمارية. فطرح موضوعة الإشتراكية الإفريقية والهوية الإفريقية المشتركة، متقاطعاً بعض الشيء مع أفكار الطبيب النفسي والكاتب الثائر فرانز فانون. وفرانز فانون (١٩٢٥–١٩٦١) من مواليد مستعمرة مارتينيك الفرنسية في البحر الكاريبي في أميركا الوسطى، وصاحب الكتاب الشهير "المعذبون في الأرض"، الذي صدر في أوائل الستينيات الماضية، وانطلق من تجربة فانون الشخصية مع الإستعمار الفرنسي، وخاصة في مرحلة الثورة الجزائرية، التي انضم إليها وعمل طبيباً لمناضليها، ليرسم في كتابه مشهد الشعوب الخاضعة للإستعمار، والممارسات العنصرية التي تتعرض لها.

وقد تعرّض كوامي نِكروما في العام ١٩٦٦ الى عملية إنقلابية في بلده أثناء غيابه في زيارة خارجية. وتشير المصادر الغربية الى دور نشط للمخابرات المركزية الأميركية في هذه العملية الإنقلابية.

وما جرى في غانا، وقبل ذلك في الكونغو، المستعمرة سابقاً من قبل بلجيكا، يشكّل نموذجاً لما سيجري بعد ذلك في العديد من الدول الإفريقية المستقلة حديثاً. وإن كانت بعض الدول الإستعمارية السابقة قد سعت الى استباق مثل هذه الإشكالات بالعمل على تسليم السلطة في البلدان الإفريقية المستقلة عنها الى زعامات قريبة منها، كما حصل في العديد من المستعمرات الفرنسية التي خرجت فيها فرنسا من الباب لتعود من شباك العلاقات العسكرية والأمنية والإقتصادية الخاصة، عبر ربط النخب الحاكمة بالدولة الإستعمارية السابقة.

* * *

من جهة أخرى، كان لإستقلال الجزائر في العام ١٩٦٢ بعد حربها التحررية القاسية وتضحيات شعبها الكبيرة، كما لدور مصر الناصرية النشط في الخمسينيات وأوائل الستينيات، دور بارز في التحفيز على إنجاز الإستقلال وتعزيز تطلعات التعاون والعمل المشترك بين البلدان التي كانت خاضعة سابقاً للإستعمار في هذه القارة. ومن ثمرة هذه التطلعات قيام منظمة الوحدة الإفريقية في العام ١٩٦٣، التي كانت تضم كافة دول القارة، بما فيها الدول العربية، والتي بقيت قائمة حتى العام ٢٠٠٢، عندما ورثها "الإتحاد الإفريقي".

وشهدت أواخر الستينيات وفترة السبعينيات إزدهاراً للمرجعيات اليسارية لدى النخب والأنظمة في عدد غير قليل من دول إفريقيا، في زمن كانت فيه حركة التحرر في فييتنام مثيرةً للحماس لدى العديد من شعوب العالم. كما كان هناك حضور لنموذج كوبا، الدولة الصغيرة المتحدّية لجارها العملاق المتجبّر، بالإضافة الى حضور الإتحاد السوفييتي ودوره الموازن عالمياً لدور الولايات المتحدة، وكذلك، الى حد معين، حضور الصين الشعبية على المسرح العالمي. كل هذه التطورات العاصفة في تلك المرحلة شكلت حوافز لتبني العديد من القادة وحركات التحرر والأحزاب والأنظمة الإفريقية للنموذج المنبثق عن هذه التجارب، والفكر اليساري الذي كانت تحمله.

وكان العديد من الأنظمة في إفريقيا، في تلك المرحلة، يصف نفسه باليسار، وغالباً ما يذهب الى حد الحديث عن التحول نحو الإشتراكية. وهذا كان حال نظام منغستو هايلي مريام، الذي حكم إثيوبيا بين العامين ١٩٧٤ و١٩٩١ إثر الإطاحة بالنظام الإمبراطوري السابق ورأسه الإمبراطور هيلاسيلاسي. حيث ذهب منغستو الى حد إعلان النظرية الماركسية – اللينينية مرجعيةً فكرية للنظام، ورفع صور ماركس ولينين في الساحات العامة. في وقت كان فيه نظام الصومال المجاورة، بزعامة محمد سياد بري، يتحدث عن الإشتراكية العلمية. وهو تجاور فكري مفترض بين الدولتين الفقيرتين لم يحُل دون دخولهما في حرب دموية مدمرة في العامين ١٩٧٧–١٩٧٨ في صراع على مقاطعة أوغادين في إثيوبيا، والتي كانت الصومال تسعى الى ضمها إليها، ولم تنجح في ذلك. كما لم يحُل الإنتماء الى هذه المرجعيات اليسارية دون الصراع الحاد بين حركات تحرر إريتريا ونظام إثيوبيا، الذي كان يسعى للإحتفاظ بهذه المنطقة الساحلية التي ضُمّت الى إثيوبيا في مطلع الستينيات، بعد أن كانت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى العام ١٩٤١ مستعمرة إيطالية منفصلة عن إثيوبيا.

ومن بين الدول الإفريقية العديدة التي ذهبت قياداتها الى حد تبنّي الفكر اليساري الجذري، دول مثل الكونغو، التي عاصمتها برازافيل والتي كانت مستعمَرة من قبل فرنسا، تمييزاً عن الكونغو الأخرى التي كانت مستعمّرة من قبل بلجيكا وعاصمتها كانت تُسمّى ليوبولدفيل، وتحمل منذ العام ١٩٦٦ اسم كينشاسا. وهناك أيضاً أنظمة بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقاً)، وزيمبابوي (روديسيا الجنوبية سابقاً)، وأنغولا، وموزامبيق، وغينيا–بيساو، وبينين (داهومي سابقاً)، ومدغشقر، كلها، وغيرها، تبنّت في فترات معينة الفكر اليساري الجذري، ولكن مواقف معظمها تغيّرت لاحقاً.

باختصار، وباستثناءات محدودة، كانت مفاهيم اليسار في الممارسة تختلط بحسابات سياسية وقراءة معينة لتطورات الوضع الدولي، وبالطبع أيضاً، بحساب تأمين الدعم لضمان بقاء هذا النظام أو ذاك في مواجهة خصومه الداخليين. كل هذا الوضع تأثّر لاحقاً بما حدث في الإتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية في الفترة ١٩٨٩–١٩٩١. وليس فقط، أو بالأساس، لأسباب أيديولوجية أو فكرية، وإنما بسبب غياب مصدر الدعم الأساسي، المالي والتسليحي والسياسي، في مواجهة القوى الدولية الأخرى التي كانت تتنافس على النفوذ في الدول الإفريقية حديثة الإستقلال، وأحياناً الغنية بالموارد الطبيعية الهامة.

وهذه الملاحظة ليست محصورة في إفريقيا، بل يمكن ملاحظة ظواهر شبيهة في مناطق أخرى من العالم، وعملياً في مجمل "العالم الثالث"، باستثناءات محدودة. وفي مجال الإستثناء، يمكن الحديث عن الحالة الجنوب إفريقية، التي اتسمت فيها حركة النضال ضد الفصل العنصري بدرجة متقدمة من الإنفتاح على العالم وعلى المناخات اليسارية والتقدمية فيه. مع العلم بأنه، في الحركة الرئيسية التي قادت هذا النضال، وهي المؤتمر الوطني الإفريقي، كان هناك حضور ومشاركة فاعلة لقوى يسارية ذات شأن وتاريخ، وبشكل خاص الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي، الى جانب التيارات الأخرى.

وهذا الحزب تأسس في العام ١٩٢١ في أوساط الأقلية البيضاء، لكنه تعرّض لمرحلة "أفرقة"، إذا صحّ التعبير، بدعوة من الأممية الشيوعية (كومينتيرن)، أي انه تقرّر العمل على محاولة ضم أعداد كبيرة من السود الأفارقة إليه لتغيير بنيته الأولى البيضاء. وهو ما يذكّر بعض الشيء بما حصل مع الحركة الشيوعية في فلسطين في بداياتها، ومحاولات تعريب الحزب التي جرت في العشرينيات والثلاثينيات.

وقد تعرّض الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا للمنع في العام ١٩٥٠ من قبل النظام العنصري، وبقي ممنوعاً حتى انهيار النظام العنصري في العام ١٩٩٠. وخلال هذه الفترة، عمل الحزب بالتعاون مع المؤتمر الوطني الإفريقي، وخاضا، مع النقابات العمالية، الكفاح الوطني التحرري من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري وإقامة نظام تقدمي يساوي بين كل المواطنين بمعزل عن أصولهم الإثنية والعرقية والقومية والدينية ولون بشرتهم.

ومعروف أن التركيب القومي والإثني والثقافي في جنوب إفريقيا شديد التنوع. فهناك، بالطبع، الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء، والأخيرة متنوعة الأصول، حيث هناك، من جهة، ذوو الأصول الهولندية الذين يتكلمون الآن لغة مشتقة منها تسمى "أفريكانس"، ومن جهة أخرى، ذوو الأصول الأنغلو ساكسونية، الذين يتكلمون الإنكليزية. وهناك، الى جانب هاتين الكتلتين الكبيرتين مجموعات من الوافدين من الهند وبلدان آسيوية أخرى.

وجدير بالذكر أن قائد استقلال الهند، المهاتما موهانداس غاندي، عاش وعمل أكثر من عشرين عاماً في جنوب إفريقيا، حيث تعرّض للتمييز العنصري والإضطهاد اللذين يعيشهما السود و "الملونين" هناك، مما دفعه الى البدء في العمل على تنظيم مواجهة الإضطهاد الذي لحق بشعوب الهند على يد المستعمرين البريطانيين.

وجدير بالإشارة أن المؤتمر الوطني الإفريقي، الذي حقق أغلبية كبيرة من أصوات الناخبين بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، تجاوزت في كافة الدورات الإنتخابية منذ العام ١٩٩٤ نسبة الـ٦٠ بالمئة، وتزايدت في الإنتخابات المتتالية، مدعوم بتحالف ثلاثي يشاركه في قائمة الترشيح، يتشكل من المؤتمر الوطني ومن الحزب الشيوعي ومن النقابات العمالية، "مؤتمر النقابات الجنوب إفريقي". مما يفسّر هذا التفاعل بين مكونات هذا التحالف. لكن تمايزاً آخذٌ في التبلور بين الطرفين الأولين حول كيفية التعاطي مع الوضع الإقتصادي في جنوب إفريقيا، الذي بقي اقتصاداً رأسمالياً منفتحاً، في حين يدعو الشيوعيون الى وضع حدود معينة لتطبيقات الليبرالية الجديدة. وهو تمايز لم يؤثر حتى الآن على صيغة التحالف، لكن الأمر موضوع نقاش في أوساط الحزب الشيوعي. (SACP Central Committee Discussion Document, 2006).

والى جانب جنوب إفريقيا، هناك، كما أشرنا أعلاه، حضور لقوى يسارية في عدد من الدول الإفريقية السوداء الأخرى. ولكن غياب الإتحاد السوفييتي في التسعينيات دفع العديد من الأنظمة التي كانت تصف نفسها باليسارية، وأحياناً بالماركسية أو الماركسية–اللينينية، الى سياسات أكثر براغماتية والتعاطي مع

الدول الغربية على نطاق أوسع، بما في ذلك مع الولايات المتحدة. وهذا هو حال النظام الحالي في إثيوبيا، مثلاً، الذي كان حزبه يرفع رايات اليسار الجذري أثناء صراعه مع النظام السابق، نظام منغستو، الذي كان بدوره، كما ذكرنا، يرفع شعارات يسارية جذرية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تنامياً لدور الصين الشعبية في القارة الإفريقية، من زاوية العلاقات الإقتصادية والإستثمار والمساعدة في استخراج المواد الأولية، بما في ذلك النفط في بعض بلدان القارة. ويعتمد الصينيون على علاقات قائمة على ما يعتبرونه المنفعة المتبادلة، دون خلفيات أيديولوجية، حيث يوفرون قروضاً، على سبيل المثال، بشروط مخففة، مقارنة بالدول والمؤسسات الغربية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد تطورت العلاقات الإقتصادية بين الصين ودول إفريقيا بشكل سريع منذ التسعينيات الماضية، حيث تضاعفت التجارة بين الطرفين خلال عقد من الزمن سبع مرات، الى حد أن الصين باتت الدولة الثالثة، من حيث حجم العلاقات التجارية مع القارة الإفريقية، بعد الولايات المتحدة وفرنسا، بحجم من التبادل التجاري يُقدّر بـ٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٦. وتتالت الزيارات المتبادلة بالإتجاهين، حتى دعا القادة الصينيون الى عقد قمة صينية – إفريقية، انعقدت في بيجينغ/بكين بالفعل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بحضور زعماء ٤٨ دولة إفريقية.

كما قام الرئيس الصيني هو جين تاو بجولة شملت ثماني دول إفريقية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وجرى الإتفاق خلالها على مجموعة من المشاريع التطويرية والإستثمارات والقروض. كما وعد الصينيون بزيادة المساعدات التي يقدمونها. ومن الواضح أن تنامي دور الصين في القارة الإفريقية يُزعج الدول الكبرى الغربية التي لها مصالح واسعة في القارة، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا. علماً بأن الولايات المتحدة كانت قد بذلت جهوداً كبيرة في العقود الخمسة الماضية من أجل تعزيز حضورها في هذه القارة، الغنية بالعديد من المعادن ومصادر الطاقة الإستراتيجية، ولو على حساب الدول الإستعمارية القديمة الحليفة لها، بريطانيا وفرنسا والبرتغال خاصة.

ومعروف أن الولايات المتحدة التي باتت تستورد قسماً مهماً من استهلاكها النفطي والغازي من بلدان العالم، أصبحت تركّز على إفريقيا في السنوات الأخيرة، لقربها النسبي مقارنة بمنطقة الخليج والمشرق العربي، ولتخفيف اعتمادها على استيراد النفط من المناطق المضطربة، سواء في الخليج أو في أميركا الجنوبية، والتي يتنامى فيها العداء لسياسات واشنطن.

وقد قدمت الصين، مثلاً، في العام ٢٠٠٤، قرضاً بقيمة ملياري دولار لإعادة تشييد البنية التحتية لبلد من هذه البلدان الإفريقية الغنية بالثروات الطبيعية، أنغولا، الواقعة في الجنوب الغربي من القارة، والتي دمرتها حرب داخلية وخارجية طويلة دامت زهاء الثلاثة عقود بعد استقلال البلد في العام ١٩٧٥.

ومعروف أن أنغولا، التي يقودها منذ الإستقلال عن الإستعمار البرتغالي حزب يساري، تشهد في السنوات الأخيرة تطوراً متسارعاً في وضعها الإقتصادي، معتمدة على الثروات الطبيعية الهائلة التي توفرها أرضها، بما في ذلك النفط والذهب والماس. فقد نما الإقتصاد الأنغولي في العام ٢٠٠٥ بنسبة ١٨ بالمئة. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بنسب تتجاوز الـ١٠ بالمئة في السنوات القادمة. وجدير بالإشارة أن أنغولا انضمت الى منظمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك" في مطلع العام ٢٠٠٧. وهي بذلك تكون أول دولة تنضم الى هذه المنظمة منذ العام ١٩٧١، حين انضمت نيجيريا. مع العلم بأن دولتين من إفريقيا ومن أميركا اللاتينية كانتا عضوين في "أوبك" انسحبتا منها: غابون في العام ١٩٩٥، وإكوادور في العام ١٩٩٣.

ومعروف أن الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، لا تحبّذ مثل هذه التكتلات لبلدان منتجة لمواد أولية حيوية، وخاصة النفط. لا بل هي انزعجت كثيراً من تأثير "أوبك"، الى حد كبير، على أسعار النفط وحجم إنتاجه. فمع ان دولاً نفطية عديدة ليست عضوة في هذا التجمع، لكن السياسة الجماعية لـ"أوبك" تؤثر على مجمل العملية المتعلقة بتسويق النفط. خاصة وان دول "أوبك"، وإن لم تكن تنتج سوى حوالي ٤١ بالمئة من النفط الخام في العالم، إلاّ ان لديها ثلثي الإحتياطي المكتشف من النفط في العالم، معظمه في المنطقة الخليجية.

ومن المتوقع أن تعود دولة إكوادور الأميركية اللاتينية الى "أوبك" في وقت قريب، حسبما أعلن رئيسها اليساري الجديد، رفائيل كورييا، إثر انتخابه في أواخر العام ٢٠٠٦.

* * *

ولا شك أن استمرار حضور قوى وتيارات يسارية ذات وزن وتأثير في آسيا وإفريقيا يؤشّر الى حيوية وراهنية طروحات اليسار بالنسبة لبلدان هاتين القارتين، ولبلدان "العالم الثالث" بصورة عامة، وهو ما لاحظناه كظاهرة استثنائية في أميركا اللاتينية، القارة الثالثة من بين قارات الشعوب المستغَلّة والمضطهَدة طوال القرون الأخيرة.

ومن الواضح أن اليسار، عندما ينطلق من معطيات البلد المعني وقراءة واضحة لبنيته وتطلعات شعبه، ويضع البرامج والسياسات التي تستجيب لهذه التطلعات وتتناسب مع الظروف القائمة واحتمالاتها، يحافظ على راهنيته وعلى الحاجة الى دوره، كما رأينا بالنسبة للهند، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن المهم أن نستمر في متابعة التطورات الهامة الجارية على الصعيد الإقتصادي في كل من الصين وفييتنام. حيث ان النجاح في المواءمة بين التطور الإقتصادي السريع وبين تطور متوازن وملائم على الصعيد الإجتماعي، بحيث تستفيد كل فئات الشعب من هذا التطور، يمكن أن يفتح المجال أمام حضور نموذج يساري للتطور يكون مصدر إلهام لشعوب وحركات أخرى في القارة الكبيرة.

أما في إفريقيا، فالوضع قد يتطلب جهداً أكبر، حيث المعطيات الحالية لمجمل القارة ليست مشجّعة، مع استمرار سياسات الإستغلال والإستباحة التي تمارسها بعض القوى الكبرى، الإستعمارية القديمة أو الجديدة، وسياسات الإفساد لبعض النُخب السياسية التي تستميلها هذه القوى الخارجية على حساب مصالح شعوب بلدان القارة ومستقبلها، مستفيدةً من عوامل داخلية لها علاقة بدرجة تبلور شخصية وكيانية وتماسك كل بلد من بلدان القارة، كما هو الحال بالنسبة للعديد من البلدان المستعمَرة سابقاً في قارات أخرى، ومع بقاء عصبيات قبلية وتجاذبات إثنية، كما شهدنا في تطورات أوضاع بلدان مثل رواندا، والكونغو/كينشاسا، وساحل العاج، والصومال، وغيرها، في السنوات الأخيرة.

ولا شك أن هناك نقاطاً مضيئة في القارة، أشرنا أعلاه الى بعضها، وتاريخاً طويلاً وغنياً لليسار في بعض بلدان القارة، مثل جنوب إفريقيا، وفي شمالها العربي، كما في السودان، في الشمال الشرقي للقارة، مع فوارق وخصوصيات بين كلٍ منها تحتاج، كما سبق وذكرنا، الى مجال آخر لتناولها باستفاضة وعمق.

الفصل السابع

والآن: أيـــة آفـــاق؟

الفصل السابع

والآن: أيــة آفــاق؟

وهكذا نستطيع أن نقول أن العالم يشهد في هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حراكاً وتفاعلات تؤشر، بمجملها، الى استمرار حضور قِيَم وطموحات اليسار، مع بروز تيارات وتجارب يسارية جديدة، الى جانب إمتدادات التيارات الأقدم، وتحديداً تيارات اليسار الجذري، وتنامي مختلف التيارات التي تناهض العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة ومظاهرهما وتفرعاتهما، في مختلف مجالات الحياة، كما في مختلف أنحاء العالم، بما يشمل حركات الدفاع عن البيئة وعن غيرها من القضايا الجوهرية التي تتعلق بمستقبل البشرية أو قطاعات هامة منها، الى جانب تيارات اليسار الإصلاحي، بتلاوينها المختلفة.

ويمكننا، في هذا الصدد، الإشارة الى الظواهر الرئيسية التالية في الخارطة العالمية اليسارية، والتي يمكن أن تتطور في السنوات والعقود القادمة، أو تشهد تجليات جديدة أخرى للتعبير عن تطلعات اليسار:

- ظاهرة اليسار في أميركا اللاتينية، والتي، كما أوردنا سابقاً، تشكّل استمراراً وتطويراً لتراث يساري تاريخي في القارة، كانت تجسّده بشكل مكثّف تجربة كوبا، وإن لم تكن التجربة الوحيدة على هذا الصعيد في الماضي، كما تطرح قضايا وأنماطاً جديدة في التعاطي مع أهداف اليسار، بما في ذلك في مجال الحفاظ على التعددية السياسية وعلى الحريات الديمقراطية، لا بل تعزيزها وتوسيعها. وهكذا فإن تجارب اليسار الجذري الجديدة في أميركا اللاتينية تسعى في آن واحد الى إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة الأنظمة السياسية– الإقتصادية– الإجتماعية في بلدانها، والى إحداث تعميق وتعزيز بنية ديمقراطية تعددية حقيقية، الى جانب السعي المشترك لمختلف تجارب اليسار، بتلاوينها المختلفة في القارة، لتكتيل بلدان القارة اللاتينية

بهدف تحقيق التعاون والتكامل في ما بينها، وصيانة وتعزيز استقلالها الإقتصادي والسياسي عن القوى الخارجية، وخاصةً الولايات المتحدة.

- ظاهرة الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية ولـ"اليبرالية الجديدة"، وهي حركة شديدة التنوع والإتساع، كما ذكرنا، وتشمل تيارات من اليسار التاريخي الى جانب تيارات جديدة تتناول وتعمل من أجل أهداف متنوعة، يمكن اعتبارها تصبّ بمجملها في مجرى اليسار، لكونها مناهضة لتجليات معينة في النظام الرأسمالي المعولم، وبالرغم من أن بعض أطيافها لا تصف نفسها، بالضرورة، باليسارية.

- وهناك أنظمة خيار إشتراكي كانت قائمة قبل انهيارات العقد الأخير للقرن العشرين لتجارب التحول الإشتراكي، في أوروبا خاصةً، أنظمة مثل الصين وفييتنام وكوريا الشمالية ولاوس في آسيا، وكوبا في أميركا اللاتينية. وهي بمجملها، الى جانب تأكيدها على تمسكها بخلفياتها الفكرية اليسارية، اتسمت، منذ بداياتها، بسمة تحررية وطنية وإستقلالية في معركتها المزدوجة ضد صيغ متنوعة من الإستعمار المباشر وغير المباشر والإحتلال الخارجي. وهي نتاج معارك تحرر ذات طابع ثوري، انتقلت بعد ذلك الى عملية البناء والتراكم مع التمسك بالأفق الإشتراكي. وهي كلها تتسم أيضاً بكونها جرت في بلدان متخلّفة أو غير متطورة إقتصادياً بالأساس، مما استوجب عليها أن تتجه لتحقيق هذا التطوير، بأشكال مختلفة، لتجاوز حالة التخلف والفقر التي كانت سائدة في مراحل التحرر الأولى. وهناك، بالطبع، تمايزات بين كل تجربة من هذه التجارب وتفاوت في مستوى الإنجاز والتقدم على طريق تحقيق التراكم الضروري للإنتقال الى مرحلة أرقى.

- وما زالت هناك في عدد من بلدان العالم قوى يسارية جذرية ذات شأن وتأثير في حياة شعوبها وبلدانها. وقد أشرنا الى أبرز قوى هذا اليسار في بعض الدول الأوروبية، وكذلك في بلدان هامة مثل الهند واليابان وجنوب إفريقيا وغيرها.

أما تناول وضع اليسار، كسياسة وكفكر وحضور، في بلد هام ومركزي في عالم اليوم، وهو الولايات المتحدة، فهو أمر صعب ويحتاج الى أكثر من إضاءات سريعة ومتابعة لبعض المحطات الإنتخابية، كما فعلنا بالنسبة لبلدان عديدة في مناطق أخرى، وذلك لأسباب عدة لها علاقة بخصائص النظام السياسي في هذا البلد.

فما هو موجود في بلدان رأسمالية متطورة أخرى، مثل اليابان ومعظم بلدان أوروبا الغربية وبلدان أخرى، من قوى يسارية منظمة تُشارك في الحياة السياسية العامة وفي الإنتخابات، وتحصل على نسب معينة يمكن أن تُقاس ويُقاس تطورها، ليس موجوداً في الولايات المتحدة. صحيح أن هناك العديد من القوى والأحزاب اليسارية والتقدمية الحاضرة في الحياة السياسية الأميركية، ولها منابرها المنشورة أو المسموعة أو المرئية، وهناك منابر يسارية مستقلة ذات حضور مميّز، لعبت دوراً مهماً، على سبيل المثال، في الحملة الجارية ضد الحرب على العراق منذ الأشهر التي سبقت الحرب، لكن النظام السياسي الأميركي مبنيٌّ على قاعدة تهميش هذه القوى وتثبيت الثنائية الحزبية المعروفة، بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

ويصعب وصف أي من هذين الحزبين الكبيرين باليسارية، وإن كان من المعروف أن الحزب الديمقراطي أقل يمينيةً عادةً من الحزب الجمهوري في عدد من المجالات، حيث يعتمد على قاعدة انتخابية تشمل في ما تشمل، بالإضافة الى قطاعات هامة من رأس المال الذي يساهم في تمويل مرشّحي الحزب، وهي قطاعات ذات وزن في الإقتصاد الأميركي، قطاعات من الطبقات الوسطى، وغالبية الأميركيين السود الذين يشاركون في العمليات الإنتخابية، وأقليات عرقية وإثنية أخرى، وبعض أوساط النقابات. وهناك، بالتأكيد، بعض أعضاء الحزب الديمقراطي ممن يمكن تصنيفهم يساريين، أو "ليبراليين" أو "راديكاليين"، وهما تعبيران آخران دارجان هناك بمضمون متشابه، مثل المرشح الديمقراطي في تصفيات الحزب الأولية للإنتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠٠٤، دينيس كوسينيتش. ولكن هؤلاء الأعضاء، بمجملهم، مهمَّشون في الحزب وفرصهم في النجاح للترشُّح عن الحزب في الإنتخابات الرئاسية وغالبية الإنتخابات النيابية محدودة جداً، كما هو الحال، على صعيد التهميش، بالنسبة لقوى اليسار الأخرى خارج الحزبين الكبيرين.

وجدير بالتذكير انه، في العام ٢٠٠٠، تقدَّم للترشيح في الإنتخابات الرئاسية من خارج الحزبين الكبيرين المحامي رالف نادر، المدافع المعروف عن مصلحة المستهلك في الولايات المتحدة، والذي كان مرشحاً ثالثاً بارزاً في هذه الإنتخابات الرئاسية، مدعوماً رسمياً من الحزب الأخضر في الولايات المتحدة. ولم يحصل نادر في النتيجة سوى على أقل من ٣ بالمئة من الأصوات (٢،٧٤ بالمئة). وربما ليس أمراً معروفاً على نطاق واسع بأن هناك دائماً عدداً غير قليل من المرشّحين الآخرين في الإنتخابات الرئاسية، وغير الرئاسية، الأميركية عن أحزاب أو تيارات أخرى. لكن

صوت هؤلاء المرشحين بالكاد يُسمع، وإمكانياتهم المالية محدودة جداً عادةً، مقارنة بإمكانيات المرشحَين الرئيسيَين من الحزبين الكبيرين، والأصوات التي يحصلون عليها محدودة جداً، ويصعب أحياناً احتسابها بالنسب.

وسياسة التهميش في الولايات المتحدة هي سياسة واعية تقوم بها القوى الإقتصادية النافذة في البلد وامتداداتها الطاغية في المجالين السياسي والإعلامي. وفي كلا المجالين، هناك تأثير كبير للقوى المالية والإقتصادية الكبرى، التي تساهم في تمويل الحملات الإنتخابية للمرشحين للرئاسة كما لمجلسي النواب والشيوخ. وبعض هذه القوى المالية الكبرى يسيطر على، أو بالأحرى يمتلك، وسائل الإعلام والدعاية واسعة الإنتشار والنفوذ، كما هو الحال راهناً في العديد من الدول الرأسمالية المتطورة الأخرى في العالم، وإن بدرجة أقل من الولايات المتحدة في بعضها، حيث الشركات الكبرى وبيوت المال تمتلك العديد من المنابر الإعلامية الرئيسية في هذه البلدان أيضاً.

وهذا التهميش يجري بوسائل وأساليب متنوعة، وغالباً غير فاقعة الوضوح أو الفجاجة، بحيث يتشكّل الإنطباع الأولي لدى أي متابع سطحي لوضع الولايات المتحدة بأن الحريات فيها واسعة وغير مقيّدة، بينما واقع الحال هو أكثر تعقيداً، كما يحلّل ويوضّح ذلك العديد من مثقفي البلد نفسه ذوي الرؤية الراديكالية، من أمثال الكاتب والأستاذ الجامعي نؤام تشومسكي، وبعض مخرجي السينما الراديكاليين، من أمثال مايكل مور، وعدد غير قليل غيرهما. ولا شك أن ما أسماه تشومسكي في كتابين من كتبه "ردع الديمقراطية" و"السيطرة على وسائل الإعلام" يعبّر بوضوح عن حقيقة وضع الحريات الديمقراطية في هذا البلد. فهو يشير الى الأساليب المتعددة التي تستخدمها الأوساط الإقتصادية–السياسية النافذة في الولايات المتحدة لتهميش الأفكار غير المنسجمة مع رؤى ومصالح القوى المالية والإقتصادية الرئيسية المسيطرة على البلد، معتمدةً على مثقفي وإعلاميي هذه القوى ومروّجي قِيَمها السائدة.

وهنا يمكن أن نستحضر نظرية أنطونيو غرامشي حول ما أسماه "الهيمنة"، بمعنى انتشار فكر طبقة أو طبقات معينة على قطاعات أوسع من الشعب في مراحل تاريخية معينة. وهو ما يمكن أن ينطبق على أساليب تعميم الأفكار السائدة في بلد متطور إقتصادياً كالولايات المتحدة، دون اللجوء بالضرورة الى الوسائل القسرية والقمعية بشكل فج وظاهر للعيان. مع العلم بأن مثل هذه الوسائل استُخدمت في مراحل تاريخية معينة اعتُبرت حسّاسة بالنسبة للقوى المسيطرة، مثل مرحلة

"المكارثية" والحملة ضد "تغلغل الشيوعية" واليسار في مطلع الخمسينيات الماضية، ومرحلة قمع الحركات الراديكالية للسود الأميركيين والحركات اليسارية الجديدة والتحركات الطلابية في الستينيات. أي ان "الهيمنة" الفكرية والسياسية للنظام الحاكم في الولايات المتحدة وصلت، في الواقع، الى درجة عالية من التحكّم بعقول قطاعات واسعة من البشر.

* * *

كما لا بد من الإشارة، في سياق هذا الحديث عن المناخات اليسارية، الى تنامي الأجواء المناهضة للنزعات الإمبراطورية الأميركية المتفاقمة العدوانية، خاصة على خلفية الحرب على العراق ومحاولات توسيع ومدّ النفوذ وتحقيق أوسع أشكال السيطرة الإميركية على مستوى العالم بعد انهيار الإتحاد السوفييتي والإستئثار بالقوة الكونية، ومحاولة وضع اليد على ثروات العالم الإستراتيجية، خاصة في عهد الرئيس الأميركي جورج ووكر بوش (٢٠٠١-٢٠٠٩) وطاقمه اليميني. وإن كان من الواضح منذ الآن أن هذا الإستئثار مهددٌ بالتراجع وبالتلاشي في أمدٍ غير بعيد، مع تنامي دور الصين العالمي وقوتها الإقتصادية وتشعُّب وانتشار علاقاتها العالمية، ومع عودة روسيا القوية الى الساحة الدولية في مطلع القرن الجديد، وكل ذلك على خلفية تعثر وتأزم المشروع الأميركي التوسعي في "الشرق الأوسط الكبير"، كما يسمونه، وخاصةً في المناطق الآسيوية الغربية والوسطى المحيطة بمنابع النفط الهامة في الخليج وفي بحر قزوين وحولهما.

وجدير بالإهتمام أيضاً، في هذا السياق، هذا التنامي المتزايد أيضاً لوزن الهند العالمي، التي هي أيضاً، كما الصين، بلد عملاق من حيث تعداد شعبها، وقد قامت في العقدين الأخيرين بتحقيق تطور متسارع لقوتها الإقتصادية، وإن بوتيرة أقلّ من الصين. مع العلم بأن الدور الهندي ليس ملموساً بعد بشكل كبير على مستوى السياسة العالمية في السنوات الأخيرة، كما هو الحال بالنسبة للدورين الصيني والروسي، ربما، جزئياً، بسبب عدم تمتعها بحق النقض (فيتو) في مجلس الأمن الدولي مثلهما.

كما لا يتخذ هذا الدور على صعيد السلطة الحاكمة في الهند طابعاً واضحاً في انحيازه السياسي نحو المشروع العالمي التحرري، وهو ما كان واضحاً خاصةً ابان حكم حزب اليمين الهندوسي، بهاراتيا جاناتا، بين السنوات ١٩٩٨ و٢٠٠٤، حيث اقتربت حكومة الهند، آنذاك، في سياساتها، من الولايات المتحدة، وتعاونت بشكل متزايد مع إسرائيل، كما سبق وذكرنا.

ومع ان التحالف الحاكم في الهند منذ انتخابات العام ٢٠٠٤ يُمكن وصفه بأنه تحالف وسط–يسار، حيث أحزاب اليسار الجذري تدعم حكومة حزب المؤتمر الوطني دون المشاركة فيها، إلا ان التطورات الإقتصادية الكبيرة في هذا البلد الضخم والمتنوع التركيبة البشرية، خلال العقدين الأخيرين خاصةً، عزّزت، الى جانب الوضع الإقتصادي الإجمالي للبلد، قوة ونفوذ وحجم شرائح وطبقات اجتماعية عليا أو متوسطة تسعى الى الإندماج في حركة العولمة الرأسمالية من موقع التكافؤ النسبي، وليس الدونية. وإن كانت الفئات والشرائح الإجتماعية الأفقر والأقل إستفادةً من التطور الإقتصادي قد أثبتت حضورها أيضاً في الساحة السياسية، ولكن ليس بنفس القدر، بطبيعة الحال. حيث أثبت اليسار الهندي حضوراً ملموساً على المستوى الوطني وحضوراً قوياً في بعض الولايات، كما رأينا في الفصل السابق، وبالتالي قدرةً على التأثير على مسار البلد لا يُستهان بها، ولكنها ليست بعد بمستوى الكتلتين السياسيتين الأكبر، المعبرتين عن مصالح الشرائح والقطاعات العليا والمتوسطة في البلد.

* * *

ولا شك اننا نعيش مرحلة انتقالية بعد سقوط النظام العالمي الذي ساد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الإتحاد السوفييتي، ذلك النظام المبني على التوازن بين القطبين، الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، اللذين تصارعا مباشرةً أو بالواسطة، وفي الوقت نفسه سعيا الى تفادي الإنفجارات الكبيرة التي يمكن أن تجرهما الى مواجهة نووية لا منتصر فيها، والخاسر هو البشرية جمعاء.

ولا تبدو الآن بعيدةً إمكانية إعادة صياغة الوضع العالمي على قواعد أكثر انسجاماً مع التطورات الجارية في العالم وأقل ارتهاناً لمزاجية ومطامع طرف قوي واحد، أساء في هذه السنوات القليلة الماضية استخدام قوته، وبثّ المزيد من الحروب والفوضى في عالم كان بغنىً عنها. وهذا النظام متعدد الأقطاب من المتوقع تبلوره خلال السنوات أو العقود القليلة القادمة، وهو، على أية حال، آخذٌ في التبلور أمام أعيننا يوماً بعد يوم.

أي يسار في العالم الجديد؟

فما الذي يعنيه اليسار والخيار الإشتراكي، إذاً، في هذه المرحلة من تاريخ العالم، وبعد كل الذي جرى خلال القرن الماضي من تطورات صاخبة؟

بإمكاننا أن نضع ثلاث سمات رئيسية لليسار المعاصر، وهي أقرب لتوصيف اليسار الجذري منها لتوصيف اليسار المعتدل أو يسار الوسط، مع ان هناك بعض التقاطعات:

- أولاً: مناهضة الظلم الإجتماعي- الإقتصادي على مستوى البلد وعلى مستوى النظام العالمي الحالي ككل، لكونه مبنياً بالأساس على أولوية مصالح الأقوى واستغلال الأضعف الى أبعد حدود تسمح بها القوانين والأعراف الدولية السائدة والمتبعة في عصرنا. وعنجهية القوة هذه تذهب، في حالات كثيرة، الى تجاوز هذه القوانين والأعراف من قبل الأقوى، وحماية خروقات حلفاء الأقوى، كما هو الحال في الحماية التي توفرها الإدارات الأميركية المتعاقبة لإسرائيل عبر إعفائها من احترام القوانين والقرارات الدولية. وهي حماية يقابلها التنكيل، غير المحدود أحياناً، بغير الحلفاء وغير الطيّعين، الأقل قوةً أو الأضعف، كما تُجسِّد ذلك بشكل فاقع مقدمات ومجريات الحرب للسيطرة على العراق، والعمليات الإسرائيلية، المغطاة من قبل الإدارات الأميركية، لإذلال الشعب الفلسطيني وإخضاعه والحؤول دون ممارسته لحقه في تقرير المصير والإستقلال.

ومناهضة الظلم، في منظار اليسار، تسعى من أجل الوصول الى تحقيق الحد الأقصى من العدالة الإجتماعية على مستوى البلد، كما العدالة والتكافؤ بين الشعوب والبلدان على المستوى العالمي، وصولاً، في زمن لاحق، قد يتطلب وقتاً، الى تجاوز كل شكل من أشكال الظلم والإجحاف والإستغلال بحق طبقات وشرائح مجتمعية أو بحق شعوب وبلدان بأكملها، عبر الإنتقال الى نظام إقتصادي- إجتماعي أرقى من النظام الرأسمالي، السائد حالياً في معظم مناطق العالم، والى نظام عالمي أكثر انصافاً وتوازناً.

- ثانياً: تأمين وضمان أعلى قدر من الحقوق والحريات الديمقراطية، التي تصون حق الإنسان والمجتمعات في العيش الكريم وفي حرية التعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر، وغيرها من الحريات الديمقراطية، التي تطورت وتبلورت في التاريخ البشري عبر مسيرة طويلة من الكفاح الشعبي والديمقراطي ضد الإستبداد والطغيان والتجبّر. وربما كان من أهم دروس ما جرى في التجربة السوفييتية، وغيرها من التجارب الشبيهة، هو أنه لا مجال لتحقيق اشتراكية حقيقية بدون حريات ديمقراطية واسعة وتتسع باستمرار، وتتيح المجال لأوسع قطاعات الشعب للدفاع عن المكتسبات التي تحققت لها على كافة المستويات ولبناء المجتمع الخالي من الإستغلال والظلم. وقد أوردنا أعلاه كلمات مهمة بهذا المعنى وردت على لسان المناضلة والمفكرة اليسارية الألمانية روزا لوكسمبورغ، التي اغتيلت في العام ١٩١٩ (Luxemburg, 1969).

- ثالثاً: لا بد من مواقف وممارسات مناهضة للعولمة الرأسمالية وللنظام الإمبريالي العالمي ولمظاهر العدوانية المتزايدة في ظل هذا النظام، وهي مظاهر تنال، إذا ما استفحلت ولم تجر مجابهتها ولجمها بأوسع التحالفات على المستوى العالمي، من الهدفين الأول والثاني، أي من مطامح العدالة الإجتماعية على المستوى المحلي وفي العلاقات الدولية، ومن الحقوق والحريات الديمقراطية، بما في ذلك في البلد الأم والمركز للنظام الأمبريالي.

هذه العناوين هي تلك التي يرفعها اليسار الجذري الأميركي اللاتيني، كما قطاعات اليسار الأكثر تقدماً في حركة مناهضة العولمة الرأسمالية في أنحاء العالم.

يبقى أن نقول أن الهدف الإشتراكي، الذي كان يبدو قريب المنال في مطالع القرن العشرين بالنسبة لبعض رافعي لوائه، سيبقى هدفاً مهماً، ولكن من الواضح أنه غير قريب الأمد، لكونه يتطلب توفر شروط معينة، تبيَّن، من خلال التجربة السوفييتية، أنها جوهرية وضرورية، سواء من ناحية توفر مستوى عالٍ من التطور الإقتصادي الإجتماعي الثقافي، أو من ناحية توفر حريات وحقوق ديمقراطية حقيقية وواسعة مرتكزة على مجتمع مدني حر ومزدهر، أي على تنظيم ذاتي للمجتمع بمعزل عن الدور القسري للدولة. وهو ما كانت تؤشر له كلمات فلاديمير لينين في كتابه الشهير "الدولة والثورة" عندما تحدث عن مرحلة التحول الإشتراكي باعتبارها مرحلة انتقالية تذوي فيها الدولة وأجهزتها القمعية والزجرية بشكل متدرج وطبيعي وبطيء نسبياً، مع تولي مكوّنات المجتمع لمسؤولياتها ودورها الحر والنشط في تنظيم الحياة العامة والعلاقات بين البشر.

وواضح أن الجانبين المشار إليهما متلازمان. أي ان التطور المجتمعي الشامل على الصعيد المادي والإجتماعي يتعزز بضمان الحريات والحقوق الديمقراطية. والعكس أيضاً صحيح. ويمكن التمعن، الى جانب التجربة السوفييتية وتفكك الإتحاد السوفييتي، بالتجربة اليوغسلافية، المختلفة بعض الشيء عنها، حيث قاد الفشل الإقتصادي وغياب الحريات الى فشل مزدوج أدى ليس فقط الى التراجع عن مشروع التحوّل الإشتراكي، بل الى تفكك البلد على أساس إثني وقومي وطائفي، في بحر من الحروب الأهلية الدموية. وحتى لو كانت هناك أصابع خارجية تصبّ الزيت على نار هذا التفكك، كما تشير بعض الأوساط المتابعة لشؤون البلقان، فإن عوامل الضعف الداخلية هي التي فتحت لها المجال.

يبقى أن تعمل القوى والأطراف الساعية الى تحقيق هذه الأهداف على بلورة الوسائل الجديدة للوصول إليها، من خلال المعرفة العميقة للوضع الخاص ولسمات

كل مجتمع، كما وسمات محيطه الجغرافي، ومن خلال اشتقاق الصيغ الملائمة للعمل على تنسيق وتجميع الجهد المشترك للوصول الى نهوض واسع لليسار وللقوى الإجتماعية التي يعبّر عن تطلعاتها، والتي هي الغالبية الساحقة من الناس في أنحاء العالم. حتى وإن كانت بعض هذه القطاعات الشعبية تعبّر، في البدايات، عن تطلعاتها وإرادتها أحياناً بأشكال وصيغ مختلفة ومتنوعة.

* * *

باختصار، من وجهة نظر أنصار اليسار والعدالة بين البشر وحقوق الشعوب والأفراد المشروعة، لم تكن انهيارات أواخر القرن الماضي نهاية تاريخ. فالتاريخ البشري، بالضرورة، لا ينتهي. بل ان هذه الإنهيارات كانت درساً لاستخلاص العبر منه وابتداع أشكال وأساليب عمل وتنظيم مختلفة، تراكم وتستفيد من إيجابيات ونقاط قوة التجارب الماضية، كما والتجارب المستمرة والمتجددة كل يوم، وتصحّح الأخطاء وتستدرك نقاط الضعف، وأحياناً الخطايا والإخفاقات الكبيرة، التي يتطلب التقدم الى الأمام تشخيصها وتحليل أسبابها وعوامل نشوئها واستمرارها، وبذل كل الجهود الممكنة للحؤول دون تكرارها، لا بل استكشاف الطرق الجديدة الضرورية التي لا تسمح لها بالبروز من جديد.

وهكذا هو دائماً مسار التاريخ. فطريقُهُ الى الإرتقاء والتطور ليست دائماً طريقاً مستقيمةً وسهلة، كما رأينا في مراحل وتجارب ومحطات تاريخية سابقة أخرى في مسيرة البشرية. ولكن من الواضح في قراءة جادة للتاريخ، بما في ذلك تاريخ القرنين الماضيين، أن محطات ثورية معينة، مثل الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، تطرح برامج وطموحات كبيرة، تتقدم ثم تنتكس وتتراجع، ثم تعود بأشكال وصور جديدة لتفرض نفسها شيئاً فشيئاً في الواقع، وتصبح مبادئها جزءً من الواقعً المعاش، بعد عقود طويلة من انطلاقتها.

فالحريات الديمقراطية المعهودة في عالمنا المعاصر، على سبيل المثال، لم تتحقق في أي بلد من بلدان العالم بضربة واحدة، وإنما شقّت طريقها، بشكل متدرج ومتعرج وعبر عقود طويلة، الى أن فرضت نفسها، في خضم صراعات مستمرة بين أنصارها وبين القوى المتضررة من انتصارها في المجتمع المعني. وهي حريات ما زالت بالطبع غير مكتملة، وقابلة للتطوير والإرتقاء بالإتجاهات التي أشرنا إليها في صفحات سابقة، في صراع البشرية الدائم من أجل عالم أفضل وأكثر اقتراباً من العدالة واحترام حقوق كل الشعوب والتجمعات البشرية وكل عناصرها.

المصـــادر والمراجـــع

مراجع الفصل الأول

Interview with Francis Fukuyama. *Le Monde,* 13 Jan 2007.

The Ethics of the Free Market Index. *Neoliberalism: Origins, Theory, Definition*. web.inter.nl.net/users/Paul.Treanor/neoliberalism.html

The Free Dictionary Online. *Historical Origin of the Terms 'Left' and 'Right' in* Politics. www.thefreedictionary.com

مراجع الفصل الثاني

Afghanland. *Communism in Afghanistan*. www.Afghanland.com

Amin, Samir. "What Maoism has Contributed". *Monthly Review,* Sep 2006.

Anderson, Perry. "Russia`s Managed Democracy". *London Review of* Books, 25 Jan 2007.

Archontology.org *USSR: Communist Party: Leadership* (1917-1991). www.Archontology.org

Beehner, Lionel. *The Rise of the Shanghai Cooperation Organization*. Washington: Council on Foreign Relations, June 12, 2006

Beehner, Lionel. U.S.-*Russia Interests on Collision Course*. Washington: Council on Foreign Relations, 14 Feb 2007

Brown, Archie. *Reform, Coup and Collapse: The End of the Soviet State*. BBC History, 2001.

Brzezinski, Zbigniew. Interview with '*Le Nouvel Observateur'* weekly, 15-21 January 1998 issue, translated in globalresearch.ca and posted 15 October 2001.

Carter, Jimmy. The *Carter Doctrine – President Jimmy Carter`s State of the Union,* January 23, 1980. From: Selected Speeches of Jimmy Carter. www.jimmycarterlibrary.org.

CBS News site. *Russian Leader Newly Combative, Defiant*. 29 April 2007. www.cbsnews.com/

Center for Russian Studies. *State Duma Elections*. Norway: Norsk Utenrikspolitisk Institutt. http://www.nupi.no/russland/database/start.htm

Center of Democratic Performance. *Elections Results Archives Russia,* State University of New York: Binghamton University site.

Engdahl, F. William. *The Emerging Russian Giant Plays its Cards Strategically.* 7 October 2006. www.globalresearch.ca.

The Gorbachev Foundation. http://www.gorby.ru/en/default.asp

Gramsci, Antonio. *Textes*. Paris: Editions Sociales, 1983

Gunder Frank, Andre. *What Went Wrong in the "Socialist" East*. The Robinson Rojas Archive (RRA), 1993/1994. www.rrojasdatabank.org

Gunder Frank, Andre. *What Went (and Still is?) Wrong?: Economy, Politics, and Ideology in Contention*. The Robinson Rojas Archive (RRA) Second Draft, 1992 (RRA). www.rrojasdatabank.org

Higgins, Jim. "Luxemburg and Lenin". in: *International Socialism,* no. 27-Winter 1966/67.

Ho Chi Minh. *Selected Writings (1920-1969).* Hanoi: Foreign Languages Publishing House, 1977.

Jordan, Z. Pallo *South African Communist Party, A Survery of the South African Debate on the Decline of Socialism in Eastern Europe*. South African Report September, 1991. www.Marxists.org

Lenin, Vladimir. *"Last Testament", Letters to the Congress. Dec 1922 -January 1923.* Lenin Internet Archive. www.marxists.org.

Lenin, Vladimir. "The April Theses, the Tasks of the Proletariat in the Present Revolution". in: *"Pravda"* from Lenin Collected Works, published on April 7, 1917. Moscow: Progress Publishers, 1964 edition. Volume 24, Pp. 19-26.

Lenine, Vladimir. *L`Etat et la Revolution*. Paris: Editions Sociales, edition 1972.

Luxemburg, Rosa. *La Revolution Russe*. Œuvres II (Ecrits Politiques 1917-1918). Paris: Editions Maspero, 1969. Pp. 55-90.

Luxemburg, Rosa. *The Russian Revolution, 1918.* The Rosa Luxemburg Internet Archive: www.marx.org/archive/luxemburg.

Luxemburg, Rosa. The Russian Tragedy, September 1918. in: *'Spartacus' no. 11, 1918*. From The Rosa Luxemburg Internet Archive. www.marx.org/archive/luxemburg

Marx, Karl. *Critique du Programme de Gotha 1875*. voir Marx, Engels, Œuvres Choisies. Moscou: Editions du Progres, 1975. Pp. 323-343.

Marx, Karl. *La Guerre Civile en France 1871*. voir Marx, Engels, Œuvres Choisies. Moscou: Editions du Progres, 1975. Pp. 256-320.

Medley, Joseph E. *Soviet Agriculture, A critique of the Myths.* University of Southern Maine, 1992.

Piotte, Jean-Marc. *La Pensee Politique de Gramsci*. Paris: Editions Anthropos, 1970.

Raynolds, Douglas. Soviet Economic Decline: Did an Oil Crisis Cause the Transition in the Soviet Union?. in: Douglas Raynolds, *Scarcity and Growth Considering Oil and Energy: An Alternative Neo-Classical View* ,1998. www.hubbertpeak.com

Reuveny, Rafael and Aseem Prakash. The Afghanistan War and the Breakdown of the Soviet Union. *Review of International Studies,* British International Studies Association, 1999.

Sussman, Gerald. "The Myths of 'Democracy Assistance': U.S. Political Intervention in Post-Soviet Eastern Europe". *The Monthly Review,* Dec 2006.

Wikipedia. *History of the Soviet Union (1927-1953).* www.en.wikipedia.org

Wikipedia. *Foreign Trade of the Soviet Union*. www.en.wikipedia.org

Wikipedia. German Revolution 1918-1919. www.en.wikipedia.org

Wikisource. *European Parliament Resolution on Gladio,* 22 Nov 1990. Documents, from Statewatch, Archive Document, Appendix 2. www.wikisource.org

مراجع الفصل الثالث

Ali, Tariq. "The Importance of Chavez". *Counterpunch Online,* 16 Aug 2004.

Ali, Tariq. *Venezuela: Changing the World by Taking Power.* Interview. Venezuelanalysis Online, 22 July 2004. www.venezuelanalysis.com

BBC News Online. *Analysis: How the US 'Lost' Latin America*. BBC, 3 Apr 2006.

Betto, Frei. *Tarso Luis Ramos*. (interview), MST site – Movement of Landless Rural Workers, Sep 2006. www.mst.org.br/mst/home.php

Bigwood, Jeremy. U.S. Meddling in Peruvian Presidential Race?. *Znet Online,* 20 Mar 2006. http://www.zmag.org/weluser.htm

Birns, Larry. *Latin America: the Path away from* U.S. Domination. Council on Hemispheric Affairs, 30 May 2006. www.coha.org

Burbach, Roger. *Ecuador`s Nascent Leftist Government Victorious in Confrontation with Right*. www.countercurrents.org 24 Mar 2007.

Chomsky, Noam and Bernie Dwyer. *Latin American Integration,* Radio Havana Cuba Interview, 7 Mar 2006.

Chomsky, Noam and Japan Focus. "Historical Perspectives on Latin American and East Asian Regional Development". *Znet Online,* 24 Dec 2006. www.zmag.org/weluser.htm

Chomsky, Noam. "*Latin America* Declares Independence". International Herald Tribune. 4 Oct 2006.

Faujas, Alain. "FMI contre "Banque du Sud"". *Le Monde,* Paris 19 avril 2007.

Gordon, Gretchen. "The New Bolivian Regime". *UpsideDownWorld Online* –21 Feb 2006. www.upsidedownworld.net

Karl, Traci. "Leftists Redefine Latin American Politics". *Associated Press* 22 Mar 2006.

Latin America Outlook 2006. The *Odd Couple: The United States and Latin America*. Latin America Working Group, Washington, Early 2006. www.lawg.org

Lemoine, Maurice. "Lignes de Fracture en Amerique Latine". *Le Monde Diplomatique,* Juin 2006.

Lendman, Stephen. "The Spirit of Democracy in Venezuela". *Global Research,* 8 Dec 2006.

Monbiot, George. "*When Two Poor Countries Reclaimed Oilfields, Why Did Just One Spark Uproar*". *The Guardian,* 16 May 2006.

Morales, Evo. "Capitalism Has Only Hurt Latin America". (interview) – *Der Spiegel online*. Hamburg 28 Aug 2006. www.spiegel.de/international

Muse, Toby. "Gore Shuns Colombian President". *Associated Press Writer,* 20 Apr 2007.

Muse, Toby. "Uribe Denies Assisting Death Squads". *Associated Press writer,* 18 Apr 2007.

Painter, James. Latin America Faces a Year of Change. *BBC Latin America analyst*. BBC News Online, Nov 2005.

Riding, Alan. "God and Man in Latin America" a review of the book “Fidel and Religion”. in *The New York Times,* 14 Jun 1987.

Segarra, Shane. *Taking a Turn to the Left*. Resource Center of the Americas.Org 28 April 2005.

Sweig, Julia E. "*Fidel`s Final Victory*". *Foreign Affairs Review*, Jan/Feb 2007.

UpsideDownWorld Online. FMLN *Gains in El Salvador elections despite Lackluster Turnout*. UpsideDownWorld Online, 13 Mar 2006. www.upsidedownworld.net

Weisbrot, Mark and Luis Sandoval. *Brazil Presidential Election: Background on Economic Issues*. Center for Economy and Political Research (CEPR), Sep 2006.

Weisbrot, Mark. *Latin America: The End of an Era*. Washington: Center for Economic and Policy Research (CEPR). May 2006. www.cepr.net

Weisbrot, Sandoval and Belen Cadena. *Ecuador`s Presidential Election: Background on Economic Issues*. Center for Economy and Political Research (CEPR), Nov 2006.

Weisbrot, Sandoval and Belen Cadena. *Mexico`s Presidential Election: Background on Economic Issues*. Center for Economy and Political Research (CEPR), Jun 2006.

مراجع الفصل الرابع

Angus Reid Global Monitor. *Election Tracker.* www.angus-reid.com

ATTAC France. www.france.attac.org

CIA Organized Secret Army in Western Europe. *The Washington Post,* 14 Nov 1990.

Declaration of the European Anticapitalist Left, London 28 Nov 2005. www.enhedslisten.dk.

Die Linkspartei Newsletter, Germany (in English).

Dix Partis seront Representes au Parlement Neerlandais, dont l`Extreme Gauche. *La Croix daily,* Paris 23 Nov 2006.

Elections Legislatives 1958-2002. www.francepolitique.free.fr.

Elections *Legislatives, Historique (1958-2002).* http://www.assemblee-nationale.fr/elections/historique.asp

Elections Presidentielles 2002. Radio France. www.radiofrance.fr

Elections Presidentielles 2007. *Le Monde, Le Figaro, France 24,* etc.

Elezioni Politiche Italiane dal 1946 al 2006. www.cronologia.leonardo.it/elezio2.htm
EUobserver.com. for the Latest EU Related News.

EUROPA, Gateway to the European Union. www.europa.eu/index_en.htm

European Left site. www.european-left.org

European Parliament. www.europarl.europa.eu.

Fondation Robert Schuman. *Toute l`Information des Elections Europeennes*. www.elections-europeennes.org.

Leftist Parties of the World. www.broadleft.org

Parti Communiste Français. Site National du PCF. www.pcf.fr.

Pina, Christine. *'La Constitution d`un Grand Parti Antiliberal Parait Peu Vraisemblable dans les Mois a Venir'* . Le Monde Daily, 17 April 2007.

Psephos, Adam Carr`s Election Archive. www.psephos.adam-carr.net

Radio France International. *Le Divorce est Consomme entre Communistes et Altermondialistes*. 22 Nov 2006. www.rfi.fr

Radiographie de l`Electorat du Front National. *Le Monde,* Paris 4 Nov 2006.

Ministere de l`Interieur et de l`Amenagement du Territoire. *Resultats Electoraux en France*. www.interieur.gouv.fr

Rifondazione Comunista, Italy. www.home.rifondazione.it

Several other sites of Leftist Parties in Europe.

Sinistra Europea. *Il Portale Italiano della Sinistra Europea*. www.sinistraeuropea.it

South African Communist Party. www.sacp.org.za

SP Dutch Socialist Party, English language section. www.international.sp.nl

Toplak, Jurij and Alen Hodnik (ed.). *European Election Law Association*. Eurela, 2007. www.eurela.org

Transitions Online (TOL). *Unique Coverage of all of the Region`s 28 Post-communist Countries*. www.tol.cz

Vulliamy, Ed. "Secret Agents, Freemasons, Fascists… and a Top-Level Campaign of Political 'Destabilisation'". *The Guardian daily,* 5 Dec 1990.

Wikipedia. *Aldo Moro (1916- 1978)*. www.wikipedia.com

Wikipedia. *Portuguese Communist Party,* 2007. www.Wikipedia.com

Willan, Philip. "Moro`s Ghost Haunts Political Life". *The Guardian daily,* 9 May 2003.

Zappi, Sylvia. "L`Echec de la Gauche Antiliberale". *Le Monde,* 28 April 2007.

مراجع الفصل الخامس

Abdelal, Rawi and Adam Segal. "Has Globalization Passed its Peak?". *Foreign Affairs Magazine,* Jan-Feb 2007.

Amin, Samir. "Beyond Liberal Globalization: A Better or Worse World?". *Monthly Review,* Dec 2006.

Amin, Samir. "Imperialism and Globalization". *Monthly Review,* Jun 2001.

ATTAC France. www.france.attac.org

Bello, Walden. "*Globalization in Retreat?*". *Counterpunch,* 6/7 Jan 2007.

Cassen, Bernard. "On the Attack-A Movement of Movements". *New Left Review,* No. 19 Jan – Feb 2003.

Chossudovsky, Michel. *The War on Lebanon and the Battle for Oil*. published on July 26, 2006 on Globalresearch.ca and EnergyBulletin.net, July 28, 2006.

Mishra, Girish. "Is Globalization on its Way out?". *Znet,* 17 Jan 2007.

Wallerstein, Immanuel. "The World Social Forum: From Defense to Offense" *Commentary* no. 202, 1 Feb 2007.

مراجع الفصل السادس

Amin, Samir. "India, a Great Power?". *Monthly Review,* Feb 2005.

Center on Democratic Performance. *Japan Legislative Elections*. Election Results Archive, Binghamton University. www.binghamton.edu/cdp/era/index.html

Dollar, David. "China`s Economic Problems (and Ours)". *The Milken Institute Review,* Third Quarter 2005.

Election Commission of India. www.archive.eci.gov.in.

Gunder Frank, Andre. "The 21st Century will be Asian". *The Nikkei Weekly,* Tokyo. Published in English on 5 Aug 2004. www.rrojasdatabank.org/agfrank

Gunder Frank, Andre. Review of "The Great Divergence: Europe, China and the Making of the Modern World Economy" by Kenneth Pomeranz. The *Journal of Asian Studies,* 2000. www.jstor.org

Gunder Frank, Andre. Foreword to the Korean edition of "*ReOrient*". Robinson Rojas Databank, 2002. www.rrojasdatabank.org

Havilland, Charles. "Nepal, A Turning Point in History?". *BBC News,* 8 Nov 2006.

India Election Results, *Elections Result Updates*. www.indian-elections.com

Japanese Politics Central. *Elections*. www.jpcentral.virginia.edu

Kettle, Martin. "President 'Ordered Murder' of Congo Leader". *The Guardian,* 10 Aug 2000.

Lawson, Alastair. "Who are Nepal`s Maoist Rebels?". *BBC News,* 6 June 2005.

Lok Sabha Home Page. www.loksabha.nic.in

Pomonti, Jean-Claude. "Ebullition Vietnamienne". *Le Monde Diplomatique,* – Fevrier 2007.

SACP Central Committee Discussion Document. *Class Struggles and the Post-1994 State in South Africa*. May 2006. www.sacp.org.za

Tisdall, Simon. "US Tries to Spin a Web Strong Enough to Contain China". *The Guardian,* 10 Aug 2005.

مراجع عامة

Andre Gunder Frank- Statement about World History- Andre Gunder Frank website- hosted by the Robinson Rojas Archive.

BBC World Service – News and Special Reports.

Encyclopedia Tiscali.

EUROPA – Eurostat Online.

Global Statistics. *GeoHive*.

Highbeam Encyclopedia – with references to Encyclopedia Britannica and other University and Press Resources.

Internet Modern History Sourcebook.

Le Monde Diplomatique, Monthly, Paris.

Le Monde. *Un Monde Multipolaire en Formation- par Thierry de Montbrial,* 14/3/2007.

Library of Congress. *Country Studies,* Federal Research Division.

Multimedia History Company. *American History and World History.* Multieducator, Inc.

One World. *Nations Online – The Nations Online Project,* a World Destination Guide.

Quel Avenir pour la Gauche au XXIe Siecle- par Zaki Laidi- *Le Monde,* Paris- 2/3/2007.

The Columbia University Electronic Encyclopedia.

The World Ban. *Countries and Regions*.

U.S. Census Bureau. *International Database*.

United Nations site on the internet.

United Nations Statistics Division site on the internet.

Wikipedia Encyclopedia Online, in English, French.

Woodrow Wilson International Center for Scholars. *Cold War International* History *Project*.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تَمْكِينُ الأَجْيَالِ الفِلَسطينيةِ التعليمُ والتعلُّمِ تَحتَ ظروفٍ قَاهِرَة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانيه – مزيدة)
جميل هـــلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨– ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي ولیندا طبر

الحداثة المتقهقرة طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧–٢٠٠٠
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨–١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

النَّقْدُ والثَّوْرَة دِرَاسةٌ فِي النَّقدِ الاجتِمَاعيِّ عِنْدَ عَلِي شَرَيعَتي
خالد عودة الله

حركةُ "فَتْح" والسُّلطَةُ الفِلَسطِينيةُ تَدَاعِيَاتُ أُوسلُو والانتفاضةُ الثَّانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أَحكام العِلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديريي واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصـــار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥ –١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عـودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨– ٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشـة: قصـة الحرب على المخيمات فـي لبنـان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عـودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية
سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهـاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض